محمد حسنين هيكل

مصر إلى أين؟

ما بعد مبارك وزمانه



مصر إلى أين؟

ما بعد مبارك وزمانه

ما بعد مبارك وزمانه
مصر إلى أين؟

محمد حسنين هيكل

تصميم الغلاف: رجائى عبد الله
صورة غلاف: توماس هارتويل

الطبعة الأولى ٢٠١٢

الطبعة الثالثة ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: سياسة

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٥٠٤٦/ ٢٠١٢
ISBN 978-977-09-3129-5

محمد حسنين هيكل

مصر إلى أين؟

ما بعد مبارك وزمانه

دار الشروق

المحتويات

القسم الأول
أيام الثورة وبعدها

القسم الثاني
حوار مع الأهرام

القسم الثالث

حوار مع الأخبار

مقدمة

كل ثورة كاملة تمر بثلاث مراحل:

ـ **المرحلة الأولى** هي ما يمكن تسميتها بـ: «حالة ثورة» ومعها فإن أي وطن يبدأ في معاناة القلق من أحواله، وضعف الثقة في مستقبله، بمعنى إحساسه المتزايد مع كل يوم بأن أموره لم تعد تتفق مع آماله، وأن واقعه لم يعد متسقا مع أمانيه، وأن التغيير أصبح مطلبا يزداد إلحاحه كل يوم، ثم إن الغضب يساوره والاستفزاز يستثيره، وأن مشاعره تتحول إلى شحنات مكبوتة تبحث عن منفذ، تكسر به قيدها وتحرر إرادتها.

ـ **المرحلة الثانية** هي ما يمكن تسميتها بـ: «حدث الثورة» وتلك هي اللحظة التي يقع فيها الانفجار، سواء بتخطيط دقيق ومُحكم، أو بمفاجأة على غير انتظار تشعل فتيل الشحنات المكبوتة، وتقوم بتفجيرها وسط مجموعة من الظروف تتفاعل وتتدافع، وإذا سلاسل القيد تنكسر، وإذا السلطة القائمة تعجز عن المواجهة بوسائلها التقليدية، ثم يبدأ نظامها في التداعي حتى إذا لم يتحقق السقوط مرة واحدة، لأن رجة الكسر يعقبها ظهور الشروخ، وتحولها إلى شقوق، وبعدها التساقط والوقوع.

ـ **وأما المرحلة الثالثة** فهي ما يمكن تسميتها بـ: «فعل الثورة»، وذلك حين يتم انهيار القديم وقيام البديل، ويتقدم من يمثل الثورة ويتحمل مسئولية هندسة رؤاه وتصوراته، ويضع الأسس، ويقيم الأعمدة لبناء قوي يتحمل مطالبه، ويتسع لأشواقه، ولما أصبح في مقدوره الآن ولو بالتجربة والخطأ ـ أن يقرره وينفذه بحريته.

□ □ □

• ويمكن أن يُقال إن «حالة الثورة» في التجربة المصرية الراهنة بانت علاماتها في مصر مع ما أطلق عليه وصف «مظاهرات الطعام» ١٨، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧، فعلى الطريق إلى هذين اليومين تبدى أن ثورة سنة ١٩٥٢ التي تجمدت حركتها في يونية ١٩٦٧ ـ وأفسحت المجال للوطنية المصرية والقومية العربية تواجه آثار العدوان ـ لم تستطع بعد أن تستعيد حيويتها، وأن تواصل مسيرتها، لأن ما تحقق من نصر عسكري في تلك الحرب لم تلاحقه يقظة السياسة، وعليه فإن جماعات معينة في مصر تمكنت من مصادرة حيوية البلد بعد الحرب، واستولت على مقدراته في أجواء شاعت فيها أوهام السلام واعدة ووردية.

ومع تمرد الأمن المركزي الشهير سنة ١٩٨٦، فقد ظهر أن تأثير الوعد والورد يتلاشى، وأن حالة الثورة تعود إلى حيث كانت سنة ١٩٧٧، ثم إنها تعود بوتيرة متصاعدة.

• ويمكن أن يُقال أيضا إنه من ١٨ ـ ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ـ فإن «حالة الثورة» أصبحت جاهزة، لـ «حدث الثورة» الذي انفجر في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، أي أن حالة الثورة استمرت بين مد وجزر على امتداد أربع وثلاثين سنة، حتى وصلت «حالة الثورة» إلى «حدث الثورة»، وسقطت سلطة «مبارك»، وبدأ نظامه يتشقق ويتصدع ويتهاوى.

بمعنى أن «حالة الثورة» وصلت إلى «حدث الثورة»، لكن المرحلة الثالثة وهي «فعل الثورة» بقي حتى هذه اللحظة ـ مارس سنة ٢٠١٢ ـ معطَّلا، والسبب أن «فعل الثورة» حين جاء دوره توقَّف في منتصف الطريق لأسباب أبرزها أن هذا الفعل لم تكن له رؤية سياسية واجتماعية موجهة، ولم تكن له قيادة شرعية وجاهزة تجسد سلطة الثورة، وتقدر بالتالي على فعلها.

وفي العادة وباستقراء التاريخ، فإن الوصول من «حالة الثورة» إلى «حدث الثورة» يستغرق فترة طويلة، لكن الوصول من «حدث الثورة» إلى «فعل الثورة» لا يصح أن يستغرق زمنًا طويلًا.

□ □ □

والشاهد أن الظروف التي تعيشها مصر هذه الأيام ـ والأسابيع والشهور ـ بما تموج به من أعراض الحيرة والجموح مما يشهده المجتمع المصري ـ وربما غيره من المجتمعات العربية ـ مرجعه إلى هذه القضية بالتحديد، وهي الانتقال من «حدث الثورة» أي «الانفجار» إلى «الفعل» أي «البناء»، وفي الحقيقة فتلك في العادة فترة شديدة الخطر؛ لأن أحوال الأمم فيها تكون مزدحمة بالهواجس، مكشوفة للمطامع، معرضة ومكشوفة للتدخلات والاعتراضات، تصد أو تعرقل إذا استطاعت، لأن بقايا الماضي في الداخل، وخصوم التقدم في الخارج، يحاربون آخر معاركهم بقصد أن لا تصل الثورة إلى غايتها، وتمسك بيدها حقها في «فعل المستقبل»!!

رأيت أن أشرح وجهة نظرٍ ـ وأن أنبه إلى خطر!!

□ □ □

بقي أن هذا الجزء الثالث عن «مبارك وزمانه» بعد جزءين سبقاه.

أولها عن «مبارك وزمانه ـ من المنصة إلى الميدان».

والثاني عن «مبارك وزمانه ـ ماذا جرى في مصر ولها؟!».

وهذا هو الجزء الثالث «ما بعد مبارك وزمانه ـ مصر إلى أين؟!»، وهو يضم كل ما تحدثت به أو كتبته بعد ٢٥ يناير، متابعا للأحداث، مواكبًا للتطورات خلال عام وأكثر، آملا أن يكون منه نوع من ملامح طريق، وإشارات وعلامات تظهر على مساره!!

محمد حسنين هيكل

القسم الأول

أيام الثورة وبعدها

كلام مع الثورة وعنها!*

فبراير ٢٠١١

لم أكن أريد أن أفتح فمي وأتكلم، قد قلت ما فيه الكفاية، أو هكذا أعتقد.

ولم أكن أريد لأحد من جيلي ـ وربما جيل آخر بعدنا ـ أن يفتح فمه هو الآخر وأن يتكلم، فقد قالوا ما فيه الكفاية وزيادة.

كان من واجبنا جميعًا أن نسكت وأن نتابع حوار التاريخ الجاري الآن في مصر، وهو في واقع الأمر بين طرفين:

ـ طرف يمثل الطموح.

ـ وطرف يمثل القدرة.

أي أنه حوار بين جيل جديد من الشباب تصدى لشحنة متفجرة وخطرة لم يكن هناك من يعرف كيف يستطيع الاقتراب منها وفك عقدها، وقد فعلها هذا الجيل بحسن تصرف، وكفاءة علم، وبأدوات عصر.

هذا هو الطرف الأول الذي دخل الساحة الآن.

والطرف الثاني هو القوات المسلحة، وهو القدرة الحارسة لسيادة الدولة وحماية الشرعية فيها ـ الشرعية لا السلطة، شرعية في دستور حقيقي، على أساس عقد سياسي واجتماعي بين طبقات الشعب كلها.

• الطرف الأول وهو جيل الشباب، هاله ـ مثل ما هال أجيالًا أخرى في الوطن

---

* «الشروق» ١/ ٢/ ٢٠١١.

ما جرى له وما وقع للشرعية فيه، وما هو مترتب على الشرعية وتابع لها مثل السلطة والحكم، ومثل القانون وتطبيقه وبما يحقق مطالب العقد الاجتماعي بين جميع قوى الشعب.

• وبالطبع فليس جيل الشباب الطالع، والقوات المسلحة للوطن، هما الطرفين الوحيدين على أرض الوطن، فهناك قوى كثيرة وطبقات متعددة وأجيال متعاقبة موجودة في الساحة، وكلها في أقصى درجات التنبه، وتلك هي الكتلة الأكبر والأقوى على الساحة، لكن صوت الحوار بين الشباب الطالع بالطموح، والقوات المسلحة المسئولة بالواقع هو نقطة التركيز هذه اللحظة.

ولم أكن أريد لنفسي ولا لغيري من جيلي أن نتدخل، فكلنا الآن في الغروب أو على مشارفه، والصبح والظهر والعصر لها أصحابها.

لكنني أجد نفسي مدفوعًا إلى الكلام، لأني أخشى من عدة محاذير:

١ ـ أخشى أن يطول الحوار، وأن تزيد تكاليفه وأن يختل سياقه، وأن تترتب على ذلك أثقال من كل نوع: وطني وسياسي واجتماعي واقتصادي ونفسي وفكري، وكلها أثقال فادحة.

٢ ـ إن هناك قوى خارجية بدأت تطل على الساحة لأن لها فيها مصالح حيوية، خصوصًا وأن هناك عندنا من قطع على نفسه تعهدات لا نعلم عنها شيئًا، وإن كنا نستشعر أثرها.

٣ ـ إن هناك عناصر وسط الساحة الداخلية قد تغريها الساحة المفتوحة الآن، مع انتهاز الفرص واللعب، إما بشطارة أو بغلاظة لتحقيق نزعات وأهواء شخصية وفردية أو غير ذلك.

والمشكلة:

ـ مفاجأة دخول هذا الجيل من الشباب وبأدوات عصره.

ـ ومع عجز النظام القائم على السلطة عجزًا كاملًا عن الفهم والاستجابة

واستقوائه بغرور سلطة مطلقة في يده وقصور فكر راح يرتب لتأييدها بالتوريث الفعلي وبمساعدة شيوخ من بقايا كل العصور، إلى جانب عناصر مستجدة تصورت إمكان اللعب في فراغ تسبب فيه قهر استولى على كل وسائل التعبير والتنوير وترك هامشًا مرئيًّا ومسموعًا ومقروءًا لمجرد التنفيس عن البخار حتى لا يحدث الانفجار مع تعامل بوليسي، كل هذا لم يجعل الحكم بوليسيًّا فقط. ولكن جعل البوليس هو الحكم!

والذي حدث أن رءوس النظام ـ مع أنه من الصعب تسميته بنظام، لأنه بالفعل، «أوليجاركي» (تحالف عناصر مال وسلطة سلاحها القمع الأمني) ـ لم تفهم شيئًا ولم تستطع أن تلحظ تغييرًا في مجتمع أصبح أقوى من أي قمع، والنتيجة أن الانفجار وقع.

• ومن الغريب أن يفاجأ أحد، لأن الشواهد كانت هناك من زمن طويل، وقد لمحها كثيرون ونبهوا ولا أتجاوز إذا قلت إنني كنت واحدًا منهم حتى أني منذ سنة ونصف سنة تقريبًا، وفي حديث منشور في «المصري اليوم» قلت إن كافة الطرق انسدت أمام النظام، أو هي على وشك، واقترحت ترتيبات انتقالية تسعى إلى دستور جديد يعد له مجلس لأمناء الدولة والدستور واقترحت له بالفعل أسماء وطلبت إلى غيري أن يقترح، وبالفعل فإن نقاشًا جادًّا دار في ذلك الوقت، لكن صوت النقاش جرى كتمه بدعاوى كثيرة، منها هذه الخرافة التي سموها «الاستقرار»، في حين أن «الاستقرار» معناه الحقيقي الاتساق مع مبادئ الحرية والعدل وكرامة الإنسان.

والآن وقد وقع ما كان محتمًا أن يقع، فقد تغيرت أشياء كثيرة واستجدت حقائق جديدة، وقوى جديدة، ومطالب جديدة.

• لقد جرى في مصر شيء كبير خلال أسبوع واحد من يناير ٢٠١١.

ففي يوم الأربعاء ٢٦ يناير وبكل ما وقع فيه من أول قطع الاتصالات بحرب الكترونية شنت على قوى الأمل في الأمة ـ سقطت الوزارة.

وفي يوم الخميس ٢٧ يناير سقطت فكرة تأييد النظام عن طريق التوريث، وبدعوى «الاستقرار».

وفي مظاهرات «الجمعة» حدث ما هو أخطر، ترنحت رئاسة النظام ذاتها، وبدت مغيبة غير قادرة على قرار، ولا على كلمة، وكان الصمت المخيف الذي ساد على قمة النظام لعدة ساعات طوال يوم الجمعة، وحتى قرب منتصف الليل في انتظار كلمة أذيع رسميًّا أن رئيس مجلس الشعب سوف يقولها، حاملة أنباء جديدة لا يمكن أن يكون لها غير معنى خروج الرئيس، إلى أن حدث تغيير أصبح فيه الرئيس نفسه هو المتكلم ليقول كلامًا أبعد ما يكون عن الواقع المستجد، كما لو أن الصوت الذي يسمعه الناس كان من خارج الزمن ومن خارج التوقيت ومن خارج الواقع.

وفي اليوم التالي كان النظام كله، وليس موقع القمة فيه، يترنح أمام الداخل والخارج، مع إعلان حالة الطوارئ وانسحاب البوليس من الشوارع ونزول القوات المسلحة لفرض حظر تجول أرادت بعض عناصر السلطة استغلاله لإحداث حالة فوضى تخيف، وتهديد يدفع الناس إلى القلق على حياتهم وممتلكاتهم وبالتالي يعيدهم في الصباح بالفعل إلى حظيرة النظام مرتعدين.

لكن الشباب ومعهم قوى شعبية جرارة كانوا قد كسَّروا كل الحواجز، وكسَّروا كل القيود، وخرجوا إلى ثورة حقيقية تطالب بتغيير عند الجذور والأصول.

• وهكذا جاء صباح السبت ٢٩ يناير وإذا الشعب والجيش كلاهما في الشارع، وأهم الأشياء الآن هذه اللحظة أن تبين الأمور جلية أمام الكل، بحيث يظل الطرفان جنبًا إلى جنب، وإلى هدف معلوم، وليس وجهًا لوجه، وإلى مجهول لا يعرفه أحد، وهذه قضية القضايا اليوم.

□ □ □

والسؤال المهم هذه اللحظة هو ـ ماذا نريد؟!

كان الشعب ـ وهذه حقيقة لم يعد في مقدور أحد أن يجادل فيها ـ يريد إسقاط

النظام، ممثلًا برئاسته، وفي الحقيقة فإنها لم تكن هناك دولة، ولا كان هناك نظام، وإنما كانت هناك مجموعة سلطة.

ولكل من يريد أن يرى ويسمع ويفهم فإن مطلب الشعب وصل بالفعل، بصرف النظر عن الشكل إلى تأكيد مطلبه الأول وهو أن رئاسة السلطة انتهت.

وسواء سقطت رئاسة «حسني مبارك»، أو لم تسقط، فإن هذه الرئاسة بأي معيار قد انتهت، لأنها ببساطة فقدت أي بقايا للشرعية.

ذلك أن للشرعية علامات وأمارات:

• رضا وقبول طوعي من الناس ـ وذلك ضاع.

• ومكانة وهيبة ـ وهذه تداعت أمام جماهير الداخل وأمام المنطقة، وأمام العالم، لم يعد في مقدور أحد أن يقدم نفسه للناس ممثلًا لمصر ورمزًا لها.

لم يعد في مقدور أحد على قمة يستطيع منها أن يوجه الشعب المصري، فيطيع، أو يصدر قانونًا فيلزم. ولم يعد في مقدور أحد أن يخاطب العالم العربي، فيسمع ولم يعد في مقدور أحد أن يواجه العالم الخارجي، فيأخذ جدًّا ما يقوله.

□ □ □

حتى عام مضى وربما أقل، كان في مقدور الرئيس «حسني مبارك» أن يتحرك ـ أن يفعل شيئًا، ولم يتحرك، بل لعله حتى يوم الجمعة الفائت كان في مقدوره أن ينقذ شيئًا، لكنه تردد.

لقد تصورت ـ وتصور غيري ـ أنه حين أعلن أنه هو الذي سوف يتكلم مساء الجمعة الفائت، أنه سوف يقول للناس كلامًا محددًا.

تصورت أنه سوف يقول لقد وصلتني الرسالة، وأدركت مضمونها، وسوف أتصرف:

١ ـ سوف تكون هذه آخر فترة لرئاستي، ولن أرشح نفسي، ولن أرشح ابني من بعدي للرئاسة.

٢ ـ سوف أصدر قرارًا بحل مجلس الشعب الذي مثَّل انتخابه أكبر عملية استفزاز للمشاعر والأصول والحدود والكرامات.

٣ ـ سوف أصدر قرارًا بتنحية وعقاب عدد من المسئولين ممن يسمون الحرس القديم والحرس الجديد، لأنهم استهتروا بالشعب وأساءوا إليه.

٤ ـ سوف أتشاور في إنشاء هيئة شعبية تمثل كل قوى الشعب، لتشرف على مرحلة انتقالية، تمهيدًا لقيام عهد جديد يمثل إرادة الشعب وطموحه.

٥ ـ إنني أرى أن البحر الميت للسياسة في مصر قد تدفق عليه الماء، الذي فتح المجرى جيل جديد خرج ليمسك بمقدرات المستقبل، وسوف أبذل جهدي للمساعدة في إبقاء بحر السياسة مفتوحًا، خوفًا من الصخور والعواصف والوحوش!

لكنه لم يقل شيئًا من ذلك، وتكلم وكأن ما حدث مجرد زوبعة عابرة يمكن احتواؤها ببعض الإجراءات العاجلة، حتى تهدأ الريح، ويسكت الغضب، وكذلك بدأت النهاية.

• وبصراحة فإن الملك «فاروق» كان أعقل يوم ٢٦ (٢٦ أيضًا) من يوليو سنة ١٩٥٢، فقد فهم وأصدر مرسومًا بأنه ونزولًا على إرادة الشعب قرر التنازل عن العرش.

فهم العرش الملكي ولم تفهم رئاسة ما يُسمى بالنظام الجمهوري، وكذلك انتهى كل شيء، رغم أنه لا يزال هناك من يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

□ □ □

الحقيقة أن معركة الرئيس حسني مبارك الآن هي محاولة استرداد السلطة، لأنه بالفعل ومنذ سنوات كان قد تنازل عنها لابنه.

لقد جرى التعامل مع السلطة كما لو أنها ملكية خاصة.

ومنذ سنوات ترك المالك أموره لابنه في القاهرة، وجلس هو بعيدًا يستريح وينعم بالشيخوخة في آخر العمر، وفي خياله أن ابنه سوف يحول «الدكان» إلى «سوبر ماركت» حديث، مستعينًا ببعض الأعوان الجدد من أصدقائه.

والصور كلها تبدو وكأنها مشهد من قصة لـنجيب محفوظ.

كأن «سي السيد» في رواية نجيب محفوظ وقد ترك «المحل» لابنه وأصحابه، وانصرف إلى حياته ليعتني بصحته، ويسافر هنا وهناك، ويتسامر ويحكي الحكايات، ويلقي بالنكات مع هذا وذاك، حتى فاجأه من يخبره بأن المحل أفلس، وأن الدائنين أطبقوا عليه، وأن البنوك تطالبه بمستحقاتها، وأن ممتلكاته وأرصدته جرى الحجز عليها، فإذا هو يعود مهرولًا ليكتشف أن الذي يتعامل معه بمنطق المالك وموظفيه وعُماله هو في حقيقة أمره وطن، وأن هذا الوطن له شعب، وأن هذا الشعب يتجدد أجيالًا وأجيالًا، وأن هناك الآن جيلًا جديدًا خرج يطلب الحق في الحرية والحياة، والكرامة والعدل.

□ □ □

ببساطة: الوطن أكبر من أن يتحول إلى ملكية أحد.

والشعب أكبر من أن يتحول إلى عمال وموظفين لديه.

هناك شعب ورجال وشباب.

ثم وهذه نقطة مهمة: هناك جيش، وهو نفس جيش الشعب ورجاله وشبابه.

وهناك هذه اللحظة حوار بين الطرفين.

وأهم ما يجب إدراكه: أن هناك صفحة تطوى.

كان النظام ـ أو ما يدعى بالنظام ـ يتداعى تاريخيًّا من سنوات، ثم راح يتداعى سياسيًّا، وحين حدثت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، نهاية لمشاهد متعاقبة من الانهيارات، أسوأ من انهيار صخور «المقطم» في «الدويقة»، إذا بالشعب، الذي قيل إنه انتخب الحزب الوطني بنسبة ٩٩٪ كما أعلن، كان هو الشعب الذي ثار على النظام وبنسبة ٩٩٪، حقيقية هذه المرة وليست من صنع وزارة الداخلية، وقد ثار عليه، ونزع عن الحكم كل أقنعة الشرعية، وجعله واقفًا أمام العالم كله كالطاووس، الذي نزعت العاصفة كل ريشه الملون، وتركته عاريًا في عرض الطريق.

والآن، ما العمل؟!

□ □ □

لا بد أن يُقال إن الموقف عند الذروة، إذ لا يصح معها التعلق بالأوهام، ولا يُسمح فيها بالصدام في الظلام. وهناك حقائق لا بد أن تكون أمام الجميع:

١ ـ إن الرواسي في الوطن في حالة سيولة خطرة، ولا يمكن تركها للمصادفات.

٢ ـ ليس بين الشعب وشبابه وبين الجيش وقواته خلاف، فقد انتهى زمان، وبدأ زمان.

٣ ـ إن هناك قوى خارجية وإقليمية ترى حالة السيولة، وتتخيل أن لها فرصة في إعادة تشكيلها، وقد أقول إنه طبقًا لمعلومات تبدو موثوقة، فإن إسرائيل سألت في القاهرة عما إذا كان هناك شيء تستطيع أن تفعله للمساعدة، وكانت الحكومة الأميركية هي التي ردت تقول: إن أي عمل من جانبكم سوف يزيد من تعقيد الموقف، فاتركوه لنا ولأصدقائنا في الإقليم، ونحن معكم نرى أن زمانًا انتهى في مصر، وزمانًا ثانيًا على وشك أن يبدأ، ونحن مع أصدقاء لنا نستطيع أن نرتب بأفضل مما تقدرون عليه (لحفظ ما يُسمى بالاستقرار وما يُسمى بالسلام).

٤ ـ إن هذا الزمان الجديد الذي تظهر بوادره يجب ألا يُترك للولايات المتحدة تسير فيه هنا، أو تشجع هناك.

٥ ـ إن عقلاء هذا الشعب لا بد لهم أن يتحركوا، وأن يوجدوا صلة حوار ما بين الشباب والجيش.

ثم ماذا؟!!!!

حول الأزمة*

فبراير ٢٠١١

استبعد الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل أن يوجه الجيش الرصاص لصدور المواطنين في حال استمرار المظاهرات، قائلا: «لم يكن الجيش يوما أداة لضرب الشعب، فالجيش هو جيش الشعب، وهو مؤسسة من صنع هذا البلد وتاريخه».

وأوضح «هيكل»، في حوار خاص لـ«المصري اليوم»، أن القوات المسلحة هي صانع النظام ولم تصنعها يومًا النظم، فمن عهد «مينا» والقوات المسلحة تلعب دورًا في تاريخ البلد، ولن يستطيع أحد أن يستخدمها في غير صالح البلد.

وتابع: «النظام انتهى، والجيش جزء من الدولة وليس النظام.. لابد أن نفرق بين الجيش والنظام. ونحن أمام حالة لا يمكن أن يضع فيها أي أحد القوات المسلحة أمام الشعب، فعندما تلجأ سلطة الحكم إلى طلب الجيش فهذا معناه أنك في أزمة، وإذا أمرت سلطة الحكم الجيش بضرب الشعب فهذا انتحار».

وقال: الجيش في مفترق طرق، وليس من حق أحد أن يضع الجيش في هذا الموقف، فالجيش حامي الشرعية والقوة المسئولة عن السيادة، وهناك فارق بين حماية وطن وقهر شعب».

وواصل «هيكل»: «خيارات النظام السياسية جعلت الغرب طرفا، فهو الذي جاء بالغرب إلى هنا، والعالم متعولم، ولا يستطيع أي أحد أن يمنع الناس من الحديث

---

* حوار مع المصري اليوم ١/ ٢/ ٢٠١١.

في شئونه، وأستغرب من الحديث عن انتهاء عهد الوصاية وأنت تعتمد على المعونة الأمريكية، فالمثل يقول: الذي يحدد النغمة هو من يدفع أجر الزمار».

وواصل: «ليس معقولا أن يشن النظام على شعبه حربا إلكترونية، ويعزل وطنا بأكمله عن العالم، ناسيا أنك لا تستطيع أن تعزل أحدا عن العالم».

واعتبر «هيكل» أن التدخل الخارجي فيما يحدث ربما يحدث من ثغرة، قائلا: «إذا فتح النظام ثغرة فهو مسئول أمام التاريخ، والحديث الأمريكي بعدم قطع المعونة هو تدخل فيما يحدث».

وأكد «هيكل» أنه «لم تكن هناك عناصر اندست، بل الاندساس كان من النظام نفسه».

وقال، مخاطبا الرئيس مبارك: «إذا لم تكن قد استطعت أن تفعل ما تريد للبلد وأنت في سن الخمسين، فكيف لك أن تنفذه وأنت في الثمانين، فأنا أستطيع أن أقول رأيي في سني الحالية، أما أكثر من الرأي فلا أستطيع».

وقال: «الشعب يستطيع أن يغير الحاكم، ولكن الحاكم لا يستطيع أن يغير الشعب». ووصف هيكل الأحداث الأخيرة بأنها حالة ثورية تتطور بسرعة كاملة، معتبرًا أن الشباب هم من كسروا حاجز الخوف، وقال: «هذا هو البديع، فلم أكن أتصور أن أرى ذلك في حياتي، إنهم شباب مجتمع التقدم، ولم أكن أظن أن يكونوا فاعلين بهذه الطريقة وهذه السرعة».

ووصف الرئيس مبارك بأنه «رجل عنيد»، قائلًا: «العناد خصلة من خصاله، ومرة قال لي أحد من أعوانه كان يحاول إقناعه بأحد الأشخاص الذي يحمل مؤهلات كذا وكذا ودكتوراة كذا وكذا، فرد عليه مبارك قائلًا: (وأنا عندي دكتوراة في العند)».

وتابع: «كنت أتمنى ألا يعاند، لأن عناده مع التاريخ وليس مع حزب أو طائفة، فبإمكانك أن تعاند أشخاصًا، ولكن لا يمكن أن تعاند التاريخ وتواجهه، بل يجب عليك أن تجيب عن أسئلته».

وانتهى «هيكل» في حواره إلى أن «نظام الحكم بالطريقة الحالية ليس مؤهلًا للحكم في المستقبل، والوزارة المختارة أضعف من أن تواجه مسئولية اللحظة الحالية، فهي ليست وزارة أزمة». وخاطب النظام قائلًا: «إذا كنت ترغب في تشكيل وزارة فعليك أن تأتي بأقوى وزارة في مصر، فكل الناس القادرين اعتذروا».

مبارك يعاند التاريخ*

فبراير ٢٠١١

كعادته.. يرقب الأحداث عن كثب، ولكنه تلك المرة يتابع ويحلل في قلق، تدهشه ثورة الشباب وقدرته على أن يكون فاعلًا ـ على حد قوله ـ تزعجه ردة فعل النظام وبطؤه في التجاوب مع مطالب مشروعة، ورغم وصفه الرئيس مبارك بالعنيد، إلا أنه يحذر من عدم قراءة التاريخ والاستجابة له بشكل صحيح.

يؤكد أن الجيش المصري مؤسسة خلقت أنظمة وليس العكس. يتعجب من اختطاف النظام لمصر كلها عبر حرب إلكترونية عزل فيها البلاد عن كل العالم من أجل إخماد ثورة.

يتوسل للرئيس ألا يضع الجيش في مواجهة مع الشعب حتى لا تنزلق مصر لمنعطف يعصف بالمنطقة بأسرها. يفسر عنف الشرطة ضد المتظاهرين بأنه يحدث في كل بلاد العالم ولكنه لا يجد تفسيرًا لغيابها التام لمدة ٤٨ ساعة، إلا أنها غابت بقرار وعادت بقرار مؤكدًا ضرورة المحاكمة السياسية للمسئول عن ذلك.

الحوار مع هيكل تلك المرة لا يأتي من رغبة في استماع لكاتب يمتلك الرؤية والمعلومات وحسب، ولكنه يأتي من باب العظة والتحذير وتحديد خارطة الطريق للخروج من منعطف خطير في تاريخ الوطن. وفيما يلي نص الحوار الذي انفردت به «المصري اليوم» مع الكاتب محمد حسنين هيكل أمس الأول في مكتبه.

---

* حوار مع المصري اليوم ٢/ ٢/ ٢٠١١.

■ قلت في حوار سابق لك منذ فترة إن هذا النظام يتداعى، ولكن هل يمتلك الآن أي فرص أخرى؟

□ لا أعتقد أن هذا النظام بتركيبته الحالية يمتلك أي فرصة، لكن دعنا أولًا نعرف معنى كلمة النظام، لأنك حينما تتكلم عن النظام فأنت لا تتكلم عن البلد، ولكن على وضع السلطة، ولكن هل الجيش جزء من هذا النظام؟ الإجابة: بالطبع لا، الجيش جزء من الدولة وليس جزءًا من النظام الحاكم في هذه اللحظة الفارقة في تاريخ البلاد، وتلك نقطة مهمة جدًّا في رأيي لأن الحكم بهذه الطريقة الموجودة لم يعد له مستقبل، وكان واضحًا منذ البداية أن الحكم الحالي مات من الناحية التاريخية، وتم شله سياسيًّا، ومنذ أيام انتهى تمامًا ولم يعد به نفس، لم يعد به أي شيء، هل شاهدت تشكيل الوزارة الجديدة؟ مع احترامي لكل من فيها، لكنها ليست وزارة أزمة، كنت أتصور أن يكون الحكم في هذه اللحظة التاريخية جادًّا ومدركًا لعمق الأزمة. ولو كنت مكانه لأتيت بأقوى وزارة في مصر، بأقوى ما يمكن لمواجهة الأزمة، لكن الحقيقة الأكيدة أن كل الناس القادرين اعتذروا، وحتى أحسن الموجودين لديك في النظام اعتذروا، وللأسف الشديد عندك بقايا أشياء أضفت لها بقايا أشياء، وأعتقد، مع احترامي لكل الموجودين، أن هذه الوزارة أضعف من أن تواجه هذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر، ولذا فحينما نتحدث عن النظام أرجوك أن تفرق بين الدولة والنظام، الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة الباقية والمستمرة، الجهاز الحكومي جزء من مؤسسة الدولة الباقية والمستمرة، البوليس جزء من مؤسسة الدولة الباقية والمستمرة. أما السلطة السياسية فقضية أخرى، السلطة السياسية قد يأتي بها حزب أو تأتي بها انتخابات، لكنها تدخل على الدولة لكي تسيّر أجهزتها، ولهذا فأجهزة الدولة باقية لكن الجهة المكلفة بتسييرها في هذه اللحظة من التاريخ غير موجودة، وهذا جزء كبير من هذه الأزمة التي تلحظها الآن وكل الناس يرونها، مؤسسات الدولة موجودة بما فيها البوليس، وينبغي ألا يظلمه أحد، ولكن القدرة الخاصة بتسيير تلك المؤسسات غير موجودة لأنني أعتقد أنها أصيبت بالشلل.

■ بدراستك لسيكولوجية الرئيس مبارك، إلى أين يمكن أن يذهب في تلك اللحظة الفارقة؟

□ لست خبيرًا في هذا الموضوع، لكن مشكلة الرئيس مبارك بحق ودون الخوض في الماضي، أنه رجل يعاند ومعروف أن صفة العند واحدة من أبرز خصاله، وأعرف أنه حدث ذات مرة أن حاول أحد أقرب أعوانه إقناعه بقبول ترشيح شخص محدد، وأخذ يعدد له مميزاته العلمية والفكرية ومنها أنه حاصل على أكثر من دكتوراه في تخصصه، فنظر إليه الرئيس مبارك وقال له: «أنا عندي دكتوراه في العند»، وبالنسبة لي كنت أتمنى ألا يعاند مبارك الآن، ولكن للأسف الشديد غلبت عليه صفة العند، والكارثة أنه في هذه المرة بالتحديد لا يعاند مع فرد أو مع حزب أو طائفة أو جماعة، لكنه يعاند التاريخ، ولا يوجد من هو قادر على معاندة التاريخ، تستطيع أن تعارض من تشاء من أشخاص، ولكن عندما تواجه التاريخ لابد أن تتجاوب معه، وعندما يسألك التاريخ سؤالًا لابد أن ترد على السؤال.

■ باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة الكبرى، هل تمر المؤسسة العسكرية المصرية اليوم في مفترق طرق بين الشعب والرئيس مبارك؟

□ مؤسسة الجيش في مصر لها وضع خاص وتلعب دورًا معينًا، وهذه المؤسسة كانت موجودة باستمرار على مدار تاريخ مصر، وهي صانعة النظم ولم تصنعها النظم، تعاقبت العصور لكنها كانت في مصر باستمرار، بسبب طبيعة الموقع لأن مصر بلد عبارة عن واد وسط الصحراء، آمن من الغارات الداخلية والخارجية وكان الجيش موجودًا من عهد مينا موحد القطرين، منذ أن نشأت لأول مرة فكرة الدولة، طوال الوقت والقوات المسلحة تلعب دورًا في هذا البلد، ولذا فهذه المؤسسة ليست من صنع النظام بل من صنع تاريخ وطبيعة هذا البلد، ولا أتصور أن يستعملها أي شخص ضد الشعب، ولم يحدث حتى اليوم في تاريخ هذه المؤسسة أن استخدمت كأداة ضدك، حتى لو لم تكن في وقت من الأوقات في طلائع التقدم، بمعنى أن محمد علي أسس الدولة الحديثة بجيش، وأول ثورة في مصر الحديثة كانت ثورة عرابي وقادتها القوات المسلحة التي قامت أيضًا بثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، كانت القوات المسلحة موجودة في فترات فارقة من حياة مصر، هي من خاضت حرب أكتوبر وحققت يوم ٦ أكتوبر نصرًا رائعًا وينسب إليها هذا النصر لا لفرد، ببساطة أقول إن الجيش المصري نابع من قلب هذا البلد ومن ناسه ومن طبيعته، ولا يمكن أن نقول

إنه من صنع النظام الحالي ولا أي نظام سبقه، هذه المؤسسة من صنع مصر وجزء لا يتجزأ من تاريخها.

■ يرى البعض أن الدفاع عن الرئيس مبارك الآن جزء من الدفاع عن شرعية المؤسسة العسكرية المصرية؟

□ لا أعتقد ذلك، فالرئيس مبارك منذ ترك المؤسسة العسكرية وصار نائبًا للرئيس السادات دخل في النظام الحاكم في ذلك الوقت وترك المؤسسة العسكرية، والدليل على ما أقول أنه لا يمكنني القول إن المؤسسة العسكرية هي من اغتالت الرئيس السادات رغم أن ضباطًا بالقوات المسلحة هم من اغتالوه، ولذا لا أحد يقول إن المؤسسة هي من اغتالته فالمؤسسة بريئة من هذا تمامًا، وهناك فارق بين المؤسسة وفرد المؤسسة، والرئيس مبارك، حتى وقت قريب، كان رئيسًا للدولة وكان موجودًا في السلطة ولم يكن هناك أي تحد واضح لشرعيته، والمؤسسة العسكرية لها دورها الذي عليها القيام به، وهنا يتبادر السؤال: ما الفارق بين المؤسسة العسكرية والشرطة؟ أقول لك إن المؤسسة العسكرية هي رمز لسيادة هذا الوطن، هي مؤسسة السيادة التي تحمي حدوده وتحمي الشرعية، أما البوليس فمهمته تنفيذ أوامر الحكم والسلطة القائمة، المؤسسة العسكرية مسئولة بالدستور، والشرطة مسئولة بالقانون، وهذا هو الفارق بين الاثنين، والجيش المصري في مفترق طرق في هذه المرحلة وليس من حق أي من كان، أن يصدر للقوات المسلحة أوامر يكون فيها ولاؤها للبلد موضع شك، من الممكن أن تعلن حالة الطوارئ، وتشارك في الحفاظ على منشآت البلد وثرواته، هذا دور مقبول للقوات المسلحة، ولكن ليس من مهام القوات المسلحة أن تقيم أو تسقط وزارة، ولا أن تقيم نظامًا أو تسقطه، فهذا ليس من مهامها، هي تحمي الشرعية الناشئة عن إرادة الشعب، والمشكلة الحادثة لديك اليوم أن هناك انفصالًا بين السلطة وإرادة الشعب، والسلطة حاولت استخدام أدواتها من خلال الدفع بقوات الشرطة لفرض وجهة نظرها، ولكن لم يفدها ذلك، فلجأت للقوة المسئولة عن السيادة وعن رموزها وعن أمنها القومي، وتريد اليوم أن تقحمها في قضية الأمن الداخلي، وهذا اختبار لا ينبغي لأي أحد أن يضع فيه الجيش، هناك فارق بين حماية وطن

وقهر شعبه، والقوات المسلحة في اعتقادي لن تقدم على قهر الشعب، والسبب ببساطة أنها لو قهرت الشعب ستفقد قاعدتها ومهمتها في حماية الأمن القومي وهذا لا يمكن، وفي يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ذهب نجيب الهلالي إلى الملك فاروق الذي أخبره بأن الإنجليز يعدونه بمساعدته لو أراد البقاء في حكم مصر، فقال له الهلالي: «مولاي الملك أرجوك ألا تستعين بقوات أجنبية ولا تأمر الجيش بالتصدي لأي أحد»، وهو ما حدث، ولم يطلق أحد طلقة رصاص باستثناء بعض قوات الحرس الملكي التي أطلقت رصاصة في الهواء لإبراء ذمتها، وأنا أتوسل لمبارك ألا يضع جيشه في مواجهة مع شعبه.

■ بالمناسبة، ماذا تسمي ما نراه اليوم في مصر من مظاهرات الشباب، ثورة أم انتفاضة؟

□ هي مقدمات ثورة أو هي حالة ثورية، نعم فنحن أمام حالة ثورية تتطور وبسرعة إلى ثورة كاملة، ولكنها ثورة تواجه مخاطر في الداخل والخارج، وكل المجتمع المدني والوطني وكل المجتمع الموجود لابد أن يساعد لكي لا يحدث صدام، لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن يأمر أحد بأن يحدث صدام بين شعب وجيش، ما بين البوليس والشعب أستطيع تفهمه، لكن النظام وصل لحالة عليه ألا يضع فيها القوات المسلحة في وضع اختبار لضميرها ومهمتها الأساسية أو لشرعية وجودها، هذا حرام، ومن الممكن أن نصل لوضع خطير جدًّا إذا سرنا في هذا الطريق.

■ قلت أمس إن النظام سقط، ماذا تعني بالسقوط هنا؟

□ النظام انتهى بكل المعايير وعندما تلجأ سلطة الحكم إلى طلب القوات المسلحة فهذا معناه أنها في أزمة، وإذا أمرته بضرب الشعب فهذا يعني أنها تعاني تقريبًا حالة انتحار، لا أحد يقول لي شيئًا آخر.

■ كيف تفسر الموقف الأمريكي والغربي؟

□ لابد أن نسلم بمسألة مهمة هي أهمية مصر لمحيطها، قد نكون تخلينا عن

القيادة السياسية للمنطقة، لكن تاريخيًّا وجغرافيًّا أنت قلب المنطقة التي توجد بها مصالح حيوية للعالم وأنت مؤثر فيها، انظر لأسعار البترول التي وصلت بعد تلك الحالة الثورية إلى ١٠٠ دولار، كل أسواق المنطقة تنهار والعالم كله مرتبك، لماذا؟ لأنك قلب المنطقة التي له فيها مصالح حيوية، الأمر الآخر أنك بخياراتك السياسية أدخلت الغرب طرفًا معك، وأنت من فعل ذلك وليس الغرب من فرضه عليك، كنا نسير من قبل بسياسة مختلفة ولكن النظام الحالي اختار أن ينحاز للغرب، وتصور أن هناك نظامًا عالميًّا جديدًا، وأن أمريكا هي القوة والمستقبل فاختارها وجاء بها، هي لم تدخل عنوة ولا باختيار الشعب ولكن باختيار النظام ولذا أصبحوا طرفًا، أضف لهذا أن العالم متعولم ولا تستطيع أن تمنع قوة من أن تتدخل في شئونك، ولكن يظل حجم التدخل بحجم ما سمحت به أنت من البداية، وعندما شاهدت عناوين بعض الصحف منذ يومين تقول: «انتهى عهد الوصاية» تعجبت لأنك لا يمكن أن تنهي عهد الوصاية وأنت تقول إن عمادي في الاقتصاد هو المعونة الأمريكية، فكيف تقول إن عهد الوصاية انتهى؟ المثل يقول: «إن من يحدد النغمة هو من يدفع أجر الزمار».

■ هل ستترك واشنطن مصر لحالة فوضى؟

□ لا توجد فوضى إلا إذا فتحت أنت ثغرة ليحدث التدخل، لا يستطيع أحد أن يتدخل إلا من ثغرة لو فتحتها تكون المسئول، وهنا أشير لنقطة مهمة جدًّا وهي أنه لا توجد أي قوة عظمى تستطيع أن تساعد نظامًا لم يعد قادرًا على حماية نفسه، وعندما بدا للولايات المتحدة أنك غير قادر شعروا أن هذا سيؤثر على مصالحهم، وارتفعت النغمة وبدأت بتصريحات أوباما، الذي كان يلام لموقفه من مصر، حينما قال إنه أعطى إشارات للإصلاح، ثم صرحت كلينتون في أثناء زيارتها للبحرين بالقول إن تلك نظم لم تعد تستطيع ومؤسسات باتت غير قادرة، وكل هذه إشارات واضحة تعبر عن قلق الولايات المتحدة على النظام، الغريب أن النظام لم يشعر بالقلق على نفسه. ثم أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تقطع المعونة، وهذا أول تدخل. فحينما يذكرك أحد أنه يستطيع أن يدفع ويستطيع أن يمنع، فأنت أمام طرف ضاغط. وبالمناسبة كنت أظن أن أي حرب إلكترونية ستعلن ضد مصر، ستكون من قبل إسرائيل لتشل

كل شيء، ولكن يوم الجمعة الماضي كانت أول الخطط بعبقرية، لا أعلم من أين أتت، خطة التأمين الخاصة بعزل المتظاهرين عن كل وسائل الاتصال الإلكترونية، فعزلوا البلد بأكمله عن العالم. تخيل أنهم أرادوا أن يعزلوا مظاهرة في ميدان التحرير، ويعزلوا الشباب عن الاتصال على الفيس بوك وتويتر والموبايلات، وتناسوا أنه لا يمكن أن تعزل أحدا في هذا العالم. هل يعقل أن يشن النظام حربا إلكترونية على المصريين، ثم تقول إن عناصر اندست بين المتظاهرين؟ لا لم يندس أحد، أنت من اندس وجاء الاندساس منه.

■ أعربت مصادر غربية أن نظام الرئيس مبارك استنفد فرصه في البقاء، ولكن ليس أمامهم بديل سواه للحفاظ على مصالحهم. ما تعليقك؟

□ لا يوجد أحد بلا بديل وإلا انتهت الحياة، ولو لم يوجد بديل للرئيس مبارك فهذا الشعب يستحق أن يموت. الذي بلا بديل هو الشعب هذا ما أفهمه، الشعب يستطيع تغيير حاكمه ولكن لا يستطيع حاكم أن يغير شعبه. وإذا كانت السياسة المصرية على هوى مبارك فسوف تتأثر مصالح الغرب في المنطقة، ولكن إذا كانت السياسة تمثل مصالح إستراتيجية لهذا البلد فأنا أعتقد أن لا شيء يتغير. ممكن أن تعدل أو أن تكون هناك رؤى. ونحن لم نعد في عالم يستقطبه معسكر شرقي وآخر غربي، نحن في عالم تحكمه فكرة التقدم، يدعو للاتصال بكل دول العالم دون التحيز لجانب على حساب الآخر. وأي مصالح مشروعة مصانة وأي خيارات تعبر عن تاريخ البلد ومعتقداته لابد أن تكون مصانة.

■ كيف تتصور مصر في حال رحيل الرئيس مبارك؟

□ مع احترامي لشخصه، هناك نظم كثيرة رحلت وحكام كثيرون رحلوا ولم تتوقف الدنيا. محمد علي، الملك فاروق، جمال عبدالناصر، والسادات كل هؤلاء رحلوا، وربنا يعطي الرئيس مبارك العمر، ولكن ما أود قوله إن اختفاء فرد لا يعني نهاية الكون. بالعكس هذا رجل في اعتقادي كان عليه إنهاء مهمته بعد فترة أو فترتين من الحكم. ولكن أن يصل الأمر أن نطلب منه بأدب جم ترك حديث التوريث، فيقول لنا إنه سيترشح بنفسه لفترة ولاية خامسة! كيف هذا؟ بعد ٣٠ عامًا ستخوض

الانتخابات مرة أخرى كيف هذا؟ وإذا لم تكن استطعت تنفيذ ما أردته في ٣٠ سنة فمتى ستنفذه؟ إذا لم تكن استطعت أن تنفذه وأنت في سن الخمسين فكيف ستنفذه في سن الثمانين أو التسعين؟ قصارى ما أدعيه لنفسي أن رجلًا في نهاية عمره قد يستطيع أن يقول رأيًا، لكن لو قلت إنني أستطيع القيام بما هو أكثر من إبداء رأي أكون مجنونًا. كان من الطبيعي أن تنتهي فترة ولايته من فترتين ونقول له شكرًا ولكنه أطال بأكثر من اللازم. هذا الغضب الموجود اليوم ألا يدل على أنه كان هناك كبت مروع لدى الناس خرج عندما جاءت الفرصة المواتية؟ أرى في المظاهرات وجوهًا كسرت حاجز الخوف. أنت ظللت تروع الناس من سيناريو الفوضى أو قهر الحكم. الشباب في الأردن خرج في مظاهرات ولم يعترضه أحد، فلماذا اعتبرها الرئيس هنا في مصر معركة؟ ما المانع أن يقوم شبابك بالتعبير عن رأيه؟ شجعه وقل له إنك ترحب بالاستماع له طالما أنه يتعامل مع فكر التظاهر باستنارة ويحافظ على مؤسسات وكيان الدولة بلا تخريب. ودع البوليس يحرسه، ولكن أنت من بدأها حربًا منذ اللحظة الأولى فهل يعقل هذا؟

■ كيف ترى دور الإخوان المسلمين في هذه التظاهرات؟

□ باعتقادي أنهم كانوا موجودين ولكنهم لم يكونوا مؤثرين كانوا موجودين بالرمز فقط. قيمة ما حدث أن النظام ظل يروج لفكرة ارتباط التغيير بالفوضى أو الإخوان المسلمين، وثبت أن الناس خرجت في الأيام الأولى وحتى هذه اللحظة من دون تأثيرات إيديولوجية، وأن الإخوان قد يكونون موجودين كطرف من الأطراف، ولكن لا يوجد ما يدعو للقلق منهم حتى هذه اللحظة. وإذا بدأت في الضغط في هذا الاتجاه ستدفع الناس من الوطنية للتعصب، وهذا هو الخوف. الإخوان المسلمين قالوا من البداية لن نشارك لأنهم تعلموا ألا يصطدموا بالسلطة، والنتيجة ظهور شباب جديد كسر حاجز الخوف ليس من الإخوان المسلمين، وهذا هو الشيء البديع. أنا واحد من الناس لم أكن أتصور أنني سأشاهده في عمري، ولكنني رأيته، طيلة الوقت كنت أتحدث عن شباب الإنترنت والمعلومات والتقدم والعلم، ولكنني لم أكن أتصور أن شباب هذا الجيل سيكون فاعلًا بمثل هذه الطريقة وبهذه السرعة.

■ هل ترى أن الأحزاب والقوى السياسية سيكون لها دور في الفترة المقبلة؟

□ الأحزاب كلها منهكة ولكن النظام أنهك كل الناس، وبخاصة أن هذه الأحزاب لم تولد ولادة طبيعية بل جاءت كلها بولادة قيصرية، وبطلب. والنظام همشها بقسوة، ولأنها ولدت في أحضانه ظلت باقية ولكن بحالة من العجز البدني أعاقها عن التواصل. بالإضافة إلى أن النظام ظن أن قوته في تشجيع الانقسامات وممارسة الضغوط على جميع القوى حتى الإعلام، حدث هذا معكم في «المصري اليوم» ومع نماذج إعلامية مميزة مثل محمود سعد ومنى الشاذلي، رغم أنهم في اعتقادي كانوا يؤدون خدمة هائلة للنظام لأنهم كانوا يخلقون هامشًا للحرية. حتى هذا الهامش لا يريده النظام. ومع تضييق صمام الأمان بالتدريج في المجتمع، وصلنا لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة حيث شعر النظام بعدها بأن الدنيا كلها دانت له وأن كل شيء انتهى، فلم يعد يدرك ما يفعله. من يصدق أن قوائم الانتخابات في مجلس الشعب خرجت من الداخلية وليس من الحزب. لقد تصور النظام أن البقاء هو الهدف وهذا خطأ، لأن الخدمة العامة هي الهدف. المفروض أن الحزب والنظام أدوات للخدمة العامة ولكن إذا سخرت أدوات الخدمة العامة لتحقيق بقائي الأبدي فأنا ذاهب في «داهية»، وبالعودة للأحزاب أعتقد أنها ليست في حالة جيدة، وثبت أن القوى الأخرى خارجها أقوى منها بل وأثبت الشباب أنه يمكن إنشاء أحزاب حقيقية تمثل شيئًا. هذا الشباب يمكن أن يمثل أقوى حزب في هذا البلد.

■ يتهم البعض العادلي وزير الداخلية السابق باتهامين أولهما العنف مع المتظاهرين، وثانيهما الانسحاب الأمني الذي روع المواطنين، كيف ترى كليهما؟

□ أعتقد أن التعامل العنيف يحدث في كل أنحاء العالم، ويجب أن يكون هناك حساب عليه. ولكن الانسحاب الأمني لمدة ٤٨ ساعة تقريبًا يعني أن الجهاز الأمني غاب بقرار وعاد بقرار، كيف يمكن لبلد في مثل هذه الظروف التي نمر بها أن يسحب البوليس الخاص به؟ هذا موضوع لابد أن يجري به تحقيق سياسي. ولا أرى له تبريرًا غير أن المقصود منه أن تسود حالة من الفوضى لكي يعود الناس في اليوم التالي راكعين صاغرين يطلبون الأمن.

■ تزايد أعداد الشباب المتظاهر في قلب ميدان التحرير حتى مليون، يدفعنا للتساؤل عن مدى قدرة الشباب في مواصلة التظاهر؟

□ قبل أن نسأل عن مدى قدرة الشباب على مواصلة التظاهر، علينا أن نتساءل عن مدى قدرة البلد ذاته لتحمل ذلك. نحن أمام تحديات عديدة. بنوك مغلقة ورواتب متوقفة، ومخزون طعام غير كاف طيلة الوقت. النظام يدفع البلد بهذا العناد لموقف لا يحتمل ونتيجة شديدة الخطورة، لأن معناه الوصول بالبلد لفوضى مدمرة وهذا ليس من حق أحد.

■ هل يقصد النظام تلك الحالة؟

□ ذلك الموقف إما عن قصد وإما عن جهالة وكلاهما كارثي.

■ هل سيلجأ النظام لسياسة الترويع والتجويع؟

□ لن يصلح لأن على مدار الثلاثين سنة الماضية حدث فيها نمو أوتوماتيكي يكون فيه بقاؤك مرهونًا بعمل بعض الأشياء. هناك أشياء جيدة حدثت ولكنها أقل بكثير من التي كان من الممكن حدوثها في ٣٠ سنة، انظر ماذا فعلت الصين وتركيا والنمور الآسيوية في نفس الفترة وتكلم. أما ما فعلناه نحن فهو بقوة الأشياء وليس بكفاءة أو نزاهة إدارة، تم بقوة هذا الشعب الخلاقة وحيويته ولكن لا نستطيع أن نقارن أنفسنا بغيرنا، يتحدثون عن نسبة نمو ٥ , ٤٪ والصين بلغت ١٢٪ وتركيا ٨٪.

■ ما مدى مساهمة جمال مبارك في المشهد الحالي؟

□ لا أريد الحديث عن جمال مبارك ولكن أخشى القول إن المجموعة التي كانت في الحكم نظرت لمصالحها ولم تنظر لكونها تؤدي خدمة عامة. رغم أنه كان منهم شخصيات تمتاز بالكفاءة ومنهم وزير المالية يوسف بطرس غالي، ووزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد. ولكن كانت هناك شخصيات هي السبب في المشهد الحالي ومنهم أحمد عز على سبيل المثال. أليس هو سبب بعض دواعي الانفجار اليوم؟ أليس هو من نفذ الانتخابات وظهر مسرورًا

ومنشرحًا؟ لقد كتبوا يقولون بعد الانتخابات إن تلك النتائج تعبر عن العلاقة القوية التي تربط بين الشعب والحزب الوطني. وفي المظاهرات الأخيرة وجدنا أن غالبية الهجمات، والتي جاءت كردة فعل ولم يبدأ أحد بشيء، كانت موجهة ضد الحزب الوطني، وتلته في الدرجة الثانية أقسام الشرطة لأنها استعملت القمع من غير لزوم. وكنت أتصور أن يأتي خطاب الرئيس ليخفف عن المصريين، ولكنه قال إنه سوف نواصل. نواصل ماذا؟

■ هل للمجتمع المدني دور فيما يحدث في مصر اليوم؟

□ من نزل المظاهرات بهذه الكفاءة هو المجتمع المدني، ومن نزل بتلك الصلة مع العصر وأصحابه هو المجتمع المدني وشبابه، ومن الأمور التي ظهرت في الأيام الماضية أن الشباب أقوى من الثورة والنظام عشرات المرات. شاهدت ورأيت أفرادا يتحدثون منهم وأذهلني أسلوب تفكيرهم ومنطقهم ورزانتهم، وهم أفضل من جيلي مائة مرة لأنهم يعيشون زمانهم، أما نحن عندما ظهرنا كنا نحاول أن نلحق بزماننا، لكن هؤلاء لا يلاحقون بل يسيرون الزمن ويسيروا معه خطوة خطوة، هؤلاء سايروا الزمن وعاصروه وشاركوا فيه.

■ ما تعليقك على تصريحات نتنياهو بأن على إسرائيل تحمل المسئولية كاملة تجاه ما يحدث في مضر؟

□ هذا يقودني لمشهد ألح عليه باستمرار وحدث يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٣، حينما دخل «كيسنجر» على الرئيس السادات وقال له إن كل المسائل يمكن حلها ولكن هناك مشكلة لدى إسرائيل، وهي أن ما حدث لهم في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٣ لا ينبغي أن يتكرر لأنهم شاهدوا نهاية الهيكل الثالث. وعندما يقول نتنياهو مثل هذا التصريح فإنه يشير لتعهدات وأشياء نحن لا نعرف عنها شيئًا.

■ هل يمكن أن يتكرر السيناريو القيرغيزي في مصر حينما أمر الرئيس بتوجيه نيران جيشه للمتظاهرين؟

□ لا يمكن بالطبع أن يحدث هذا في مصر، إذا حدث في هذا البلد أي خطر على

وجوده فإن المنطقة كلها لا تستطيع تحمل فوضى تجري في مصر، واللهفة الغربية عموما لا تعبر إلا عن قلق على هذا البلد الذي يقع في قلب العالم.

■ لو كنت مكان مبارك ماذا كنت ستفعل؟

□ **أولا**: أعلن أن دوري في أداء الخدمة العامة بحكم السن انتهى.

ثانيًا: إنني أعتقد أن الأمور يجب أن تئول لجيل جديد مختلف.

وثالثًا: إن هناك مؤسسات أتت بأخطاء وسوف أزيحها مثل مجلس الشعب ولجنة السياسات، وهناك مسئولون يجب أن يبعدوا، ثم إنه لابد أن يعد نفسه لخطوة لا مفر منها بعد ذلك، مؤداها أن الزمن انتهى بالنسبة له.

■ هل سيرضي ذلك الشارع؟

□ الشارع سيرضى عن أي إشارة جادة وأنا لا أتكلم بلسان الشارع، ولكن من مقعد المراقب. أنظر لحالة الغضب المكبوت أكثر من اللازم لأنه قرص من ذات الجحر عشرات المرات وبات غضبه نوعًا من النقمة وهو ما يخيفني. ويتوقف مدى هذه النقمة وآثارها على أسلوب علاجك لها.

■ ألا يمكن أن ينقلب الشارع على المتظاهرين؟

□ الشارع ينقلب على طرف تسبب في كارثة، ولكن كيف يمكن أن ينقلب الشارع على ضحية مثله تمامًا؟ والأمور كلها مقفولة حتى حظر التجول بدلًا من تخفيفه تزيد منه. ولا يمكن أن نفصل بين الشعب والمتظاهرين.

■ من له النفس الأطول النظام أم الثائرون؟

□ إذا فكرنا بتلك الطريقة سندخل في المجهول ولا أريد إنهاكًا لطرف على حساب آخر.

■ هل هناك فرصة للخروج الآمن للنظام اليوم؟

□ أي خروج سيكون آمنا. ولا أعتقد أن هذا الرجل ينبغي أن يتعرض لأي شيء يمس كرامته. فهذا الرجل ظل لمدة ٣٠ سنة يؤدي له الجيش السلام وينبغي أن يعامل

باحترام بصرف النظر عما فعل. وكنت أتمنى أن يقولها هو بنفسه، إن الموضوع قد انتهى وإنه باق لترتيب انتقالي، ومازلت آمل ألا يسبب فراغًا سياسيًّا.

■ ما رأيك فيما أعلنه البرادعي من أنه حصل على تفويض شعبي لتشكيل حكومة انتقالية؟

□ مع تقديري للدكتور البرادعي، فإني أتمنى أن يدرك أن الساحة موجودة والغليان كذلك منذ فترة، والموقف أكبر من أي رجل أو طرف أو جماعة، ولا أتمنى أن يتورط البرادعي أو غيره في أي دور حتى تكون للناس حرية الاختيار. ولا أريد أن يستغل أحد تلك الأزمة لأنها مسئولية على عاتق الجميع وليست فرصة لأحد.

أسبوع عبور المصريين لعصر الشعوب الحرة*

فبراير ٢٠١١

• ميزان المستقبل أصبح في يد الجيش.. واستمرارية النظام لا تحدث بحرب استنزاف على الشعب.

• هناك الآن على الساحة المصرية حقائق كبرى تستولي على الأفكار والاهتمامات والشواغل، وهذه الحقائق الكبرى هي الآن صانعة الأحداث والأخبار والمشاهد والصور، وفوق ذلك فهي كاتبة التاريخ الحي الذي يجري أمامنا وأمام الأمة وأمام العالم.

١ ـ الحقيقة الأولى الكبرى: إن الشعب المصري خلال هذا الأسبوع أكمل عبوره إلى العصر العالمي الجديد للشعوب الحية والحرة والقادرة على الإمساك بمصائرها، لا تتركه للقياصرة أو السلاطين أو الطغاة، وبهذا فإن ثورة الشباب تكون على وشك استكمال مسيرة طويلة للشعب المصري وتتويجها.

ـ تكون قد أكملت حركة «عرابي» ١٨٨١ ـ التي كانت أول تمرد وطني على السيطرة.

ـ وتكون قد أكملت ثورة سنة ١٩١٩ ـ التي خرج فيها الشعب، وتصدرتها طبقة كبار مُلاك الأرض يطلبون جلاء القوات البريطانية بالمفاوضات ويطالبون بدستور قبلوه حتى منحة من الملك، آملين في تطويره بالحوار مع القصر والإنجليز.

ـ وتكون قد أكملت ثورة سنة ١٩٥٢ ـ التي كانت ثورة قامت بها طلائع من

* «الشروق» و«المصري اليوم» ٣/ ٢/ ٢٠١١.

الجيش المصري أحاطت بها وساندتها جماهير شعبه، وخاضت معها تجربة ضخمة في مصر، وفي محيطها، وفي عالمها، لكنها لم تستطع تحقيق ديمقراطية كل الشعب، بصرف النظر عن الأسباب.

ـ ثم يكون شباب ٢٠١١ أخيرًا قد جاءوا بشحنة تحوي كل ما سبقها، وتتجاوزه، لأنه لم يعد تمرد ضباط «عرابي»، أو قيادة كبار ملاك يتفاوضون، أو ثورة طلائع من الجيش ساندتها جماهير الشعب، لكن ظروفها عاقتها عند ثلاثة أرباع الطريق.

ـ فهذه المرة خرج الشعب كله بجمعه، بأجياله، وبطبقاته، وبطوائفه، بل بالصبا فيه والطفولة ـ ملايين بعد ملايين، وكذلك فهي لأول مرة في التاريخ الحديث خروج كامل، وبالثورة الكاملة، وللشعب المصري بكامله.

وهذه هي القيمة العُظمى لهذه اللحظة.

٢ ـ الحقيقة الثانية: إن القوات المسلحة المصرية هي موطن القدرة في فكرة الدولة وأساسها، وليست مجرد أداة تحت سلطة أي نظام يظهر على الساحة، وقد دفعت القوات المسلحة إلى ميادين الخروج بحقائق الأشياء ذاتها وطبائع الأحوال ذاتها، وهي الآن في الشارع حكمًا فاصلًا بين الشعب أصل الشرعية ومصدرها، وبين سلطة لم تعد تملك إلا ما تقدر عليه من أدوات الإجبار ـ وليس مقومات الشرعية.

وبذلك فإن القوات المسلحة تجد نفسها في موقع شديد الحساسية.

من ناحية فهي حامي الشرعية في البلد.

ومن ناحية أخرى فإن الشرعية في هذا المنعطف التاريخي لم تعد في موقع الحكم، لأن الشعب بملايينه نزع عن الحكم مقومات شرعيته.

والمأزق أن جماهير الملايين التي أمسكت بالشرعية في يدها، لم تجد حتى هذه اللحظة تعبيرًا سياسيًّا عنها، يستطيع أن يتحدث من موضع ثقة.

وفي المقابل فإن القوات المسلحة نفسها في هذه اللحظة تبدو حائرة بين سلطة لم تعد تملك شرعية إصدار أمر إليها على جانب، وعلى جانب آخر مواقع ومواطن

للشرعية ليست لها حتى هذه اللحظة سلطة سياسية تعبر عنها وتستطيع إصدار قرار واضح المعالم، وواجب التنفيذ على القوات المسلحة.

والعقدة أن القوات المسلحة كانت أكثر من اتصل مباشرة بشرعية الملايين، ثم إن القوات المسلحة بظاهر الشكل تتلقى الأمر من الحكم، وتلك ليست عقدة سياسية، ولكنها قضية وطن بأسره: ضميره ومصيره!!

٣ ـ الحقيقة الثالثة: إن الرئيس «حسني مبارك» كان في مقدوره هذه اللحظة ــ لو تخلى عن العناد ـ أن يخفف المأزق عن الجميع، لكنه بدلا من ذلك وضع الجميع وهو أولهم في مأزق أشد استحكامًا وأكثر خطورة.

فقد أعلن إصراره على البقاء على نهاية ما يسميه ولايته (وكنت أفضل أن يستعمل كلمة رئاسته، لأن الولاية معنى مستعار من أزمنة انتهت من قرون)، قال بذلك في نفس اللحظة التي كانت جماهير الملايين قد أطاحت بشرعية هذه الولاية كما وصفها، فذلك الرفض القاطع الجامع من الناس أصاب الولاية قبل أن يصيب الرئاسة!!

ولو أن الرئيس مضى إلى أبعد، ولم يتأخر كثيرًا كالعادة، وأعلن حل برلمان يعرف قبل غيره أنه لا يمثل أحدًا حتى بنسبة حضور من شاركوا في انتخابه، ثم إنه يعرف أكثر من غيره من انتقى الأعضاء هنا وهناك، ومن قام بتعليبهم في الصناديق، ومن أعلن النتائج، ومن احتفى بها ـ لكانت هناك بارقة أمل.

لكنه ترك مثل هذا المجلس وصلة ما بين رئيس أعلن أنه لن يرشح نفسه، ورئيس جديد أعلن أنه سوف ينقل إليه السلطة سلميا ـ وبذلك فقد مد جسرًا في الانتقال لا يمكن أن تمشي عليه حركة سلمية أو مأمونة أو نافعة!!

وأكثر من ذلك فإن الرئيس الذي اعترف بأن مجلس الشعب الذي صنعه وزير الداخلية السابق، وأمين التنظيم للحزب الوطني السابق، والمطعون في صحة نسبه للشعب في السابق واللاحق ـ ترك هذا المجلس حكمًا على تعديل الدستور (على حد ما وصف)، وحكمًا على المرحلة الباقية من ولايته (كما حددها)، وحكمًا على خلفه في الرئاسة الذي تعهد بأن يسلمه السلطة سلميًّا (كما قال) ـ ثم تحفظ

بأن أوصى بالنظر جديًا في الطعون أمام القضاء ببطلان من تصح في شأنهم الطعون (وهم كل المجلس تقريبًا، لأن ما جرى كان عملية تزوير لا تصح معها حصانة أو بقاء أو مشروعية من أي درجة).

فضلًا عن ذلك فإن قمة السلطة نفسها لم تعد لها ـ فضلًا عن الشرعية ـ مهابة قول، أو حُرمة قرار، أو نفاذ أمر، ولم يبق لها بعد الآن غير عنف تحاول به إخلاء الأرض أمامها وغسلها ولو بحمام دم لا تدفع هي تكاليفه، معتمدة على احتكار السلاح.

٤ ـ الحقيقة الرابعة: إن الموقف كان يحتاج إلى قوى سياسية ناضجة تستطيع أن تمد جسرا يملأ الفراغ بين الشرعية والسلطة، لكن القوى السياسية لا تبدو قادرة، ولعله كان من المبالغة انتظار دور فاعل منها، فالأحزاب السياسية في مصر ذبلت من زمان طويل، ولو كانت هذه الأحزاب قادرة، لما كانت هناك حاجة إلى ثورة ٢٣ يوليو أساسًا، فقد عجزت هذه الأحزاب لأسباب يطول شرحها عن إزاحة الاحتلال البريطاني، كما عجزت عن وقف الفساد الملكي، والحقيقة أن أكبر هذه الأحزاب وأجدرها بأن يُسمى حزبًا أضاع قوته في معاهدة سنة ١٩٣٦، وأضاع شرعيته يوم ٤ فبراير، وفيما بعد ذلك فإن الأحزاب السياسية لم تواتها الفرصة أو لم تواتها الشجاعة لإثبات وجودها وفاعليتها، وظلت على حافة نظام ٢٣ يوليو، وعلى هامشه، وحين عادت إلى تواجدها، فإنها جاءت بقرار من الرئيس «السادات»، ووفق حدود لم تستطع تجاوزها.

ومع سيطرة قوى النظام ـ أو ما بقي منه بعد احتقان سنة ١٩٨١ واغتيال رأس السلطة ـ فإن الأمن فرض مطالبه، ومحصلتها أن الحياة السياسية راحت تجف يومًا بعد يوم، وفي فراغ السياسة ظهرت عوالق وطحالب لا تشير إلى خصوبة، بقدر ما تشير إلى ركود وعفن، فالسياسة في معناها الحقيقي حوار واختيار بين أفكار ومبادئ وبرامج وتيارات موصولة بجماهيرها وأمتها وعالمها.

٥ـ الحقيقة الخامسة: إن العالم كله القريب فيه والبعيد، والصديق فيه والغريب، أصبح طرفًا موجودًا في الأزمة، مطلًّا عليها ومؤثرًا فيها.

وضمن المأزق أنه لم يعد في مقدور أحد هنا أن يواجه هذا العالم أو يخاطبه من موقع شرعية تترتب عليها أحقية.

فهذا العالم يرى أمامه سلطة لم تعد تملك أهلية تمثيل الوطن، كما أن هذا العالم يرى شرعية جديدة في مصر، ويتابع مبهورًا حركة شباب هذا الوطن، لكنه لا يعرف شيئًا عن هذا الشباب، فهذا الشباب مشغول بما هو فيه، ومستغرق في عملية استكمال مهمته التي أخذها على عاتقه، وقد ناداه إليها قلق على أحوال وطن، دعا شبابه لنصرته في وقت تراجع أخاف كل القوى الوطنية المصرية وعوقها حتى حدث ما حدث، وقد راحت كلها تهرول وراء الشباب تؤيده وتناصره.

لكن المشكلة أن العالم يريد أن يلامس الحقيقة في مصر، فهو يرى حركتها، ويسمع صوتها، لكنه حتى هذه اللحظة لم يستطع أن يترجم ما تطلبه، وهو مع الحقيقة في شرعية ما تمثله، ومشروعية ما تطالب به، لكنه يريد أن يفهم أكثر لكي يعرف على الأقل كيف يتعامل معها؟

٦ـ الحقيقة السادسة: إن هناك بوادر انقضاض على الحق البازغ في مصر، فهناك ـ ومن الطبيعي أن يكون هناك هجوم مضاد للثورة ـ فعلى الأرض وأمام الشباب قوى لها مطالبها، وهناك مصالح لديها ما تريده، وهناك خطايا لا يصح أن تنكشف، وتلك كلها دواع تشد كثيرين إلى حلف غير مقدس، يريد أن يقمع حلمًا مقدسًا تتبدى ملامحه.

ـ إن عناصر من الحزب الوطني قامت ومنذ عدة سنوات بدراسة للمهارات التي اكتسبتها بعض الأحزاب في العالم، وقامت عناصر منها بالتحديد بزيارات ممتدة، وكثيرا ما سمعت ولم أصدق أن اهتمام رُسُل الحزب الوطني ومبعوثيه كان بالخطط السرية للأحزاب التي زاروها وبتحضيراتها لمواجهة الخصوم، سواء كانت هذه الأحزاب في السلطة أو في المعارضة، أي أن اهتمامهم كان أكثر بأساليب الفعل المضاد، أكثر من اهتمامهم بأساليب الفعل.

وبعض ما يجري الآن يشير إلى أن ما تعلموه هناك هو الآن موضوع ممارسة تزيد عليها جهالات الادعاء (بما فيها استخدام الأحصنة والجمال)!!

لكن المعضلة أن ذلك كله لن يجدي، وحتى إذا نجحت مخططات هذا الحلف غير المقدس، فسوف ينشأ في مصر وضع غير مقنع لأحد: لا في الداخل ولا في الخارج، لأنه ببساطة لا يملك شرعية البقاء أو الاستمرار، أو حتى كفاءة الإدارة لإنجاز كل هذه المطالب من البقاء إلى الاستمرار، إلى الكفاءة ـ لأن هذه كلها لا تحدث بحرب استنزاف على شعب، تمارس بالقمع والكبت، وبالتمويه والخداع.

• وحتى إذا نجح الانقضاض هنا، فإنه لن ينجح أو على الأقل لن يقنع هناك، وهذا وضع لا يستطيع أن يتحمله بلد في هذه اللحظة من تطوره، ولا حتى من أمنه القومي بالمعنى الحقيقي للأمن القومي، وهو قوة وقدرة وعصرية شعب له دولة، ومن حوله أمة، وهو في وسط عالم زاخر يموج بتدافع قوى الحرية والعدل والتقدم.

٧ـ الحقيقة السابعة: وهي تبدو أمامي على الأقل ـ واضحة وجلية، أن ميزان المستقبل أصبح في يد القوات المسلحة، فهذه القوات وهي رمز السيادة وأداتها ـ أمامها الآن مسئوليات عظمى ليس هناك غيرها من يقوم بها، وأستطيع تصورها خطوة بعد خطوة.

ـ الخطوة الأولي: تأكيد ما أعلنته من اللحظة الأولى من أنها تتفهم مشروعية مطالب القوى الوطنية والشباب طليعتها.

ـ والخطوة الثانية: إعلان ضمان فترة انتقال تفتح الطريق لوضع جديد يحكمه عقد اجتماعي متحضر يمهد لدستور، لا يكتبه خبراء قانون، ولكن تصدره إرادة شعب حر، وبعدها يجيء دور الصياغة، ويجيء دور رجال القانون.

ـ ومع ضمان القوات المسلحة فإنه من الضروري أن يكون هناك محفل وطني جامع مع عقلاء الأمة، يحملون أمانة مشروعها، وبحيث يعكس هذا المحفل ليس فقط روح شباب ٢٠١١، ولكن وجوده المباشر أيضًا، وربما كان التأمين الأكبر للمحفل الوطني الجامع لأمناء الوطن أن يتكون من عناصر كلها تحت سن معينة ــ خالص من «كراكيب» الماضي (وأنا أعتبر نفسي بينهم)، حتى يتخفف المستقبل

من حمولاتها وأثقالها، وحتى يكون هؤلاء الأمناء على الوطن أقدر على فهم زمان عالمي جديد، عليه أن يتفاهم معه ويتعامل مع قواه، مبرأ من عقد وتعقيدات ترسبت من مراحل انتهى وقتها الأصلي، وانتهى وقتها الإضافي، وانتهى وقتها الضائع!!

□ □ □

أردت أن أقول كلمات سريعة في موقف لا يتحمل التلكؤ والتربص، ولا الميوعة والغموض، في انتظار الثغرات والشقوق، تلاعبًا بالمقادير وعدوانًا على المصائر!!.

١٠ حقائق و٧ مقترحات*

فبراير ٢٠١١

حقائق الموقف هذه اللحظة عشرة ـ وخطواته الممكنة الآن سبعة!!

الحقائق العشرة:

١ ـ شعب في طليعته شبابه الذي فتح أفق المستقبل أمامه.

٢ ـ وجيش يملك ميزان القوة، وهو نفسه جيش الشعب وابنه.

٣ ـ وأزمة حكم سقط ولا يريد أن يرحل، وفي سبيل البقاء، فهو يريد ـ بغريزة وحش جريح ـ أن يتمسك بموقفه، وأن ينتقم، ولا يبالي في سبيل ذلك بأن تحدث فتنة كبرى.

٤ ـ وفي وسط الأزمة زحام من ساسة بغير سياسة، تحركهم أوهام قديمة أو أحلام مستجدة.

٥ ـ وهناك في خضم هذا الزحام صفوة من الرجال والنساء لا يعرفون كيف يمكن أن يتحركوا في الأزمة، وكثيرون منهم يتحركون بقوة العاصفة ولكن دون بوصلة!!

٦ ـ لا يوجد من يستطيع بثقة أن يقول إنه يفهم، أو حتى يعرف ما هو المطلوب الآن، فليست هناك جهة أو هيئة سياسية تحظى بقدر من الشرعية أو المرجعية أو المصداقية ـ وأولها البرلمان المصنوع أخيرًا بمجلسيه ـ بما يساعد هذه الجهة أو الهيئة على الإسهام في صنع المستقبل.

---

* «المصري اليوم» ١١/ ٢/ ٢٠١١.

٧ ـ وهناك عالم مهتم، ومن الصعب رد اهتمامه، لأنه موجود بالواقع وسط الأزمة، وهو يرى جيل الشباب ويستشعر إرادة الشعب، ويرى سلامة الجيش ويلمس مسئوليته، ويرى ـ أيضًا ـ وبجلاء أن هذا النظام لم يعد يقدر على أن يتعامل مع العالم، ولا عاد العالم قادرًا على أن يتعامل معه، فضلًا عن ذلك فهناك أمة من المحيط للخليج تتابع ومازالت، وأيديها على قلوبها داعية وراجية.

٨ ـ ومن سوء الحظ أن بعض عناصر هذا النظام تجرب عزل ثورة الشعب عن العالم، بمحاولة إضفاء طابع عليها ينسب ما وقع في مصر إلى عنصر أو تيار أو جماعة معينة، وذلك خطأ وخطر، لكن بقايا النظام تحاول جاهدة ـ بمزيج من ضيق الأفق ومخزون الخبث ـ أن تدفع بهذا الانطباع إلى المواجهة.

كما أن بقايا النظام ـ بالتوازي مع ذلك ـ تتصور المراوغة بالحيلة المعروفة في الإلهاء السياسي، فتقطع بنفسها بعض ذيولها «ثلاثة أو أربعة من الوزراء السابقين، وثلاثة أو أربعة من الأنصار القدامى»، وتلقي بهم على الطريق، لعل مطارديها يتلهون بها، وهذا خطأ في عالم السياسة والأخلاق، مما قد يجوز في العالم المظلم للجريمة وعصابات المافيا، لكن عالم السياسة والأخلاق يستدعي العدل قبل أن يفرض العقاب!!

٩ ـ وعنصر الوقت ليس مع أحد، ولكنه ضد الكل، من الأمن والاقتصاد إلى السياسة والقرار، إلى الأمن القومي، إلى ضرورة العودة إلى الأمة والعالم بعد أسبوعين من الفوران حتى درجة الغليان!!

١٠ ـ وعليه فإن أصحاب الحل هذه اللحظة.. شباب وجماهير شعب يعرفون ما لا يريدون، وأوله رحيل رجل واستقامة نظام، لكن هؤلاء الذين يعرفون ما لا يريدون لابد أن تتاح لهم الفرصة، لكي يقرروا ماذا يريدون، وهم يقفون في ذلك صفًّا موازيًا وليس معارضًا، لجيش وطني موجود بقيمته ومسئوليته، وهو بفكرة الدساتير بأسرها ـ ومنذ ظهورها وكتابتها ـ حامي الشرعية الوطنية، وحامي الأمن القومي، ولابد بين الشعب والجيش الآن من لقاء.

ولا يمكن لهذا اللقاء أن يتم إلا بضمانة من الثقة، لابد أن تتوفر، لكي يتنفس الشعب بحرية، ويلتقط أنفاسه بهدوء، ويتكلم بأمان، ويقدر مسار خطاه بوعي واقتدار.

□ □ □

وهنا وقبل الوصول إلى الحلول الخمسة، تثور نقطة لابد أن تواجه بأمانة وجد واحترام للنفس وللعصر ولحقائق الأشياء، وهي الكلام عن إجراءات دستورية لترتيب الانتقال.

ذلك أن تطورات أحوال متلاحقة أصبحت تقتضي تحولات سياسية كبرى في الفكر والفعل، وليس صيغًا وعبارات تتزيّ برداء القانون، وذلك لأسباب بدهية ـ بداهة طلوع الشمس وغروبها، بينها:

■ إن الدستور المعمول به الآن، والذي جرى ترقيعه عدة مرات ليتسع لكل ما عاشته مصر من تضليل طوال سنوات بالعشرات، لم يعد يصلح قاعدة أو سندًا لأي ترتيبات لبداية جديدة، فلا أحد يستطيع تحويل الخرق البالية إلى ثوب جديد، إلا إذا كنا نريد البحث عن نافذة من سجن يهرب منها المستقبل عبر الأسوار، لأن المستقبل لا يهرب من نافذة سجن، وإنما ينطلق بإزاحة كل الأسوار.

■ إن الشعب وهو مصدر الشرعية قال كلمته، وأظهر إرادته، ووضع الأساس لشرعية جديدة يمكن التعبير عنها بدستور جديد يصدر عن جمعية تأسيسية منتخبة بعد فترة انتقالية، تفتح الباب لعودة السياسة إلى الوطن مرة أخرى، وتسمح لأجيال جديدة من الشباب بأن تشارك في حوار المستقبل الذي يقيمه ويحصنه الدستور الجديد، ولقد كان الخطأ المتكرر في تاريخنا باستمرار هو أن مشروعات الدساتير كتبها قانونيون بطلب من سلطة، ثم جرى عرضها على الشعب، وهذا استهتار بالسياق التاريخي في وضع الدساتير، فالدستور يختلف عن القانون، لأن الدستور عقد وطني سياسي واجتماعي، يعبر عن مشيئة الأمة، وأما القانون فعملية تنظيم لاحتياجات الشعب وأمنه، وعلاقات الجماعات والأفراد ببعضهم، بما في ذلك خياراتهم في مجالات حياتهم المتنوعة، وضمان مستقبلهم المشترك.

■ والقول بتعديل الدستور في عدة مواد ثار حولها اللغط، والترتيب للمستقبل على أساسها يتطلب مراجعة، لأنه ليس في مقدور أحد أن يسد ثغرة ما جرى بأي عملية «ترقيع».

- فرئيس الدولة حامي ذلك الدستور انتهى سياسيًّا وعمليًّا.

- والدستور نفسه مهلهل.

- والمجلس المكلف بإعادة ترميم بعض مواده المتهالكة - هو نفسه مجلس مزور.

وأن يكون لهذا المجلس الذي يُراد فتح باب الطعون في صحة عضوية من احتلوه بالتزوير، مسئولية سد الفراغ وهم لسوء الحظ أغلبية فيه - نوع من التلفيق بعد الترقيع وبعد التزوير، وفي مطلق الأحوال فكيف يمكن أن يؤتمن على الدستور مجلس قام على التزوير؟! - وأقسم أعضاؤه اليمين على باطل؟! - وصفقوا جماعة بخطاب عرش تهاوت قوائمه؟!!

■ وربما يقول قائل - وهو على حق - إن المرحلة الانتقالية نفسها لابد أن تكون لها ضمانات دستورية، وهنا فإنه يمكن للدستور الحالي أن يستمر حتى يحل بدله دستور من إملاء الشعب، ولكن بعد إخلاء ما يكمن في مواده من أثقال على الحريات العامة، والقيود التي تعوق العمل السياسي، ومطالب التفكير الحر والتعبير النزيه - وبدلًا من «الترقيع» فإنه يمكن بجانب ذلك إعلان مبادئ ركيزتها إعلان حقوق الإنسان المؤكدة للحريات العامة، وفيها حرية التفكير والتعبير والتنظيم والكرامة المكفولة لكل إنسان، وأن يكون ذلك في وجود «مجلس قانون» مكون من المحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الإدارية العليا لمجلس الدولة، وبمشاركة مجلس «أمناء على الوطن» يتم اختيارهم بعيدًا عن ذلك التسابق المهين لركوب الموج، وتلك ظاهرة عرفتها وعانت منها كل الثورات في التاريخ.

أقول بذلك وأنا أعرف وأقدر وأحترم فكرة القانون، وأظنها - وقد قلت ذلك مرارًا

وتكرارًا في كل الظروف ـ أفضل ما أنتجه الفكر الإنساني على طول العصور، فلولا فكرة القانون ما استقر مجتمع، ولا تقدم بشر، ولا تحرك زمان، لكن الدساتير وهي القانون الأعلى في المجتمعات ليست مسألة صياغة، وإنما هي مسألة إرادة ـ وليست مسألة نصوص وإنما مسألة قيم، وهنا فإن إرادة الشعب وقيمه هي الأصل، وليست الصياغة والنص.

ولنتذكر أنه بمنطق الصياغة والنص في الدستور فإن كل الملايين التي خرجت لتسقط شرعية الحكم الشخصي يعتبرون متمردين وعصاة ـ يصح تأديبهم أكثر مما تصح الاستجابة لطلباتهم.

ـ النص حق إذا كان تعبيرًا عن حقيقة وإرادة خالصة لشعب.

ـ والنص باطل إذا جاء ليحقق شهوة في سلطة لا أحد يعرف من أين وإلى أين!!

ـ والنص عاجز إذا كان مجرد كلمات وجمل ومواد يكتبها المبتدءون أو الراسخون في فن الصياغات.

□ □ □

■ أنتقل الآن إلى سبع خطوات إلى المستقبل «وكفانا ما مضى من عذاب الانتظار، وتكاليفه المادية والمعنوية».

١ ـ خروج الرئيس «حسني مبارك» من رئاسة الدولة، وابتعاده عن الساحة، دون إضاعة فرصة أو مداورة، وتعلل بالفوضى، وذلك حتى يرتفع ثقل وجوده عن المشهد كله، فاستمرار هذا الوجود تعقيد لا مبرر له، وتعطيل لما ينبغي بعده، فالشعب كله حاضر، والكنيسة مضاءة، والمسجد عامر، والشباب هناك، وأكثر من ذلك فإن ذلك الرئيس لم يعد قادرًا على مواجهة طرف داخلي أو خارجي، ولا قادرًا على أن يقدم أوراق اعتماده لطرف عربي أو دولي يسمع له أو يقبل منه، كما أن القول بالانتظار والصبر لم يبق له مجال يحتمل الاستمرار، ولا داعي لهذا الوقوف، لأن هذا الوضع ستة شهور من القلق والشك والتربص.

٢ ـ إعلان من القوات المسلحة مسئوليتها والتزامها بحماية الشعب والتعهد بكامل مطالبه.

٣ ـ إعلان قيام مجلس قانون يمسك في يده بالشرائع والقواعد، ومعه ما يصلح من الدستور القائم، ومعه أيضًا ما هو مقبول ومعمول به في عالم النور والحضارة.

٤ ـ إعلان قيام مجلس لأمناء الشعب بتمثيل محقق للشباب.

٥ ـ إعلان فترة انتقالية كافية لحوار جاد لا يضغط عليه دستور تهاوت أسسه بتهاوي شرعية من أصدروه.

٦ ـ تشكيل حكومة قوية تجمع بين الأفضل ممن يمكن الوثوق بهم ممن يعرفون الحقائق، إلى جانب من يمكن الاطمئنان إليهم ممن يحملون نبض الأمل، فلا يمكن لصالح هذا البلد «ولا هو وقع في كل الثورات من قبل» أن يكون هناك حائط من الفولاذ بين ما كان في وطن، وما ينبغي أن يكون فيه.

٧ ـ وأضيف هنا أنني أحترم العسكريين الأربعة الذين وضعتهم الأقدار الآن في موقع القرار: «عمر سليمان» ـ و«أحمد شفيق» ـ و«محمد حسين طنطاوي» ـ و«سامي عنان».

أحترمهم باعتبارهم من رجال هذا الجيش الذي لم يعد هناك الآن ـ بجانب أجيال الشباب وقوى الشعب العارف والواثق بنفسه ـ قوة مؤثرة وفاعلة في المستقبل غيره.

وأحترمهم وأنا أعرف أن مسيرة التاريخ المصري والمستقبل هذه الساعة في أيديهم، وفيها حياة الشعب ودمه، وفيها الوطن ومستقبله.

أقول ذلك وأنا رجل يدرك المحاذير، ويقدر المسئوليات، ويتفهم ـ بقدر ما هو إنساني ـ مشاق الاختيار ومزالقه في هذا الظرف من الزمان!!

وتحت درع القوات المسلحة تستطيع جموع هذا الوطن أن تهدأ، ويستطيع العقل أن يؤدي دوره، ويستطيع الأمل أن يجد أفقه بعيدًا عن ضياع الساسة وتخبطهم، وصخب الإعلام وألوانه وأضوائه.

فلابد أن تتاح للشعب فرصة أن يتكلم ويُسمع ويطاع، ولابد أن ينفتح الطريق للتاريخ.

□ □ □

■ أقول ذلك كرجل لا يملك غير فكره.. ولا يطلب دورًا من أي نوع ودرجة، فهو بالطبيعة قرب الغروب وعلى حافته.. ولا يطلب أكثر من أن يطمئن على وطنه ويستريح ـ قبل أن يغمض عينيه وينام.

ليلة سقوط مبارك*

فبراير ٢٠١١

حجم الإرادة وحجم الحيوية في هذه الثورة قادر على صنع المستقبل

العبور في المرحلة الانتقالية أصعب جدًّا من العبور عبر الجسور

نحتاج في هذه الفترة الانتقالية إلى أقوى وزارة في تاريخ هذا البلد

• **منى الشاذلي «مقدمة البرنامج»:**

تتطلب اللحظة الكثير من الأسئلة والاستفسارات: ما هو القادم؟، كيف سيكون؟.

الشوارع تملأها الملايين الذين يحتفلون بعد الإعلان عن تخلي الرئيس مبارك عن السلطة، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي يسير شئون البلاد.. نسأل من؟.. نستشير من؟..من الذي يستطيع أن يتنبأ أو يقرأ أو يقارن بالماضي؟

الليلة، في هذا التاريخ المسجل والمدون ١١ فبراير ٢٠١١، نسأل شخصية خبرت السياسات والسياسيين المصريين، تعاملت مع العسكريين والمدنيين، عاشت أجواء ثورة يوليو ١٩٥٢، شخصية تستطيع من مشوار حياتها واقترابها من الأحداث أن تحلل وتفكر وتطرح وتتنبأ.

معنا ومعكم الليلة في هذه اللحظات التاريخية الأستاذ محمد حسنين هيكل، بعد ساعتين فقط من الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك، وتغير مسار الأمور، بل تغير التاريخ في بلدنا مصر.

---

* برنامج العاشرة مساءً ١١/ ٢/ ٢٠١١.

■ هل استوعبت اللحظة؟.. أم مثل معظم المصريين هناك أفكار وعواطف مختلطة، وقلق ومشاعر بعضها فرحة وبعضها تخوف؟

□ هذه اللحظة يصعب جدًّا على أي أحد أن يستوعبها بكاملها، لأنها تحتاج إلى وقت لكي نستطيع أن نهضم كل ما جرى.. نحن شاهدنا حدثًا لا مثيل له في التاريخ المصري.. وأنت تجلسين هنا وتنتظريني كلمني أحد رؤساء الوزراء في أوروبا ـ لا أريد أن أذكر أسماء ـ وقال لي: محمد، ألست سعيدًا لأنك حضرت هذه اللحظة.. قلت له: فعلًا سعيد، لكن ليس لأن أحدًا خرج، بل سعيد لأن شباب مصر دخل.. وحقيقة كلنا يجب أن نشعر بالشكر للرئيس مبارك لأنه ترك الأزمة تطول لفترة طويلة جدًّا نضج فيها جيل جديد، ونضجت فيها مشاعر حقيقية، ونضجت فيها مسئولية كاملة لشعب خرج يأخذ مسئوليته، وهذا هو ما يعنيني في الحدث.

ما يعنيني في الحدث، أن هناك شعبًا بكامله كان يراد تغييبه ـ سواء بقصد أو بغير قصد ـ وقد غيب لفترة طويلة، وكدنا جميعًا أن نفقد الأمل.. وأنا أحد الذين كنت أقول: «يا ليل الصب متى غده؟».. فوجدنا أن غده قد أتى... وأنا أعتقد أن هذه اللحظة مشحونة بأشياء كثيرة جدًّا ـ وأنت معك حق ـ وهي مشحونة بأسباب الأمل، وأسباب القلق على المستقبل، وهذا مشروع، لكن لا يقول لي أحد إن ما حدث هذه اللحظة أمكن استيعابه بهذه السهولة.. لأننا نرى تاريخًا مكثفًا جرى أمامنا، ونحن لا نكاد نلاحقه، وأنا أعتقد أننا أمام لحظة لابد أن نتركها لكي تغوص في أعماقنا، ولكي نستطيع أن نفكر فيما بعدها، وهذا هو المهم بالنسبة لي.

هذه اللحظة ـ واقع الأمر ـ لم تفاجئني، وكنت منتظرًا أن تحدث، لكني بأمانة لم أكن أتصور في بعض اللحظات أنني سوف أعيش لأشهدها،وهذه اللحظة هي خروج الشعب.. أريد أن أقول لك: إن خروج رجل مسألة تكررت في التاريخ المصري، حدث أن جاء رجال كثيرون ثم خرجوا، وهذا لا يهمني، لكن ما يهمني هو أنه لأول مرة في التاريخ المصري شعب بأكمله بكل قواه خرجت الطليعة من شبابه ثم انضمت إليها كتلته.. وهذا هو ما يعنيني.

■ هذه اللحظة، هل تشبهها بأنها لحظة انقلاب عسكري، أم لحظة تغيير سياسي، أم لحظة لا يمكن أن توصف؟

□ دعينا نستبعد ما ليس منها أولًا، وهي فكرة انقلاب عسكري، لأنني أعتقد أن هنا دورا للقوات المسلحة لابد أن ندركه كلنا، فهناك فرق باستمرار بين البوليس والقوات المسلحة واضح، فالبوليس ملك لأي سلطة تتصرف فيه لتنفيذ القوانين، لكن الجيش هو حامي الشرعية، وهذه النقطة لا ينبغي أن تغيب عنا.. لو أن هناك ضباط جيش كانوا قد تحركوا من تلقاء أنفسهم، وتحركوا بدوافعهم، كنت قلت لك نعم: هذا انقلاب عسكري.. لكن هذا الجيش تحرك بكامله ـ وليست فئة أو مجموعة منه ـ لكي يقف مع شعب.. ما كنت أخشاه في الفترة الماضية أن يصل الجموح لدى البعض إلى أن يتصوروا إمكانية استعمالهم الجيش ضد الشعب، وهذه كانت تقلقني جدًّا، لأني اعتقد أن الجيش وهو حامي الشرعية لا يستطيع أن يقف ضد الشرعية، لأن الشرعية انتقلت من سلطة كانت موجودة تمثلها رئاسة الدولة إلى شعب، والشعب في واقع الأمر استرد هذه الشرعية بيده وخلق شرعية جديدة، والجيش دعي من الشعب، وتحرك بناء على إرادة شعبية.

«٢٣ يوليو»: كانت مجموعة من ضباط الجيش ضغطت عليها ظروف حرب فلسطين فخرجت، وانضم إليها الشعب.

هذه المرة، خرج الشعب ثم انضم الجيش، الجيش ـ الذي كان من المفترض أن يضرب الشعب ـ في ١٨ يومًا الماضية والتي أدت إلى إنضاج ثورة حقيقية، الذي حدث أن هناك شعبًا خرج ـ وهذه هي الأهمية الكبرى ـ وأخذ الشرعية لديه، وخلق شرعية جديدة، وما فعله الجيش هنا ليس أنه انضم إلى مجموعة عسكريين، لكن الجيش بكامله انضم إلى الشعب، وهذه هي القيمة الكبرى لما جرى.

■ التفويض الذي أذاعه ـ في كلمات مقتضبة استغرقت ثواني ـ النائب عمر سليمان، ماذا فهمت منها؟ هل فهمت أن القوات المسلحة انتزعت هذا التفويض؟ أم فهمت أنها لحظة تمويه؛ لأن نائب الرئيس أدرك أن البلاد في خطر رهيب وبالتالي يجب أن تدار بواسطة القوات المسلحة؟ أم أن خروج الرئيس وتنحيه أحدث حالة من الارتباك وسيرت الأمور هكذا؟

□ لا أستطيع أن أتنبأ بما كان يفعله نائب الرئيس، فأنا لم أقابل أحدًا في هذه الفترة

وحرصت على أن أظل بعيدًا، لكن ما قيل من نائب الرئيس، كلام معقول جدًّا.. والحديث عن تفويض أو عدم وجود تفويض، أقول لك: لا أحد كان يملك هذا التفويض، هذا التفويض يعيدنا إلى المشكلة الكبرى التي كنا فيها، والتي أدت إلى ما كنا فيه، فهذا التفويض كأنه نوع من التوريث، وحينما خرج الشعب فلا يقبل من أحد أن يفوض بالنيابة عنه، الشعب هو من يملك حق أن يفوض أحدًا، لكن الذي كان قائمًا على السيادة وهو الرئيس مبارك - وحقيقة «كتر خيره» على ما فعله ولو أنه كان مقلقًا - أتاح فرصة للناس أن تخرج بغض النظر عن الأسباب - سواء بالعناد أو بعدم المعرفة أو بالسلطة - وأن تتحقق أمامنا لأول مرة ثورة كاملة، ولا ينبغي أن ننسى هذا، فهذا ليس انقلابًا كما تقولين، هذا ليس تفويضًا، هذه استجابة للحظة من التاريخ خرج فيها الشعب المصري، وأسقط شرعية كانت موجودة، واسترد شرعية التفويض الذي أعطاه لرئيس الدولة السابق، والتفويض بالنيابة عن الشعب ليس ألعوبة في يد أي أحد وليس آداة في يد أي أحد يعطيه لمن يشاء، هذا التفويض ملك الناس أصلًا، وهم بالانتخابات الحرة عادة يعطونه لشخص معين في التاريخ أو لحزب معين، لكن التفويض ملك للشعب، وما حدث - وهذه هي قيمته - أنه لم يكن من حق أحد إطلاقًا أن يفوض، فهذا لم يكن تفويضًا، لا أكف عن أن أقول إنه حتى الحوار الذي كان يجري في حجرة بمجلس الوزراء، كان يتصدر الحجرة صورة كبيرة جدًّا للرئيس مبارك، بينما الحوار يجري حول مستقبل ثورة بتوجيهات الرئيس الموجودة في أول سطر في الصفحة الثانية من البيان .. وهذا لم أكن مستريحًا له.

■ قلت إن شكل الحوار مع وجود صورة كبيرة للرئيس مبارك، تعطي انطباعًا بأنه ليس حوارًا، ولكنه نوع من الوصاية..

□ أريد أن أقول لك: إن المسألة ليست حكاية صورة، الرموز في بعض المرات في التاريخ ينبغي أن تستوقفك، الرموز هنا أنه يتجاهل كل ما يقوله الناس، الناس تتكلم عن ثورة، وتتحرك بثورة، ويومًا بعد يوم جماهير هذا الشعب تتحرك، هذا الشعب الذي خرج بهذه الكتل المهولة - بالملايين - والعالم كله مذهول، وأنا على اتصال بالدنيا كلها من خلال مكتبي هنا.. كان هناك تصور لدى الجميع أن هذا شعب لن يفعل شيئًا، وهذا الشعور استبد بكثيرين سواء في العالم العربي، وحتى في مصر،

وكادوا أن ييأسوا، هنا لا يقل أحد وصوت ثورة يدوي في الشارع إنني سوف أستمر في بحث المستقبل تحت هذه الرموز، ما كان موجودًا أمامي هو الرموز، وهذه كانت مقلقة جدًّا.

■ تقول إن ما حدث ليس انقلابًا عسكريًّا، إذن ما هو؟ فمن يسير أمور البلاد بموجب البيانات الرسمية هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعندما قامت ثورة يوليو كان مجلس قيادة الثورة هو الذي يسير البلاد، ما هو الفرق؟ هل مصر الآن تحت الحكم العسكري؟

□ دعينا نبين الفرق بين الاثنين: لو أنه خرج جيش ثم انضم له شعب لأنه اقتنع بما ينادي به الجيش، هنا تكون شبهة الانقلاب موجودة، إذا قام عسكريون واستولوا على السلطة فهذا انقلاب، ما رأيناه يوم ٢٣ يوليو أن طليعة من الجيش خرجت ثم انضم إليها الشعب، هذه المرة حدث شيء مختلف، ونحن الآن لسنا تحت حكم عسكري، نحن ننتقل من حكم سقطت شرعيته إلى حكم نأمل فيه ونتطلع إليه، وقد أظهره ودفع به إلى الأمام وسوف يحميه.. ثورة بكاملها قامت، وهذا وضع نحن لم نشهده إطلاقًا على الأقل في التاريخ المصري الحديث في كل ما نذكره وكل ما هو مسجل، هذه أول مرة يخرج فيها هذا الشعب خروجًا كاملًا، ليست مجموعة وليست طائفة.. وأريد أن أقول لك إنني قد التقيت بالرئيس مبارك مرات قليلة جدًّا وفي إحداها قال لي: «يوم أن أزهق» «من هذا البلد سأسلمه إلى الجيش وأمشي»، وهذا الكلام بالضبط كان في عام ١٩٨٢، وهذا يختلف تمامًا، لأن الجيش لم يأت لأن مبارك سلم البلد للجيش، ولكن لأن شعبًا أخذ من مبارك شرعية السلطة، وهذه هي القيمة.

نحن أمام بلد، الشرعية السابقة فيه سقطت، لكنه استرد شرعيته وأخذها في يده، والجيش موجود يحرس شرعيته وينفذ في اعتقادي طلباته، وأرجو أن يعطي هذا البلد فرصة للعسكريين لكي يستوعبوا أولًا وبالدرجة الأولى حقيقة ما جرى، وأن يفهموه على وجهه الصحيح دون إلحاح أو طلبات ـ فنحن أمام مجموعة رجال فوجئوا بانتقال السلطة إليهم، وعلينا أن نتذكر أن هؤلاء لم يناموا في الأسابيع الماضية ـ لأن القوات

المسلحة في هذه اللحظة لا تحكم بلدًا، لكنه عهد إليها بأمانة انتقال، والشعب هو من عهد إليها.

الجيش في أي بلد في الدنيا هو أداة الإجبار وسلطة الدولة، والرئيس كان ممسكًا بها، أو السلطة القديمة ممسكة بها، والشعب طلع لينزع الشرعية ـ التي يملكها هو وليس أحد آخر ـ عن هذا النظام، وهناك انتقال ضروري من مرحلة إلى مرحلة، فلابد أن نؤسس لمرحلة جديدة.

■ هل لدينا مقومات هذا التأسيس؟

□ نعم.. لدينا، وأريد أن أقول لك شيئًا: كل الناس كانت تقول إننا ليست لدينا مقومات الاستقلال أو الديمقراطية، لكن قيمة ما حدث أن الشعب خرج ليمسك بأموره، ويواجه مصائره ويقرر مصيره، هذا هو المعنى الكبير الذي ينبغي أن نستوعبه في هذه اللحظة، وهو دلالات هذه اللحظة، وما معناها، وانعكاساتها على المستقبل وما تأثيراتها؟

■ واضح من نبرة حديثك، تأكدك التام بأن الجيش يرى المسألة على أنها نوع من الأمانة، تسلم فيما بعد لمن؟.. لا أعرف، لكن هذا التأكد يقابله من الناحية الأخرى خبرات تحديدًا في العالم الثالث، أنه لم يصل أحد إلى السلطة وتركها؟

□ أوافقك، إذا وصل أحد إلى السلطة بانقلاب، لكن أن يصل أحد إلى السلطة لأن هناك شعب استرد شرعيته في يده، ويريد أن ينتقل من هذا الوضع السابق إلى وضع لاحق يتمناه ويريد أن يبنيه، ويريد أن يصممه، ويريد أن يرسمه، فنحن أمام وضع آخر مختلف.. ولن تزيد سلطة أي مجلس عن السلطة التي كانت لدى مبارك.. ومع ذلك رأينا كيف استطاع شعب بشبابه الذي فهم وعرف اللحظة وعرف العصر وقدر، ثم انتزع شرعيته انتزاعًا، وهنا أقول لك إن البلد كلها لابد أن تشكر الرئيس مبارك أنه أطال مدة الأزمة، لأن طول مدة الأزمة تسبب في شيء لا أحد يستطيع أن يتصوره، لأن الطلبات في البداية كانت محدودة وتتعلق بالتوريث وتعديل الدستور، لكن زيادة العناد أدى إلى رفع سقف المطالب، ثم أن ارتفاع السقف استدعى قوة جرارة من البلد، ونلاحظ أنه رغم ملايين الناس لم توجد حالة عنف أو تحرش

واحدة، أو حالة اعتداء واحدة على كنيسة، هذا شعب خرج كقوة حقيقية ـ ليس في ميدان التحرير فحسب ـ وليس هناك أحد يتكلم باسمه، بمعنى أنه أكثر مما كان لدى جمال عبد الناصر حينما خرج يوم ٢٣ يوليو، وقد رأيتها: أي يعبر عن المكبوت والكامن في نفس الشعب المصري.. أما هذه المرة فالمسألة مختلفة تمامًا، لأن الشعب بنفسه هو الذي خرج، ونحن نحتاج إلى القوات المسلحة جدًّا في فترة الانتقال، لأننا لا يمكن أن ننظم الانتقال في هذا البلد إلا إذا أخذنا في يدنا أداة السلطة الرئيسية ـ أداة القوة والإجبار في الدولة ـ ثم توظف في مصلحة الشعب.

■ الجيش في هذه اللحظات الفارقة أعلن كلمته، أنه قد انحاز إلى الشعب، وهذا له دلالات أنه قد حدث شقاق بينه والرئيس مبارك قبل أن يتنحى، إنما ما هي الآليات، هل تتكلم عن فترة انتقالية عسكرية تتبعها مرحلة مدنية، أم ترى نوعًا من الكفاح بشكل آخر حتى نصل لتلك المرحلة المدنية؟

□ واضح جدًّا أن الشعب قبل أن تكون القوات المسلحة هي الضامنة لفترة انتقالية، لكن هذه الفترة الانتقالية قد تطول بعض الشيء، لكن من يملأ فراغ هذه الفترة الانتقالية؟.. وقد اقترحت أشياء ـ وغيري اقترحوا أشياء ـ اقترحت أن نملأ الفترة الانتقالية بثلاثة أشياء:

١ ـ مجلس لأمناء الدولة والدستور من الكفاءات الموجودة في هذا البلد، وأعتقد أنه من المصائب التي حدثت لدينا في الفترة الماضية، أن النخبة استهلكت، النخب الإدارية، والنخب الثقافية، والنخب السياسية، كل النخب ضعفت ولم تعد قادرة، وخرج الشعب.. فأنا أريد مجموعة من أمناء الدولة والدستور تكون لديهم فكرة عن السياسة والأفق السياسي.

٢ ـ مجلس للحقوق تكون فيه المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة لكي يظل هناك دستور، فالدستور يسقط حينما يقوم محله دستور جديد، في فترة الانتقال نريد ضمانات دستورية.

٣ ـ وزارة تنفيذ قوية جدًّا.

■ هل تفضل الـوزارة من العسكريين، أم أن يراقب العسكريون وزارة من المدنيين؟

□ ليس هذا هو المطروح، أريد أكفأ من في البلد لإدارة الأمور.. تذكري أن الثورة ليست خسارة ـ ولو أنها تكلف ـ في أي بلد في الدنيا، ربما تقولين إن السياحة ضربت، والسلع قلت، والأسهم نزلت قيمتها، والبورصة تأثرت.. لكن الثورة قيمتها أنها استثمار في المستقبل.

أريد وزارة مدنية يمكن أن يكون فيها عسكريون، ويمكن أن نستعين بأحد كان موجودًا، فالثورة لا تصنع حاجزًا بين المستقبل والماضي، نتذكر شخصًا كان مشهورًا في التاريخ، وهو «نيكر» وزير مالية فرنسا وقت لويس السادس عشر، والغريب جدًّا أنه بعد الثورة الفرنسية جاء هو ليكون وزيرًا لمالية الثورة.

■ هل تقصد أن هذه اللحظة ليس بها فكرة: العصر البائد بمن فيه، وأن الكفاءات أيًّا كان موقعها في النظام الماضي يتم الاستعانة بها؟

□ أريد الكفاءات من البلد كلها بدون تمييز، كل من لديه كفاءة دون أن تكون عليه شبهة إساءة، يمكن أن يكون موجودًا، بمعنى أننا نحتاج في هذه الفترة الانتقالية إلى أقوى وزارة في تاريخ هذا البلد، لأني أعتقد أن العبور في المرحلة الانتقالية أصعب جدًّا من العبور عبر الجسور، ولذلك أنا مهموم بالمستقبل ومعني به أكثر من اهتمامي بالسقوط، ما ذهب قد ذهب، ولست معنيًّا بتسميته بالعصر البائد.

■ لكن هناك حالة تصنيف الآن!

□ أريد تصنيف: من يقدر على الخدمة بشرط النزاهة؟ أريد أن تكون كل الكفاءاتَ السياسية موجودة في مجلس أمناء الدولة والدستور، وكل المؤسسات القانونية بكل ما لديها من بقايا الدستور الراهن، أو أي مبادئ موجودة معترف بها في الأمم المتحدة مثل إعلان حقوق الإنسان، كلها تكون موجودة وحاضرة في إيجاد وضع قانوني على أقل تقدير، حتى نصل إلى وضع نتمكن فيه قريبًا من انتخاب جمعية تأسيسية تضع الدستور، وتجري انتخابات مفتوحة، وتعطي في هذه الفترة فرصة لكي يعود ماء

السياسة لهذا البلد، فماء السياسة قد جف في السنوات التي كانت فيها سلطة مطلقة ومشخصنة بهذه الطريقة، ونتيجة هذه الشخصنة أزيحت أشياء كثيرة جدًّا، وأزيح كثيرون جدًّا حتى من الذين تعاونوا في الماضي وكانت لديهم كفاءات.. وأنا اليوم لا أريد إلا معيار: من يقدر على الخدمة.

■ هذا يقود إلى السؤال الذي يليه، فكرة الكروت التي حرقت في الفترة الماضية، تقول: نستعين بكل من يستطيع أن يخدم بشرط ألا تكون عليه شبهة فساد، وهناك كروت لشخصيات طرحت في الفترة الماضية في أسابيع الأزمة، مثل الفريق أحمد شفيق والسيد عمر سليمان، هل تعتقد أن المرحلة القادمة تستبعد كل الأسماء أيًّا كانت؟

□ أنا شخصيًّا أقول رأيي وأنا رجل في نهاية حياتي، وليس لي إلا حق أن أبدي رأيي، وبالنسبة إلى شفيق ـ بأمانة ـ بدا أمامي أنه واعد، وأنا أتابع سجله في الطيران المدني، وهو قد يكون معقولًا، وهذا ليس معناه أني أرشحه لرئاسة الوزراء، لكني أريد أن أقول: إننا أمام مرحلة لا نستطيع أن نستبعد كفاءة أو أمانة، وينبغي أن يكون كل الناس حاضرين، لأن هذه لحظة من اللحظات الأهم في تاريخ هذا البلد، وهذه مسألة لابد أن تكون واضحة للناس، فلا أحد يقول لي إنه يريد أن ينتقم من أحد، أو ربما يقول إن هناك تجاوزات حدثت في الفترة الماضية، فهذه لها جهات تحقق فيها ويعطينا ملفات، نفرغ النائب العام أو أي جهة للتحقيق ثم يعطينا ملفات تعرض على الشعب فيما بعد، وأنا لا أريد أن تنشغل البلد بهذا، فما أخشى منه أن نلتفت إلى الماضي ونمضي في حسابات فيه، وأعتقد أن هناك ملفات كثيرة جدًّا موجودة وسوف تفتح، لكني لا أريد أن هذا البلد في هذه اللحظة يبدأ وهمه الأكبر مشغول بالماضي، أريد بلدًا همه الأكبر مشغول بالمستقبل، وهذا هو ما ينبغي أن نلتفت إليه، وأريد أن أقول: إن هؤلاء الذين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعتقد أنهم مؤتمنين على شيء، وينبغي على كل البلد أن تساعدهم على أن يؤدوا دورهم بسلاسة واستنارة، ومن واجبنا جميعًا أن نطرح آراءنا واجتهاداتنا.. وحينما أقول مجلس أمناء للدولة والدستور ـ وقد قلته منذ عام ونصف، وأغضبهم ذلك وهاجموني ـ لأن هذا الشباب خرج لأمل، وهذا الشعب الذي خرج من ورائه خرج برؤية للمستقبل، وفي

هذه اللحظة أعتقد أن هاجسي هو المستقبل، لأن هذا المستقبل تعطل طويلًا، فنحن في بلد عاش ٣٠ سنة من الركود ـ لا أريد أن أقول شيئًا آخر ـ وجيلنا أضاف بقوة الأشياء، والآخرون أضافوا بإرادة التقدم وهذا هو الفرق بيننا وبينهم، فعندما يقولون إننا حققنا نسبة تنمية، فهل تريد بلدًا بكاملها وإمكانياتها لا تعمل طبيعيًّا وبقوة الأشياء، وتتحرك وتنتج أشياء، ونحن كنا في يوم من الأيام متقدمين عن كوريا الجنوبية بكل أرقام الأمم المتحدة، واليوم كوريا الجنوبية من ضمن النمور، ونحن ـ مع الأسف الشديد ـ مكثنا فترة طويلة في ركود، وأسوأ ما في هذا الركود أنه أريد توريثه، العشر السنوات الماضية ضاعت فيما سمي بمشروع التوريث.. وأنا أعاتب الرئيس مبارك على أمرين:

أولا إنه جرت إساءة فظيعة جدًّا إلى روح النظام الجمهوري، أن يتصور أحد تأبيد سلطته طوال حياته، ثم أن يكون بديل هذا ابنه مهما كانت مزايا ابنه، هذا كلام لا يعقل، هناك إهانتان بالغتان للنظام الجمهوري، الإهانة الأولى: هي البقاء ٣٠ سنة، والإهانة الثانية: هي التوريث. وهذا كان مشروعًا مؤكدًا، وقد تكلمت عنه لأول مرة محاضرة في الجامعة الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٠ وسبب «لقناتكم» «دريم» مشكلة ـ وهذه هي المشكلة التي جعلتنا نحن الاثنين لم نتقابل أبدًا على الهواء، وضمن ما سقط من قيود أنك تتكلمين معي ـ وحينما قال الرئيس مبارك: أنا لم أكن أنوي أن أرشح نفسي، فهو كان صادقًا في هذا، لكنه كان يريد ترشيح ابنه،وأنا ليس لديّ اعتراض على ابنه، لكن هذا لا يجوز، لأن لديه موقعًا يختلف عن كل مواقع الناس، فهو يعين الوزراء، مجلس الوزراء كله هو الذي عينه، وكذلك لديه لجنة السياسات، كل من ذهب في أي موقع في الإعلام الرسمي كانوا من لجنة السياسات.. إذن فمشروع التوريث لم يكن شبهة، ولكنه كان مشروعًا حقيقيًّا، ولولا أن الناس بحسها قاومت هذا لحدث.

■ كيف نستعيد روح النظام الجمهوري الذي قلت عنها أنها ضاعت؟

□ روح النظام الجمهوري أعتقد أن الشعب استعادها، هذه الكتل التي خرجت وأسقطت نظامًا ـ كانت تفوضه بشكل ما بنوع من الشرعية ـ ثورة حقيقية بكل

المعايير، استردت الشرعية في يدها.. روح النظام الجمهوري استعيدت بالفعل، ولم يعد يستطيع أحد أن يتلاعب بها، بمعنى أن أي حاكم يستطيع أن يفعل ما يشاء في غفلة شعب، فإذا تنبه هذا الشعب، لم يعد في مقدور أي أحد مهما كانت السلطة التي يمتلكها أن يتلاعب، فكل أحد في تاريخ مصر المقبل سوف يتذكر في ذهنه هذا الذي جرى، ولا أي شيء يعطي شرعية إلا شرعية هؤلاء الناس، هذا هو الذي صنع التغيير، وهذا هو الذي أعاد روح الجمهورية، وهذا هو الذي سيصنع الديمقراطية، صنعها فعلًا.. فالأصدقاء الذين كلموني من الخارج في الساعات القليلة الماضية، لا أحد يستطيع حتى هذه اللحظة أن يستوعب معنى الدخول، الخروج لا يهمني، فهناك حكام كثيرون خرجوا، لكن لأول مرة في مصر حاكم خرج بناء على إرادة شعب مصمم، وهنا أقول لك إني أشعر بعرفان للرئيس مبارك لأنه طول مدة الأزمة، ولو أنها كانت على أعصابنا، لأني كنت أخشى أن يدفع بالقوات المسلحة إلى مواجهة مع الشعب ستكون مأساوية، ليس فحسب لمهمة القوات المسلحة ولدورها في خدمة الشعب، لكن ما هو أسوأ أنه كان سيعرض الجيش لأزمة ضمير لا يفيق منها، لأنه يأخذ الجيش إلى مهمة حفظ أمن النظام، وأعتقد أن من الأشياء التي كنت قلقًا جدًّا منها:

أولا: أن يطيع الجيش وتكون كارثة.

ثانيًا: أن يرفض الجيش وهي مسألة كبيرة جدًّا.

ثالثًا: أن ينقسم الجيش..

كنت قلقًا جدًّا طوال فترة الأزمة من أن تجهض أشياء، لكن الغريب جدًّا أن الشعب لم يضطر أحدًا إلى فكرة حفظ الأمن، وهذه هي الحقيقة الجديدة، نحن أمام شيء مختلف في التاريخ المصري.

■ ترتيب الملفات هو الهاجس الأساسي، وأنا لا ألح ولكني استفسر، نحن لدينا مجلس أعلى للقوات المسلحة، وأمن داخلي انهار، على من سيعتمد الجيش؟ على القيادات الموجودة، وأين ستكون حصة الشباب؟ نحن أمام معطيات تقول: لدينا طريقة عسكرية منضبطة في تقييم الأمور وضبطها، ولدينا طريقة لها علاقة بالفئات

العمرية الموجودة حتى في القطاعات المدنية.. نحن بصدد مؤسسات هامة جدًّا فرغت من الشخصيات ومن مضمونها، فكيف سيمثل الشباب؟ وماذا سيفعل الجيش تحديدًا في مسألة الأمن واختيار المعاونين؟

□ أريد أن أقول: لدينا حقيقة أن البوليس انهار كمؤسسة، والمؤسسة دائمًا تتحرك بإرادة، وإرادة البوليس كانت في السابق عند حبيب العادلي أو غيره من وزراء الداخلية، وكان البوليس هو عماد النظام، واليوم حدث أن هذه القوة كلها استخدمت ـ أمام مكتبي هنا أربع عربيات للأمن المركزي وجدتها محروقة ـ وهناك ظروف كثيرة جدًّا دعت إلى أن يكون الجيش هو الدرجة الثانية، والبوليس يكون في الدرجة الأولى، وببساطة كان لدينا أمن عدده مليون و٢٥٠ ألفا، بينما الجيش أقل من ثلث هذا العدد، والاعتماد كان على البوليس... لكن علينا أن نتذكر دائمًا أن المؤسسات مهما كبرت تتلقى أوامرها من إرادة سياسية، إذا اختلفت الإرادة السياسية فأعتقد أن البوليس يمكن في فترة معقولة جدًّا أن يعود وبإرادة سياسية مختلفة.. ولذلك فمؤسسة الجيش يدخل ضمن مهامها حماية مرحلة فراغ، وتأمين عودة حياة طبيعية، وعودة حياة ديمقراطية حقيقية، وتأمين عودة حياة سياسية خلاقة، الناس تتكلم فيها وتناقش بحرية وتبحث أمور مستقبلها وتخطط لها.

والمؤسسات العسكرية في أي وقت يمكن أن تملأ فراغًا من هذا النوع في مراحل الانتقال، ويكون وجودها ضمانًا لكي لا تسوء الأمور في البلد، لكي لا يعتدي عليه أحد، وأيضا لكي يستطيع الشعب أن يمارس دوره في تغيير حياته... وذات مرة قال بسمارك: «إن عملية صنع التاريخ تكاد تكون مصنع سجق»، في الداخل نجد «فوضى كبيرة» وأشياء كثيرة متضاربة، لكن في الآخر تخرج شيئًا معقولًا يمكن أن نأكله ونحن مستريحين.

■ وإلى متى نظل في مصنع السجق هذا؟

□ إنني أريد أن يكون الشعب كله موجودًا في المصنع عاملا في مواقعه في المصنع وفي الحقل وفي المواصلات وفي البنوك كل في موقعه، وأريد حراسة القوات المسلحة وسيما الشعب يصنع مستقبله، أن يعمل الشعب ويفكر وهو آمن،

يعرف أن هناك ضوابط معينة للأمن في هذا المجتمع، سواء لأمنه الداخلي أو أمنه الخارجي.

■ هل سيتم الالتزام بالموعد السابق لإجراء الانتخابات الرئاسية أم يتم تقديمها؟

□ أريد أن أقول: إن عملية الثورة والتثوير التي حدثت هائلة، وأنا ـ حقيقة ـ لم أكن أتصور أني سوف أعيش لأراها، ولذلك علينا أن نتبين حقيقة ما كنا فيه، وأن نستعين بالعناصر القادرة لمواجهة هذه الأوضاع التي كنا فيها، علينا أن نقرر طريقة التقدم والتطور، والمهم ألا يعترض أحد الإرادة الحرة لهذا الشعب الذي خرج بالملايين، والغريب جدًّا أن النظام الذي كان موجودًا عجز عن أن يرى، وعندما رأي عجز عن أن يدرك، وهذه كارثة، لأنه قيل في البداية إن هناك مظاهرات، ثم إن هناك عناصر اندست ـ لم يندس أحد، لكن هناك عناصر من البوليس هي التي اندست وكانت مكلفة بأشياء كثيرة ـ ولم يتبينوا أنهم أمام ثورة.

ما أريد أن أقوله: إن فترة الانتقال أنا شخصيًّا لست خائفًا منها، بمعنى إذا ظلت إرادة الشعب موجودة، وإذا ظل هؤلاء الشباب وكل الناس متنبهين، إذن فنحن في أمان.

■ لكن ما حدث في الشوارع والميادين حتى في وقت الحوار لم يفرز قيادات داخلية!

□ في الفترة التي قلنا عليها «حوار»، لم يكن هذا الحوار موجهًا لنا، وأقول ذلك بصراحة، بمعنى أن الأمريكان وهم قوة فاعلة ـ وهذا موضوع آخر ـ بدءوا يقلقون لأن لديهم مصالح مهمة جدًّا في مصر، كما أن مصر هي ميزان العالم العربي، وبدا الرئيس أوباما يرى الحالة الحقيقية في مصر، وبدا مهتمًّا بما يجري حرصًا على المصالح الأمريكية، فالنظام كان يحاول أن يقنعه أننا سوف نغير، و كانت صورة الحوار تتصدر الصفحات الأولى في كل الجرائد الأمريكية، لأنه قصد بها أن تكون رسالة موجهة إلى القوى التي كنا خاضعين لها، ثم تظاهرنا في الآخر أننا غاضبون منها ولا نريدها أن تتدخل، فهذا الحوار كان مقصودًا به طمأنة أطراف خارجية، أن النظام قادر على مواجهة

الموقف، وأنه قادر على احتواء ما جرى فيه، وقادر على إدارة حوار بين أطرافه، لكنه لم يكن حوارًا حقيقيا، ثم أنه كان يجري تحت صورة الرئيس مبارك ـ مع احترامي ـ وتنفيذًا لتوجيهاته، ثم أنه تم انتقاء عدد من الناس ـ وكلهم محترمون ـ وتم تحديد جدول أعمال حصر في تعديل مادتين أو ثلاث من الدستور، ولجنة دستورية، وهذا كلام في اعتقادي لم يكن كافيًا لمواجهة ثورة، بل كافيًا فقط لمواجهة اعتصام، لكن الثورة تقتضي إعادة نظر كبيرة جدًّا، فنحن لم ندر حوارًا حقيقيًّا في شئوننا حتى هذه اللحظة، وهذا الحوار الذي أدرناه لم يكن لبحث شئوننا بل لطمأنة أطراف خارجية.

■ هل تتفق أو تختلف مع العبارة التالية: الولايات المتحدة الأمريكية ضايقها الذي حدث اليوم في مصر؟

□ أعتقد بالضبط أنها ليست متضايقة من انتقال السلطة، لكنها متضايقة من الطريقة التي تم بها انتقال السلطة، كانت تتمنى سيناريو لديها، تريد انتقالًا إلى من تشاء هي، لكن المعجزة التي حدثت أن الانتقال تم إلى من نشاء نحن، إلى من يشاء الشعب المصري، وأمريكا قلقة لأن الانتقال جرى في حالة ثورية، وأن الشعب كان هو الموجود فيها، هذا هو الأهم في اعتقادي.

■ البعض يعتقد أن قلق الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يكون مبنيًّا على أن عددًا من قيادات الجيش المصري لم يتعاونوا أو يتعاملوا في أي مرحلة من المراحل الماضية بنوع من التساهل أو الود مع الإدارة الأمريكية..

□ أظن أن المسالة أبسط من ذلك جدًّا، علينا أن نتذكر كلمة كان يكررها دائمًا زعماء «إسرائيل» لكيسنجر في الأيام الأولى لفك الارتباط وهي: (هذا لا ينبغي أن يتكرر مرة أخرى)، فالأسبوع الأول من حرب أكتوبر فاجأ «إسرائيل» بما لم تكن تتوقعه، وكان أهم ما طلبوه هو ضمانات بألا يتكرر ذلك مرة أخرى، وأظن أن من ضمن الطلبات التي سببت ضيقًا لدى بعض القيادات أن الأمريكان طلبوا تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري من مواجهة الشرق أي «إسرائيل» إلى اعتناق فكرة الحرب على الإرهاب. وهنا قادة عسكريون من الجيش رفضوا أن تتغير هذه العقيدة، أو أن تتغير المناهج.

■ هؤلاء القادة العسكريون هم من تولوا حمل الأمانة.

□ لأن الإرهاب هو مهمة البوليس، كان الجيش لا يستطيع أن يفعل فيه شيئًا، وأن يحاول الأمريكان أن يزجوا بأي أحد ليحاول أن يغير عقائد القوات المسلحة كما حاولوا فعلا، فهذا كان خطرًا جدًّا... فالأمريكان مرحبون بالتغيير.. قلقون من الثورة، ليس لديهم مانعًا من التغيير، لكن ما «خضّهم» وما أقلقهم ولا يزال يقلقهم هو ما حدث ـ حينما طالب أوباما بالديمقراطية، وأظن بوش طالبه قبله ـ كان رد النظام أمامه وفي دول عديدة غيرها: أن هذه هي ثقافتنا، وأنتم تتدخلون في شئوننا، فهم باختصار: لا يمانعون في التغيير لكن الثورة تقلقهم، المجيء بشباب يقلقهم.

■ التاريخ فيه نماذج كثيرة لانقلابات ولثورات، أي نموذج تخاف جدًّا أن تصبح مصر مثله، وأي نموذج تتمنى أن مصر تكون مثله؟

□ نحن أمام ثورة في اعتقادي أن قيمتها هي أنها موصولة بعصرها، بمعنى أننا نتذكر أن أول حركة كانت موجودة هي شباب الفيس بوك، وهذه أول مرة في التاريخ تدخل فيها التكنولوجيا،لا توجد ثورة تقاس على ثورة، فالثورة الفرنسية كانت لها ظروفها، والثورة الروسية كانت لها ظروف، والثورة الصينية كانت لها ظروف، والثورة الإسلامية في إيران لها ظروف، الثورات لا تتشابه.

■ لكن ما حدث هنا ألا يشبه ما حدث في تونس؟

□ لا، لا يشابهه، لأن الحجم يجعله مختلف تمامًا، ما حدث في تونس كان خاطفًا، رجل كانت أعصابه مهزوزة طلع وقال: أنا فهمتكم.. واتضح أنه لم يفهم، ثم مشي في الحال.. أما الخدمة الضخمة التي قدمها الرئيس مبارك إلى البلد هي أنه عاند وأنه بقي، وفي هذا البقاء ظهر شيء من أهم الأشياء في اعتقادي، وهو الخروج الشعبي المتزايد شعبي يومًا بعد يوم، حتى خرج الشعب بأكمله.. لا تتشابه الثورات، الثورة الإيرانية كان قيام الخوميني فيها بشيء عظيم وهو استخدامه للكاسيت، أما في مصر فهذه أول مرة يحدث فيها أن تكنولوجيا العصر توظف في خدمة التغييرات الاجتماعية والسياسية الكبرى في هذا العصر، وهذا الذي جرى.. فنحن أمام تجربة مختلفة، وأنا أعتقد ـ وهذه من عبقرية ما جرى ـ أننا أمام ثورة في زمانها وعصرها.. وبأدواته ووسائله.

■ بغض النظر عن اللحظة، تتمنى أن يكون السياق العام أشبه بمن؟ ما هو النموذج الذي يعطي مستقبلا أفضلا بضمانات وأقل قدر من الخسائر؟

□ تتكلمين عن الثورات كما لو كنا نتكلم عن إنتاج سلعة، الثورات لا تقاس بنماذج، فكل ثورة تعبير عن حالة، هنا يوجد شعب طبائعه، مناخه، ظروفه، منطقته، وبالتالي فكل ثورة تختلف باختلاف المنطقة التي تقع فيها، وباختلاف الثقافة السائدة فيها، وباختلاف حجم الطموح وحجم المشاركة فيها.. نعم هناك قاسم مشترك بين كل الثورات وهي أنها جميعًا تهدف إلى تغيير واقع بمستقبل مختلف، تهدف إلى تحويل حلم إلى حقيقة، كل الثورات تشترك في هذا.. لكن، حتى في المرض، فكل مريض يحتاج إلى علاج مختلف، كل مريض يحتاج إلى رعاية من نوع مختلف.

نحن كنا في ظرف في منتهى الصعوبة، وبدا أنه لا أمل...نعم، لابد أن تقلقي على أحوال التغيير، هل نستطيع أن نصنع هذا التغيير، أقول: إن حجم الإرادة وحجم الحيوية التي ظهرت في هذه الثورة أعتقد أنها قادرة على صنع المستقبل، لأنها لن تنصرف لكي يستدعيها أحد، في هذه اللحظة كل الناس مهتمة.. وأكثر شيء كان يقلقني أن الناس كانت قد وصلت إلى حالة الإحباط، وكل واحد يبحث عن أمانه وفرصته.. لكننا هنا أمام شباب لم يشأ أن يهاجر، لكنه استحضر المهجر هنا، بدلًا من أن يهرب من حاضر في بلده إلى بلد آخر، أحضر تكنولوجيا العصر كلها عنده، واستعملها في بداية عملية التغيير.

■ من أهم ما قلته الآن، هو استعادة الروح الحقيقية للجمهورية، فما هي مواصفات رئيس الجمهورية التي يتمناها الأستاذ هيكل؟

□ أريده أن يكون من ضمن هؤلاء الناس، أريد أن أقول لك: إنني من المؤمنين بالجمهورية البرلمانية، ويوجد نموذج هائل لما أتحدث عنه وهو ديجول الذي أعتقد أن تجربته تصلح جدًّا عندنا، فهو رجل جاء كمنقذ ـ مع أننا هنا ليس لدينا منقذون ـ ووقف في الحرب العالمية الثانية ومثل روح إرادة فرنسا، وقال إن فرنسا لن تستسلم والدليل وجود حركة فرنسا الحرة.. على أي حال، ديجول أخذ بالنظام الرئاسي وأعطى لنفسه سلطات، ثم جاء عام ١٩٦٨ أمام مظاهرات الشباب (الطلبة)، ووقتها

قال: أنا فهمت وسوف أعتزل وأذهب إلى قريتي ـ وهذا ما حاول أن يقلده بن علي ـ وكان قد حصل في الانتخابات على أغلبية ٥٥٪، لكنه وجدها أغلبية أقل مما يستطيع هو أن يحكم بها، وتغير النظام الرئاسي بطريقة مختلفة تمامًا، ووضع دستور جديد مختلف..فهذا رجل فهم متى يستطيع أن يكمل؟ ومتى لا يستطيع أن يكمل.

■ تقول إن الأهم من التفكير في انتخابات الرئيس هو التوجه لتحويل مصر إلى جمهورية برلمانية..

□ أريد برلمانًا هو القوى، ورئيس جمهورية يمثل شرعية فكرة الدولة ولا يتدخل.. وأقول لك شيئًا: ذات مرة كنت أتكلم مع خوان كارلوس ملك إسبانيا ـ عندما عاد ـ وأقول له: كيف استطعت بعد ديكتاتورية فرانكو أن تفعل ذلك، قال لي: لأني فهمت دوري، أنا دوري مثل عسكري البوليس أقف وسط الشارع، ولكي تمر الحركة سلسة على كل الاتجاهات... فأنا أريد رئيس جمهورية يقف وسط الميدان ويسمح بتدفق الحركة، لا أريد رئيس جمهورية يحكم، ولا أريد نظامًا رئاسيًّا، بل أريد نظامًا برلمانيًّا تكون السلطة فيه للبرلمان، ورئيس الجمهورية رمزًا لفكرة الدولة، وحكم عند الأزمات.

الغريب جدًّا، حينما كنت جالسًا مع خوان كارلوس ملك إسبانيا، كلمه الملك الحسن تليفونيًّا، واستأذنت الملك في أن أخرج لكنه أشار لي بيده أن أجلس، ثم قال لي: الملك الحسن يتشاجر معي لأني سمحت بأن يأتي الاشتراكيون إلى الحكم، وقلت له لا أستطيع أن أمنعهم، وإذا حاولت أن أمنعهم، فالشعب يرميني في الشارع غدًا صباحًا، فالملك الحسن قال للملك خوان كارلوس: أنت فاهم نفسك الملكة إليزابيث (ملكة إنجلترا).

أريد رئيسًا للجمهورية يستطيع في وقت الأزمات أن تودع عنده السلطة إلى أن تنتقل لأحد، ويقوم بالدور التقليدي حتى لملكة إنجلترا.. أريد في المستقبل رؤساء الجمهورية من دون المكانة التاريخية، أريد بشرًا عاديين يدركون أن دورهم في الخدمة.

■ ونحن نجري هذا الحوار بعد ساعات قليلة جدًّا من إعلان تنحي الرئيس

مبارك، وقيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإمساك بزمام الأمور في البلد، في المرحلة المقبلة ما هو دور الأحزاب التي كانت في الفترة الماضية ليست فحسب على المحك، بل كان موقفها معترضًا عليه من قبل حتى شباب المتظاهرين في الميدان؟ وما موقف الإخوان المسلمين؟ وهل يمكن للقوات المسلحة أن تدير حوارًا ونحن لم نعرف عنها ذلك؟

□ أعتقد أنه من ضمن أزمة البلد الموجودة، أننا ليست لدينا أحزاب بالمعنى المعروف، حتى أن أكبر الأحزاب التي كانت موجودة على سبيل المثال، وهو حزب الوفد، ليس حزبًا بالمعنى الحقيقي، فالوفد نشأ في مهمة معينة، وسمي بـ «الوفد» على اسم من ذهبوا ليقابلوا المعتمد البريطاني لكي يسمح لهم بالسفر ليتكلموا في مؤتمر فرساي عن حقوق مصر في الجلاء بمذكرات قانونية، فحزب الوفد بدلًا من أن يبعث نفسه بطريقة مختلفة سمى نفسه «الوفد» لكي يستغل الاسم القديم، لكن هذا نوع من الحنين إلى الماضي... الأحزاب السياسية شأنها شأن أي كائن حي تتطور مع تطور الأفكار ومع تطور المصالح للمجتمع الذي وجدت لتخدمه أو تمثله، والمشكلة أنه لم تقم لدينا أحزاب حقيقية، فقبل الثورة كانت كل الأحزاب موجودة في هدف الجلاء ولم تستطع أن تحقق شيئًا فيه، وحينما سمح لها بأن تعود حدث انتقاء للأحزاب: يمين ويسار ووسط، والرئيس السادات اختار من يمثل اليمين ومن يمثل اليسار ومن يمثل الوسط، وهذه ليست نشأة أحزاب، ربما تكون ديكورًا لعملية تبين أمام العالم أن لدينا مظهرا ديمقراطيا لكنه ليس حقيقيًا.. وأنا دائمًا أقول: لو أنه كانت هناك حياة حزبية سياسية حقيقية لها جذور في الأرض لما قامت ثورة يوليو، فثورة يوليو قامت ببساطة لأن كل الأحزاب التي كانت موجودة لم تستطع أن تفعل شيئًا، ووقعت لأنها لم تستطع أن تجاري ما جرى في هذا البلد بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن ضمن ما أقول عنه في الفترة الانتقالية هو عودة الحياة السياسية إلى هذا البحر الجاف، فنريد ماء في هذا البحر وهو إعطاء فرصة لتكوين أحزاب سياسية حقيقية، تعتنق مبادئ ولا تعتمد على ذكريات، فلا أحد يقول لنا الوفد أو اليسار بالمعنى

التقليدي، أو أن الإخوان المسلمين يتكلمون عن أنهم لا يريدون حزبًا بل يفضلون أن يظلوا جماعة... أريد أن أقول: إن هذه فرصة هائلة ضمن الفترة الانتقالية وفي فترة الحوار الوطني الواسع الذي يجري في الفترة الانتقالية أن تنشأ أحزاب حقيقية، محتاجة أن تقبل لدى جماهيرها، أن تستطيع أن تحرك ولو ربع ما تحرك.

■ هل تعتقد أن الحزب الأقوى في الحياة السياسية في المستقبل من الأحزاب المتواجدة؟

□ لا أعتقد، أريد أن أقول: إنه مجرد أنهم ظلوا ٣٠ سنة في ظل هذا النظام، ولم يستطيعوا أن يحركوا فيه ساكنًا، فهذا جعلهم جزءًا منه، جزءًا من الوضع السياسي وليس الدولة، لو أنهم كانوا يستطيعون ما كان حدث كل هذا الذي حدث، فهو حدث لأن هناك فراغا سياسيا، خرج أناس من خارج المنظومة السياسية واندفعوا إلى الساحة وغيروا.

■ هل يتم إقصاؤهم من المرحلة القادمة؟

□ لا داعي لإقصاء أي أحد، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا الأحزاب الكبرى التي نشأت في العالم الثالث مع الوفد آنذاك، حيث كانت ثلاثة أحزاب كبرى: الكمنتانج في الصين والمؤتمر في الهند والوفد في مصر، الكمنتانج اختفى تمامًا، حزب المؤتمر اليوم ترأسه سيدة إيطالية هي زوجة ابن أنديرا غاندي.. وإذا أراد حزب الوفد أن يبقى كما هو فسوف يأخذ حجمه الحقيقي في الساحة، بمعنى أن الوفد من المفترض أنه يمثل الأفكار الليبرالية في البلد، إذا كان يستطيع أن يمثلها فحسنًا، وإذا كان لا يريد أن يتحرك فسوف يأخذ حجمه الحقيقي في الحياة السياسية.

■ هل الجيش من عقائده أن يدير حوارًا؟

□ هو لن يدير حوارًا، فهناك فرق بين أن يجري حوارًا، أو يترك حوارًا يجري آمنًا، ويجب أن نعطي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفرصة لكي يروا ويتبينوا ويستوعبوا دون إلحاح عليهم بالطريقة التقليدية ـ من كل الناس الذين سينقلبون فجأة ويصبحون كلهم كأنهم كانوا يقاومون مبارك، وكانوا يتصدون..إلخ ـ لا أريدهم أن

يديروا حوارًا أو يشرفوا عليه، لكنني أريدهم فقط أن يضمنوا الحوار، أي ـ لكي أكون دقيقًا ـ أن يجري الحوار بضمانة الجيش، أريد ضمانه العام للانتقال، وأعرف أن فيها مخاطر ومحاذير، وكل ما تتخوفين منه ـ وأنا أستشعر قلقك ـ لكن الضمانات تتوقف على أمرين:

١ ـ تنبه ووجود القوى الشعبية التي خرجت، وحضورها الدائم في الساحة، حتى بدون مظاهرات.

٢ ـ الحياة السياسية والعناصر السياسية الفاعلة، والمكبوت والمخزون لدى الشعب المصري.. فما نراه في الشارع اليوم تراكم طبقات بعد طبقات، كان مكبوتًا ثم انفجر كالبركان يعبر عن نفسه.

أكثر ما يقلقني ـ ليس القوات المسلحة ـ بل تشوهات الحياة السياسية لدى بعض الناس الموجودين والقادرين على التواجد والتأقلم بسرعة، وعلى الاندفاع، أخشى من هؤلاء.

لن تفسد الحياة السياسية في هذا البلد إذا ظل الوعي الحقيقي لدى الشباب.

■ منذ سبع سنوات تقريبًا، كان لك حوار شهير على قناة «دريم» لأنه كان بداية ظهورك على التليفزيون بعد سنوات لم نر فيها الأستاذ هيكل، وكان حوارًا شهيرًا لأن قناة «دريم» وصاحبها دفعوا كلفة هذا الحوار بشكل متراكم، وفي هذا الحوار تكلمت عن الرئيس مبارك وقتها، وكيف أن شخصية الطيار تطغى عليه أحيانًا في صناعة القرار؟

□ أظن أن «دريم» لابد أن تكون قد استردت كل ما فقدته، وأعرف أنهم تعرضوا لضغوط، لكن على أي حال، أنا قلت للرئيس مبارك: يا أفندم أنت أول رئيس جاء إلينا من عصر التكنولوجيا، وهناك مشكلة في ذلك، فرد فعلك وأنت طيار إزاء مؤشرات تعطيك الارتفاع وتعطيك الضغط، وتعطيك درجة الحرارة،وتعطيك ميل الأجنحة.. إلخ، تجعلك تتصرف طبقًا لعدادات أمامك، لكن المشكلة في السياسة أنك سوف تتعامل مع مطلقات: ماذا يعني التاريخ؟.. ماذا يعني الشعب؟.. ما هو الرأي العام؟..

مشكلة الساسة لدينا مرات - ليس فقط العسكريون أو مبارك لأنه طيار - إدراك أو تصور حركة التاريخُ أو حركة الجماهير، الإدراك للمعاني، ولقيم الأشياء، الإدراك للقوة التي لا نستطيع أن نلمسها أو نحركها بأزرار، فغياب الثقافة في مرات عن السياسة، قد يسبب لنا مصائب.. عندما كان ديجول على سبيل المثال يتكلم عن التاريخ، فنحن هنا أمام رجل استوعب.

■ سوف أستلهم التعبير الذي استخدمته كون أن شخصية الطيار كانت تطغى على الرئيس مبارك في تقييمه للأمور، هل تستطيع أن تصف تنحي الرئيس مبارك اليوم ومنذ ساعات بلغة الطيران، هل كان هبوطًا خطرًا بالنسبة لمصر؟.. هل كان هبوطًا آمنًا؟.. هل كان هبوطًا اضطراريًّا أم أنه ليس هبوطًا على الإطلاق؟

□ أنت مصممة أن تتكلمين عن الهبوط، وأنا أتكلم عن الصعود، وأنت تهتمين جدًّا بالخروج، وأنا أهتم بالدخول... يضايقني جدًّا - وبأمانة - لو شعرت أن هذه فرصة لي، ففي الثلاثين سنة الماضية قابلت الرئيس مبارك في البداية، وتكلمنا في التليفون مرات، وقد قلت في مرة ردًّا على سؤال لأحد الصحفيين: لماذا لا تقول آراءك للرئيس مبارك، فقلت له: نحن تقابلنا مرات قليلة، وكلانا اكتفى بما رأي.. وأكره جدًّا في هذه اللحظة أن أقول: لقد قلت أو عارضت، فهذا عيب... لكني أعتقد أن البطء الذي كان موجودًا يعني بأنه ليس طيارًا.. فالميزة التي في الطيار هي قدرته على الرؤية الواسعة، والسرعة الفائقة.. لكننا كنا أمام آفاق - لا أريد أن أستخدم كلمات كبيرة لأن هذا عيب - ليس واسعة، وكنا أمام سرعة «نملة» وليست «طائرة».

■ هل تفرق مع أستاذ هيكل إذا كان الرئيس مبارك بعد فترة، يعود إلى بلده كرجل عادي أم أن يظل في الخارج؟

□ أكثر شيء أتحسب له، هو نفس الأدوات التي استعملها هو مع غيره، قد تنقلب عليه، وهذا يجرحني، لأني أريد كرامة هذا البلد، ولا يهمني ماذا حدث؟.. وكرامة هذا البلد ألا تبدو صغيرة، وألا تبدو منتقدة، وألا تبدو متشفية، كرامة هذا البلد أن تبدو كالمظهر الذي رأيته في حركة الجماهير، أتمنى في الفترة القادمة أن تكون

الصورة الكبيرة هي شاغلنا، والصور الصغيرة تكون مما يمكن أن يضيع في أركان وفي الظلال.

■ أختم حواري معك بطلب أن توجه كلمة سواء لجهات، أو لأشخاص أو في المطلق، عن أقصى ما تتمناه أن يحدث في الأيام والأسابيع المقبلة؟

□ أنا أكره جدًّا أن أوجه كلمات لأحد، فأنا رجل بعيد ومهمتي أن أكتب، ومهمتي أن أفكر، ومهمتي أن أتكلم، ولست في موقع الناصح أو المرشد أو المفتي، كل هذا سقط في اعتقادي.

أهم شيء في اعتقادي وكل ما أتمناه، أن يسمح للعقل وللعاطفة وللفكر أن تتجادل أمام كل الناس، وعلى مرأى منهم، وأن يسمع صوت الحوار بمعناه الحقيقي في هذا البلد، لكي يشترك كل الناس في البحث عن المستقبل، وأنا من الناس الذين يقولون: إن مستقبلي ورائي.. لكني هنا أتكلم عن أناس قادمين وأقول: من فضلكم، كل المطلوب منكم أن تفتحوا أعينكم، وأن تفتحوا عقولكم، وأن تحكموا ضمائركم، وأن غدًا أولى برعايتكم، وأتمنى أن تجعلوه غدًا أحسن جدًّا من ثلاثين سنة مرت.

دولة فساد وليس فساد دولة!*

فبراير ٢٠١١

استهل الإعلامي محمود سعد الحوار بالقول:

■ الأستاذ بكل المقاييس وباعتراف الجميع، جاء أخيرًا إلى التليفزيون المصري ليعلق على الشأن الجاري.

عقب الأستاذ محمد حسنين هيكل:

□ لكن لم أكن أنا السبب، وقد أتيت احترامًا للرأي العام المصري.

ثم انطلق الحوار.

■ الرأي العام المصري كله يريد أن يسمعك الآن، فماذا يرى الأستاذ هيكل عن الشأن الداخلي من التليفزيون المصري؟ هل كانت لديك إرهاصات عما حدث في ٢٥ يناير؟ وهل كنت تعتقد أن ما جرى سوف يجري؟

□ كنت أعتقد أنه سوف يحدث بشكل ما، في وقت من الأوقات، لكن أولًا: لم أكن أتصور أنه سيجري في حياتي، ثانيًا: لم أكن أتصور أنه سوف يجري بالطريقة التي جرى بها، فالطريقة التي جرى بها في رأيي لا يمكن أن يصدقها أحد، لأنها جرت على طريقة مولد نجم، وكلنا رأينا ثورات قبل ذلك، لكن هذه كانت مختلفة، وعلى أي حال، الفضاء العربي اليوم فيه محاولات ولادة نجوم جديدة، والظاهرة الكبرى هي ما جرى في مصر، وأعتقد أنه مختلف.

---

* في التليفزيون المصري مع محمود سعد ١٩/ ٢/ ٢٠١١.

■ ماذا كان تصورك عما كان سيجري وليس في حياتك ـ ربنا يعطيك طول العمر ـ وما جرى فعلًا وفي حياتك؟

□ كنت أتصور بصفة عامة ـ وكنت أقولها طول الوقت ـ أن هذا البلد بالأوضاع الجارية أو القائمة فيه سوف يصل بالأمور إلى انفجار، كمية التناقضات التي كانت موجودة، كمية اختلافنا عن الزمن الموجود، كمية الآمال المكبوتة، بجانب كمية المشكلات، وكمية الفساد الذي حدث.. وهناك فارق باستمرار بين فساد يجيء إلى دولة، ودولة تؤسس لفساد، وأعتقد أننا استخدمنا القانون لكي يقنن أوضاعًا موجودة كنت أعتقد أنها خطر جدًّا على البلد، وبالتالي كنت أتوقع أن الأمور بهذه الطريقة سائرة إلى انقلاب، خصوصًا إذا تصورت أن هناك قبضة بوليسية مذهلة وغليظة ـ الدول الشرقية عمومًا فيها هذه الغرابة في استعمال السلطة، لكننا كنا أكثر غلظة بشكل أو آخر ـ فكنت أتوقع أن هناك انفجارًا لا أستطيع أن أتصور شكله، لكني كنت أقيس على ما سبق من ثورات، سواء ما قرأنا عنها في العصر الحديث، أو ما رأيناها رؤى العين.. وأنا على سبيل المثال قرأت عن الثورة الفرنسية بدقة حتى كمحترف يكتب في السياسة، ككاتب، كصحفي، ودرست الثورة الشيوعية، ورأيت الثورة الصينية، وحضرت الثورة الإسلامية في إيران ورأيتها رؤية العين، ورأيت الإرهاصات التي كانت موجودة في مصر، سمعت أولًا ـ حينما كنت تلميذًا ـ أصداء ما كان يجري سنة ١٩٣٥، ورأيت ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ عن قرب، لكن ما حدث كان مختلفًا كل الاختلاف.

■ ما حدث، كان بشعلة من الشباب، فهل كان لها من وجهة نظرك إرهاصات أو أسباب أخرى لقيام الثورة؟

□ الأسباب واضحة جدًّا، كل ما قلناه من دولة فساد، ومن ظروف قهر، ومن عالم يتغير ونحن في مؤخرته، كل هذه هي الأسباب، لكن الخوف كان على قوى التغيير، لأن الحياة السياسية جمدت في مصر بشكل أو بآخر، بحر السياسة جف، والأحزاب الموجودة والقوى والجماعات كلها لم تكن قادرة على إجراء تغيير منظم، وبالتالي كنت أرى من ناحية أوضاعًا قائمة غير قابلة للاستمرار، كما أني

لا أستطيع أن أرى كيف يمكن تغييرها، لكن كنت تستطيع أن تقول إن الانفجار قادم.. والفرق المدهش بالنسبة لجيلي - وهذا من أسباب الخطر - أن هناك أمرين مهمين جدًّا: أننا أمام ثورة قام بها شباب جاءته وسائل زمنه واستطاع أن يستوعبها، وأن يستعملها.. لكننا من ناحية ثانية أمامنا ثورة لأول مرة في عصر التكنولوجيا المتقدمة، والشباب هو الأقدر على استيعابها، لكننا أمام ثورة بلا دليل، بمعنى أن الثورة الفرنسية على سبيل المثال سبقها فولتير وجان جاك روسو، لديك فكر مهد للثورة الفرنسية. وفي الثورة الشيوعية كان هناك دليل نظري هو كارل ماركس. وفي الثورة الإسلامية كان هناك دليل واضح مفهوم، ولم يكن هناك دليل عملي أو نظري يمكن أن يرشد.. الأمر الآخر: كل المواقف الصعبة في التاريخ، كل أمة من الأمم وجدت عند الأزمة منقذًا أو منقذين، فإنجلترا على سبيل المثال وجدت تشرشل، ومارشال ألن بروك في الناحية العسكرية، وفرنسا في أزمتها وجدت ديجول ومونيه في الناحية الاقتصادية، وأمريكا وهي تواجه الكساد العظيم وجدت روزفلت وبجانبه وزير ماليته، ووزير خارجيته..

ففي التحولات الكبرى كانت هناك قيادات موجودة، ونحن ليس لدينا، كل القوى والجماعات إما استهلكت، أو استنزفت، أو فشلت في استيعاب روح العصر، وهذا ما كان يقلقني، فكنا ننتظر شيئًا ما سوف يحدث، هو قادم بلا جدال، لكننا لم نكن نتصور أن هناك في مكان ما في هذا العصر هذه الكتلة البشرية من الشباب، لكن الشيء الذي يجب ألا ننساه إطلاقًا أن هذا الشباب لم يصنع الثورة، لكن هذا الشباب قام بشيء مهم جدًّا، وهو أنه تشجع بما يجري حولنا، بما فيه تونس، ثم كسر حاجز الخوف، وكسر حاجز الإحباط، لأنه كانت موجودة لدينا حالة خوف شديدة جدًّا من بطش سلطة، وإحباط ويأس، فالشباب كسر الحاجز، فإذ بكتل الملايين، وهنا تحققت الثورة، بمعنى أن هؤلاء الشباب هم جزء من هذه الكتلة الإنسانية الكبرى، فخرج ٦٠ أو ٧٠ ألفا من شباب الفيس بوك واستطاعوا أن يجتازوا أولًا: حاجز الحيرة التي كانت لدى الجيل السابق، بأن الأوضاع سائرة إلى انفجار، وهناك خشية من أن يكون الانفجار غير منظم، لكنهم استطاعوا أن يجتازوا هذا الحاجز النفسي، ثانيًا: ثم كسروا الخوف من البطش البوليسي، ثالثًا: كسروا حاجز الإحباط.

فكتل الملايين التي جاءت وراء ذلك، قامت بالثورة بلا جدال، فأصبحنا أمام نجم تتشكل عناصره، وقواه والطاقات تتشكل، ولكننا أمام عملية خطرة.

■ هل كنت تتوقع أن ما حدث يوم ٢٥ يناير سوف ينتهي إلى الحدث الكبير في ١١ فبراير؟

□ عندما تتصور النجم الذي يولد في الفضاء، فأنت ترى حركته، لكن عندما ترى هذا الاندفاع الهائل لهذه الكتلة الهائلة، بهذا الطموح غير المسبوق، بهذه الشجاعة والجسارة..إلخ، فأنت تحبس أنفاسك في اللحظة الأولى، وتنتظر ما سوف يحدث.. من ٢٥ يناير حتى اليوم أنا متفائل ـ طبقًا لتعبير شائع ـ بحذر، وكنت في الأسبوع الأول متفائلًا بلا حدود، ثم بدأت أشفق وأستوعب، وأول ما تحاول أن تستوعبه هو حجم ما حدث ومعناه وقيمته، ثم تكون قلقًا لأن هذا أخطر من أن يصدق في هذا المناخ الذي نحن فيه، فهذا المناخ ليس عاديًّا، فنحن نقوم بثورة في هذا البلد، وهذا البلد لم يكن مستعدًّا لها وكل قواه لم تكن مستعدة لها، والنتيجة أن الشرعية فيه نقلناها لقوات مسلحة هي أيضًا لم تكن مستعدة لها، ونتيجة هذا أن البلد كله مفاجَأ بما جرى، ويحاول أن يستوعب، ويحاول أن يستعد.. وحول هذا المشهد الذي فيه شباب متقدم وجمهور يزحف وجيش يؤتمن على الشرعية، أمامنا قوى خارجية وقوى إقليمية أولها (إسرائيل)، والعالم العربي، ووراء هذا توجد إيران وتركيا، وأوروبا على الناحية الأخرى.. ونحن استعملنا تكنولوجيا العصر، لكن حقائق العصر وقوى العصر موجودة أيضًا ونحن نتحرك ونقوم بذلك كله، فنحن نبدأ في أن نستوعب ونحاول أن نفهم، أولًا ندرك قوة ما جرى، ومعناه، ثم نكتشف المخاطر التي عليه.

■ لكن هل كنت تتوقع بأن ٢٥ يناير سوف يأتي بـ ١١ فبراير وخروج مبارك؟

□ ما يهمني هو خروج الشعب المصري، فالشيء الذي كان مقلقًا جدًّا وكان ضاغطًا على أعصابي هو غياب الشعب المصري، لأنه كانت هناك محاولة لتغييبه،وكنا كلنا نسأل: هل غاب الشعب فعلًا أو أنه واع؟ وأن هناك تغييرًا هو خائف منه. أما موضوع أن مبارك يخرج أم لا، فهذا في رأيي تفصيل في سياقه، فخروج مبارك كنت أتمنى أن يخرج بعد سنوات المدة الأولى، وحينما قابلته لأول مرة قلت له ذلك بصراحة

ووضوح، لأن الشرعية التي كانت لديه، كانت شرعية لحظة خوف ثم اطمئنان بعد حادث المنصة، والشعب المصري كله كان يشعر بقلق بلا جدال، أيضًا لأن هذا وقع مفاجأة.. لأنه لم يعتد على قتل رئيسه.. أنت تحتاج إلى أن تنظر للتاريخ المصري نظرة أخرى، صحيح أن الشعب المصري في العصر الحديث لم يعتد قتل الرئيس، لكن هذا موضوع يحتاج إلى دراسة أكثر، لأن الشعب المصري طالع من ظلام العصر المملوكي وعصور طويلة جدًّا وهو لا يزال داخلًا في التطور، وأنا أعتقد أن هذه الثورة الموجودة هي تطوير أرقى لثورة ١٩١٩، وهي تطوير أوسع لثورة ٢٣ يوليو، وهي تطوير أكثر لكل الإرهاصات التي سبقتها بما فيها ١٨ و١٩ يناير، وأريد أن أقول: إن الشعب المصري ليس خامدًا كما يتصور البعض، وإذا راجعت التاريخ المصري القديم ففي غماره الشعب يثور ويتحرك، ولا ننسى أن سعد زغلول تعرض لمحاولة قتل بالرصاص في محطة القطار، أقصد أنه كانت هناك محاولة لقتل زعيم، والنقراشي باشا قتل، وأحمد ماهر قتل، لكن قتل الرئيس السادات في الظروف التي كنا فيها تسبب في حالة قلق، وحينما جاء حسني مبارك كانت كل الناس تتصور أنه أتى لكي يعطي طمأنينة، وبدا أن هذا ممكنًا، وكنت متصورًا أنه سيستمر لمدة واحدة فقط، وعندما رشح نفسه بعد ذلك للمرة الثانية جاءني بعض مساعديه ومنهم صديقي الدكتور أسامة الباز وطلبوا مني أن أؤيده، وأنا بعد تردد كتبت في «أخبار اليوم»: أنا أؤيد لمدة ثانية شرط أن تكون ثانية وأخيرة.

■ الرئيس مبارك نفسه أول أن ظهر في التليفزيون، قال إنه سيستمر مدتين فقط!

□ أتذكر ذلك، لكن السلطة الفرعونية في مصر بالذات، وفي الدول الشرقية عمومًا، مغرية إغراء شديدًا، فالرجل الذي رأيته في أول نظامه ليس هو الرجل الذي انتهى، فهذه الثلاثون سنة أعتقد أنها جرت فيها أشياء كثيرة جدًّا. فالرجل في بداية نظامه دخل في موقع لم يكن يتحسب له، وحينما قابلته لأول مرة بعد خروجنا من السجن وكان معنا فتحي رضوان وعبد الفتاح حسن وفؤاد باشا سراج الدين ومجموعة كبيرة ـ حوالي ٢٦ ـ وأنا لم أتكلم يومها، لأننا ونحن قادمون في عربة السجن وعرفنا أننا سنذهب إلى قصر العروبة اقترحت على زملائي أن نختار شخصًا واحدًا فقط ليتكلم باسمنا، ورشحت فؤاد سراج الدين لأنه أكبرنا سنًّا وأقدمنا عهدًا

بالعمل السياسي، وحينما دخلنا شعرت أنه ينظر إليّ بفضول، لأنه سمع عنّي من الرئيس السادات أشياءً كثيرة بعضها جيد وبعضها قد لا يكون جيدًا، ثم بعد أن انتهى فؤاد باشا من كلامه، وجدته يسألني: محمد بك ألا تريد أن تقول شيئًا؟... ثم بعدها بيومين دعاني على الإفطار، فذهبت إليه في الساعة الثامنة والنصف صباحًا في منزله، ومكثت معه حتى الساعة الثانية والربع، وقد ألغى مواعيده تباعًا، ويومها قلت له كل ما أريد أن أقوله، وسمعت منه كل ما يريد أن يقوله، وتصورت أنني أمام رجل إذا كانت له شرعية فهي شرعية اطمئنان، لأن الناس قلقت جدًّا مما حدث لأنور السادات، وما بدا أنه قابل للحدوث بعده، وكنت أتصور أن هذا رجل يستطيع أن ينقل البلد ـ في مرحلة انتقال أيضًا ـ إلى مرحلة طمأنينة تستطيع أن ترتب فيها أحوالها، لكنه رشح نفسه للمرة الثانية، والمرة الثالثة والمرة الرابعة والمرة الخامسة، ثم بدأ يفكر في ابنه، وعندما بدت أن هناك مقاومة أمام ابنه، بدأ يقول إنه سيرشح نفسه، وبدأ يرشح نفسه لفترة سيكون عمره في نهايتها ٩٠ سنة، فأنا مبكرًا جدًّا لم أرد له أن يستمر، لكنه أصر على البقاء، ودخلت مصالح وقوى وانتهينا إلى وضع أعتقد أنه كان مهيأ للانفجار.

■ بعد ١١ فبراير هل تغيرت الدنيا في مصر؟

□ تستطيع أن تقول إنه بعد ١١ فبراير ظهر أمل كبير جدًّا، لكن إذا تصورت أن الثورة هي فعل يتم بتنحية رجل أو بإخراجه فأنت مخطئ، وأي أحد يتصور هذا مخطئ، فالثورة عملية مستمرة؛ بمعنى أنك تريد أن تنتقل من وضع إلى وضع، وليس من مجرد رجل إلى رجل، فالثورة هي عملية تغيير أشمل كثيرًا جدًّا من مجرد الخلاص من رجل، وأعتقد أن الرجل كان لابد أن يدرك من نفسه أن الزمن مضى به وبنا جميعًا ـ كل جيلنا ـ وأن أكرم ما نستطيع أن نفعله هو أن نبتعد عن ساحة الفعل وأن نسلم لجيل جديد ليواصل العمل.. فالرجل ذهب لكن الأوضاع التي كرست وتراكمت في الثلاثين سنة الماضية وربما قبلها كان لابد أن تزول، والثورة تتحقق ليس فقط عندما تغير رجلًا لكن عندما تغير واقعا، وهذا ما يقلقني.

■ هذا ما يسبب قلقًا لكل الناس، فالجميع في حالة قلق من القادم!

□ تعال ننظر إلى مشهد ميدان التحرير وما جرى في الصورة العامة كلها، ولكي لا أخطئ فقد رصدت مشهدًا بعد مشهد، لأني أعتقد أن صورة ما جرى بالأمس مهمة جدًّا:

المشهد الأول: إن هناك ثورة مستمرة، والقوى الفاعلة حاضرة، وإن هذا الشباب موجود في الساحة، وإن هذه الجماهير حاضرة ومشاركة وفاعلة، وهذا ما يطمئنني، وجود القوى التي صنعت الثورة والمتمثلة في شباب قام بدور الطلائع، وملايين انضمت فصنعت قوة التغيير، وما حدث بالأمس معناه أن الناس فهمت تمامًا أن المسألة ليست خروج رجل، لأنها لو كانت كذلك فلِمَ خرج ٢ أو ٣ ملايين في الميدان غير المحافظات الأخرى، فأنت تتكلم عن ثورة يدرك من قاموا بها أنها ثورة وأنها مستمرة، لأنها ليست متعلقة بخروج رجل، ولكنها متعلقة بتغيير أحوال وطن، وأن القوى حاضرة، والطلائع حاضرة والملايين موجودة، وهذا يطمئن.

المشهد الثاني: ورأيت بجانب هذه المظاهرة، مظاهرة أخرى موجهة ـ في ميدان مصطفى محمود ـ وهذه أيضًا لافتة للنظر، لأنه أصبح هناك شعب موجود بقواه الجديدة، وأنا على استعداد لأن أقول إن هذه المظاهرة فيها أناس حسنو النية، لأن هناك أجيالًا لم تر رئيسًا غيره، وهناك أناس يمكن أن تشعر بنوع من الوحشة أو نوع من القلق على المستقبل، يمكن أن تشعر وسط هذا الحشد المتحرك بنوع من القلق ـ وهو مشروع ـ لكن بالتأكيد أن هذه المظاهرة كانت موجهة من شرم الشيخ، فالرئيس تنحى أو خرج في ظرف شديد الالتباس ووسط صراعات غير معقولة، وكان حوله من يطالب بالبقاء إلى آخر لحظة، ومن يقول كفاية، بمعنى أن الناس في القيادة العسكرية والمجلس العسكري كانوا يرون أن الجيش لا يمكن أن يطلق النار على الشعب، وكان هناك من حول الرئيس من يرون ضرورة إبقاء الأمر الواقع حتى ولو أدى الأمر إلى مذبحة... وحينما أقول «شرم الشيخ»، فأقصد أن شرم الشيخ توجه أناسًا من القاهرة، وأناس من القاهرة يذهبون إلى شرم الشيخ وهناك اتصالات كثيرة جدًّا، ليس هذا فحسب، بل إن هناك قوى أخرى موجودة وحاضرة في شرم الشيخ، وأزعم أن هناك بعض العناصر من بعض القوى الأجنبية أو الإقليمية المهتمة بما يجري موجودة في هذه اللحظة في شرم الشيخ.

فأمامي مشهد المظاهرة الكبرى التي كانت موجودة في ميدان التحرير، ومشهد المظاهرة الصغرى في ميدان مصطفى محمود، التي يجب أن نتفهم دوافع بعض الناس فيها ولابد أن نقلق من دوافع آخرين.

المشهد الثالث: إن الجيش كان موجودًا، إن جنود قوات كانوا موجودين حول ميدان التحرير، وقد رأيت في التليفزيون ضباطًا وجنودًا يعطون العلم المصري للشباب، وكانت موسيقى الجيش موجودة أيضًا، فهذا هو المشهد الثاني.

المشهد الرابع: هناك بعض القوى تحاول أن توجه ما يحدث لصالحها ـ وهذا أمر مفهوم ـ وتلاحظ بالأمس أمرين هامين جدًّا: منصة موجودة وهناك من يحاول أن يدير الأمور عليها، وهناك جماهير واسعة وحشد واسع غير مستعد لأن يوجه من أحد.. وهناك مشهد هام وهو مشهد الشيخ القرضاوي ـ وهو رجل جليل وأنا أحترمه ـ وقد قصد بعض الناس بشكل ما أن يأخذوا الصورة العامة كلها لصالحهم، وهذا مفهوم أيضًا، حتى أن هناك أفرادًا يحاولون أن يأخذوا المشهد لصالحهم، وهناك أحزاب موجودة وقدمت نفسها من أول يوم وذهبت لتشارك في الحوار مع عمر سليمان، وهناك أناس من قوى سياسية قديمة سابقة موجودة، وأمامي ظاهرة مهمة جدًّا وهي ظاهرة نجوم ـ وهذا طبيعي ـ ونحن في العمل السياسي خلطنا ما بين الشهرة والقيمة، ما بين النجومية للبعض وما يستطيعون أن يساهموا به في أزمة حقيقية.. وقد رأيت مثلًا الدكتور زويل وهو يريد أن يرشح نفسه ، أو البرادعي وهو يطرح نفسه ـ وهذا طبيعي جدًّا ـ أو عمرو موسى يطرح نفسه.. فنحن أمام قوى وأحزاب كبيرة، ونجوم ومشاهير لهم أدوار يطرحون أنفسهم، وهناك جماعة «الإخوان المسلمين» وهي قوى منظمة، لكن لفت نظري على المنصة وجود أحد نواب الإخوان المسلمين وهو يحاول أن يتوارى عن الصورة لكنه يحاول أن يخرج ما هو جاري على المنصة، وقد خيل لي أن الشيخ القرضاوي ـ وهو رجل أقدره وكنت أتمنى ألا يعرضه أحد لهذا الموقف، لأنه ظهر أمام الناس رجلًا كبيرًا في السن، مريضا ويحتاج إلى شمسية فوقه، وأن يمسك أحد له الميكروفون، وأحد يعطيه دواء، وهذا مشهد مؤثر جدًّا، والرجل تكلم بعقل وحكمة وكان بديعًا ـ بمجيئه، أراد آخرون الإيحاء إلينا كأنه الخوميني عائد من السفر إلى جماهير متشوقة ومتطلعة له، وهذا ليس صحيحًا.. أنت تضع رجلًا جليلًا في

موقف مختلف هو لم يعتده، ولذلك حينما حاولوا أن يهتفوا هتافات مشهورة، فإن الجماهير القوية والقادرة هتفت للبلد كله، بينما يوجد من هتف بشعارات دينية، لكن الهتافات كلها كانت مختلفة.. وهذا المشهد يعني أننا أمام موقف مفتوح وهناك قوى وأفراد وكل منهم لديه حق مشروع، لكن حقه المشروع يتأتى بأن يتقدم طبيعيًّا وليس في زحام ثورة تتشكل، وموقف خطر نحن فيه سواء في الداخل أو الإقليم ثم يحاول أن يحصل لنفسه على ميزة من أي نوع.

المشهد الخامس: هناك رئيس وزراء معين وهو أحمد شفيق، وهو رجل ليس لي اعتراض عليه، لكنه يحاول أن يتقدم أو يكمل أو يرتب وزارة مختلفة، هي نفس الوزارة في واقع الأمر التي كانت موجودة، والناس القادرون يرفضون، والرجل في موقف في منتهى الصعوبة، وأعلم على أقل تقدير ثلاثة ممن فاتحهم واعتذروا لأن الصورة مختلطة عند كل الناس، ولا أحد يعرف بالضبط ما هو المطلوب؟.. فأمامنا أيضًا في السلطة التنفيذية رئيس وزراء أمامه مشاكل بلا حدود، وهو رجل ربما ملىء بنوايا طيبة بلا حدود ومجرب، لكني أشعر بالقلق من السلطة التنفيذية وسط هذا المشهد كله، كما بدت لي بالأمس وبالمشاورات في مجلس الوزراء. لأننا في ظرف نحتاج فيه إلى سلطة تنفيذية قادرة على مواجهة مشاكل، لأن هذه الأزمة حينما طالت كان لها خسائر ومصالح معطلة، أبسط شيء أن البنوك مغلقة، ومعنى ذلك أن كل حركة البيع والشراء معطلة، وهناك علاقات مع العالم الخارجي، وخطاب لابد أن نوجهه لمن حولنا كلهم، وهناك مسئوليات في التنفيذ كلها معطلة وهذا مقلق.

المشهد السادس: إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو مفاجأ بما جرى، يحاول أن يمسك بالأمور في البلد على الأقل، ويؤدي مسئوليات مرحلة الانتقال، ثم أنه مسئول أيضًا عن الدفاع عن الحدود وعن أمن البلد، ولديه شرعية ألقيت إليه وهو لا يريد أن يبدو متكالبًا على السلطة، وهو لا يريد أن يحكم، وهذا وضع أيضًا يثير القلق؛ لأن القوة في مكان وقدرة التنفيذ في مكان، والذي لديه الشرعية لا يريد أن يظهر.

المشهد السابع: وهو مشهد شرم الشيخ: لا أظن أني سأكون متجاوزًا لو قلت أنه آن الوقت أن الرئيس مبارك يرفع ظله عن هذا، لا أحد يقول لي إنه رجل كبر في السن ولابد أن نكون كرماء معه ـ لابد أن نكون كرماء مع كل كبير في السن ـ أو أن هذا رجل

أدى دورًا ولابد أن نراعي أدواره، نعم وكل الناس التي قامت بأدوار تراعى، لكن هناك مسئوليات وطن أكبر مني ومنك، في هذه اللحظة فإن موقع شرم الشيخ يستغله كثيرون، يستغله أولًا: هؤلاء الذين كانوا رافضين لخروج الرئيس، يستغله هؤلاء الذين أثنوا على الرئيس في يوم من الأيام، ولا تنس أن بن أليعازر وصف الرئيس مبارك بأنه كنز إستراتيجي لإسرائيل، وإسرائيل بشكل أو بآخر مطمئنة لأوضاع كانت موجودة طبقًا لتعهدات أعطيت في مرحلة سابقة لا أريد أن أتكلم عنها، لكن هناك من هم حريصون عليها، وأنا أتساءل: لماذا شرم الشيخ؟.. ولا أحد يقول لي أيضًا إنه يريد أن يموت في مصر ـ ربنا يعطيه الصحة وطول العمر ـ لكن إذا أراد أن يموت في مصر فيتفضل إلى الإسكندرية بعد فترة، لكن شرم الشيخ في فترة إقامته فيها لم تكن منتجعًا، لكن شرم الشيخ كانت جزءًا من خطة تأمين الرئيس في الدولة البوليسية التي كانت موجودة، وهي أن يكون موجودًا في أماكن مفتوحة تسهل عليه الابتعاد وألا يستطيع أحد أن يمسك به أو يضره، وأن يقدر على أن يواصل ويقود القوات المسلحة، ويقدر على أن يخاطب الشعب، فشرم الشيخ موجودة في مكان معين له مواصفات معينة، مكان بعيد عن العمران، بعيد عن الكتل السكانية.. بعيد عن مواقع تمركز الجيش ـ وهذه نقطة مهمة جدًّا ـ قريب من البحر.. بجانب مطار، قريب من إسرائيل.. فوقه القوة الأمريكية الموجودة في سيناء (فهناك قوات دولية هي في واقع الأمر أمريكية موجودة في شمال شرم الشيخ)..

وقد ذهبت إلى شرم الشيخ مرة واحدة فقط ولا أفكر في أن أذهب إليها مرة أخرى، لأني أشعر أن هذا الموقع البديع من مصر أصبح سياسيًّا بشكل ما عليه ظل ثقيل جدًّا، شرم الشيخ في هذه اللحظة كما أعتقد سواء بالذاهبين إليها من القاهرة، أو القادمين إليها من خارج مصر أو بالآمال الخائبة والطائشة والمصالح الموجودة (وهم رايحين جايين)، ثم لاحظ شيئًا مهمًّا جدًّا: وهو أن الرئيس مبارك لا تزال له مكانة لدى بعض الموجودين في السلطة، خذ مثلًا أحمد شفيق الذي كان دائمًا يقول إنه تلميذ ـ وهذا صحيح ـ للرئيس مبارك في الطيران، وأعرف أن هناك تليفونات كثيرة جدًّا لا تكف سواء من القاهرة أو من شرم الشيخ، وهذا وضع أيضًا مقلق، وبالأمس كان هنا في التليفزيون ما يشير إلى الذين يمولون ويحشدون للمظاهرات التي كنت

تتكلم عنها، فهذا وضع مقلق جدًا، وأنا أتصور أن هذه البؤرة في شرم الشيخ ينبغي أن تزول، وليس لديّ مانع في أن تقول الدولة المصرية للألمان إننا نوافق على أن يكمل علاجه لديكم، لأن هذا البقاء في شرم الشيخ والتجمع المحيط به أعتقد أنه يخلق مركزًا مناوئًا للثورة لا داعي له في هذا الوقت، لأنه لا يؤدي فحسب إلى مشاكل، لكنه يجعل الناس تتضارب في ولاءاتها، واختبر أي أحد من الموجودين حاليًا حينما يكلمه مبارك ـ وهناك «رايحين جايين» ـ وهذا وضع لابد أن ينتهي، وبجانب هذه الصورة كلها هناك رأي عام، أناس في التحرير، وأناس في شرم الشيخ، وأناس في القيادة وأناس في الوزارة، وشباب، وجيش، ٨٠ مليونا كلهم ينظرون بأمل وينتظرون، ولديهم آمال بلا حدود، فكيف تطمئنهم؟.

المشهد الثامن: أنت الآن لا تستطيع أن تلبي مطالب أي أحد، وأتذكر الكلمة الشهيرة التي قالها الرئيس الأمريكي جون كينيدي: «لا تسالوا أنفسكم عما تستطيع أمريكا أن تعطيه لكل منكم، ولكن اسألوا كلا منكم ماذا يستطيع أن يعطيه لأمريكا؟».. وأعتقد أن كل الناس يمكن أن تتذكر هذا ولكن متى؟.. هؤلاء المنتظرون بأمل يتذكرون حينما يرون أمامهم أوضاعًا ثابتة، وأن يوجد برنامج واضح وتصور واضح لشكل ما هو قادم، وأظن أن الناس خائفة من الخوف، لأن القلق يدعوك لأن تتصور أشباحًا غير موجودة، ولذلك ما هو مطلوب اليوم هو خطاب واضح إلى رأي عام بجدول أعمال يبدو مقنعًا، لكي يقبل كل الناس أن يعطوا قبل أن يأخذوا.

المشهد التاسع: وهو المطالبات الفئوية والمظاهرات الفئوية التي رأيناها بالأمس، وهي متصلة وقد غطيناها.

المشهد العاشر: أن أمامك عالم معجب بك بلا حدود، ورأى هذه الثورة وهي تقوم وتجري وقائعها، ورآها في الأسبوع الأول وتصور أنها ظاهرة، ورآها في الأسبوع الثاني وأدرك أنها أكبر كثيرًا جدًا من أن تكون ظاهرة وأنها خلق جديد، ورآها في الأسبوع الثالث ـ أمس ـ ورأى هذا الحشد بالملايين وأدرك أنه أمام أمر باهر، فهذا العالم يتوقع منك الكثير، والأمة العربية التي حولك تتوقع منك الكثير، والعالم الخارجي أيضًا ينتظرك، وحينما ترى الشهادات العالمية التي قيلت عما حدث في

مصر، أوباما على سبيل المثال يقول: يجب أن نعلم أبناءنا كيف يكونون مثل الشباب المصري الجديد.. ورئيس وزراء إنجلترا يقول: لابد أن ندرّس الثورة المصرية في مدارسنا.. وسي. إن. إن تقول: لم يحدث في أي ثورة قبل ذلك أن الشباب قاموا بثورة ثم كنسوا حيث تجمعوا ونظفوه.. حتى برلسكوني ـ كل أحد قابلناه كنا نعتقد أنه صديقنا، وكان هذا جزءًا من المشاكل التي كانت موجودة، وقد رأيت أحد الرؤساء وهو ميتران، ورأيت حجم الفارق بين ما كنا نرويه عن رأيه فينا هنا وبين ما كان يقوله هو.. وميتران حينما كان رئيسًا للحزب الاشتراكي جاء إلى مصر لمدة ١١ يوما، وأنا الذي قدمته للرئيس السادات، ولذلك ما بيننا من صداقة كانت تسمح له أن يصارحني بود أكثر، وقد قال لي ذات مرة: هناك لقاءات عادية لا أفهم لماذا تسمى بلقاءات قمة؟ لا أجد فيها إلا حواديت وحكايات عن زعماء عرب آخرين، وتقليدا لهم.

■ يعني جلسات نميمة!

□ تستطيع أن تقول ذلك لأن لديك جرأة الشباب التي ليست لديّ.. أعود مرة أخرى لبرلسكوني الذي كنا نعتقد أنه صديق، لأن جزءًا من الإحساس بالمرارة في شرم الشيخ أنه بدا أن كل هؤلاء تخلوا عنه، بينما لم يكن هناك أصلًا كل هذا الذي صورناه لشعبنا، لدرجة أن أحدهم قال: صداقة الرئيس مبارك الدولية لرؤساء دول العالم أنقذت الاقتصاد المصري!!..

أنت أمام عالم مبهور يتوقع منك الكثير ويعلق عليك ولديه مصالح، بما فيهم الأمريكان الذين يريدون في مصر أوضاعًا بقدر ما تستطيع أن تخدمهم، وهذا هو الخطأ الذي وقعنا فيه، لأن الدول الكبرى بلا قلب، ولا ينبغي أن يكون لها قلبٌ، فالدول الكبرى لها مصالح وهذا هو الوضع الطبيعي.. ساعة أن فقد الرئيس مبارك قاعدته في مصر وأصبح الأمريكان يشعرون بأنه عبء عليهم، ولا يستطيع أن يخدم تخلوا عنه.. هناك أشياء كان العالم يضحك علينا فيها.

أمامنا عشرة مشاهد توحي بأن المشهد مرتبك للغاية.

لا توحي بالارتباك فحسب، بل توحي بعدة أشياء: أن الطلائع موجودة وحاضرة وهذا موضع أمل.. والجماهير حاضرة وهذا موضع أمل.. والقوات المسلحة عارفة

دورها وهذا موضع أمل، لكن لابد أن تسلم أن ما جرى أمام الجميع فاجأ الجميع ولا يوجد أحد لديه خطة أو تصور، وهنا يوجد ارتباك.

كنت أقرأ عن الثورات، وآخر كتاب قرأته مساء الأمس وأعجبني جدًّا كان عن الثورة الفرنسية، وفيه مشهد شعرت أنه يعبر عما نحن فيه الآن، خطاب أرسله أول رئيس مؤسس للولايات المتحدة الأمريكية (جورج واشنطن) ـ وهذا بطل استقلال حقيقي وليس على طريقة الضربة الجوية، لأن هذا كلام يحتاج أن يناقش ـ لسفيره في باريس بل جونسون ـ ونتذكر أن الثورة الفرنسية حدثت بعد الثورة الأمريكية بعدة سنوات، حتى أنه كانت هناك عناصر مشتركة ـ فقائد الثورة الأمريكية جورج واشنطن يرسل لسفيره في باريس يقول له: الثورة الفرنسية التي لديكم أكبر جدًّا من التي كانت لدينا، فنحن كنا نعرف من أين نبدأ لأن ما كان أمامنا هو طرد القوى الأوروبية القديمة من القارة الأمريكية لكي نستطيع أن ننشئ عالمًا جديدًا، أما هؤلاء الذين عندك فمن أين يبدءون؟.. نقطة البداية أين؟.. وأظن أننا يجب أن نتعلم من الثورات.. بمعنى أنهم كان لديهم سؤال من أين نبدأ؟.. فالثورة الفرنسية فاتت في مرحلة كثيرة جدًّا، من مرحلة التحريض والتوعية والتي كان فيها شخصية مثل مرابو، وصلت إلى مرحلة الرغبة في إيجاد حلول وسط، وفيها شخصية مثل فانتان، ثم وصلنا إلى مرحلة الرعب والإرهاب التي كان فيها روسبير، والثلاثة قطعت رقابهم على المقصلة.

الثورة لها آليات معينة، لأنها لا تستطيع أن تنتظر أحدًا. هناك تيار جارف مثل الفيضان ولابد أن تفهمه لكي تستطيع أن توزع مياهه لتأتي بخصب ولا تأتي بقحط. لابد أن نتعظ وألا نتصور أن الأمور يمكن أن تحل نفسها، لابد أن نحلها نحن وبالتالي علينا أن نبدأ ونسأل أنفسنا: ما العمل؟ وأول شيء في الإجابة على (ما العمل؟) هو أن نعرف ما نواجهه.. إذا عرفت أنها ثورة، وأنها ليست حركة وليست تظاهرة أو احتجاجًا، وأن تفهم أن هؤلاء الشباب كانوا طليعة، وأن وراءهم كتلة ملايين، وأن هؤلاء الملايين كانوا يعبرون عن آخرين موجودين في قراهم ومدنهم لم يأتوا.. إذا أدركت أنك أمام ثورة، فهذه أول خطوة للعلاج.. لأنك ستعرف ماذا تعالج؟.. والرئيس مبارك ـ وأنا أعذره في ذلك ـ كان بعيدًا عن الصورة، والتعليمات

كلها كانت: لا أحد يقول للرئيس أخبارًا سيئة.. والرجل حتى آخر لحظة كان يقول: القلة المندسة، وظل تعبير «قلة اندست!» هذا، ثم قالوا أيضًا: «إخوان!»، وهذه صور موجهة للأمريكان، وهي اللعبة القديمة التي تقول للأمريكان إما أن تقبلوا بالتوريث وتساعدوني عليه ـ ضد إرادة شعب مصر ـ وإلا سوف يجيئكم الإخوان المسلمين.. وهنا كان قلقي مما حدث بالأمس، ومشهد الشيخ القرضاوي الذي حاول البعض فيه أن يقلق الأمريكان أكثر دون أن يقصدوا.

فالرئيس مبارك تصور أنها قلة مندسة، والبعض تصور أنها تظاهرة واحتجاج.. ثم قيل بطريقة أبوية لا تليق: نحن نفهمكم!.. وممتنون جدًّا لما فعلتموه، وسنظل طوال عمرنا أسرى لفضلكم، «بس خلاص عملتوا اللي عليكم وامشوا».. هذا كلام جنون ـ في اعتقادي ـ لأن أول ما يجب أن تبدأ به هو أن تسلم به هو أنك أمام ثورة، وأن هذه الثورة تتحقق بالانتقال من وضع قديم عليك أن توصفه وتعرضه للناس إلى وضع جديد عليك أن تفتح أبوابه أمامهم.

فأنت أولًا أمام إدراك أنها ثورة، وثانيًا: أن تدرك أن معنى الثورة هو أن تنتقل من أوضاع قديمة لم تكن مقبولة وهي مرفوضة وتستحق أن ترفض لأنها دولة فساد وليس فساد دولة.. وأنا يحز في نفسي بعض ما أراه من فساد، لكني ضد أن تلقى التهم جزافًا في هذا الوقت، الفساد الموجود لدينا المشكلة فيه أنه فساد مقنن بالقانون.. حيث كان هناك قانون يسمح بتخصيص الأراضي، فالقانون أسيء استعماله إلى درجة غير مسبوقة، لم يحدث في أي بلد في الدنيا أن قننت الرغبات، فالعالم كله يعرف تقنين مبادئ، لكن هنا الرغبات الشخصية والمصلحة الشخصية أخذت شكل قوانين، فالبناء كله يستحق إعادة النظر فيه بطريقة قاطعة.

■ لو كانت الثورة يعترف بها الجيش ولا تعترف بها الحكومة، فكيف ترى هذا؟

□ **أولا**: نحن أمام تناقض بالفعل، وهذا التناقض أتى لأننا فوجئنا بما جرى، وبحجمه وسرعته ووسائله وبالتالي لم نستطع توصيفه، إذا كان رئيس الوزراء يقول إنها حركة، وغيره يقول انتفاضة أو احتجاج أو مظاهرة، إذن فأول شيء يجب أن يحدث التسليم بأنها ثورة، والجيش قوى ضمن قوى هذا المجتمع، وفي العادة فهذا

الجيش هو المسئول عن الأمن القومي، متمثل في حماية الأمن الوطني الخارجي، وحماية الشرعية الوطنية وليس الحكم الوطني، وهو جزء من الشعب وجزء من تركيبة الدولة، لكنه في هذه اللحظة مؤتمن على الشرعية.. ولذلك لابد أن يفهم الجميع أنها ثورة، وهذا سبب من أسباب التناقض، ومن لا يستطيع أن يفهم ذلك فعليك أن تزيحه.

ثانيًا: أن تدرك أنك أمام أوضاع لابد أن تتغير، وأن هناك دولة فساد وهذا الفساد ينبغي أن يوضع له حد، وهنا لابد أن تطرح حقائق ما جرى أو يحقق فيه، لكن يجب أن يعزل ذلك عن المستقبل في هذه اللحظة، وأنا أرى نماذج لأناس يقومون بثأر قديم، ففي اللحظات التي تكون فيها المجتمعات في حالة سيولة ويعاد ترتيبها، كل القوى الراغبة في مصالح معينة سواء تثبيت أمر واقع أو الحصول على مغانم أو احتلال مواقع متقدمة، كل الناس تتحرك، فطبيعي جدًّا أمام هذه الفرصة أن يعمل محاكم تفتيش أو إقصاء أو إزاحة ناس.

■ هل حضرتك مع ذلك أم ضده؟

□ أنا أفرق بين الحساب واستغلال الحساب، فالحساب ينبغي أن يعهد به إلى جهة، وإذا حاسبت أيًّا من هؤلاء فسوف يقولون لك لقد تصرفت وفقًا للقانون ولم أرتكب أي أخطاء، فوفق القانون جرى تسييل كل التوكيلات الأجنبية، وبمقتضى القانون جرى تسييل كل القطاع العام، وبمقتضى القانون جرى توزيع الأراضي، وبمقتضى القانون حدثت أشياء كثيرة جدًّا، وأنا أعتقد أن من الأشياء المفزعة عندما تتصور أرقام المبالغ التي كانت تحت تصرف رئاسة الجمهورية مباشرة، فمخصصات رئاسة الجمهورية في الوضع السابق ـ وهذا نموذج لما يمكن أن يقنن ـ غير واضحة في ميزانية، لكنها حوالي ما بين ٨٠ إلى ٩٠ مليون جنيه، وهناك مبالغ خرافية، مثلًا فوائض اعتمادات التجديد والإنشاء في قناة السويس تذهب إلى رئاسة الجمهورية مباشرة، وقد رأيت تقارير خبراء تقول إن تحت تصرف رئاسة الجمهورية وخارج أي مشروعية لمجلس شعب أو جهاز مركزي للمحاسبات أو أي شيء آخر، مبلغ لا يقل عما بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون جنيه سنويًّا.. وهذه مبالغ لا أعرف كيف

يتم حسابها، ولذلك لدقة الموضوع وخطورته فنحن بحاجة إلى جهة تحقيق مستقلة ومؤتمنة تقوم به.. والأمر الآخر ونحن نحاسب نريد وزارة قوية، أقوى وزارة في مصر تواجه هذا.

ولذلك مطلوب أولا: إدراك أنها ثورة.

ثانيًا: أنها انتقال من وضع إلى وضع، وأول انتقال من وضع إلى وضع، أن تعرف شكل هذا الوضع، وتتضح حدوده ليس وفقًا لقوانين مصنوعة، لكن وفقًا لحق وحقيقة لا تحتاج إلى كثير من الذكاء، لكن محتاجة إلى اختصاص وإطلاع، وتحتاج إلى تفتيش لأن حجم ما فسد شنيع جدًّا.

وبين إدراك أنها ثورة، وانتقال من وضع لابد أن نوصفه ونحاسب عليه، إلى أمل نريده، فهناك بين الاثنين مرحلة اللحظة الراهنة، وبسبب المسئوليات الكثيرة فيها، نريد أقوى وزارة في مصر في تاريخ مصر، نريد وزارة قوية جدًّا تستطيع أن تواجه هذه المرحلة.. فعندما تتبين الحقائق تستطيع أن تضع تخطيطًا لما هو ممكن، وأنا أعتقد أن الأحوال الاقتصادية في البلد ليست سيئة إلى هذا الحد، ليست مخيفة إلى هذه الدرجة، وأنها مما نستطيع أن نواجهه والأرقام كلها أمامي تبين لنا أن كارثة المجتمعات في العالم الثالث الذي يفتقد إلى أي نوع من الرقابة، هو أن الفساد إذا ظهر وكان بالحجم الذي كان موجودًا إذن فهو قادر على أن يستنزف أكبر جزء من الموارد، ولو أن هناك كفاءة ونزاهة في التصرف ـ وأتذكر أن نهرو كان دائمًا يقول: «بعض الفساد يؤدي دورًا اجتماعيًّا»، بمعنى إذا أخذ موظف خمسة جنيهات نتركه، لكنني أتكلم عن الفساد المقنن، وهناك أشياء لا تليق، أنا كنت أنظر إلى المجتمع المصري في عشر السنوات الماضية منذ أن قالوا «الفكر الجديد!»، وكنت منزعجًا من ظواهر ما أرى هناك أمور لا يمكن قبولها. وحينما أتكلم عن التوكيلات ولا واحد من المصريين قبل الثورة كان يمتلك توكيلًا، ثم ذهبت كلها من ملكية أجنبية إلى قطاع عام، الآن حوالي ٢٥٠٠ توكيل عملت ٢٥٠٠ مليون بمجرد ورق، وهذا تم بالقانون، وأتذكر عندما أحضر رجل أعمال العشاء من «مكسيم»، والكل تكلم عن ذلك، وكنا نرى وجبات كاملة تأتي من الخارج.. حتى

العالم الخارجي والسفراء الذين نقابلهم والسفير الأمريكي الذي كان في تونس وصف العشاء باستغراب ـ فعليها أن تقول الأوضاع التي كانت موجودة، ومواجهة المشاكل المعلقة بوزارة قوية.

■ هل يبدو المستقبل مقلقًا؟ وهناك ما يسمى بالثورة المضادة، فهل يمكن أن تسرق هذه الثورة؟

□ إذا كنت تتصور أن أوضاعًا قديمة متغلغلة بهذا العمق، مقننة بهذه الدرجة، مهمة بالنسبة لأصحابها إلى هذا المدى، وأن الثورة سوف تقول للنظام القديم بكل عناصره: حان وقت الرحيل، فارحلوا.. فهذا ليس صحيحًا، فهم في البداية يتراجعون لكن بعد أن يتمالكوا أعصابهم فإنهم يردون مرة أخرى بما تسميه بالثورة المضادة.

والثورة المضادة أعتقد أن أكثر ما يشجعها هذه اللحظة، أولًا: هذا الموقع في شرم الشيخ ـ آسف أن أقول ذلك ـ وما أريد أن يعرفه الجميع أن هذا البلد ليس مدينًا لأحد، وكل الناس مدينة له، ففي حرب أكتوبر قام الطيران بدور بديع لكن ليس بالضربة الجوية، فالرئيس مبارك نفسه قال في حديث تليفزيوني في ذلك الوقت إن الضربة الجوية كانت موجودة على هدفين اثنين وسط سيناء، وأنا كنت موجودا في الصورة في هذا الوقت وأقرب الناس المدنيين إلى مسرح العمليات، وقد كتبت التوجيه الإستراتيجي لأحمد إسماعيل بطلب من أنور السادات.. الضربة الأولى كانت غارة من ١٢ طائرة على هدفين اثنين فقط وهما قاعدتان: أم خشيب وهي مركز اتصالات، ومطار المليز وهو أقرب مطار إلى خطوطنا.. وكنت أنا وشاهد آخر هي السيدة جيهان السادات موجودين في برج العرب في سبتمبر ١٩٧٣، قبل الحرب، والفريق أحمد إسماعيل يقول لأنور السادات ـ وأنا والسيدة جيهان السادات جالسان معهما، وكنت موجودًا بشكل طبيعي لأني مكلف بكتابة التوجيه الإستراتيجي، وكنت أتكلم مع أحمد إسماعيل فيما يريده، حتى لا نرهقه بطلبات لا تستطيع قواته أن تقوم بها، إسماعيل يقول للسادات: يا أفندم أنا قلق من تصور سيادتك للضربة الجوية، لأن الضربة الجوية بهذا الحشد معناها أن تطلع ١٨٠ طائرة لكي تهاجم

قاعدتين اثنتين في وسط سيناء، وهذه قد تفسد أهم عنصر أريده في المعركة وهو عنصر المفاجأة، وكان يفضل أن نفاجئ الإسرائيليين مرة واحدة بـ ٣٠٠٠ مدفع، في موجات من الضرب والإطلاق في ربع ساعة، وبعدها تبدأ الجسور والعبور.. إلخ.. وهذا لن يلاحظه الإسرائيليون، فقوات المدفعية والمشاة والمهندسون موجودة هناك والإسرائيليون راصدون لها، لكنهم يتصورونها جزءًا من المناورة السنوية التي نقوم بها، وقواتنا الموجودة للعبور جاهزة والإسرائيليون لا يشكون فيها ولا يبدو مما نرصده من معلومات على الناحية الثانية أنهم تساورهم أي شكوك، لكن لو بدأت استعدادات في كل مطارات الجمهورية فلابد أن تلفت نظرهم، لأنها لابد أن تبدأ قبلها بـ ٤٨ ساعة، فالرئيس السادات قال له: أحمد أنت لا تفهم غرضي، أنا غرضي منها سياسي.. وبدأ يقول أسبابه، وأريد أن أقول لك، إن أحمد إسماعيل عندما قال هذا الكلام، فالسيدة جيهان ـ وهي تستطيع أن تشهد، ولا أريد أن أحرجها في شيء ـ وأنا كنا قادرين على فهم كلام أحمد إسماعيل، لكن الرئيس السادات قال له: ما تتكلم عنه ليس هو همي، أنا أريد للطيران أن يطلع لكي يكون تعويضًا معنويًا لضربة ٥ يونيو ـ والطيران بالنسبة لإسرائيل هو أكبر عنصر قوة، لأن الإستراتيجية الإسرائيلية: بلد صغير وسكانه محدودون، ويريد أن ينقل المعركة بسرعة إلى خارج حدوده، يريد أن يستعمل أقل عدد من البشر مع أكبر قوة من طاقة النيران، ونحن نعرف أن الطيران الإسرائيلي قوى وهذا كان التحدي الكبير أمامنا، وروعي ذلك في التخطيط لحرب أكتوبر، وعبد المنعم رياض وهو يضع الفكرة الأولى لمعركة العبور كان في ذهنه تلاشي خطر الطيران الإسرائيلي ـ فالسادات رأي: ولو أنهما ليسا أكثر من هدفين في سيناء والعملية محدودة، لكني أريد للطائرات أن تطلع كمظاهرة ترد معنويًا على ٥ يونيو، وترجع كرامة سلاح الطيران، وتصور يا أحمد لما الأولاد الموجودين في الخنادق يرون طائراتهم تذهب إلى الناحية الأخرى فهذا سيشجعهم على العبور.. والسيدة جيهان السادات وأنا كنا كأننا نتفرج على «مباراة تنس»، الكرة تذهب هنا وهناك، ونتنقل ما بين الرئيس السادات والمشير، في البداية اقتنعنا بكلام أحمد إسماعيل على الأقل أنا، ثم اقتنعنا بالكلام الذي يقوله السادات سياسيًا، وكان معقولًا جدًا.

إذا كنت تقول لي شرعية أكتوبر، فهناك من هو أجدر بشرعية أكتوبر من حسني مبارك ـ وأنا أقولها بصراحة ـ أولًا: لا توجد شرعية ترتب على معركة، وإلا كانت أتت بمونتجمري بعد معركة العلمين، وفي أمريكا أخذوا أيزنهاور لأنه كان رئيس قوة التحالف الغربي كلها أمام هتلر، وكان قائدًا سياسيًّا قبل أن يكون شيئًا آخر.. لكن المعركة لا ترتب شرعية، وإذا كنت تريد أن ترتب شرعية فهناك من هو أولى: عبد المنعم رياض، وهو الذي وضع خطة العبور، لم يكن موجودًا، لكن الجمسي هو الذي حول فكرة الخطة إلى تخطيط والفريق الشاذلي، وأريد أن أقول لك إني حزنت جدًّا وكنت أعاتب سعد الشاذلي لأنه قعد في الخارج، وتكلمنا في ذلك مرة وهو سفير في لندن، وهو كان مقصيّ إلى لندن، وكان يرى الهجمات التي عليّ في القاهرة، وقد قلت له أنا سوف أعود إلى مصر ولن أبقى في الخارج، وحزنت لأنه بعد ذلك ترك إنجلترا إلى الجزائر.. إلخ.. وقد أقصي إقصاء ـ وقد توفي يوم خروج مبارك ـ وقد تذكرت قصيدة لشوقي أولها ينطبق على حالة الشاذلي، لأنه في يوم من الأيام حينما ضرب سعد زغلول بالرصاص والدنيا كلها ذهبت إليه، وكان في نفس اليوم جنازة أحمد لطفي المنفلوطي وهو الأديب العظيم ولم يحضرها سوى سبعة على الأقل، فالمشهد أثر في شوقي جدًّا، فكتب قصيدة أولها يقول له:

اخترت يوم الهول يوم وداع ... ونعاك في عصف الرياح الناعي
من مات في فزع القيامة لم يجد ... قدمًا تشيع أو حفاوة ساعي

وهناك محمد علي فهمي في الدفاع الجوي، والدفاع الجوي هو الذي ألغى الميزة الواضحة للطيران الإسرائيلي.

وأريد أن أقول لك إن الطائرات التي قامت بالضربة الأولى، طائرة واحدة ضربت على الأرض والثانية أصيبت بعطب، لكن الدفاع الجوي في نفس اليوم لدينا هنا على الجبهة المصرية أسقط ٣٧ طائرة، وعلى الجبهة السورية كانت حوالي ١٤ طائرة..

فمن العيب أن يقول أحد: الضربة الجوية، وشرعية أكتوبر.

■ الشعوب العربية لدينا مأساة، وهي دائمًا تساند صنع الفرعون بشكل قوى جدًّا، ولذلك هناك قلق لما هو قادم؟

□ وأنت تقول هذا الكلام، تذكرني بأبيات شعر لشوقي:

أسمع الشعب (ديون) كيف يوحون إليه ملأ الجو هتافًا بحياة قاتليه
أثّر البهتان فيه وانطلى الزور عليه يا له من ببغاء عقله في أذنيه

■ كيف يحتاط الناس من الثورة المضادة؟

□ أولًا: إزاحة جيب شرم الشيخ... ثانيًا: تشكيل جهة للحساب.. ثالثًا: أن تعلن الحقيقة، لأنك ساعة أن تعرف الحقيقة سوف تستطيع أن تفرز كل المجتمع الذي أمامها، سوف تعرف من الذين كتبوا القوانين في هذا البلد، من الذين وجهوا الأمور؟.. وأنا أعتقد أنه بإدارة رشيدة فإن موارد هذا البلد سوف تأتيه.. والثورة المضادة بصفة عامة لا يمكن أن يواجهها إلا تنبه ووعي وأن تتوقعها، ثم تلي هذا التوقع بأن تذيع حقائق: كيف حدثت دولة فساد بهذا الشكل؟.. كيف أهدرت الموارد بهذا الشكل؟..أهدرت الموارد وكانوا يمنون على الشعب بالدعم.. والدعم الذي يعطى لكل المحروقات هنا يساوي بالضبط الغاز الذي تعطيه لإسرائيل.. ونحن نبيع غازا بأسعار مخفضة ولعقود طويلة، رغم أن استهلاك البترول لدينا منذ عام ٢٠٠٤ زاد بأكثر من إنتاجنا، لكن من حسن الحظ طلع لنا الغاز فإذ بهم يبيعون الغاز، ولمن؟.. أنا أحب إسبانيا جدًا، لكن لا أعطيها الغاز بسعر رخيص، وقد سألت حسين سالم في يوم من الأيام عن حكاية تصدير الغاز لإسبانيا، فقال لي: الحقيقة يا أستاذ هيكل، أنا مدين للإسبان لأنهم منحوني الجنسية الإسبانية، وقد عشت في إسبانيا!!.. وما علاقتنا نحن بذلك، يسدد دينا عليه للشعب الإسباني يدفعه دافع الضرائب المصري... هناك مشكلات: أعتقد لو واجهت ما كنت فيه بصراحة وحددت ما تريده بصراحة، وحسبت مواردك لوجدت أنك في موقف يمكن إدارته.. أنا هنا أتكلم عن الإدارة، إدارة متناقضات، عليك أن ترى حقائق، وأن ترى كيف يمكن أن تتحرك ثم توظف هذه الحقائق في خدمة مصالح شعب.

■ ما هي مواصفات الرئيس القادم من وجهة نظرك؟

□ أريد رئيسًا بلا سلطات، وأنا مع تحولنا إلى دولة برلمانية، لأن النظام الرئاسي

يخلق الفرعون.. ونحن نحتاج إلى حوار، وحينما اقترحت مجلس أمناء الدولة والدستور ليكون مرجعية بشكل ما في التناول السياسي، واقترحت مجلسًا للقانون لحماية الحقوق في الفترة الانتقالية، مع وزارة قوية.. لأننا في هذه اللحظة نرهق المجلس العسكري، وأنا أقدر جدًّا المستشار طارق البشري، لكنك تطلب منه تعديل مادتين أو ثلاثة.. إذا أدركت أنها ثورة وهذا هو الشرط الأول للفهم، فلابد أن تدرك أنك في حاجة إلى دستور جديد، ولا أحد يدفعني بعامل الوقت، لأننا أمام لحظة مؤسسة، وإذا لم ندرك أنها لحظة مؤسسة.. للتأسيس وليس للانقضاض، إذن فنحن نقع في خطأ كبير جدًّا سوف ندفع ثمنه فيما بعد.. الاستقرار يمكن أن يتوفر، والناس يمكن أن تطمئن إذا اتضحت خطة، إذا اتضح أن هناك رؤية للمستقبل.. فأنت لا ترى وسط الزحام، ولا ترى وسط الضباب، عليك أن تفتح لكي يطل الناس وأن تطل أنت على المشهد بنظام قادر على أن يقنع الناس، والناس يشعرون أن لديهم جدول أعمال محددا.. أما تفرق الجهات ومشهد فوضوي في واقع الأمر فهنا لابد من سؤال جورج واشنطن ـ الذي سأله: ما العمل؟

■ هل شباب هذا الجيل أفضل منّا بكثير؟

□ خذ بالك أننا أجيال مختلفة، فأنا من جيل، والسنوات لها حسابها، وأنت من جيل آخر، وبعدك جيل تال، وهذا الجيل أحسن مننا بكثير جدًّا، نحن كنا قادمين والبلد محتل ونريد أن نخرج الإنجليز، وفكرة الجلاء موجودة لدينا، ثم دخلنا في عملية البناء الثوري الذي أعتقد أنه عمل كبير، فنحن اليوم نعيش من دخل قناة السويس ومن السد العالي، ومن كل ما أنتج وأنشئ في مرحلة معينة والذي جرت محاولات لضربه وتصفيته.

لكنك الآن أمام جيل بدا أنه غير متخلف عن العالم، بينما نحن كنا «متخلفين» نطلب الاستقلال، والجيل الذي جاء بعدنا أيضًا، كنا «متخلفين» ونطلب بعض التقدم، لكن الجيل الموجود أمامي الآن فهو جيل نشأ مع عالمه وعصره وهو يتقدم معه، ثم لديه الجسارة ـ وليس الإحباط الذي كان لدينا، أو الخوف من البوليس ـ هل تعرف حجم الدولة البوليسية التي لدينا؟.. دائمًا تقاس قبضة البوليس بالأرقام، كم

رجل بوليس لكل مواطن؟.. قبل ثورة يوليو في مصر كان هناك رجل بوليس واحد لكل ١٢٠ مواطنا، بعد ثورة ٢٣ يوليو كان هناك رجل بوليس واحد لكل ١١٩ مواطنا، ثم الآن أصبح هناك رجل بوليس واحد لكل ٤٢ مواطنا.. فنحن تفوقنا على كل دول العالم في القبضة البوليسية.

■ ماذا يحتاج منّا هذا الجيل في هذه اللحظة الآنية؟

□ هذا الجيل وحده يذهب به الطموح إلى حد الجموح، وأنا لا أريد هذا، فأنا أريد عندما تظهر حقائق وتحاول أن ترسم صورًا للمستقبل، وفي نفس الوقت لا تتعطل اللحظة الراهنة، فهذا الجيل يستطيع أن يشارك، فمجلس أمناء الدولة والدستور الذي اقترحته لابد أن يدخل فيه شباب، لابد أن نعطي الفرصة لحياة سياسية ولحوار.. ونحن نتكلم في صياغات ٤ أو ٥ مواد في القانون!.. بينما الحقيقة ينبغي أن تسبق الصياغة.

فالمسألة ليست إنشاءً أو نصوصا قانونية، فكلمة نصوص بمقدار ما تعبر عن حقيقة فإنها تعبر عن حق، وإلا لا يكون هناك معنى للنصوص.. فهذا الجيل أريده في مجلس أمناء الدولة والدستور، وفي الوزارة، وأن ينظم نفسه، وأن تتيح فرصة لحوار وطني قبل صياغة المواد وتعديلها، وأن يدخل فيه هذا الجيل، أعط فرصة مفتوحة وفيها الرواسي تطمئن وانظر أمامك بأمل.

مع الشباب.. بصراحة كاملة*

مارس ٢٠١١

تحت شعار «مصر تتكلم» أدار الفنان عمرو واكد حوارًا مع الأستاذ محمد حسنين هيكل، نقل فيه أسئلة آلاف الشباب التي تجمعت من موقع مصراوي وفيس بوك، وتويتر..

■ لدينا سؤال عن رأي سيادتك في أبرز المرشحين لرئاسة الجمهورية، وتفسيرك لكونهم جميعًا ـ مثل د.البرادعي وعمرو موسى ـ قالوا «لا»، للتعديلات الدستورية، وجاءت النتيجة بهذا الشكل السخي في الرد بـ «نعم»؟

□ أريد أن أكون واضحًا وصريحًا معك جدًّا، هذا سؤال ينطوي على عدة أشياء كثيرة، مختلفة: أولًا فيما يتعلق بالمرشحين الثلاثة، أريد أن أقول لك.. على المستوى الشخصي والإنساني، الاثنان اللذان تكلمت عنهما، وكان هناك ثالث استبعد وهو الدكتور زويل بنص في التعديلات الدستورية، هؤلاء الثلاثة موضع إعجابي واحترامي، ولكن لي رأيا بوضوح:

١ ـ أليس غريبًا أن الاثنين على الأقل لهما تاريخ وظيفي، لكن ليس لهما تاريخ سياسي؟

٢ ـ الاثنان كانا في السلك السياسي، وكانا في منظمات إقليمية أو منظمات دولية، لهما تاريخ وظيفي، وتاريخ في العمل الإقليمي والخارجي بالمنظمات بحكم التربية

---

* ٢١/٣/٢٠١١.

الدبلوماسية، الاثنان من خارج الساحة السياسية التقليدية، وبالضرورة عاشا معظم العمر في الخارج، وبواقع الأمر انتظرا حتى انتهى «الكارير» ـ التاريخ الوظيفي لهما ـ لآخر لحظة، ثم تقدما للرئاسة. وهذا لا يعيبهما، فالاثنان محترمان جدًّا وصديقان لي، أضف إلى ذلك أنهما تجاوزا سن ٧٥ عامًا، ولكن سؤالي هو: هل هذه بالضبط المواصفات المطلوبة لهذه اللحظة؟ يذكرني الموقف بنجيب محفوظ، حينما دعوته في إحدى المرات للعمل معنا في «الأهرام» ـ بناء على اقتراح من توفيق الحكيم ـ وكان وقتها كاتب رواية، وموظفًا في أرشيف وزارة الأوقاف، فكان رده أنه موافق ومتحمس، ولكنه طلب مني شيئًا واحدًا، وهو أن أنتظر عليه حتى يستكمل معاشه ثم ينضم للأهرام.. هذا نجيب محفوظ.

أريد أن أقول: إن التاريخ الوظيفي قد يؤهل صاحبه لدور مهم جدًّا، لكن ربما في بلاد غير بلادنا، يعني على سبيل المثال أنا على استعداد لأن أقول: إن عمرو موسى والبرادعي كانا متأثرين بنماذج سابقة في التاريخ الدبلوماسي العالمي مثل النمسا، فالدبلوماسي الدولي «فالدهايم»، كان أمينًا عامًّا للأمم المتحدة، وبعد أن انتهى دوره في الأمم المتحدة، والنمسا بلده فيها جمهورية برلمانية، والوظيفة فيها شرفية، فقد دعي لكي يكون رئيسًا، فذهب ليتوج حياته الوظيفية، بمهمة سياسية لكن رمزية.. إنما في ظل الظروف التي نمر بها، كنت أتمنى أن يكون لدينا مرشحون آخرون.

لكن هناك مسألة ـ وهذا هو المقصود في اعتقادي ـ لماذا وصلت الحياة السياسية المصرية لهذا الحد؟.. بحيث إن الاثنين أو الثلاثة البارزين لم يكونوا طوال العمر في وظائف سياسية في عمل سياسي، ولم يجلسوا في مصر باستمرار وباستقرار، يوجد شيء هنا أدى إلى هذه الظاهرة. وهو أن الحياة السياسية المصرية في الثلاثين سنة الماضية على الأقل، حدث لها عملية تجريف، تخلصت من كل الطبقة الخصبة الموجودة على السطح والصالحة للزراعة، وبالتالي أصبح فيها فراغ، وأظن أن هذه هي المسألة الأولى بالاهتمام.

وأصل إلى الجزء الثاني في سؤالك وهو: أليس غريبًا أن المرشحين الأبرز قالوا

(لا) للتعديلات الدستورية، وأعلنوا رأيهم مبكرًا، ومع ذلك ظهر أن رأيهم رأي أقلية تقل عن الربع تقريبًا؟.. هذا ليس معناه شهادة ضد أحد من هؤلاء، وليست إساءة إلى قيمتهم، إنما ببساطة تعني أن الحياة السياسية كلها وصلت إلى هذا الوضع، وكل الأفكار سواء القادمة أو الظاهرة بأي شكل، أصبحت مثل موقفك عندما تزرع على صخر، وهذا الصخر في هذه اللحظة غير قابل لأن يقوم عليه نمو، وهذا هو المأزق الذي فيه البلد كلها، تزرع على صخر، وتجريف سياسي.

■ لكن هل يكون الشعب قد زهق من أن يسير خلف رئيس الجمهورية، وقرر أن يسير وراء ادعاءات الأحزاب أو الفئات أو الجماعات الأخرى، أو يعاند مع السلطة الخاصة برئيس الجمهورية؟

□ سبق أن شبهت الوضع السياسي في مصر، كأنك أمام بحر جفت مياهه، والحياة الحرة والثروة التي فيه كلها معطلة أو ماتت، وأنت في حاجة إلى أن تملأ هذا البحر مرة أخرى بحياة سياسية قابلة للخصب، وقابلة لأن تسبح فيها بحرية، وأن تفكر وأن تملأ كل هذا الفراغ، لأن من يقفز في حوض جفت مياهه يقفز على صخر أو على طين، فإما أن يغوص أو ينكسر، فأنت تحتاج إلى ملئه بالسياسة، لكن هناك رغبة في الاستعجال بشكل أو بآخر.

أريد أن أقول لك إن الثورات قد تجيء مفاجأة، لكن صنع المستقبل لا ينبغي أن يحدث بالانقضاض أو بالقفز، مقتضى الثورة أن تتعجل لتفاجئ، وتأتي كانفجار من المجهول، لكن صنع المستقبل لا يمكن أن يتم بطريقة الانفجار ببساطة.

■ أي لابد من مشروع إصلاح سياسي؟

□ لابد من فترة انتقالية لكي تتكشف لنا حقائق ما نحن فيه. هذه لحظة مواجهة، والثورة باستمرار تفتح الأبواب للتغيير بعد أن يبدو أمام كل الناس أن كل طرق المستقبل قد سُدت، وأن سبل التغيير قد أغلقت، فتأتي قوة من خارج السياق لكي تكسر كل الحواجز وتدخل، ما حدث ـ وآسف أن أقول ذلك ـ أن هذا تحقق في ٢٥ يناير، قمتم بشيء بديع، وأبواب فتحت، لكنني أكاد أشعر أن الناس دخلوا وكسروا الأبواب ثم أطلوا، ثم خافوا مما رءوا فوقفوا صامتين، هنا نحن نحتاج إلى أن يكون

لدى الناس الذين كانت لديهم جسارة في كسر الأبواب في ٢٥ يناير بعد نظر في استكشاف المستقبل، لا أستطيع أن أكسر الأبواب وأفتحها، ثم أقف في حالة رهبة مما رأيت.

أريد أن أقول، إن الموقف الذي نطل عليه من كافة النواحي داخليًّا وخارجيًّا وإستراتيجيًّا، في منتهى الصعوبة، لأن التجريف الذي جرى للأرض، جرى مثله في كافة أنحاء الحياة، وفي كافة أبعادها، ونحن نحتاج إلى أن نطل على الحقيقة وأن نتصرف بمقتضاها، تستطيع أن تخدع نفسك كما تريد وتقول عملنا وعملنا، لكني أريد أن أقول لك: إنك وصلت إلى الباب وكسرت الأبواب ودخلت، لكننا جميعًا وقفنا ولا نريد أن نواجه، خائفين أن نواجه. ليس هناك طريق إلى المستقبل إلا بأن تواجه حقائق هذا الحاضر، أنت فتحت ملفات أرض سرقت، وهذا ليس هو الموضوع، هناك ما هو أكبر من ذلك، وأنت كسرت الخوف لكنك «مخضوض» من المواجهة.

■ استكمالًا للرهبة، هناك سؤال كان هو مربط الفرس في مقولة «نعم أوافق» أو «لا أوافق»، وهو كيف يضمن المصريون أن يأتي الدستور الجديد بالمحافظة على المادة الثانية في دستور ٧١ وهي الهوية الإسلامية؟ وما هي قصة هذه المادة أيضًا؟

□ ليس في علمي أن الطريق للمستقبل كله يبدأ وينتهي بالمادة الثانية، المستقبل أوسع من هذا جدًّا وفيه آفاق أرحب، هناك شيء أساسي ننساه في الفرق بين دستور وقانون، وهذا الفارق سوف يحدث ما لا قبل لأحد به إذا لم ننتبه له، فالدستور هو الإرادة الحرة لمجتمع، يضعه بكامل قواه وبالتراضي على أن يبني مستقبل نفسه، مجتمع بحريته المطلقة وبالتراضي يبني مستقبله، وليس في الدستور إجبار، وليس به أغلبية وأقلية، يوم أن تعتبر أن في الدستور أقلية لا تريد أن تعطيها حقوقها وتعترف بها، إذن فأنت تدعوها للانفصال عن الكتلة، وهذا كلام ينبغي أن يكون واضحًا.

الدستور شيء والهوية الثقافية الإسلامية شيء آخر، الهوية الإسلامية نعم، لأن

المحتوى الحضاري للثقافة العربية كلها هو الإسلام بالتأكيد، هو الجامع المشترك الذي صنع هذه الحضارة، وعندما تقول الهوية الحضارية فأنا أوافق بلا تحفظ. لكن عندما تقول إن الإسلام هو مصدر التشريع الوحيد، فإذن أنت تستثني كتلة، وتختلف مع النص، و تختلف مع كل تقليد.. وهذا موضوع ليس جديدًا، لأنه كان في دستور ١٩٢٣ على سبيل المثال، وهو أعتقد أنه من أرقى الدساتير فيما دار حوله من مناقشات، لأن مصر في ذلك الوقت كانت متفتحة بالنهضة التي كان فيها محمد عبده، ولطفي السيد، وطه حسين، كنّا وقتها في عز التنوير، لكن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها في مصر، وهي أن هذا البلد فيه كتلة تكاد تكون ربعه أو خمسه مسيحية، وعندما تقول لها الشريعة ونحن بصدد دستور ـ والدستور هو أن تقيم دولة بالقبول الطوعي للناس ـ هنا لابد أن تكون الصيغة جامعة. عندما جاء دستور ٢٣ كانت كل الناس تتكلم، وكان أمامنا أكثر شيء: جزء من الكتلة الوطنية مسيحي، والإنجليز كانوا قد أصدروا تصريح ٢٨ فبراير، يحتفظون فيه لأنفسهم بحق حماية الأقليات، وأقباط مصر رفضوا هذا النص، وقالوا نحن جزء من الكتلة الوطنية المصرية.. وحينما تكلموا في تحديد نسب الأقباط المشاركين في ذلك، كل المسلمين قالوا لن نحدد نسبا لأن الكتلة الوطنية لا تمييز فيها، إذا كنت تقول بأنه لا تمايز فيها، فلا تضع نصًّا يخص المسلمين فقط، بل ضع نصًّا يخص الكتلة الوطنية كلها، أو نصوصًا لكل الطوائف.

الدستور ليس به إجبار، بل يأتي من اختيار كل الناس لتنشئ وطنًا للتعايش المشترك، أما القانون ففيه إجبار، لأن القانون هو كيف ننظم حياتنا المشتركة لعيش مشترك.. أقول ذلك، لأنه قد جاء الوقت الذي نتكلم فيه بصراحة.

قبل الحديث عن الدستور أليس منطقيًّا أن نجلس لنرى من نحن؟ ماذا يفعل الدستور؟ هناك شعب على أرض، والدستور يحدد من هو، ويحدد ماذا يريدون، وما هي ثقافتهم وهويتهم، وما هو الجامع المشترك لهذه الكتلة الوطنية لكي تتعايش معًا برضا بالدرجة الأولى. ثم يأتي القانون لينظم المصالح التي أقرها اتفاق العيش المشترك. وبالتالي في الدستور لابد من الإرادة الحرة لجميع الناس. أما القانون فهو تدبير المصالح المشتركة، وهنا يصلح فيه أقلية وأغلبية، وهنا يوجد فهم خطأ لمعنى

الدستور، فالدستور ليس فيه أقلية وأغلبية، لأن الكتلة الوطنية كلها لابد أن تكون ممثلة وموجودة، ولابد أن تكون ممثلة برضاها لأن هذا اتفاق لعيش مشترك. لا تقل لي أنا سوف أعيش في الشقة التي فوق، وجاري يعيش في الشقة التي تحت ومن حقي أن أنزل عليه مياه، هذا غير ممكن!!

هناك تفرقة ضرورية بين الدستور والقانون، وبين موجبات دستور أنه لا يمكن أن يكون فيه إجبار، لأنه تعبير عن هوية، وهوية قد تكون متعددة الثقافات والأديان، حتى متعددة القوميات، لكن هناك خلط بين الوطن وبين الشعب وبين الأمة، ونحن نحتاج إلى أن نجلس ونتكلم.

أنا من أكثر الناس إيمانًا بالثقافة الإسلامية، وبالعامل الإسلامي في تشكيل العقل العربي والمصري، لكن إذا تصور أحد أن هذا يعني نصًّا دينيًّا يغلق على المسلمين فقط، حسنًا، لكن لا تقل شيئًا آخر.. أتكلم عن هذا لأول مرة بصراحة، لأننا بصدد انتقال رئيسي، فلابد أن تكون كل القوى الوطنية عارفة بما تفعل، متأكدة مما تفعله، وترتضيه بحرية، وتقبل على أساسه قانون يجبرها على تصرف معين.

■ تم استغلال عدم المعرفة بشكل غير حضاري، تحديدا في الاستفتاء الماضي من بعض الجماعات والأطراف.

□ أريد أن أعترض، لأن هناك من يتصورون أن ما هو ديني يمكن أن يكون غير حضاري، وهذا ليس صحيحًا، أنا أعتقد العكس، الدين مليء بقيم حضارية مهمة جدًّا، لكننا نركز للأسف على الجانب الضيق، ثم نستخرج منه ما يناسب هوى أي أحد منا في لحظة معينة.

■ أحد الشباب يسأل، ذكرت في حلقات سابقة من برنامج «مع هيكل» عند الحديث عن مقدمات ثورة يوليو، أنه إذا جاء الجيش لمقدمة الحياة السياسية، تأتي فكرة الانقلابات، هل تظن أن فكرة الانقلاب واردة الآن؟ وإلى أي مدى؟

□ الغريب أن تقول «انقلاب»، لأننا نحن الذين طلبنا من القوات المسلحة أن تدخل، أريد أن أقول إن القوات المسلحة في أي بلد في الدنيا هي ضامن الشرعية فيه،

هي ضامن الدستور في البلد... وهنا أقول إن البوليس يضمن القانون، لكن الجيش يضمن الدستور، الدستور باعتباره عقد الرضا والعيش المشترك بين المواطنين، عقد العيش المشترك الجامع لكل الناس والمبني على الرضا والقبول والفهم يضمنه الجيش.

والبوليس يضمن القانون بالإجبار، الجيش في كل مكان في الدنيا من أول إنجلترا وأمريكا لغاية ما تشاء هو ضامن الدستور، وهو المكلف بحماية الشرعية كما هو مكلف بحماية الحدود، لأن الحدود جزء من شرعية الوطن وسلامته ومكانه، فطبيعي جدًّا أن الجيش في كل مكان في الدنيا موجود في حيز معين من الحياة السياسية، بفاصل معقول، لكن هذا الفاصل يتسع بمقدار ما تغتني الحياة السياسية، إذا كانت هناك إرادة شعبية، ويضيق بقدر ما تضيق الحياة السياسية.

أنت في وقت أزمة دعوت الجيش، وهنا مسألة لابد أن تكون واضحة، وهي أن الجيش لا يحكم ولا ينبغي له، وليست لديه سلطة ولا يصح، الجيش مستأمن على الشرعية في هذا البلد حتى تتمكن قواه الوطنية من أن تفكر في مستقبلها، وأن تضع تصورًا له، وأن تصنع دستورًا ترتب عليه قوانين ملزمة فيما بعد. لكن الجيش موجود، وهو مؤتمن على الثورة.

■ الجيش موجود فعلًا مؤتمن على الثورة لكي نتنقل إلى الفترة القادمة إن شاء الله حتى نكون مستقرين، لكن هناك نظرية ثانية تقول: إن هذا الاستعجال الذي نحن فيه في تحقيق فترة انتقالية سريعة، قد يؤدي إلى فترة غير ناضجة بعد الفترة الانتقالية وتكون ديمقراطية معيبة، وتحدث مشاكل كثيرة في البلد، فيكون ذلك سببًا ليحدث انقلاب عسكري، وقد يكون هذا أحد المشاهد التي نراها في المستقبل.

□ ليس لديّ قلق مما تقول عنه انقلاب عسكري، أنا أرى أن هذا مستبعد جدًّا، لأسباب كثيرة جدًّا، أنت تتصور حكمًا عسكريًّا بحتًا على طريقة أمريكا اللاتينية أو على طريقة الديكتاتوريات الكارتونية التي نراها في العالم العربي، هذا في اعتقادي غير وارد لأسباب كثيرة منها: أنك تتكلم عن ٨٥ مليونا، عن كتلة إنسانية مهولة، كتلة

تتصور أنها كانت نائمة لكنها لم تعد نائمة، وأصبح هناك إمكانية خروج وإمكانية حيوية. فأنا لست خائفًا من الانقلاب العسكري (بالعكس أرى أن الجيش متعجلًا)، لكن أكثر ما يخيفني هو الخوف من الخوف على رأي روزفلت الرئيس الأمريكي السابق، الذي قال: «ليس هناك ما نخشاه إلا الخوف نفسه».

هناك مشكلة مهمة جدًّا، وهي أن الحقيقة في مصر هذه اللحظة موجودة داخل صندوق مغلق، ليست حقيقة أن «فلان» سرق أو استغل، أو أخذ أرضًا، فهذا نعلمه، لكن هناك حقائق أكبر من هذا جدًّا موجودة داخل صندوق مغلق، ولا أحد يريد أن يفتح هذا الصندوق، أريد أن أقول لك إن مبارك تنازل بأسهل مما قدر له كثيرون، أنت تتكلم عن رجل قبل بيان التنازل بالتليفون ـ هو في شرم الشيخ والناس الذين يطلبون منه التنازل في القاهرة ـ لأنه كان تقريبًا وصل إلى أنه «خلاص!»، البلد أولًا تمردت عليه، ثم أنه لم يعد فيها شيء يؤخذ كغنائم، (ثلاثين سنة يا رجل وأنت تتكلم عن شيء تتري وهمجي!).

ما أخشاه ليس ذلك، وإنما ما أخشى منه أكثر هو الاستعجال، أو «الطلسأة»، لا أحد يريد أن يواجه الحقيقة ولا التبعات المترتبة على الحقيقة.

هناك حقائق إستراتيجية كثيرة جدًّا في هذا البلد غائبة، هناك حقائق سياسية كثيرة غائبة، هناك ارتباطات وتعهدات كثيرة غائبة، هناك موقف اقتصادي لا نعلم تفاصيله، وموقف مالي ملتبس، وهناك موقف عربي، لدينا أشياء في الأوضاع العربية.

أنتم قمتم بشيء هائل، لكن كأنك رجل ركب صاروخًا ووصل إلى القمر، وأول ما وصل إلى سطح القمر جلس، فسألوه ماذا تريد؟.. قال: أريد كيلو كباب!!

في كل الثورات: من أهم الأشياء التي تفعلها الثورات:

١ ـ ما كان خافيًا من الحقائق يكشف، تذكر أن العالم العربي لم يعرف باتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي قسمت العالم العربي بين فرنسا وإنجلترا، إلا عندما فتحت الثورة البلشفية في روسيا ملفاتها، أنا شخصيًّا لم أعرف بالكامل تفاصيل اتفاق نادي السفاري الذي تورطنا فيه بعلاقات مروعة، إلا حينما دخلت مكتب الشاه بتصريح

من آية الله الخميني، ووجدت الوثيقة ونشرتها في كتاب وقتها.. أريد أن أقول، إن في مهمة الثورات، أول شيء أن تنشر ما كان خافيًا على الناس، لكي نعرف ماذا جرى؟ لابد من أن يقدم لنا أحد تقريرًا بحقيقة.

لماذا تكلمت في البداية عن مجلس أمناء دولة ودستور؟ لأن هناك حقائق لا تستطيع أن تقولها للناس، لكن لابد أن تقول هذه الحقائق لأناس يمثلون روح ما هو قادم، على سبيل المثال عندما نتكلم اليوم عن مجلس أمناء دولة ودستور، فكيف يمثل الشباب؟ وفي ماذا؟ أمامنا شباب موجود قام بثورة، أو على الأقل فتح الباب لثورة، وهناك انتخابات نيابية قادمة، حظه في الفوز لو أخذ ثلاثة كراسي، يكون ذلك جيدًا جدًّا، الغريب جدًّا أن صانعي ثورة أو هؤلاء الذين كسروا حواجز وخرج من ورائهم الناس، لن يكون لهم تمثيل في أي شيء. قل لي كيف يكون لهم تمثيل بهذه الطريقة؟

إذا كنت أقول، إنني أستغرب ترشح عمرو موسى والبرادعي، فلو أن هناك مجلس أمناء دولة ودستور، فهؤلاء الناس حتى بالتجربة الوظيفية وبمعرفة العالم لهم مكان محترم، ولو جلسوا معنا في مجلس أمناء دولة ودستور ورءوا الحقيقة الوطنية كاملة وسمعوا، قد تتغير رؤاهم، قد تتغير نظرتهم، قد يضاف إليهم شيء.

لو سألني أحد اليوم عن مجلس أمناء الدولة والدستور أقول: نحن في فترة انتقالية تطول عن ذلك، والجيش لا يكون وحده مؤتمنًا، لكن ينشأ بجانبه مجلس أمناء دولة ودستور، وفيه أحد يمثل الشباب.. وهناك قوى كثيرة جدًّا حاربت من أجل التغيير ووقفت مثل «كفاية»، حتى بعض الأحزاب القديمة، هناك أناس وقفوا وتكلموا فيما مضى، وهناك من الخبرات الوطنية الضخمة، وهناك من القضاء المستقل الذي وقف وقام بشيء هائل في وقت من الأوقات ـ وأنا بالسن لست داخلًا في أي حساب ـ كل هؤلاء يكونون في مجلس أمناء دولة ودستور بجانب الجيش، ويمكن أن نسميه «المجلس الوطني التأسيسي» بنوع من الانتخاب، وبنوع من الاختيار والتزكية والتجربة، ليكون مؤسسًا من ٣٠٠ شخص لكي يكونوا بجانب القوات المسلحة، مؤتمنين على الشرعية ويمهدون ويدرسون لكيفية تنفيذ هذه الشرعية.. لكننا نتكلم

عن الاستعجال، وهناك صندوق فيه كل الحقيقة، وكل طرف يريد أن يرحله، أريد أن أقول لك: إنك إذا أحضرت أي مجلس بالطريقة التي نسير بها اليوم، بالاستفتاء على خمس مواد ـ كما حدث ـ ولم أكن متحمسًا لذلك، ثم بعد ذلك تقول: نعمل مجلس نواب، على عيني ورأسي، سيأتون بنفس الطريقة، ثم تقول لي مجلس شوري، فسيأتي بنفس الطريقة، ثم تأتي برئيس وتسلمه هذا الصندوق الأسود الذي به كل المصائب، فماذا سيفعل؟.. كله سوف يتستر، إذا لم تتضح الحقيقة في لحظة هذا التجمع الوطني الشامل الموجود هذه اللحظة، إذن فكل من هو قادم سوف يتستر، لأنه لا يستطيع أن يواجه، وسوف يصبح بالضرورة والواقع جزءًا من هذا لا يتجزأ منه، لأنه لا يريد أن يفتحه، وبالتواطؤ سنسير كلنا في نفس الطريق.. هذا وقت لكي تختار طريقًا. بكل معنى أن تختار طريقًا.

■ في بداية حكم مبارك شعرنا بأنك كنت تتكلم عنه بنوع من التفاؤل، ثم تحول هذا التفاؤل تدريجيًّا، أو قد يكون مفاجأة إلى تشاؤم، فما رأيك؟

□ ليس مفاجأة، أنا لم أره إلا في مناسبات عابرة، وقد رأيته مرة داخلًا لمكتب وزير الحربية الفريق صادق، وكنت أعرف أنه قائد الطيران، والرجل كان ظريفًا، لكنه اقترب من الرئيس السادات في الوقت الذي مشيت فيه نهائيًّا وبتصميم عام ١٩٧٥، عندما عرض عليّ أن أكون رئيس ديوان ومستشارا للأمن القومي، وقلت له لقد اختلفنا وأنا صحفي، فكيف يمكن؟.. لكن جاء مبارك وكنا في السجن وخرجنا وقابلناه، ثم دعاني على الإفطار ـ وسبق أن قلت هذا الكلام ـ وتكلمت عنه بنوع من التفاؤل، وقلت في أحاديث مشهورة بعضها في «التايمز»: ما يمكن أن يجعلني أطمئن له لسببين:

السبب الأول: أنه جاء من المدرسة الوطنية المصرية التي هي مدرسة القوات المسلحة، وهي ركيزة الوطنية المصرية.

السبب الثاني: أنه تلقى درسًا لا يمكن لأحد أن ينساه، لأنه كان موجودًا في المنصة، وقد رأي درسًا كاملًا بما يعنيه هذا الدرس بالنسبة لحكم مصر، وبالنسبة للسلطة في مصر، فهو رأي درسًا مهمًّا جدًّا، وأظن أن هذا الدرس كاف.

حينما عدت إلى مصر قال لي مستشاره في ذلك الوقت صديقي أسامة الباز: إن الرئيس عجبه جدًّا السبب الأول، لكنه لم يعجبه السبب الثاني...لكني ظللت سنة صامتًا، لا أفتح فمي إطلاقًا، وكنت أتابع، وقتها كنت مشغولًا بتأليف كتاب «خريف الغضب» عن سنوات السادات ـ لأنه لا يمكن لأحد أن يعتقل البابا القبطي وجميع السياسيين إلا إذا كان غاضبًا ـ وبعض الناس تصوروا أنني كنت غاضبًا، وأنا لم يكن لديّ سبب للغضب، وقد خرجت من السجن والرجل في رحاب الله.. وقد قابلت الرئيس مبارك بعد أن خرجت من السجن وأعطاني كل تليفوناته، وقلت له: سيادة الرئيس أنا أشكرك، لكني لن أستخدم هذه الرخصة، لأني أعلم أنكَ مشغول، وكل رئيس دولة مشغول، وهو ليس سيد وقته، وأنا رجل موجود أعمل، همومي محدودة، فأنت تستطيع أن تتصل بي في أي وقت، أما أنا فأنت أعطيتني رخصة لن أستعملها، لأني لا أريد أن أتصل فيقولون لي إنه سوف يكلمك بعد قليل، ثم لا يتكلم فأتضايق.. لكن بعدها طلب منّي الأستاذ مكرم محمد أحمد أن أكتب مقالة عن رأيي في حكمه بعد سنة، فقبلت دعوة الأستاذ مكرم وكتبت ما أريده في شكل خمسة خطابات مفتوحة موجهة إليه، وعلى الفور انتقدت أشياء، وكلمته عن بطء القرار، عن بدايات فساد، عن بدايات اختلال في العمل العربي، وقلت لمكرم لا تنفرد بقرار في شأن هذه الخطابات، فهو سأل وتقرر ألا تنشر هذه الخطابات، وأتاني أسامة الباز وفي يده «الرزمة» التي فيها الخطابات الخمسة، وقال لي: سيادة الرئيس يقول إن هذه المقالات قد تحرجه.. وقلت له: أنا آخر واحد يريد أن يتسبب في إحراج له، وسألته، هل قرأ هذه المقالات.. فقال لي: نعم.. فقلت له: وأنا أكتفي بذلك، وإذا كان يرى أنها تحرجه مصريًّا وعربيًّا، فأنا لا أريد أن أحرجه. وظلت هذه المقالات خمس وعشرين سنة سرًّا إلى أن نشرت أخيرًا منذ أربع سنوات في «المصري اليوم» وهو موجود، وتسببت في مشاكل كثيرة، وتحملت «المصري اليوم» مصائب بسبب هذا النشر... وبعدها جاءني الأستاذ إبراهيم سعدة وطلب منّي أن أكتب، ثم قالوا ماذا ستكتب؟.. وكل هذا الكلام، فقلت له أنا سأكتب ما أريد.. وكتبت مقالتين فعلًا انتقدت فيهما بشدة صنع القرار السياسي في مصر، وهو استشاط.

■ ما هو نوع الفساد الذي حرك حضرتك، وشعرت معه أنك من واجبك أن تكتب؟

□ في البداية، من بعد سنة واحدة تكلمت عن أن هذا الفساد الذي كان موجودًا وشكونا منه موجود لا يتقهقر، لكن ما قيل بعد ذلك عن الفساد أكبر مما قلته عشرين مرة، فأنا لا أرى فيه شجاعة في القول، لكن هذه المقالات موجودة وفيها التحذير من بدايات فساد، لأن الفساد ينشأ باستمرار بسبب رؤيتك للقانون، بسبب استعمالك للسلطة مع المصلحة، إذا اقتربت المصلحة من السلطة إذن فأنت أمام حالة فساد ظاهر لا شك فيه، إذا تغاضيت عن القانون أو فصلت القانون بما يناسب مصالح فردية إذن فأنت داخل في حالة فساد، هذا كله كان في بدايته وأنا لفت النظر له، وعلى أي حال المقالات موجودة ومنشورة.

■ ما رأي الأستاذ هيكل في استبعاد بعض الشخصيات الهامة من قبل الرئيس السابق خلال فترة حكمه، مثل المشير أبو غزالة ورئيس أركان حرب الفريق سعد الشاذلي عن الحياة السياسية تمامًا؟

□ أولًا الشاذلي استبعد مبكرًا، ولم يكن في وقت حسني مبارك، أريد أن أقول لك إنني لم أكن أريد أيًّا من هؤلاء في الحياة السياسية، وقد يدهشك ذلك، وآخر مرة قابلت فيها الرئيس السادات وجهًا لوجه ونحن لا نزال أصدقاء، بالضبط في يناير ١٩٧٤، في نادي الرماية بالهرم - عرض عليّ كل ما عرضه في ذلك الوقت، وأنا اعتذرت عنه كله، وقلت سوف أخرج ولا يبحث لي أحد عن شغل، لأني سأكتب كتبي، وليست لديّ أي مشكلة - ثم سألني: ما هو رأيك فيما هو يجب أن يتم؟.. قلت له: سوف أقول لك عن أمرين ملحين:

١ - أرجوك، كل الطقم الذي بنى السد العالي لا تدعه يتفرق، خذ منه كله، من أول صدقي سليمان، واعمل منه هيئة للمشروعات الكبرى في البلد.

٢ - خذ المشير أحمد إسماعيل وكل قادة حرب أكتوبر وأعيدهم أساتذة في الكلية الحربية، لأننا تنقصنا مدرسة التجربة في العسكرية المصرية، وهؤلاء القادة الذين كانوا موجودين خصوصًا في الأيام الأولى من حرب أكتوبر خاضوا تجربة مهمة جدًّا في الحرب، فيجب أن يدرسوا تجربتهم في كلية أركان حرب، أو الكلية الحربية، فمن هؤلاء ستنشأ مدرسة عسكرية جربت وعاشت ومارست فعلًا، وهذه ستكون

أعظم خدمة قدمتها لهذا البلد، لأن رأيي أن هذه الحروب مع إسرائيل لن تنتهي بهذه البساطة، وأن هذا البلد على أي حال بموقعه، بمسئولياته، بتجربته، بأمنه يحتاج إلى جيش قوى، وأن هذا الجيش القوى باستمرار تستطيع أن تبنيه، لكن تجربة القتال هي المسالة المهمة التي تحصلنا عليها في أكتوبر، وينبغي لهؤلاء القادة أن يعودوا لكي يدرسوا، ولا نريدهم في الحياة السياسية. لكني كنت أتمنى أن تنشأ منهم مدرسة في العسكرية المصرية قائمة على التجربة إلى جانب العلم.

■ الناس تسأل: مصر فيما مضى كان لديها اهتمام بالقارة الإفريقية، وكانت هناك مشاريع قومية مبنية على أساس رأسمالي، كمظلة نتحرك تحتها في الإقليم الإفريقي لكي نؤمن المصالح المصرية الموجودة هناك، مثل شركة النصر لصناعة السيارات، لماذا اختفى هذا الوجود؟

□ الإستراتيجية الوطنية العليا لأي بلد تقوم على مصالحه ورؤاه، لكن مصالحه لابد أن تسبقها رؤى، مثلما تتكلم بالضبط عن زرع، فإذا تكلمت فقط عن حصاد فأنت مخطئ، لأن هناك ضرورة تربة واستثمار لابد أن تضعه بالعمل والموارد في أرض معينة لكي تجعل منها نبتًا وزرعًا وثمرًا، لا تتكلم عن الثمار والمكاسب إلا إذا تكلمت قبل ذلك عن المسئوليات، أنت آثرت أن تتخلى، وفقدت الرؤية.. مصر باستمرار موجودة في إفريقيا، لكن لابد أن توجد رؤية لكي تدعي أن لك مصالح.. فشركة النصر أنشئت بعد أن وقفنا وراء حركة التحرر الإفريقي سواء من مجموعة الدار البيضاء، أو بعد ذلك ميثاق الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، لأنك وقفت مع القارة وراء حركات الاستقلال فيها، لأنك ساعدت، لأنك علمت، فأصبح لك نفوذ، هذا النفوذ يستطيع أن يجيء بمردود عملي، ومادي إذا أردت.. وكل الدول تفعل ذلك، لكن لا تستطيع أن تطالب بمصالح إذا لم تقم بمسئوليات، فأنت قررت لأسباب لا أعرفها، لأنك تقول مصر أولًا وأخيرًا، وأنا داخل حدودي، وهناك تصريحات كثيرة جدًّا للرئيس مبارك يقول فيها: الأمن القومي داخل الحدود المصرية، وهذا ليس صحيحًا، لأن أمننا القومي عند أول نقطة تبدأ منها مياه النيل، لكن إذا لم تستطع أن تحمي ذلك عسكريًّا وأنت ليس في مقدورك أن تحميه عسكريًا، فلابد أن تستثمر، لابد أن تكون مدركًا وتبدأ بأن تعطي لكي يكون لك حق أن تأخذ. ونحن آثرنا أن

ننسحب.. هذا جزء من نظرة شاملة، المشكلة الكبرى في إفريقيا، ليست مسألة شركة النصر، لكنها مسألة رؤاك أنت، ماذا تريد أن تفعل؟ تريد أن تقول لي مصر أولًا وأمني داخل الحدود المصرية، والغريب أننا آخر بلد في العالم كله يستطيع أن يقول إنه يستطيع أن يعيش داخل حدوده.. أمريكا ربما تستطيع، روسيا ربما تستطيع، لديهم الموارد، لكن بالنسبة إلينا، فمنابع النيل كلها خارج حدودنا، منطقة أمننا الإقليمي كله خارج حدودنا في المشرق، واحدة في الجنوب حيث لا سيطرة لك إلا بالعمل السياسي، وأخرى في الشرق وأنت تقول «ليس لي دعوة!»، وهذا لا ينفع.

لا ينفع أن تتكلم عن المصالح دون أن يكون هناك استثمارات.. أنت لديك القوة الناعمة، أمريكا لديها القوة الصلبة تستطيع أن تنتشر في كل مكان عسكريًّا وتفرض ما تشاء، ولديها قوة ناعمة، فأمريكا تمسك العالم كله بالدولار، رغم أنه يضعف لكنه لا يزال عملة الاحتياطي العالمي بحجم الإنتاج الأمريكي وبحجم التفوق في الاختراعات، وفي التقدم العلمي والتكنولوجيا، كما أن أمريكا تحدد جدول الاهتمام في العالم كله باعتبارها القوة، ونحن في ليبيا نرى المصائب التي تجري فيها، إلى أن جاءت لحظة معينة دخل فيها الأمريكان، هم يضعون جدول الأعمال، لديهم وسائل الدعاية الكافية، ووسائل النفوذ وقوة الإعلام إلى درجة أنها تمكنه من وضع جدول الاهتمامات في العالم، عندما قالت «نيويورك تايمز»: إن هناك عشر أدوات في أمريكا تحدد أولويات السياسة العالمية، فهذا صحيح. حتى الثقافة أصبحت ساندوتشات، الهامبورجر والكولا.. وكل هذه الأشياء.

■ ماذا يهمهم أن يحدث في التطور السياسي في مصر؟ ماذا يخدم المصالح الأمريكية الصهيونية في هذه الفترة التي نحن فيها، هل هو حكم الإسلام السني لكي تحدث مواجهة بين السنة والشيعة أو لكي تستمر هذه المواجهة ككارت ضغط يمارسونه علينا؟

□ أعتقد أن طريقة صياغة هذا السؤال تحتاج إلى تعديل، فلا أحد يستغل يعلن كيف يستغل؟ كل من يستغل، يأتي لكي يستغل وضع عام موجود عندك، ويحاول أن يلويه بما يناسب مصالحه، في البداية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مفهومة في

المنطقة، هي تريد السيطرة على المنطقة كموارد ومواقع، وتريد أيضًا العنصر الثقافي لأن هذه هي المنطقة التي نزلت فيها كل الأديان، وفيها بدايات الفلسفة في العالم تقريبًا، من بداية الحضارة أو الثقافة الفرعونية والفينيقية أو الإغريقية.. كل ما حول البحر الأبيض حوض مليء ثقافات وأديان، وهذه مسألة مهمة جدًّا، فأمريكا راغبة في أن تكون هنا، لكن لا يوجد مراكب أو أدوات محددة سلفًا تركبها الولايات المتحدة لكي تصل بها إلى ما تريد، فهي تختار نقاط ضعفك، وأين أنت؟ وما هي الأجواء الموجودة عندك؟ وإلى أي مدى أنت متماسك؟ بمعنى أنه لا يزال في اعتقادي أن الهدف الذي تحاربه أمريكا هو الفضاء السياسي للمنطقة.. هي تريد أن تملأ الفضاء السياسي في المنطقة، وتريد أن تكون إسرائيل أداتها في ملء هذا الفضاء، وهذه مسألة مهمة جدًّا، كل منطقة في الدنيا فضاؤها السياسي هو القضية الأساسية في السيطرة عليها.. ومصر كانت تملأ الفضاء السياسي لهذه المنطقة، ثم لأسبابها تركتها ومشيت، سواء لم تكن تقدر أو لأنها لم تكن تريد، أو سواء أنها فقدت همة أن يكون لديها حلم مشروع.

■ أو قيادة؟

□ أنت تريد أن تقول لي إن هناك قيادة لم تقبلها، أريد أن أقول لك: كيفما تكونوا يولى عليكم، دون أن تغضب.. كيف استطعت أنت أن تكسر حاجز الخوف؟.. في كل عصر في الدنيا لابد أن تقدر بشكل أو آخر أنه في علاقته الجدلية مع السلطة، حدد له السلطة التي يقبلها.. نحن لدينا الشعب المصري يقبل في مرات مقولات سهلة جدًّا، يضحك عليه بطريقة غير طبيعية، لأنه شعب زراعي، و«قاعد» ومطمئن ويريد أن يستقر، ويريد أن يتفاءل باستمرار.. وقد قلت في مرة عن أوباما: لا تأملوا فيه بهذا الخير.. وجدت أناسًا يكتبون في بريد قراء منشور في جريدة «الشروق»: «أستاذ هيكل: بشر ولا تنفر.. نريد أن نسمع أخبارًا طيبة.. لا نريد أن نسمع وجع الدماغ هذا!».

أريد أن أقول لك: إن جزءًا من المصائب التي نقع فيها يرجع إلى طبيعة الشعب المصري، وآن الوقت أن أحدًا يكلم الشعب المصري بالحقيقة.

نحن نصدق بسهولة... ونشك بعمق... دون أن ندرس ودون أن نقدر، لكن هناك هذا النوع من الاستسلام للمقادير، وهذا ما يحزنني.

أنا أحد الذين يعتقدون بأنك تأخذ الحكام الذين تستحقهم.. أنت يضحك عليك في أشياء كثيرة جدًّا.. حينما يقال «أكتوبر آخر الحروب» ويصدق الشعب المصري.. وحينما يقال «السلام قادم» ويصدق الشعب المصري.. جاءني واحد من أعز أصدقائي وهو محمد يوسف عندما وقفت أعارض السلام بالطريقة الموجود بها، ليقول لي: تعبنا من الحرب.. على عيني ورأسي، أنت تعبت وأنا تعبت نمشي.. لكن الشعب متجدد باستمرار ولديه أهدافه، نحن نصدق بسهولة.

وفي المحصلة قل لي على ماذا اتفقنا؟.. النظام الملكي جاء ونحن صدقناه فترة طويلة ثم غضبنا عليه، ثم جاء عبد الناصر ورضينا عنه ومشينا معه إلى آخر الطريق، وبعدها فجأة.. ماذا؟.. ثم جاء أنور السادات وهكذا.. قولوا لنا ماذا؟.. هنا مسالة مهمة جدًّا لا يقل لي أحد إن الشعب المصري «ضحكوا عليه».. إذا ضحكوا عليه مرة.. فماذا في المرة الثانية؟.. والثالثة؟.. والرابعة؟..وماذا بعد؟!.. جاء الوقت لقول هذا، لو كنت أتكلم لأي وسيلة إعلامية أخرى، ولأحد غير الشباب لما قلت هذا، لكن آن الوقت لأن نأخذ شئوننا بجدية، ونأخذها بدرس وأن نشارك فيها بجد، ونحاول، وليس أن نجلس ونتفرج على ما يجري في بلدنا، ثم نكون جادين فيما نفعله.. لا يمكن أن تكون السياسة تسلية فقط، المسائل تحتاج أكثر من ذلك.. قل لي هل يمكن أن تكون ثورة بهذه الطريقة التي قمتم بها أو التي حدثت ورأيناها بالملايين، ثم بعد ذلك أول إجراء تفعله: أمضي استمارات.. وقل لي نعم أو لا في استمارة، وضع إصبعك في حبر فوسفوري.. على عيني ورأسي إذا كان هذا منتهى الطموح.

■ هذا سؤال من الشباب.. ماذا نفعل الآن؟

□ تقول لي ماذا نفعل.. تقول لي ما العمل؟ لا يمكن أن نفعل شيئًا إلا إذا أدركنا أين نحن؟.. قل ماذا لديك؟.. ما وسائلك؟.. إلى أي مدى أنت مستعد؟

■ يقول بعض الناس: نتكتل على قدر ما نستطيع، نشكل أحزابًا، وهذه الأحزاب تتضامن، لكن هل هناك وقت يكفي؟

□ لابد من حوار وطني قبل كل شيء، تريد أن تقول لي بعد كل ما جرى، بعد الثلاثين سنة التي مرت، أو الأربعين سنة التي مرت، أو القرن الذي مر، أليس هذا البلد في حاجة إلى أن يجتمع على هيئة مؤتمر جامع وشامل، ويبحث أين نحن؟ وإلى أين؟

■ وكيف يحدث ذلك؟

□ اقترحت صيغة ولا تعجب أو يؤخذ بها، وأريد أن أقول لك: إن هذا الذي نتحدث فيه ليس جديدًا، فمثل هذا حدث في أمم كثيرة جدًّا، حاول أن تدرس التجربة الأمريكية أو الفرنسية، ادرس تجربتك أنت ماذا فعلت حينما جاءت مرحلة انتقال صعبة جدًّا على سبيل المثال في سنة ١٩٦١ في هذا البلد حينما انقسمت الدولة إلى قسمين، وحدث الانفصال مع سوريا ووجدت نفسك تبدأ من جديد، ماذا فعلت؟.. لم يكن ممكنًا إجراء انتخابات عامة للبرلمان، لكن دعوت إلى مؤتمر لكل القوى الوطنية، النقابات انتخبت والجامعات انتخبت، ودواوين الحكومة انتخبت، وجاء الكل ليلتقي على هيئة مؤتمر جامع، لا نريد رجلًا معينًا أو حزبًا معينًا ينفرد بتقرير مستقبل وهو لا يعلم حقائق، لأنه سوف يتستر عليها.

■ لكن أرض الواقع تفرض علينا معطيات وبرلمانًا..

□ كل أمة تواجه لحظتين: لحظة تأسيس.. ثم لحظة اختيار، لحظة حرية الاختيار بين بدائل.. لكنها لا تستطيع أن تتمسك بحرية الاختيار بين بدائل، إلا إذا عرفت الحقيقة.. ونحن لا نعرف الحقيقة.

■ لكن بالنسبة لنا، لسنا أحرارًا في أن نقيم هذا المؤتمر الذي تتحدث عنه، لأن المجلس العسكري قد يفرض علينا الانتخابات البرلمانية من دون حوار..

□ إذا تولدت قوة الضغط الكافي لتحقيق مطلب فلا شيء يقف دونه.. حينما اقترحت مجلس أمناء الدولة والدستور، كل الهجوم ضدي كان: أنت تطلب من مبارك أن يفعل شيئًا ضد مصلحته، لكن ساعة أن قام الشباب وملايين الناس وعملوا حجم الضغط المطلوب لم يصلوا فقط إلى مجلس أمناء دولة ودستور، لكنهم أسقطوا الرجل والنظام كله.

فتحوا الأبواب، لكن وصلنا عند الأبواب وأصبنا بحالة رعب مما هو أمامنا، لكن لا فائدة.. تذهب يمينًا ويسارًا.. ما لم تفتح الصندوق الأسود وتواجهه في هذه اللحظة، فأنت ذاهب إلى مشكلة.

■ أي أن حضرتك تؤمن بالضغط؟

□ أؤمن بالطلب، وأن تتزايد الضغوط مع الطلب بمقدار ما يناسب قيمة هذا الطلب.

القسم الثاني

حوار مع الأهرام

حوار مع الأهرام*

مقدمة

مقدمة لأحاديث الأهرام كتبها الأستاذ لبيب السباعي رئيس مجلس الإدارة وقتها، وقد صدرت باسم الأهرام.

بعد سنوات طويلة افتقد فيها «الأهرام» وقارئه بشدة آراء الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل على صفحاته، وهي سنوات وصفها الأستاذ بكلماته في بداية حواره المهم والمطول الذي يبدأ الأهرام في نشره من اليوم بأنها كانت سنوات من الفراق ولم تكن سنوات من القطيعة.

وقال الأستاذ هيكل: إن الأهرام كان طول الوقت بيتي، وكل من فيه أهلي وكنت دائما أشعر بالألفة مع كل شيء فيه.. من البشر إلى الحجر.. ومن الورق إلى الماكينات.. وكانت مشاعري تنحاز دائما للأهرام وبكل من فيه حتى الأجيال التي لم يسعدني الحظ في التعرف عليها والعمل معها

وقبل بداية الحوار كان الأستاذ هيكل قاطعا في كلماته وهو يقول رغم كل الظروف فإن الأهرام سيبقى هو الأهرام وأتمنى أن يستعيد روحه وهذا سوف يحدث حين يستعيد مهمته الأساسية، فالأهرام جزء من التاريخ المصري واستمراره رهن بأداء مهمته، وأداء مهمته رهن باستقلاله..

وقد يسمح الأستاذ هيكل ـ وقد أجريت معه على مدى سنوات سابقة العديد من الحوارات في مختلف الصحف ـ أن أقول إنها كانت المرة الوحيدة التي ـ وبكل

---

* ١٣/ ٥/ ٢٠١١.

صدق ـ شاهدت الأستاذ هيكل بكل هذا التدفق والرضا.. سعيدا وهو يفتح قلبه بحواره مع الأهرام، ومن هنا أقول إن إطلالته اليوم مرة أخرى على صفحات الأهرام بعد كل ما جرى وهو للأسف كثير والأستاذ يترفع عن الحديث فيه إنما يلقي بمهمة كبيرة على أسرة الأهرام كلها بما فيها الأجيال التي يرى الأستاذ هيكل أنه لم يكن سعيد الحظ بالتعرف عليها أو العمل معها، والحقيقة أن هذه الأجيال من الزملاء بالأهرام هي التي ترى أن الحظ لم يسعدها بالعمل معه أو الاقتراب، ولكن الأهرام قادر على الوفاء بها بإذن الله وهي المهمة التي أوجزها الأستاذ هيكل في كلمتين هما استقلال «الأهرام»..

وقبل الحوار الذي استمر أكثر من ١٨٠ دقيقة تدفق فيها الأستاذ هيكل شارحا للمشهد السياسي المحلي والعالمي والذي ينشره الأهرام على مدى ثلاث حلقات يوما بعد يوم، فإن الواجب والامتنان يقتضي بأن يعرف الأستاذ أن إضاءاته اليوم على صفحات الأهرام لم تكن مصدر سعادة له وحده ،فقد كانت السعادة والثقة التي سادت بين قراء «الأهرام» ومعهم كل أبناء «الأهرام» مع أولى كلماته التي نشرها «الأهرام» تحت عنوان عن الفتنة الطائفية وغيرها تفوق كل التصورات وتتجاوز كل ما توقعناه!

الاتهامات السياسية لمبارك*

العدوان على روح النظام الجمهوري ـ تعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة ـ الإهمال الجسيم في قضايا خطيرة مثل مياه النيل والفتنة الطائفية ـ التعاون مع إسرائيل إلى حد وصفها له بأنه كنز إستراتيجي ـ تزييف إرادة الشعب في انتخابات واستفتاءات مع استمرار الادعاء بالديمقراطية ـ انتهاك حقوق الإنسان باتفاقيات أمنية مع أمريكا لتعذيب أشخاص لحسابها ـ التواطؤ في أعمال سرية لتحقيق غايات سرية ومالية غير مشروعة تضر بسمعة مصر وأمنها القومي.

الأستاذ يعيش على الخبر.. ووراءه يذهب باحثا ومنه ينطلق محللا ومفسرا وراصدا، وإليه يعود قارئا لما بين السطور..

وفي الحديث الأول من أول حوار له بعد فراق مع «الأهرام» يحدد الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل لأول مرة قائمة الاتهامات السياسية التي يجب أن يخضع الرئيس السابق مبارك للمحاكمة بسببها وكلها تخرج عن نطاق النيابة العامة.. ويكشف عن أسرار مثيرة حول عملية اغتيال أسامة بن لادن التي عرف الكثير من تفاصيلها وأسرارها، وكان موجودا وقتها في عواصم أوروبية مختلفة.. ويحلل الوضع الراهن للثورة المصرية ويوضح ما أثارته أحاديثه التليفزيونية حولها من جدل فيما يخص بؤرة شرم الشيخ ومحدودية دور مبارك في حرب أكتوبر.

وفي الحلقات القادمة بإذن الله نستكمل مع الأستاذ قراءة المشهدين المصري والعربي.

---

*الأهرام مايو ٢٠١١.

■ غاب الأستاذ عن صفحات «الأهرام» فهل كانت لديك ملاحظات على أداء «الأهرام» قبل انهيار النظام وأثناء الثورة.. كيف كنت تراه ؟!

□ أظن أنكم توافقون معي على أنه من الضروري قبل أن أتحدث عن أي شأن عام مع «الأهرام» بعد فراق، ولاحظوا أنني لم أقل قطيعة، بضع عشرات من السنين، أن أقول وبجد بأن «الأهرام» كان طوال الوقت بيتي، وكل من فيه أهلي وكنت دائما أشعر بالألفة مع كل شيء فيه من البشر إلى الحجر ومن الورق إلى الماكينات وحتى تلك الأجيال التي لم يسعدني الحظ بأن أتعرف إليها أو أعمل معها.

ملاحظة أخرى لابد أن تجيء في أول الكلام، وهي أن صلتي بالصحافة المصرية كلها الآن في إطار الرؤى والتجربة ليس أكثر، فأنا رجل يحاول أن يعرف حدوده وأن يلزمها، فلكل عصر رجاله، ولكل زمن أناسه الأجدر بملاحقة أحداثه، وعرض أفكاره، وليس من اللائق أن يتلكأ أحد على العصر والزمن، مهما بلغ حسن ظن الناس فيه وتعاطفهم معه، وربما تتذكر يوم أن تركت «الأهرام» ٤ فبراير١٩٧٤ أنني قررت إنزال الستارة بيني وبين الحنين إلى الماضي لأنه قد يؤثر بالعاطفة على الموقف، وردا على السؤال أقول: أنا عندي ضعف تجاه الأهرام في كل ظروفه وأحواله، ودائما كنت موضع اتهام بأن هذا غرام أساسي في حياتي، وعندما تقول لي ماذا تغير في الأهرام بعد يناير عن قبله ؟! أقول لك: الأهرام سيبقى هو الأهرام ولكنني أتمنى في يوم من الأيام أن يستعيد روحه، وهذا سوف يحدث عندما يستعيد مهمته الأساسية، فهو جزء من التاريخ المصري.. واستمراره رهن بأداء مهمته، وأداء مهمته رهن باستقلاله، واستقلاله يتمثل في أداء صحيفة تسير وراء الأخبار الصحيحة وتسبق بها، فهي صحيفة إخبارية بالدرجة الأولى، ثم تحلل هذه الأخبار بعمق وفهم وأمانة، ويجيء التعليق والرأي منسوبا لأصحابه ومعزولا عن الخبر في مكانه، والصحافة المصرية عموما فيها ظاهرة غريبة وهي كثرة أعمدة الرأي.. وكثير منها لا يستند إلى قاعدة إخبارية، وأنا لا أومن بتعليق أو رأي خارج قاعدة الخبر.. وأقصد هنا أن كل من يريد أن يعلق في مقال لابد أن يكون مستندا على خبر هو نفسه الذي حصل عليه أو اكتشف تفاصيله، أويطرح رؤية جديدة جدية عنه، أما الموضوعات الإنشائية والنميمة فهذه لا تصلح لصحافة جادة.

■ عدت مؤخرا من رحلة خارجية سريعة، ببساطة.. كيف يرانا العالم الآن ؟! كيف يفسرون الثورة المصرية ؟ وما الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظرهم ؟!

□ ليلة٢٧ إبريل الماضي كنت ضيفا على عشاء دعا إليه اللورد ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا الأسبق، وزوجته الليدي ديبي في قاعة الطعام الرئيسية في مجلس اللوردات في ويستمينستر، وتصادف هذا التوقيت مع الزفاف الملكي وكانت هناك شخصيات عالمية كثيرة موجودة على أطراف هذا الاحتفال، وكانت الأسئلة تنطلق نحوي بسرعة مدفع رشاش ولاحظت وجود حالة من الانبهار بالثورة المصرية، وكل الناس تتكلم على علم اسمه ميدان التحرير وأجواء أسطورية محيطة به، وهناك إعجاب بشعب تصوروا أنه لا أمل فيه فإذا به يأخذ خطوات بديعة بكل المقاييس، أيضا كانت هناك رغبة في اعتبار ما جرى جزءا من ظاهرة تم تعميمها وأنا اعترضت على ذلك، واهتمام واضح بتطورات الأمور وما يجري.. ثم حالة قلق من الوقوف في المكان وكان هذا واضحا عند الجميع، كانت هناك أسئلة كثيرة عن الشباب والمجلس العسكري والمشير طنطاوي وخطط المستقبل، وتكلمت طويلا لكن في كل ما قلته كنت واضحا في أنني لا أعبر سوى عن رأيي الشخصي وتصورات لمراقب مهتم من بعيد.

• الثورة المصرية حققت النجاح ولكنها لم تحقق النصر!

■ أستاذ هيكل.. وأنت لاعب قديم لرياضة الجولف ومتابع لها، هل ترى أن العالم العربي فجأة ملعب جولف كبير.. يمتلئ بالحفر.. وتحولت الشعوب إلى لاعبين يحاول كل منهم أن يصيب الهدف.. لتستقر كرة الثورة داخل حفرة السلطة، ففي تونس مثلا نجح الشعب في أن يسجل(بيردي) فأدخل كرة الثورة في الحفرة من مسافة بعيدة، ومن ضربة واحدة.. وهو يقترب كثيرا من حيث النتيجة مما حدث في مصر.. بينما اختلفت الأمور كثيرا في اليمن وفي ليبيا وأيضا في سوريا.. لكن قبل أن نبدأ في قراءة هذه المباراة أو تحليل ما جرى أسأل حضرتك: كيف رأيت ما حدث في مصر ؟!

□ لا أعرف إذا كان كل القراء يتابعون نموذج لعبة الجولف الذي استعملته في

سؤالك، ويبدو لي أنك تعرفها من استعمالك لمفرداتها مثل الضربة والحفرة والكوز الذي تنزل فيه كرة الجولف وتحقق الفوز، دعني أقول بصراحة: إن ما جرى في تونس ومصر لم يكن ضربة بيردي لسبب مهم.. وهو أن ثورة مصر وتونس لم تدخل في الهدف بضربة واحدة، بلغة الجولف النصر يصبح إيجل إذا دخلت الكرة للهدف بضربة واحدة وبعده البيردي حين يقل عدد الضربات واحدة عن الحد المقرر، وبلغة الجولف أيضا فإن الثورة وصلت بنا إلى مشارف الهدف الإبروش، سواء كنا على الحشيش الأخضر أو في خندق الرمل على حرف الهدف، وأمامنا ضربة، أو ربما أكثر، لكي تنزل الكرة في الكوز وتسجل الفوز الحاسم للثورة، نحن فعلا على الإبروش أي المشارف، وذلك صنعته حالة الثورة، لكن الكرة تنزل في الكوز ويتحقق الفوز عندما تتحقق أهداف الثورة، ولابد أن نفرق هنا بين حالة الثورة، وبين بلوغ هدف الثورة لاكتمال الفوز وتتويجه، بشكل أوضح هناك فارق بين النجاح والفوز.. فالأول هو في الأداء وعملية أن يصبح الهدف في متناول يدك، أما الفوز بمعنى النصر فهو تحقيق الهدف فعلا ومؤكدا، وأنا أعتقد أنه في حالة الثورة المصرية فإنها نجحت والكرة وصلت إلى مشارف الهدف بالفعل لكنها لم تصل بعد لمرحلة النصر والتي تعني تحقيق الهدف.. هي وصلت إلى مشارفها، أنت فتحت الأبواب للمستقبل.. لكن السؤال الآن هو: من يملك جسارة الدخول من هذه الأبواب المفتوحة ؟! فأنت بالفعل كنت في الطريق إليها ووصلت إلى قربها لكن التحدي الأكبر في إحراز النصر نهائيا وكاملا، حتى هذه اللحظة بلغت درجة النجاح ووصلت إلى مشارف الفوز وبقي عليك تحقيق الضربات الحاسمة لتحقيق الهدف.

■ وما الذي ينقصنا لنصل إلى حالة الفوز ؟!

□ أشياء كثيرة تنقصنا.. هذا المجتمع لم يتغير بعد، صحيح أنه أزاح كل العقبات وفتح كل الأبواب، واستطاع بشبابه وملايينه أن يصل إلى قريب جدا من هدفه.. لكن بقيت جسارة القدرة التي تتعلق بما كان مختلا من الأوضاع واستدعاك للقيام والنهوض والثورة، لابد أن يتحقق تغييره على الأرض، بمعنى أوضح.. الوصول إلى تحقيق هدف الحرية والديمقراطية وكفاءة الأداء وعدالة التوزيع وسيادة القانون، أي أن تجدد حياتك في كل شيء، وتتسق مع تاريخك وعصرك وزمانك

وتحدد أهدافك ومستقبلك وتقرر الوسائل الضرورية لها وتحشد من القوى المعنوية والمادية لتحقيقها، بمعنى أن الثورة ليست خروج الشباب وجماهير بالمليون فهذه هي الافتتاحية العظيمة للثورة، وأما هدفها فهو تغيير الواقع على الأرض اجتماعيا واقتصاديا وفكريا بالدرجة الأولى، وهذه عملية لاتزال تجري في مناخ الثورة، ووهجها، وقوة اندفاعها، نحن فعلا في حالة ثورية، وهذا شيء رائع، لكن الكرة لم تنزل بعد في الكوز، لكي ترفع الأعلام، وتدق الأجراس، وهذا هو التحدي الكبير أمامنا في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ.

■ لكن كثيرين يعتقدون أن الحالة الثورية كفيلة بالضرورة وبمقتضى الأحوال أن تؤدي لتحقيق الهدف ما دامت مستمرة بحد أدنى من الاتجاه الصحيح ؟!

□ عند مشارف الهدف وإزاءه، فإننا لابد أن نفرق بين ثلاث علامات: حالة الثورة والتي تمر بمرحلة قلق، ونقصد هنا رفض وإسقاط ما كان بالفعل في وقت الرئيس السابق مبارك، نضج الجماهير والشباب ووعيهم بأن ما هو واقع لا يمكن أن يستمر.. هذه هي حالة الثورة، ثم نصل إلى فعل الثورة وهو خروج الجماهير المذهل وطلب التغيير أي الحدث الذي تحقق في ميدان التحرير وبقية أنحاء مصر من جانب الشباب معززين بكتل الملايين، وهذا أيضا نجحنا فيه، وعندما فتحت الأبواب أصبح كل شيء أمامك متاحا لتتحقق العلامة الثالثة وهي الدخول لتحقيق هدف الثورة وهو التغيير الشامل في كل شيء، وهنا الفوز.. وهو ما يتحقق عندما تجد الثورة في نفسها جسارة دخول أبواب المستقبل وتعيد صياغته من جديد.

■ الشأن المصري ربما يحتاج إلى مباراة من ألف شوط حتى نستطيع أن نرى الواقع ونتخيل ملامح الغد.. اسمح لنا أن نطل من نافذتك على ما يجري الآن في نقاط محددة.. بم تصف السقوط المروع للنظام الذي كنا نظنه مرعبا ؟

□ ببساطة.. النظام ارتكب الخطأ التقليدي لكل من اعتمد على العنف، عندما تجد البوليس وصل تعداده إلى مليون و٢٤٠ ألف فرد ووفرت له كل الوسائل التكنولوجية وكانت النتيجة ما رأيت أن القوة المفرطة أصابت النظام السابق بوهم كبير جدا في تأثير قوته على الأرض، والقوة في كثير من الأحيان يدعوها

إحساسها بنفسها إلى الاعتماد على تأثيرها أكثر من اللازم، تتواكل وتتكاسل، والناس أيضا يكون شعورها تجاه هذه القوة مبالغا فيه، وارجع إلى قصة جابرييل جارسيا ماركيز خريف البطريرك ولكي نعرف قيمة ما حدث في تونس، فقد كان الهيلمان موجودا وطاغيا والكل يخشاه.. لكن الناس كسرت حاجز الخوف، كان النظام هناك يشبه النظام المصري، لكنه كان نموذجا معمليا على نطاق أضيق.. أناس تقدمت وأزاحوا الوحش المغرور بسلطانه.. فتهاوى بسهولة، تماما مثل البطريرك في قصة ماركيز.

• بؤرة شرم الشيخ مرة أخرى!

■ هل مازلت عند رأيك فيما يتعلق ببؤرة شرم الشيخ.. وهل تحركت هذه البؤرة لتدير ثورتها المضادة من أماكن أخرى وبأشخاص آخرين.. ومن هم ؟

□ لم أستعمل كلمة بؤرة هذه، فقد عدت لما قلته خلال لقاء تلفزيوني، ووجدت أنني استعملت كلمة موقع في الإشارة إلى شرم الشيخ ٤ مرات، واستعملت كلمة مركز مرتين، بينما كلمة بؤرة استخدمتها مرة واحدة، وأنا لم أقصد أنها بؤرة قذرة أو أي شيء من هذا القبيل.. لكنه وصف جغرافي أو طبوغرافي لشكل موقع.

■ وقتها فهمت كلمة بؤرة على أنها تشير لشيء آخر.. وهي كما قلت تتناول اتصالات تتم بينه وبين كبار المسئولين عن الحكومة وقتها، هل تعتقد أن هذا الوصف كان يشير لضغوط ما كان يفرضها الرئيس السابق قبل البدء في محاكمته ؟!

□ مجرد وجوده في شرم الشيخ في تلك الظروف كان مدعاة لظنون كثيرة، وليس هناك شك ـ مما ظهر فيما بعد ـ أنه كان هناك ظل في هذا الوجود واصل إلى القاهرة، وأريد أن أقول لك مباشرة إنني لا أعتقد أن مبارك مسئول وحده عما وصل إليه حاله، وأحيانا يبدو لي أن شعوب الشرق تفوقت في صنع الطغاة، وربما أنك لا تحب الشعر ولكني من جانبي أحبه وأريد تذكيرك ببيتين من قصيدة لشوقي قال فيهما بالضبط عن هذا الموضوع:

هم أطلقوا يده كقيصر فيهمو   حتى استهان بكل غير مباح

إن الغرور سقى الرئيس براحه ماذا احتيالك في صريع الراح

والغريب أن شوقي كان يتحدث عن كمال أتاتورك فكيف لو كان أتيح له أن يرى قياصرة الأزمنة العربية المعاصرة ؟ وأنا أعرف أن هناك حيرة فيما يتعلق بالتصرف مع الرئيس السابق ودعني أقل لك مباشرة إنني لا أعرف في تاريخ الأمم التي ثارت على حكامها، وأسقطت نظمهم بلدا تعامل مع حاكمه كما فعلنا في مصر مع الرئيس السابق حسني مبارك.

ففي كل سوابق التاريخ كان هناك قرار واضح وتصرف لا يحتمل اللبس، وربما أن بعض الظروف ساعدت على هذا اللبس عندنا، والآن فإن مراجعة سريعة يجب أن تجري، بمنطق يضع الأمور في نصابها.

في كل سوابق التاريخ جرت ثلاثة أنواع من التصرف مع الحاكم السابق:

في حالة ملوك أكبر أسر أوروبا، وحين قامت الثورات، حوكم الملوك في إطار سياسي، وحكم عليهم جميعا، ونفذ الحكم فورا: شارل الأول(ملك إنجلترا) حوكم أمام برلمان كرمويل وهو جالس على كرسي بجوار منصة رئاسة البرلمان، وحكم عليه، وخرج من وستمنستر إلى منصة الجلاد الذي قطع رأسه بالبلطة، ولويس السادس عشر بعد الثورة الفرنسية حوكم أمام الجمعية الوطنية، وحكم عليه، وخرج من المجلس إلى ميدان الكونكورد ووقتها كان اسمه ميدان الثورة، وهوت المقصلة مع رقبته، ونيكولاس الثاني في روسيا حوكم أمام مجلس ثورة عسكري، وأقصي بعيدا، ثم نفذ فيه حكم الإعدام، وأخفي رفاته.

وهؤلاء هم ملوك من أسر أوروبا: أسرة ستيوارت وأسرة البوربون وأسرة رومانوف.

هناك حالات جرى فيها الإعدام أو السجن الداخلي كقرار ثوري.

وهناك بلدان آثرت أن لا تعدم ولا تحاكم، وأن تكتفي بالنفي إلى خارج البلاد، ومن ذلك ما حدث في بعض ملكيات جنوب أوروبا في اليونان، وإيطاليا، وإسبانيا، أيام ألفونسو الثالث عشر، بل وحدث كذلك في مصر مع الملك فاروق.

لكننا في مصر وبعد ثورة ٢٥ يناير تصرفنا على نحو لا هو تاريخي، ولا هو سياسي، ثوريا كان أو غير ثوري.

■ وكيف ترى ما حدث في حالة مصر وما تفسيره؟

□ في البداية قصد الرئيس السابق إلى شرم الشيخ حيث كان يعيش من قبل، في نفس مقر حضور سلطته، في نفس البيت، في نفس الموقع، بنفس المراسم، وحين تبين أن الرجل هناك يتحرك ويتصل ويخرج، ويلقي بظله على ما يجري في القاهرة، لم يلتفت أحد. ثم قيل إن الرجل يسافر إلى تبوك ويعود إلى شرم الشيخ، قيل سافر، وقيل لم يسافر، وطال الجدل والقلق أحيانا، ثم وقع الحسم بأنه تحت الإقامة الجبرية.

وفجأة إذ بالرجل يوجه بيانا بصوته إلى الأمة، وهو لم يوقع ورقة رسمية تفيد تنازله عن الرئاسة، وجرى تشديد القيود عليه، وقبض على ابنيه، وزاد مرضه، وأدخل إلى المستشفى حيث تحقق النيابة ـ كما نسمع معه.

• جرائم مبارك لا يمكن أن تحققها النيابة!

يضيف الأستاذ هيكل أن التهم الموجهة إلى الرجل والتي استدعت الثورة عليه وعلى نظامه لم تكن في أخطرها، مما يمكن أن تحقق فيه النيابة، كما لو كان عملية سرقة أو اختلاس أو جريمة نصب أو قتل فالجزء الأهم فيه سياسي.

العدوان على روح النظام الجمهوري، والبقاء في الرئاسة ثلاثين سنة، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة.

التصرف في موارد البلد وثرواته، كما لو كانت ملكا شخصيا.

الإهمال الجسيم في قضايا لا تحتمل الإهمال، مثل قضية مياه النيل والفتنة الطائفية.

التعاون مع إسرائيل بما جعل أحد كبار وزرائها من أصدقائه يصفه بأنه كنز إستراتيجي لها.

الأمر بتزييف إرادة الشعب في انتخابات بعد انتخابات، واستفتاءات بعد استفتاءات، مع استمرار الادعاء بالديمقراطية.

انتهاك حقوق الإنسان إلى درجة أن البلد أصبح باتفاقيات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة مركز تعذيب لحسابها ضد من لا تسمح القوانين الأمريكية بسؤالهم، تحت نفس الظروف على أراضيها.

التواطؤ في أعمال سرية لتحقيق غايات سياسية ومالية غير مشروعة، تضر بسمعة مصر وأمنها القومي، ومكانتها وسط أمتها.

ذلك كله وغيره ليس مما تقدر عليه النيابة بقوانين سارية، فقد وضعت كلها أو رسمت في عهده وتحت سلطته، ومقصدها أن تحقق ما يريده، وتلك كلها تهم سياسية، وليست تهم قانون، والتصرف حيالها لابد أن يكون سياسيا.

• محاكمة شعبية ثورية.

حكم بغير انتظار، دون حاجة إلى انتقام المشانق أو المقاصل، وإنما مكان آخر يعالج فيه أو يعيش فيه، أو خروج بشروط مقبولة أولها إستعادة الأموال.

ولابد أن أعترف أنني لا أتصور أن تكون محاكمة مبارك على أساس، هل كان سعر بيع الغاز لإسرائيل بالسعر العالمي أو أقل؟!!

فقد حدث فعلا أن أحد كبار المحامين المحترمين قدم شكوى في هذا الموضوع، وجرى حفظه في أيام سابقة!!

ولا أتصور محاكمة على موضوع التصرف في الأراضي، إذا كان تصرفه فيها قد جرى وفق قانون، حتى وإن جرى تمريره بسرعة البرق في وعاء سلق القوانين بعد سلخ روح القوانين.

ولدى الكثيرين شعور قد لا يستطيع البعض تفسيره بسهولة من أن الرجل يحاسب على غير الأساس الذي يجب أن يحاسب عليه، ويكون التعويض التلقائي عن ذلك بإساءة التصرف معه، والحديث إليه بفظاظة، ثم ينقل لنا أنه أغمي عليه في أثناء التحقيق معه، وأنه كرر القول إن الله كبير.

في بعض اللحظات، وأنا رجل عرفت وتابعت وعارضت سياساته في وقتها، لم أتمالك نفسي من التعاطف مع مبارك كإنسان وكأب، وكزوج.

والثورة التي أسقطت نظام مبارك لم تجر ضد إنسان، وإنما جرت ضد سياسي جرى في عهده كل ما جرى، وكلها تصرفات سياسية، وكلها ليست مما يعالج بالإجراءات واللوائح ونصوص البند كذا، من الفقرة كذا، من القانون رقم كذا، لسنة كذا...

ما حدث كله يستوجب الحساب بسلطة السياسة، والحساب عنه لا يمكن أن يكون غير ذلك، أي بسلطة الشعب الذي قام بالثورة، وبمنطق التاريخ الذي عرفه العالم كله، خصوصا تاريخ الثورات، وحتى بمنطق السياسة في التاريخ الإنساني بطوله.

وهناك ثلاث طرق وليس أربع:

إما عقاب مباشر (فات وقته فيما أظن)

أو محاكمة شعبية مفتوحة وإن كان ظني أن ذلك ليس وقتها، باعتبار أن البلد ليست في حاجة إلى شاغل آخر عن المستقبل، وكذلك فإنه من الممكن تأجيل مثل تلك المحاكمة، وإحالتها إلى عهدة البرلمان القادم.

وإما خروج بشروط!

■ دائما كنت تتكلم بتقدير عن مقام الرئاسة.. حتى وأنت تنتقد سياسات مبارك، فهل أضاع الرئيس السابق هيبة مقام الرئاسة ؟!

□ عندما تختار شخصا لهذا المنصب.. فالاختيار هو لرئيس في مقام الرئاسة، وهنا إما أن يتصرف الرئيس خطأ فتعزله، إما بحق الثورة أو بحق القانون، فالخلل ليس في مقام الرئاسة هو دائما محفوظ أو كذلك ينبغي والمخطئ يسيء إلى نفسه، وينبغي أن يعاقب المخطئ وفقا لقاعدة وقانون يراعي الأمور التي تحدثنا فيها بالفعل.

• دور مبارك المحدود في حرب أكتوبر!

■ بمناسبة الحديث عن مبارك.. لماذا اخترت هذا التوقيت تحديدا لتفجر قنبلة محدودية دور مبارك خلال حرب أكتوبر ؟!

□ أن يخطئ الناس فهذا محتمل، لأن تقدير المواقف وحسابها إنساني، تؤكده النتائج أو تنفيه، وأما الكذب فهو تعمد مقصود يخفي شيئا وراءه يراد حجبه، وهذه درجة من درجات التعمد تختلف عن الخطأ، وبالقياس على حرب أكتوبر، فإنني وقد كنت شاهدا قريبا مشاركا في العمل السياسي الذي مهد لها ورافقها فإن وقوع الثغرة كان خطأ في التقدير شديد الإزعاج، لكن حقيقته ظهرت.. لكن الحديث عن الضربة الجوية وتصويرها على النحو الذي صورت به كان كذبا صريحا له قصد مقصود، وهو تأسيس شرعية نظام بأكمله على واقعة واحدة، خرجت بها تماما عن إطارها الصحيح.

دعونا نتفق أولا على الحقائق الأولية في هذه القضية التي أعتقد أنه لابد من طرحها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، وسوف أعرض ليس رأيي ولكن رؤيتي، لأنني ببساطة أستطيع أن أقول إنني كنت هناك على الأقل شاهدا ومتابعا.

أولا: إن الأداء العسكري للقوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر كان من أول يوم إلى آخر يوم أداءً مشرفا بأي معيار، ولقد كان هناك دور متميز في التخطيط والإعداد لابد من الاعتراف به لعدد من الضباط الكبار: الفريق محمد فوزي منذ بدأت العودة إلى الميدان بعد كارثة١٩٦٧، وكذلك لـ عبد المنعم رياض وهو راسم الخط العريض لعملية جرانيت(١) التي نفذت في٦ أكتوبر١٩٧٣، وإن أطلق عليها اسم مختلف، وقد كان في العمليات دور متميز لكافة الأسلحة، خصوصا الدفاع الجوي والمهندسين على جسور العبور، والمدفعية، ثم إن بقية الأسلحة جميعا قامت بأدوارها بكفاءة، بما فيها بالطبع سلاح الطيران وقائده في ذلك الوقت حسني مبارك.

ثانيا: إن الخطة الأصلية للعمليات تضمنت ضربة للطيران تقوم بها مجموعة سرب أو سرب ونصف، أي ما بين١٢ إلى ١٨ طائرة.

والسبب واضح، وهو أن مدى الطيران المصري وقتها لم يكن يسمح بعمل مؤثر خارج جزيرة سيناء، أي أن أي عمل جوي ضد إسرائيل في تلك المرحلة كان حتما أن

يقتصر على قوات العدو في خط بارليف، ومنطقة المضايق وراءه، إلى جانب هدفين اثنين مؤثرين أحدهما مركز اتصالات أم خشيب، والثاني مطار المليز، والملخص أن هذه أهداف يكفيها من ناحية المدى، أو من ناحية القيمة، عدد الطائرات المخصص لها في الخطة الأصلية.

وهذا وضع يختلف كثيرا عن ضربة إسرائيل سنة١٩٦٧، فقد طالت قواتها كل الجمهورية، ووصل مداها غربا وشرقا وجنوبا، بحيث وصل إلى غالبية مواقع تمركز السلاح الجوي المصري، وهو هدف الضربة الجوية الإسرائيلية في ذلك الوقت، وليس هناك من يستطيع أن يقول أو يدعي، إن مدى العمل الجوي المصري سنة١٩٧٣ تجاوز حدود سيناء، رغم أن سلاح الجو المصري دخل فوق إسرائيل قبل معركة يونية١٩٦٧، وقام بالفعل باستطلاع داخل إسرائيل، واستطاع أن يحلق بيقين فوق مفاعل ديمونة في النقب، لكنه في سنة١٩٧٣ كانت الأوضاع على الأرض مختلفة.

ثالثا: إن خروج قرابة١٤٠ طائرة بعد يوم٦ أكتوبر١٩٧٣ بدلا من١٢ أو١٨ كما كان مقدرا في الخطة الأصلية كان فكرة طرحها الرئيس السادات كمظاهرة بقصد التأثير النفسي، وقد احتدم حولها نقاش طويل مع معظم قادة حرب أكتوبر، وضمنهم المشير أحمد إسماعيل على القائد العام للقوات المصرية في تلك الحرب، وقد شرحت فيما قلته من قبل في الحديث التلفزيوني الذي أثرت فيه هذا الموضوع أنني حضرت مناقشة حول هذا الموضوع بين الرجلين في استراحة برج العرب قبل الحرب بشهر ونصف الشهر، وكانت هناك أيضا السيدة جيهان السادات قرينة الرئيس السادات، كان ملخص رأي أحمد إسماعيل كما عرض:

إن الأهداف الحقيقية الموجودة أمام القوات لا تقتضي كل هذا الخروج الجوي الواسع.

إن الاستعداد في مطارات الجمهورية المختلفة لهذا الخروج الواسع سوف يتم رصده من جانب إسرائيل، لأن الاستعداد له لابد أن يبدأ قبلها بأربع وعشرين ساعة على أقل تقدير، وهنا قد تتحرك إسرائيل بضربة استباقية.

إن الأوضاع على الجبهة مع تحركات المناورة تحرير رقم٢٣، وقد رصدتها إسرائيل، يمكن أن تتحول إلى فعل مباشر ومفاجئ، في ظرف ساعات محدودة، وهنا تتوافر لقواته عنصر المفاجأة الكاملة، خصوصا وأن حشد المدافع على الجبهة، وقد وصل إلى ثلاثة آلاف مدفع يمكن أن تبدأ المفاجأة بقصف مركز لمدة ربع ساعة، تفتح الثغرات في خط بارليف ووراءه».

وكان رأي الرئيس السادات:

إنه يريد أن يرد معنويا على ضربة إسرائيل سنة ١٩٦٧.

ثم إنه يريد أن يسترد الطيارون ثقتهم في أنفسهم بأن تكون بداية الحرب منهم.

ثم إنه يتصور أن انطلاق موجة هجوم جوي على هذا النحو الكثيف سوف يشجع القوات المحتشدة والجاهزة للعبور على الضفة الغربية للقناة.

وكانت السيدة جيهان ـ ولها أن تؤيد ما أقول أو تمتنع عن الشهادة، فهذا حقها ـ وأنا نتابع الحوار بين الرجلين، وفيما يتعلق بي شخصيا، فقد تفهمت بالعقل وجهة نظر أحمد إسماعيل، وفي نفس الوقت فقد تفهمت بالقلب وجهة نظر أنور السادات.. وتقررت الضربة حسب وجهة نظر أنور السادات، لكنه طرأ بعد ذلك شيء لا يحق لأحد أن ينساه أو يتناساه، وذلك هو أن إسرائيل عرفت بخبر الحرب قبلها بأكثر من ست وثلاثين ساعة.

• الجاسوس الذي أبلغ إسرائيل بموعد حرب أكتوبر!

■ هل هذا كلام مؤكد أن إسرائيل دخلت الحرب وهي تعرف موعدها؟

□ يقينا.. فقد أبلغها جاسوس كان يعمل لحسابها (ولا أتهم الآن أحدا بالذات في هذا الموضوع)، لكن الذي حدث فعلا، وما تقول به كل الوثائق السرية والتحقيقات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية جميعا أن إسرائيل أبلغت قبل المعارك بست وثلاثين ساعة، بأن يوم الحرب هو٦ أكتوبر، وأنها عملية مشتركة على جبهتين بين مصر وسوريا في نفس التوقيت، وأنها في الساعة السادسة مساء مع آخر ضوء وكان

ذلك صحيحا بالفعل حتى يوم الأربعاء٣ أكتوبر١٩٧٣، ولكن تغير الموعد من السادسة إلى الثانية بعد الظهر بناء على اتفاق توصل له الفريق أحمد إسماعيل في دمشق، لحل خلاف بين القيادة في الجيشين على ساعة بدء الهجوم.

كان طلب القيادة المصرية أن يبدأ الهجوم مع آخر ضوء(في المساء) لتستعين قوات المهندسين بالظلام في بناء الجسور، بعيدا عن دقة تصويب الطيران الإسرائيلي، وكان رأي السوريين أن يكون الهجوم بعد أول ضوء(مع الصباح)، لكي تستفيد المدرعات الزاحفة على مرتفعات الجولان من ضوء الشمس، وبحيث يكون هذا الضوء أمام القوات الإسرائيلية، كما أن ذلك يجعل القوات تكسب نهارا كاملا.

وتقدم الرئيس حافظ الأسد باقتراح وسط هو الساعة الثانية باكرا بعد الظهر، ليعطي للقوات السورية فسحة من شمس النهار، ويعطي للقوات المصرية غطاء الليل الذي تريده في أسرع فرصة بعد قصف المدفعية، وقد فكرت إسرائيل بعد أن علمت بالسر: موعد الهجوم وأنه على جبهتين وأن البداية بالطيران في ضربة إجهاضية، لكنها غيرت رأيها، فقد قدرت ـ تؤيدها نصيحة أمريكية ـ أنها تستطيع تحمل ضربة أولى ثم ترد عليها، بدلا من أن تبدأ هي بالهجوم، وتفقد موقفها السياسي كله، لأنه سوف يبدو للعالم كله عدوان حرب بعد عدوان احتلال.

ومن الطبيعي لأي عقل أن إسرائيل وقد اختارت أن تترك الضربة الأولى للقوات المصرية، سارعت إلى تقليل خسائرها بإجراءات وقائية، أولها سحب سرب الطائرات الذي كان يتمركز في مطار المليز المستهدف مصريا، وكذلك إخلاء مركز اتصالات أم خشيب من أي معدات لها قيمة فيه، إلى جانب لجوء لواء المدرعات الذي كان يرابط في المضايق وراء خط بارليف إلى مواقع دفاعية ملائمة، وهنا فإن قيام قوات الصاعقة المصرية بقيادة الشهيد إبراهيم الرفاعي بتخريب مواسير النابالم التي كان مقررا في الخطة الإسرائيلية فتحها إلى قناة السويس لتحويلها إلى جدار من النار كانت حاسمة في تأمين العبور حتى بعد أن عرفت إسرائيل بسر الهجوم، وكذلك وقعت مفاجأة اقتحام تحصينات خط بارليف، وكانت شديدة التنظيم والكفاءة، ومعنى ذلك

في النهاية، وبالنسبة لـ الضربة الجوية الأولى، فإن الهجوم المقرر على أهداف في سيناء، لم يجد في هذه الأهداف ما كان مأمولا فيه، وفي الواقع فقد تحولت هذه الضربة إلى مظاهرة جوية نفسية، لها قيمة معنوية على القوات المستعدة للعبور، وهذه حدودها، وليس في ذلك تقليل من أهمية هذه الضربة من ناحية التخطيط والتنفيذ، وليس هناك تقليل من دور مبارك كقائد للطيران في أثناء حرب أكتوبر، لكن هذه قضية، واختزال حرب أكتوبر كلها في هذه الضربة، والتأسيس عليها لشرعية نظام كامل على أساسها قضية أخرى مختلفة!! وهنا كان موضع اعتراضي على شرعية الضربة الجوية، فهي عمل عسكري له هدف نفسي، وذلك حق ومشروع، ولكن أن تخرج العملية عن حدودها، فتلك ضلالة، استعمل فيها الحق خارج حدوده وبعيدا عن نطاقه، وصميم المشكلة عندنا أن بعضنا لا يبحث ولا يدقق، ويصدر الأحكام مطلقة على الأساس الخطابي، أو الانطباعات السطحية، ثم يقول قائل إن هيكل يريد تصفية حسابات شخصية، ولا أعرف أي حسابات أصفيها؟! ولا مع من؟! وما الداعي إليه؟!

■ ربما بسبب معارضتك للرئيس السادات في سياساته بعد حرب أكتوبر، كما إن معارضتك للرئيس السابق مبارك بدأت بعد سنة واحدة من نظامه السابق ؟!

□ صحيح.. لكن معارضتي لم تكن شخصية، ولا هي حساب مطلوب تصفيته، لكنها محاولة صحفي يؤدي واجبه، وقد أتاحت له الظروف أن يرى صورة ما جرى، ويطلع على جانب من تفاصيل ما يجري، وكتابته وقوله على مسئوليته أمام قرائه أو سامعيه، أضيف أيضا أن أمور هذا البلد لا يمكن أن تستقيم إلا بظهور كل الحقيقة في حروب مصر، وفي سلامها، وفي الارتباطات والالتزامات الدولية التي وقعت بالتحديد بعد أكتوبر ١٩٧٣.

• أسرار اغتيال بن لادن

■ هل ما يجري في العالم هذه الأيام بعيدا عن مشهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما وهو يعلن عن نجاحه في القضاء على أسامة بن لادن كيف قرأت الخبر؟.. وما أكثر ما لفت انتباهك بين السطور؟ هل يكون اغتيال بن لادن هو القشة التي يتعلق بها

أوباما في الانتخابات القادمة.. أم يجوز أن يكون القشة التي تقسم ظهره إذا قررت القاعـــدة الانتقام؟

□ موضوع قتل أسامة بن لادن موضوع مهم، وهو يستحق التدقيق فيه بأكثر من أنه مجرد عملية تليفزيونية على طريقة مغامرات رامبو وعضلاته الفولاذية، هو موضوع يستحق أن يدرس بعناية، وأن تتابع آثاره وتداعياته، لأنها مهمة، وبادئ ذي بدء.. أريد أن أحدد أنني لست متعاطفا مع الرجل، ولا قابلا من الأساس لفكره، ولا مقتنعا بسلامة مواقفه، لكن قصة الرجل في الحقيقة هي مأساة أمة، جرت خديعتها، وجرى سحبها بعيدا عن مقاصدها، وجرى استعمالها في حروب الآخرين، ثم جرى استخدامها في التشهير بدينها، ثم وقع قتلها بدم بارد بواسطة هؤلاء الذين خدعوها واستعملوها واستغلوها، وقبل أن أعرض رأيي في قتل بن لادن فقد تصادف أنني كنت في لندن وباريس في أعقاب اغتياله، وسمعت الكثير من التفاصيل مما أظنه معلومات صحيحة، وهذا قصارى ما يسأل عنه الصحفي، فالصحفي الذي يستقصي عليه أن يعرض ما هو صحيح، بمعنى ما سمع وما رأى وما وثق فيه من ثقته في مصادره، لكن الحقيقة الكاملة موضوع آخر يملكه التاريخ على المدى الطويل.

إنني أسمح لنفسي أولا أن أقول إن الولايات المتحدة قتلت رجلا كانت تعرف أنه على حافة الموت، من فشل في الكلى، وقد بدأت إصابته بمشكلة حصاوي ملأت إحداهما، وأجريت له عملية جراحية في مستشفى سعودي أزالت واستأصلت واحدة منها، وكان ذلك في سنوات سابقة عندما كان مازال مواطنا سعوديا مرضيا عنه، مقاولا من أسرة مقاولين تعمل بنجاح في المملكة العربية السعودية، وفيما حولها من البلدان، بعيدا وقريبا، وكان لهذه الأسرة نشاط مقاولات في أفغانستان، وعندما بدأت معركة ما يسمى بالجهاد الإسلامي ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان، ودخلت السعودية بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل وتسليح ما سمي وقتها بـ (المجاهدين ضد الإلحاد الشيوعي)، وتبعتها بلدان عربية أخرى، وكانت المخابرات المركزية الأمريكية، والمخابرات السعودية تشرفان معا على عملية الجهاد الإسلامي ضد الإلحاد الشيوعي، ودخل بن لادن إلى الصورة من ناحية أن المخابرات السعودية طلبت إليه باعتباره مقاولا أن يكون غطاء لدفع الأموال لمعركة

ما سمي بـ (الجهاد الإسلامي)، وتتلمذ على يد الشيخ عبدالله عزام وأصبح مقره في بيشاور عاصمة الإقليم الشمالي الغربي من باكستان، وجرى تجنيد آلاف من خيرة شباب العرب والمسلمين تحت شعار هذا الـ (الجهاد الإسلامي)، وحين خرج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، انسحبت المخابرات المركزية الأمريكية من عملية الجهاد الإسلامي، وأرادت المخابرات السعودية أن تنسحب، لكن بن لادن ومعه كثيرون من جماعته، وقد أحسوا بالخديعة بعد اقتناعهم بفكرة الجهاد الإسلامي، راحوا للقتال ضد الشرك هذه المرة، وليس ضد الإلحاد، وحولوا أسلحتهم ربما بالانتقام أو بالاقتناع، إلى القوات الأمريكية التي غزت أفغانستان عسكريا، ردا على تمركز تنظيم القاعدة في أفغانستان، متحالفا مع حكومة طالبان، وكانت القاعدة في التقدير الأمريكي هي المسئول الأول عن كارثة١١ سبتمبر٢٠٠١، بكل ما حدث من دخول طائرتين في برجي التجارة في نيويورك، وثلاث طائرات آخرى فوق أهداف أخرى في عملية من أغرب العمليات الإرهابية في التاريخ الحديث(وتلك قصة مازالت موضع جدل شديد، وأساطير وحكايات بلا نهاية).

حدث بعد ذلك أن أسامة بن لادن أصيب بالتهاب في كليته الثانية، وعندما جرت مطاردته وهربه من جبال تورا بورا كان قد بدأ يعاني من أعراض التهاب كلوي جديد يؤدي إلى فشل كلوي، وتحمل الرجل آلامه، حتى تمكن من الوصول إلى مكان آمن بعيدا عن تورا بورا، وقد رآه أطباء عسكريون من المخابرات الباكستانية (I.S.I)، ورءوا أن الفشل الكلوي وقع بالفعل، وقرروا حاجته إلى غسيل كلوي Dialysis بانتظام، وإلا أودي المرض بحياته، وسنة٢٠٠٤ بدأ البحث جديا عن ملجأ مأمون له، بعيدا عن مواقع القاعدة في الجبال، وفي الحقيقة فإن تنظيم القاعدة كان قد تبعثر، وفقد عموده الفقري، وأصبح بسبب الحرب ضد الإرهاب عنوانا للتخويف أكثر من تهديد جديّ، كما أن عناصر متعددة في بلدان كثيرة وجدت اسم القاعدة علامة شهيرة تنسب نفسها إليه، وبينما كان زعيم القاعدة يعاني من مرضه، كان تنظيم القاعدة قد تحول إلى اسم شهرة في حرب نفسية، أذيعت فيها الأشرطة المسجلة على الفضائيات بأكثر مما جرت فيها عمليات جهادية أو انتحارية أو إرهابية، فكل له الحق أن يسمي أعماله كيفما شاء!! وفي سنة ٢٠٠٤ أيضا بدأ بحث بن لادن في باكستان عن مأوى

له، وكان الكثير من ذلك بمعرفة ومساعدة عناصر من المخابرات الباكستانية(I.S.I)، راحوا معه يبحثون عن مقر مأمون بعيد، يمكن علاجه فيه، وعلى أي حال فقد أمكن العثور على قطعة أرض في محيط منطقة آبوت آباد، قرب الكلية الحربية الوطنية العليا للجيش الباكستاني، وفي متناول رعاية أحد مستشفياتها، لكن المطاردات الأمريكية فرضت على الباكستانيين قدرا من الحذر في التعامل مع بن لادن، وإن بقي بعض كبار ضباط المخابرات ملتزمين بالواجب!! تجاه سلامته، وعلى أي حال، فإن الطبيب العسكري الباكستاني الذي كان يعالج بن لادن طلب إعفاءه، وفي ذلك الوقت أوائل٢٠٠٥ راحت الزوجة الثالثة لـ بن لادن، واسمها السيدة نجوى تبحث عن طبيب مسلم، مستعد للاقتناع بالعقيدة، لكي يقيم مع أسامة(بن لادن)، ويشرف على عملية علاجه، واتصلت سرا بالفعل بأحد الأطباء في لبنان، وبواحد في الأردن، وثالث في سوريا، لكنها لم توفق في مهمتها، وكانت حالة زوجها تسوء، وإن بقي متماسكا!! ومع سنة٢٠٠٧، وصلت حالة بن لادن عند حد الخطر، واقتضى العلاج أن يجري له غسيل الكلية مرتين في الأسبوع تحت درجة ما من الرعاية الطبية، حتى وإن كانت بدائية، وبواسطة جهاز منقول لهذا الغرض، جرى شراؤه من كاراتشي، ووضع في غرفة مجاورة لغرفة نومه، خصوصا وأن أعراض غسيل الكلى كانت ترهقه، بأكثر مما كانت ترهق غيره من المرضى، لأن حياة الجبال استهلكت عافيته، وكانت أبرز الأعراض حالة من الإرهاق والدوار تعتريه طوال يوم غسيل كليته، يلتزم بها فراشه مغمضا عينيه وصامتا.

• ٤ أسباب دفعت أمريكا لقتل بن لادن قبل أن يموت

ويقول الأستاذ هيكل أنه منذ يونيو سنة٢٠١٠ استطاعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بوسائلها، وبتعاون مع عناصر باكستانية أن ترصد البيت الذي بني للرجل من سنة٢٠٠٥، في الموقع الذي اختير له وبالمواصفات المطلوبة قرب آبوت آباد، وفي صيف عام٢٠١٠، تمكنت المخابرات المركزية من العثور على دور بأكمله في بيت قريب من المنطقة، يستطيع من بعيد رصد ما يجري في بيت بن لادن، ومن وقتها أصبح كل ما يجري داخل البيت، بما فيه غسيل الكلى مرتين كل أسبوع معروفا بدقة، في مركز المراقبة الأمريكي، وفيما سمعت في الأيام القليلة الماضية فإن ما قيل

عن اعترافات أعوان بن لادن، المعتقلين في جوانتانامو، دلوا على مكانه، وعينوا رسولا له، ينقل عنه الأوامر، وينقل إليه المعلومات كان غطاء بولغ فيه مع أن أصله صحيح، وفي الأسابيع الأخيرة كانت حالة بن لادن تتدهور بسرعة، والإحساس العام أن الرجل في أيامه الأخيرة، وأنه على الأرجح سوف يموت طبيعيا بمرضه خلال ثلاثة أشهر أو أربعة، وهنا لم يعد هناك مجال للانتظار، خصوصا وأن هناك خططا أخرى أكبر من شخص بن لادن، وما آل إليه حال القاعدة، وأهم مما وصلت إليه من شتات.

كانت لدي واشنطن عند اتخاذ قرار قتل بن لادن أهداف وخطط أخرى:

١ ـ إن شعبية الرئيس أوباما تتدنى، وموسم الانتخابات يقترب، والرئيس يريد مدة رئاسة ثانية، وهناك مخاوف من أن يرشح حزبه شخصا غيره للرئاسة، إذا بدت فرص أوباما ضعيفة في نوفمبر سنة٢٠١٢، وكان هناك لغط كثير عن احتمال ترشيح هيلاري كلينتون للرئاسة، خصوصا وقد زادت شعبيتها في استطلاعات الرأي العام عن شعبية الرئيس، كما أن الحزب الجمهوري بدأ يفكر في مرشح جديد وقادر، وجرى التفكير في الجنرال دافيد بترايوس، قائد الحرب في أفغانستان، ليكون مرشح الحزب، وهو جنرال يملك شعبية كبيرة سياسية، كما هي عسكرية.

٢ ـ كان الموقف الأمريكي يسوء، وكانت ميزانية الدفاع الأمريكي هي المجال الأكبر لأي تخفيضات ضرورية في الإنفاق، الذي شكل تضخمه عبئا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي، وأبرز بند في التضخم هو تكاليف الحرب في أفغانستان، أكثر من تريليون دولار وأصبح اختصار تكاليفها مطلوبا لإمكان ضبط وربط اقتصادي، أصبحت ضرورية وعاجلة، ولكن خلق مناسبة ملائمة لانسحاب كامل أو جزئي مؤثر من أفغانستان معضلة تتطلب حلا ذكيا، تمهيدا لانسحاب في الصيف، يجعل تخفيض اعتمادات الحرب مقبولا في الكونجرس، وكذلك لدى الرأي العام، وكانت تلك معضلة خصوصا إذا اقترن ذلك بعملية انسحاب من العراق، تختصر القوات الموجودة فيه(لحماية مصالح النفط وامتيازاته) من تسعين ألف جندي إلى ثلاثين ألفا فقط.

٣ـ وإذا كانت هناك ضرورة انتخابية ملحة للرئيس أوباما، وشروط شعبية لابد من توافرها، واختصار في نفقات الحرب لا مناص منه إذن فإن عملية قتل بن لادن فورا قد تلبي كل هذه المطالب، ترفع شعبية الرئيس، وقد رفعتها فعلا من نسبة٤٤٪ إلى ٥٦٪، وتسمح بانسحاب كلي أو جزئي من أفغانستان له غطاء نسبي يكفي وزيادة.

٤ ـ وهكذا صدر القرار بقتل بارد لرجل يموت بالفعل، لكن قتله في هذه اللحظة بالذات بدا مطلوبا عاجلا، قبل أن يسبق الموت إليه، حتى يحقق القتل أهدافه المرجوة، وهكذا جرت عملية الهجوم على البيت الذي يعيش فيه بن لادن، تحت ظروف بائسة.

■ هل لديك تفاصيل أكثر عن عملية الاغتيال ذاتها ؟!

□ كان الرجل ليلتها مرهقا بمرضه، وكان نائما في فراشه، ووصلت القوة المهاجمة إلى حيث يرقد بعد ثلاث عشرة دقيقة من نزول أول قوات بالهليوكوبتر، والرجل ليس منتبها، ومعه زوجته الرابعة التي تعيش معه، السيدة أمل السادة وهي يمنية، وحين همّ هو في فراشه، وقد أحس أخيرا بضجة ما يجري حوله، عاجلته طلقات من نوع «دم ـ دم» المعروف بـ (hollow point)، وميزة هذه الطلقات أنها لا تسبب قوة ارتداد في السلاح الذي يطلقها، فجميعها تنفذ إلى هدفها، وتنفجر داخله، وتدمر بالكامل ما حولها، وهكذا فإن رأس الرجل تحول إلى شظايا وتناثرت خلايا مخه، مخضبة بالدم وهو يهم من فراشه، وقبل أن يدرك إدراكا كاملا حقيقة ما جرى، ثم تم بعدها نقل كل ورقة وأسطوانة مدمجة ومسجلة في البيت مع المهاجمين الذين حملوا معهم بالمرة جثة بن لادن، وهذه هي القصة، وهي قصة مليئة بالعبر والدروس، وهي في كل الأحوال، ومن الأول إلى الآخر سياسات انتخابية وسياسية ومالية، لكنه يمكن بعدها للرئيس أوباما أن يعلن أن الحرب على الإرهاب حققت انتصارها، والحقيقة أن الإرهاب كان قد عجز عن تحقيق أي هدف له قيمة، ومنذ زمن طويل، لأن الإرهاب فعل عقيم مهما كانت عملياته مثيرة!!

اقتراح بجدول أعمال وطني لمرحلة الانتقال*

مايو ٢٠١١

في الجزء الثاني من حواره مع «الأهرام» يؤكد الأستاذ محمد حسنين هيكل أن الدولة مستمرة وأن ما يتغير هو النظام لأن الدولة لابد أن تكون موجودة في كل موقع من الجغرافيا.

ما دام هناك شيء يعيش في الزمان.ويطرح الأستاذ هيكل جدول أعمال وطنيًّا مقترحًا، بخطوات متتالية وبفترات زمنية محددة تنتهي بانتخابات رئاسة الجمهورية.

ويتناول الأستاذ هيكل الحالة الثورية على الساحة العربية من سوريا إلى اليمن وليبيا.

و يكشف الأستاذ عن آخر زيارة لليبيا استغرقت عدة ساعات التقى فيها لآخر مرة بالعقيد القذافي وسمع منه ما جعله يصفه ـ لأحمد قذاف الدم بأن العقيد فقد صلته بالزمن!!

■ هناك مشاعر من القلق ومخاوف عديدة في المرحلة الراهنة حول ملامح المستقبل.. كيف تفسر هذه المشاعر بعد ثورة نجحت بكل المقاييس، وإن كانت لم تحقق الفوز كما تقول؟

□ دعني أحدد وألخص ما يلي بوضوح:

---

* الأهرام ١٥/ ٥/ ٢٠١١.

• لابد من تفرقة بين الدولة وبنيانها القانوني والتنظيمي والإداري المستمر، وبين النظام السياسي الذي يختاره الناس بإرادتهم الحرة لإدارة هذا التنظيم، وفق مراحل التطور واحتياجاتها وتداول السلطة على أساس من شرعية الاختيار.

• الدولة لابد أن تكون موجودة في كل موقع من الجغرافيا، مادام هناك شعب حي يعيش في الزمان، وكثيرا ما يحدث الانتقال من حال إلى حال، وبنيان الدولة قائم، وذلك تكرر مرات حتى في التاريخ المصري القريب بين١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ في عملية الانتقال من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري، كانت الدولة مستمرة ـ وكان النظام يتغير.

• أريد أن ألح في موضوع الاطمئنان والاستقرار والشعور بالأمن والراحة، فذلك لا يوفره مجرد إجراء انتخابات على غير أساس، أو وضع دستور على طريقة عرفناها مرات.

ما يوفر الاطمئنان والاستقرار والشعور بالأمن والراحة أن يعرف الناس معرفة كاملة ومرضية ما ينتظرهم.

• أن يعرفوا بالضبط: ماذا؟!

• أن يعرفوا بالضبط: متى؟!

• أن يعرفوا بالضبط: كيف؟!

خطوة بعد خطوة:

١ ـ دولة قادرة على ضرورات مواطنيها في حياتهم كل يوم من الأمن إلى الغذاء.

٢ ـ دولة على قمتها سلطة ترتب وتدير.

٣ ـ أي ترتيب للانتقال، عليه مؤسسات دولة ورئاسة للدولة ومجلس للأمن الوطني ويمثله حاليا المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس وزراء ومجلس أوسع لأمناء الدولة والدستور.

٤ ـ حياة سياسية تحرك بحيوية كل الأفكار والأطراف وتخلق قيادتها الجديدة.

٥ ـ دستور يوضع بالإرادة الحرة لشعب حر.

٦ ـ انتخابات تعيد النبض إلى النظام السياسي.

٧ ـ انتخابات لرئاسة الجمهورية تقوم بواجبات الشرعية الجديدة.

وهذا يحققه جدول أعمال ـ وليس مواد إعلان ـ جدول أعمال واضح قاطع مرتب ومقنع، وبواسطة استفتاء عام يصدر بإرادتهم في مرحلة انتقال تفي فيه الدولة بمسئولياتها، حتى يرتب الناس للنظام الذي يملأ بنيانها جدول أعمال واضح لا تزيد مدته على سنتين اثنتين.. فترة جسر عبور إلى ما بعدهما.

بوضوح هناك شيء اسمه تنظيم أمن ومطالب ومصالح وهذا هو بنيان الدولة، وهناك شيء اسمه نظام شرعي كامل وهذا دستور دائم وحياة سياسية حرة.

■ ألا ترى أن ذلك قد بدأ بشكل ما مع إجراء الاستفتاء على الدستور قبل نحو ثلاث شهور؟

□ اندهشت كثيرا من هذا الاستفتاء، نحن ذهبنا للاستفتاء على ١٠ مواد في دستور كان مقصودا بها التوريث بينما كل عملية التوريث نفسها كانت قد انهارت ولم يعد لها وجود، وقد تم الاستفتاء بطريقة مشرفة، هذا صحيح.. لكن الدستور المقصود سقط في اليوم التالي بأكمله ومن أوله لآخره، ثم صدر الإعلان الدستوري، محاولة ترميم وهي في ظني لا تستطيع إنشاء أحوال مستقرة، كما أن هذا الإعلان الدستوري كان يضم مواد لا يمكن أن تنفذ نفسها بحد ذاتها، مثلا عندما نقول كفالة العدالة.. كيف سينفذ ؟! وظني أن الوقت قد جاء لكي يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ما يمكن أن يسمى جدول أعمال وطنيا، وقد يقال لي أن المجلس أعلن نوعا من جدول الأعمال في بداية توليه مهامه، لكن ذلك جرى قبل أن تتضح الأمور، وقد كان ذلك حصارا ذاتيا بالزمن في العمل المطلوب، دون لزوم، وقد يقال أيضا إن المجلس سبق وأصدر بيانا دستوريا حافلا بالمواد، وفيه الكفاية، لكن ذلك الإعلان كان مواد أحكام وليس برنامج عمل، ونحن الآن كما نسمع ونقرأ في انتظار انتخابات نيابية لا أعرف كيف تجري ؟! وأمام انتخابات رئاسية لا أظن أنها قد تأتي بجديد ومن الأسئلة التي

لا نتوقف عن إجاباتها كثيرا هو: لماذا طلب الشعب الجيش في هذه اللحظة ؟! لأنه ببساطة أدرك أن الجيش هو أداة السلطة الأعلى في البلد.. وبدلا من كونه في يد سلطة الحكم أصبح في جانب سلطة الثورة، والتي ينبغي أن تفعل فعلها، لكن لأن المسائل ليست محددة فنحن نداري ونجاري بسبب عدم وجود ترتيب منظم وشبه مؤسسي وهذا لا ينبغي، هناك تصور بأن المرحلة الانتقالية هي مرحلة انتظار ومساومة وحلول وسط وتأجيل وهذا غير دقيق.. بل معضلة في مرحلة تحتاج لجهد وبحث طويل جدا للوصول لهدف الثورة.

حديثي هنا عن فترة انتقال حدها الأقصى سنتان، حتى يمكن ببصيرة وكفاءة إقامة نظام سياسي يتولى إدارة الدولة بسلطة الشعب المباشرة، وبحريته الكاملة، مع تذكير أنفسنا بأن الديمقراطية هي أسلوب تنظيم ممارسة الحرية!!

■ هناك من يشير إلى المؤامرة مستندا إلى التصريحات القديمة لكونداليزا رايس عن الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد ؟!

□ أنا أعتقد أننا خلطنا ولم نفهم ما قالته كونداليزا رايس عن الفوضى الخلاقة، راعتنا كلمة الفوضى، ولم نفهم كلمة الخلاقة، كونداليزا رايس وآخرون غيرها من مدارس الفكر الحديث تتحدث عن عملية الخلق وفق التفسير العلمي لبداية ظهور الكون الذي يسمونه الانفجار الكبير The Big Bang، وهم وفق هذا التعبير يرون أن الانفجار الكبير فرقعة فوضوية أطلقت من العناصر الكونية ما يقدر أن يتفاعل مع بعضه إلى أن يستطيع مع عنصر الزمن أن يحول الفوضى إلى نظام له قوانينه زمن بمئات الملايين، وصياغة قوانينه، مع اعتبار عنصر الزمن، وتعبير الفوضى الخلاقة' واضح على هذا النحو، بصرف النظر عن أي يقين ديني أعتقد فيه أو يعتقد غيري ويرى أن خلق الكون جاء بمشيئة قادرة،.. الفوضى الخلاقة إذن هي نتيجة تصور علمي يرى الانفجار الكبير بداية ظهور الكون، وأن تفاعل عناصر الطبيعة نظم نفسه، وصاغ قوانينه، بينما أنصار النظرة الدينية يرون أن الخلق الإلهي هو نتيجة قدر مقدور من رب خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش وهذا خلاف معتقدات، وليس مسألة مؤامرة، وقد أرى وقد يرى غيري أن كونداليزا رايس مخطئة

في نظرتها العلمية، وقد يرى آخرون أنها على صواب.. ولكن في كل الأحوال هي في حساب العلم خطأ أو صواب، وليست قضية مؤامرة أو مخطط تربص، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة تتصور إمكانية تطبيق النظرة العلمية في السياسة.. أي أنه لا خوف من دخول الشعوب لمرحلة فوضى لأن عناصر الحيوية الكامنة بداخلها تستطيع بالامتزاج والتفاعل والحوار أن تصنع قوانين جديدة تنظم المجتمع من جديد، وأنا مختلف معها سياسيا في كل شيء وأيضا مختلف معها يقينيا فيما تقوله عن أصل الكون.. لكن هي هنا لم تكن تتكلم عن مؤامرة، فقط عملت قياسا بين العلوم الطبيعية وبين الحياة السياسية وهو ما فات على بعضنا ـ هي ترى أن القوانين التي تتحكم في الأمور متطابقة في الحالتين، وطبعا باستمرار كل الأقوياء وطالبي السيطرة يستخدمون المبادئ غطاء للمصالح.. وكلام كونداليزا رايس في حد ذاته ليس مؤامرة، الحلفاء مثلا خاضوا حربين.. الأولى تحت دعوى الديمقراطية والثانية تحت دعوي السلام العالمي، الأهداف في حد ذاتها ليست فيها مؤامرة.. لكن هذه الأهداف تم اتخاذها دائما غطاء لتصرفات أخرى مناقضة لها، ومشكلة العقل العربي أنه مستعد للشك في كل شيء.

■ ولكن بعدما تم فعل الثورة عشنا أياما من الانفلات الأمني وأحداث الفتنة الطائفية وغيرها، هل يمكن اعتباره تفسيرا لحالة الفوضى هذه ؟!

□ لا.. دعنا نتكلم بوضوح، حالة الثورة هي حالة تغيير لا يتم إلا بفك وضع قديم بكل تركيباته وإعادة بناء وضع جديد وفق نموذج يتمناه الكل، وفي حالات التغيير كل المجتمعات تواجه مشكلة سيولة بالضرورة وبالطبيعة.. وكل الأطراف الموجودة ـ مهما كانت نواياها طيبة أو سيئة ـ تحاول أن تستغل حالة السيولة هذه لكي تعيد تشكيل الجديد على هواها، وهنا تحدث حالة ملازمة للثورة هي الفوضى.. لكن الأمر يتوقف على قدرة قوى الثورة ـ التي تملك الحق في الإمساك بالخيوط وتعيد التنظيم، وهناك حالة بطء شديدة جدا في مواجهة القوى الداخلية والخارجية التي تحاول تشكيل هذه السيولة حسب رغبتها قبل أن تتماسك المواقف ويحدث التغيير، ومن أهم واجبات الثورة في اعتقادي حماية نفسها بإبعاد الفوضى عن صفوفها، وهنا يأتي دور السلطة الجديدة.

• لديّ قلق على الثورة لا أخفيه ولا أداريه!

■ الفوضى هي نتيجة ولو أردنا العودة للمقدمات والحديث بالتفصيل عن أهم التحديات التي تواجه المرور نحو حالة الفوز، هل حجم هذه التحديات كبير للدرجة التي تهدد تحقيق أهداف الثورة ؟!

□ لابد أن أقول بأمانة أن لديّ قلقا لا أخفيه ولا أداريه، رغم أنني رجل قرأ تاريخ الثورات الكبرى وعاش بعضها في الزمن الحديث، ثم تابع عن قرب هذه الثورة العظيمة في مصر، ابتداء من أواخر يناير٢٠١١، وأنا أعرف من دروس التاريخ أن الثورات لا تتشابه ولا تتكرر، وأن كل ثورة لها طبائعها ومناخها وأحوالها، وأن الثورة المصرية الراهنة هي الأخرى فريدة من نوعها، أعرف أيضا أن بعض القلق عقب الحدث الثوري الأكبر في أي عملية ثورية كبرى وارد ومشروع في اليوم التالي، لأنه مع واقعة تاريخية مشهودة يكون اليوم التالي للحدث مثقلا بالأعباء والهموم، وهناك خمسة تحديات تقف أمام تحويل النجاح إلى نصر في حالة الثورة المصرية، وهي قضايا بالغة الأهمية:

أولها: إننا أمام ثورة بلا قيادة موحدة.

وثانيا: إننا أمام ثورة بدون فكرة مرشدة يعتمد عليها دائما كمرجعية.. أي فكرة جامعة.

وثالثا: إننا أمام ثورة لا تقدر نتيجة لما سبق أن تصنع، وأن تقيم نظامها.

ورابعا: إننا أمام ثورة لم يكن أمامها بديل غير أن تعهد إلى القوات المسلحة بأن تصبح أمينة على الشرعية، حتى تستطيع أن تستكمل بقية مهامها.

وخامسا: وهذا هو الأهم.. أن كل المشاكل المتراكمة والمحبوسة انطلقت من عقالها بعد انفتاح أبواب الأمل بالثورة.

وهذا خماسي دقيق من القضايا معرض لالتباسات تحتاج إلى إدارة سياسية واعية، وكذلك فنحن أمام مهمة شاقة، في لحظة دقيقة، على ساحة مزدحمة، في مناخ ساخن ومشاعر جامحة، وكله يجري تحت نظر وسمع إقليم وعالم مهتم

ومتحفز خصوصا والنار تندلع في أطراف عديدة من ذلك الإقليم، كما أن المصالح والمطامع على أشدها في العالم، فهي ثورة حدثت في بلد مهم ومؤثر بتاريخه وموقعه الجغرافي وتركيبته السكانية وثقافته مما يجعله موضع اهتمام العالم الذي كان مطمئنا إلى قواعد للتصرف معك.. بينما الآن الثورة تعيد فرز قواعدها وترتب نفسها لمستقبل تتمناه.

■ هل يمكن أن نضيف أيضا لما سبق إشكالية أن من قام بالثورة من الشباب وبقية فئات الشعب لا يملكون سلطة وأدوات تحقيق أهدافها ؟!

□ لا تستطيع أن تدعي أن أحدا بعينه قام بالثورة والتي هي عمل مشترك، الشباب خرجوا كطلائع.. والملايين بعدما انضموا لهم فتحوا أبوابا كثيرة، والجيش عندما رفض أن ينضم للسلطة القديمة وقال إنه لن ينحاز إلا للشعب أصبح جزءا من الثورة بواقع الأمر، وبالتالي ليس صحيحا هذه التفرقة التعسفية ما بين الشباب والجماهير والقوات المسلحة.

• عناصر الثورة الثلاثة تتحاور كأطراف مستقلة

رغم الفعل الواحد والهدف المشترك!

■ التفرقة هنا في قدرة صنع القرار ؟!

□ أفهم ما تعنيه.. القضية هنا هي تنظيم العلاقة بين قوى الثورة، فالشركاء الثلاثة مستجدون على بعضهم، الشباب وكتلة الملايين والجيش رغم أنهم من نسيج واحد لكن لكل طرف منهم منطق مختلف، وحتى هذه اللحظة وهذه هي الأزمة- لم يجدوا صيغة لتنسيق التعبير والفعل، بمعنى أن.. الشباب عندما خرجوا جذبوا الكتلة وراءهم، وبعدما استمر الشباب في حالتهم الثورية كانوا كلما طلبوا شيئا من المجلس العسكري يستجاب لهم في اليوم التالي وهذا مطلوب لكن نحن الآن في حاجة إلى حوار لتنظيم العلاقة والتي يجب ألا تقتصر على أن طرفا يطلب والآخر يستجيب، نحن تنقصنا الوسيلة المؤسسية التي تخلق تفاعلا وتمازجا بين عناصر الثورة الثلاثة، هنا الخطر لأنك لا تستطيع إيجاد العلاقة بين مرحلة انتقالية ومرحلة مؤسسية بضربة

واحدة، المشكلة أن العناصر الثلاثة يتحاورون مع بعضهم كأطراف مستقلة متناسين أن الفعل الواحد جمع بينهم والهدف المشترك وحد بين الكل، نحتاج إلى تنظيم في الانتقال.. فالمجلس العسكري يقول إنه لا يريد البقاء طويلا، وأنا أيضا أتفهم رغبته هذه ولا نريده أن يبقى طويلا، لكن مادام يؤدي هذه المهمة في هذا الظرف فلابد من وضع تنظيمي يسمح بلقاء وتشاور وفرز وفحص ومناقشة، وأيضا يسمح بحضور في القرار وليس مجرد أن طرفا يطلب والثاني يوافق، وهنا، وبالأمانة فإن مسئولية كبيرة وتاريخية تقع على ثلاثة أطراف:

الطرف الأول: بالطبع هو قوى الثورة من الشباب والجماهير، وهذه مسألة واضحة ولكنها تساوي وضعها في إطار أوسع، ومنذ نحو عامين عندما طرحت فكرة مجلس أمناء الدولة والدستور كان ذلك في ذهني، نحن في حاجة إلى أن ترسل هذه الكتل الجماهيرية بممثلين إلى مجلس من نوع ما.. تشاوري أو مؤقت أو تأسيسي، مجلس معترف به، ونحتاج إلى تواجد من الشباب وكل قوى الشعب بداخله، بحيث يمكن كفالة تمثيل ولو تقريبي للقوى الاجتماعية المختلفة، ويمكن أن يكون ربع أعضاء هذا المجلس من الشباب، وربع من القوى التي شاركت في تحريك الشارع المصري من رجال القضاء، وأساتذة الجامعات، وممارسي السياسة المقبولين من صفوف الأحزاب والتجمعات ومن خارجها، ثم ربع من ممثلي قوى الإنتاج والعمال والفلاحين والإداريين ورجال الأعمال، وربع آخر من رجال يعرفون الشأن العسكري ومطالب الإستراتيجية القومية، والخبرة في معرفة العالم الخارجي، وذلك مجرد اقتراح للمناقشة.. وليس من الضروري مجلس أمناء للدولة والدستور.. ممكن مؤتمر وطني جامع أو شيء من هذا القبيل لكيلا تظل المسألة طرفا يطلب وآخر يستجيب أو لا يستجيب، وحتى لا تظل الجماهير تشهد ويعجبها أو لا يعجبها، نحن في حاجة إلى وضع ننظم فيه للانتقال بأسس واضحة.

■ ومن هو الطرف الثاني من عناصر الثورة وما حدود دوره ؟

□ هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تم تكليفه بشرعية السلطة في البلد، عهدة وأمانة، ومع أني أعرف تماما أن هذا المجلس لم يكن مستعدا للأعباء التي نزلت

عليه، ولم يكن مهيأ لها، فأنا أتصور وذلك قلته في أكثر من مناسبة وبالتحديد بعد حدث الثورة في يناير ٢٠١١ أن الجيش في مصر هو أقوى ركائز الوطنية المصرية، وكان دوره مشهودا باستمرار في عملية التحديث والبناء في مصر طوال تاريخها، وقد كان لابد من ترك فرصة لهذا المجلس يتعرف فيها على أوضاع طارئة، وإن لم تكن مستجدة، وأظن الآن أن الفرصة تستوفي حقها، ويصبح التحرك واجبا، وينبغي التفرقة بين شيئين:

الأول: وهو الدولة، وهي مؤسسة قائمة على رباط تنظيمي اجتماعي يصون ما هو مشترك بين الجميع وما بين نظام سياسي محكم وفق إرادتهم الحرة باختلاف الاجتهادات والأزمنة.

بالنسبة للدولة، لابد لها من بنيان تنفيذي.. ولابد لها من رئيس يتحمل مسئوليات الدولة، ونحن لسنا أول ناس نخترع ذلك، وكما حدث في فرنسا مثلا هناك تمييز بين رئاسة الدولة ورئاسة الجمهورية، يمكن جدا لمرحلة انتقالية أن تكون هناك رئاسة للدولة يملؤها رجل واحد أو أكثر بينما رئاسة الجمهورية موضوع آخر، ورئاسة الدولة وجدت في أوروبا مرتين على الأقل في العصر الحديث، في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.. وبعد سقوط النظام الشيوعي في أوروبا، تعال نفترض أن عندنا حالة سقوط لنظام سابق ولا توجد قوى سياسية قادرة على تنظيم وتقديم نفسها للناس.. وسوف تجري انتخابات سليمة لملء هيكل الدولة ينظم بقوى سياسية وبرامج وأشخاص منتخبين شرعيا، هنا وفي مرحلة الانتقال يكون الهدف هو ترتيب دولة تنهض بمسئولية إدارة تسيير الأمور فيما يخص الأمن القومي ومصالح الناس وحياتهم والعلاقات العربية والخارجية وغيرها، ويجب أن نعترف بأن عندنا اليوم غيابا للدولة لأنه يوجد خلط بين تأسيس شرعية دائمة مؤسسية وهو ما يعني رئاسة جمهورية.. والوضع المؤقت الانتقالي، فلا يوجد شعب يستطيع أن يعيش بلا دولة، وأنا شخصيا لا أجد حرجا وبحكم منطق الأشياء وحقائقها وتقديرا لما قام به المشير طنطاوي مباشرة في أزمة الانتقال ـ في تسميته رئيسا للدولة في هذه المرحلة الانتقالية، إذا رئي أن تكون رئاسة الدولة لمجلس رئاسي فليس من الصعب

العثور على عضوين فيه إلى جانب المشير طنطاوي مع استمرار مسئوليته عن وزارة الدفاع وعن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي يمكن أن يتحول إلى مجلس أعلى للأمن الوطني، وإذا كان بجوار رئاسة الدولة نوع من مجلس أمناء الدولة والدستور على نحو ما أشرت إليه، يشارك في التحضير لانتخابات جمعية تأسيسية، تطرح دستورا جديدا، فهذه ضمانة كبرى لسلامة وشرعية فترة الانتقال ذاتها، ولابد وبلا تردد أن يحدث عنها فصل بين الدولة الحاضرة دائما ومن يملأ هيكلها السياسي والدستوري بمعنى أن ضرورات الحياة تحتاج لوجود تنظيم الدولة.

فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية فعلت هذا بعدما عاد كيان الدولة وأصبح الجنرال شارل ديجول مسئولا مؤقتا عن رئاسة الدولة حتى أمكن إجراء انتخابات تشريعية جاءت بأحزاب وقوى سياسية أخرى، وأنا أشعر في بعض الأحيان بوجود حساسية زائدة من هذا الموضوع ولا أجد لها أي داع أو مبرر، فالشعب والقوات المسلحة والعالم كله موجود وحاضر، وليس عندي ما يخيفني، واستشهد هنا بمقولة الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت ليس هناك ما نخشاه إلا الخوف نفسه.

وأنا مندهش من إصرار المجلس العسكري على هذا الحصار داخل الزمن.. الزمن ملك الناس وفي طوعهم وليس العكس نحن نحكم الزمن ولكن الزمن لا يحكمنا وفكرة الحضارة كلها هي كيف يمكن أن نتحكم في الزمن و المهمة هي التي تحدد الوقت.

اسمح لي بأن أضيف ملاحظة أخرى:

إنه بين المشاكل الرئيسية التي تعاني منها السياسة المصرية وجود نوع من خيال الظل، تخلط الخيال بالواقع، حيث لا ترابط بين التمني والحقيقة، وبين الإرادة والفعل، بحيث يبدو الكلام في مجال يجمح بالتصورات إلى حيث يريد، وتبقى الوقائع على الأرض تمشي بدوافع حركتها الذاتية، دون ربط بين الاثنين، وهذه حالة فصام غريبة في الفعل العربي عامة!!

الحكومة الحالية بحاجة إلى عملية تعزيز ضرورية

■ نعود إلى الأطراف الثلاثة التي عليها مسئولية كبيرة وتاريخية في هذه اللحظة من تاريخ مصر، إذا كانت قوى الثورة من شباب وجماهير تمثل الطرف الأول، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل الطرف الثاني، فبدهي أن الحكومة تمثل الطرف الثالث.. ما هي ملاحظاتك عن أدائها حتى الآن ؟!

□ ظني أن موضوع السلطة التنفيذية المباشرة يحتاج إلى عملية تعزيز ضرورية، فهو بالتشكيلة الحالية يحتاج تقوية ودعما، لأن مهام تسيير الأمور أكبر مما يتصور أحد، وهناك مجموعة من الوزراء لديهم الكفاءة والقدرة وأستطيع أن أسمي بعضهم لولا الحرج، كما أن هناك آخرين قد تكون المهام ثقيلة عليهم، وهذه مسألة لابد أن تعالج بغير حساسية، فهذا البلد في هذه اللحظة يحتاج إلى أقوى الوزارات حيوية وكفاءة، أكثر مما كان في أي وقت مضى، المهم هو وجود جدول أعمال بمهام المرحلة الانتقالية ومسئولياتها خطوة بعد خطوة وبطريقة واضحة، هو أكثر ما يحول طاقة الثورة إلى قوة فعل، ثم هي أكثر ما يساعد على انتقال مأمون، وأكثر ما يشيع ما هو مطلوب من روح الاطمئنان، فجميع طبقات الأمة لابد أن تعرف ما هي مقبلة عليه دون غموض وارتباك، وإلا فإن البلد في هذه اللحظة الخطيرة يصبح عرضة للمجهول ومفاجآته، خصوصا وأن هناك موقفا اقتصاديا بالغ الحساسية، إلى درجة تفرض على كل الناس أن يتوقفوا، وأمامي عنوان الأهرام الرئيسي ونحن نجري هذا الحوار، وهو يقدر خسائر الاقتصاد المصري في الأشهر الأولى من٢٠١١ بنحو٧٠ مليار دولار، كل هذه أجراس خطر تقرع إنذارا، يجب ألا تخطئه إذن، دعني أضف أيضا أنني أطلعت في باريس على تقرير معتمد يشير إلى أنه إذا ما استمرت أمور الاقتصاد المصري على هذا النحو فإن الاقتصاد هذه السنة سوف يحقق عجزا مقداره٢٪ وهذا عبء ثقيل!!

تغير النهر فتغيرت طاقة الاحتجاج

■ في تاريخ مصر على مدى ٥٠٠ سنة ما وصفه الدكتور جمال حمدان في موسوعة

شخصية مصر أنه لم تحدث أو تنجح في مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة مؤكدة مقابل هبات أو فورات فطرية متواضعة أو فاشلة غالبا، هل هناك ما يضمن ألا يتكرر ذلك هذه المرة ؟!

□ هناك متغير أساسي ناقشته مع جمال حمدان عندما كنا نلتقي في مكتبي بطريقة منتظمة في سنوات عمره الأخيرة وهو الطبيعة في مصر، لماذا كانت تحدث هبات قصيرة ؟! لأن هذا البلد طوال تاريخه مرتبط بنهر النيل، وهذه كانت نظرية جمال حمدان ومفكرين غيره كثيرين، نهر النيل هو مصدر الحياة ومنظم كل انشطتها، المياه تأتي من مصدر واحد ثم تتوزع في ترع وقنوات في دورات محدودة لتحقيق العدالة.. ومن هنا جاءت سيطرة الفرعون لأنه هو الذي ينظم هذا التوزيع، وكانت هبات الفلاحين دائما قصيرة بسبب ارتباط أراضيهم بالمياه في موسم معين وفي توقيت معين وفي لحظة معينة، وعندما كان الفلاح يخرج للتظاهر والتعبير عن رأيه كان يسرع عائدا إلى أرضه التي تحتاج رعايته الدائمة وحتى لا يفوته نصيبه من المياه، وأنا قلت لجمال حمدان إن السد العالي مع تراكم الزمن سيحدث تغييرا أساسيا في الطبيعة الإنسانية للجغرافيا في هذه الحالة؛ لأن هذا الفلاح اتجه إلى زراعة من نوع آخر، المناوبات موجودة والمياه لم يعد لها موسم فيضان ويتم تخزينها، حدث تغيير في الطبيعة الجغرافية، وأيضا الشعب بدأ يتوسع في أسباب حياته، ولم يعد يعتمد على الزراعة وانتشرت الصناعة، أيضا الهجرة أثرت في تكوينه.. هل كنا نتخيل أن ليبيا بها مليون ونصف المليون مصري ؟! أعتقد أن مصر سياسيا ستتطور أكثر.. وهي تنتقل من مجتمع يعيش تحت ديكتاتورية النهر، إلى مجتمع يعيش مع النهر، وقد استطاع الإنسان المصري تنظيم حركة هذا النهر طبقا لمشيئته هو، كما أن مصر تطورت إلى بلد صناعي وتجاري ومصدر للعمالة البشرية، وقد رأينا بالفعل حجم التغير السياسي الذي طرأ على طاقة الاحتجاج الشعبي لأول مرة عشرة أسابيع متتالية تظهر المظاهرات المليونية، وأنا واحد من الناس لم أكن أتصور هذا على أساس كلام قديم وتصورات سابقة ولكن النهر تغير.. وطاقة الاحتجاج تغيرت!

■ بالقطع فإن جغرافيا الثورات العربية تدعو للحيرة وتحتاج إلى تفسير.. فهي لم تبدأ في تونس ثم تنتقل عبر الحدود إلى ليبيا ومنها إلى مصر.. وإنما كانت كرة

الثورة تتجاوز الحدود الجغرافية للملعب.. كانت أشبه بكرة لهب تقفز من تونس إلى مصر.. ومن اليمن إلى ليبيا.. وتسقط في البحرين ثم تتحول إلى كرة لهب في سوريا.. والسؤال: هل كان هذا مجرد مصادفة.. أو أنه مقصود لأسباب ربما تستطيع أن تفسرها وأنت تتابع ما يجري ؟

□ ليست جغرافيا ولكنه تاريخ، هناك بلدان كثيرة متجاورة لكن ليس بينها هذا التفاعل، وهذه الثورات في العالم العربي ليست مسألة جوار جغرافي تنتقل فيه الأفكار والحركات بالعدوى، لكنها مسألة تاريخ واحد عربي، أنكر بعضنا حقائقه، في مجالات الثقافة والأمن والمصالح المشتركة ورؤى المستقبل أيضا، وما حدث دليل على أن هناك أمة واحدة تؤثر فيها أحوال مشتركة في نفس الوقت وبنفس الطريقة، والحقيقة أن العالم العربي كله باتصال التاريخ أكثر من تواصل الجغرافيا وصل إلى حالة ثورة على الأوضاع السائدة فيه، وهو من الأصل كان في حالة قلق، منذ انتهاء آخر نظام ساد فيه حكمه، وهو دولة الخلافة العثمانية، منذ ذلك الوقت نهضت فكرة الدولة الوطنية تملأ فراغ الخلافة، لكن الدولة الوطنية لم تثبت قدرتها على تحديات العصر، كما أن الروابط بين شعوب الأمة العربية كانت أقوى من حدودها السياسية التي رسمها الاستعمار على طريقة سايكس بيكو، ومشت الأوضاع العربية، ومعها التحديات الخارجية، إلى حرب فلسطين١٩٤٨، ثم ظهرت بعد ذلك وبثورة يوليو١٩٥٢ في مصر فكرة الرابط العربي القومي، لكن الحرب ضدها كانت أقوى من طاقة احتمالها، وعدنا إلى فكرة الدولة الوطنية بعد حرب١٩٧٣، لكنها جاءت عودة محصورة في كل بلد داخل حدوده، بعيدا عن غيره، معزولا عنه، وهو وضع مستحيل سواء بالتاريخ، أو بضرورات التقدم والتنمية والعدل الاجتماعي، وكذلك زاد الخلل إلى درجة التمرد.. وهي إذن حالة تاريخ أكثر منها حالة جغرافيا!!

معظم النظم العربية تتهاوى شرعيتها

■ و هل هناك دلالة لأن تكون البداية الثورية من تونس ؟

□ الأمور لا يمكن قياسها بهذا الترتيب لأنها ليست عدوى، لكننا هنا نركز على خطأ سببه المحاولات الكثيرة لاستغلال الحالة الثورية لدى الشعوب العربية بشكل أو بآخر، في تونس نجحت الثورة لأنها بلد صغير والأحداث وقعت بسرعة وقبل أن ينتبه أحد لها، وفي مصر مرت الأمور بشكل طبيعي لأنه لا يمكن لأحد التدخل، لكن بعدما ظهرت الحالة المصرية وتركت كل هذا الأثر راح بعض الطامعين يحاولون دفع التاريخ بأكثر من قوته.. وبأكثر من ضرورات نضجه.

كانت درجة الحرارة الثورية في العالم العربي ترتفع وأعراضها تتزايد يوما بعد يوم، مما دفع الأمور إلى كارثة واصلة إلى أكثر من بلد عربي، إلى درجة احتمال الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية والتقسيم، والنظم في البلاد العربية معظمها هش، ومعظمها تتهاوى شرعيته ويكاد يخرج من حساب الزمن، وهناك من يتصور نفسه في الملعب الدولي، وهذا صحيح، لكن الملعب فيه عنصرين: اللاعب والكرة.. والسؤال: من اللاعب على الساحة العربية الآن؟ ومن الكرة ؟

■ لو اقتربنا أكثر من الحالة الليبية.. كيف ترى نهاية المشهد في ليبيا خاصة بعد أن أصبح بين كل الأطراف المتصارعة هناك شهداء ودماء ومخاطر تقسيم للبلد ؟

□ أعتقد أن نظام القذافي فقد شرعيته، وآخر مرة قابلت فيها ابنه الذي زارني في بيتي الريفي وكان معه٥ من أمناء اللجان االشعبية تكلمت معه بمنتهى الصراحة، وبعدها طلب الرئيس القذافي أن يراني واعتذرت عدة مرات، لكنه أعاد الطلب على أساس أنه رئيس القمة العربية في هذه الدورة.. وأرسل لي طائرته إلى حيث كنت في الساحل الشمالي، وكان معي يومها زائر على الإفطار وهو الصديق الأستاذ الصحفي عبد الله السناوي وسألته إذا كان يحب أن يجيء معي، وهو ما حدث، وذهبنا في طائرة العقيد وعدنا في مساء اليوم نفسه، وجلست مع القذافي بمفردنا٤ ساعات.. واختلفنا في كل شيء تقريبا، ثم استأذنته أن ينضم إلينا رفيق السفر، وخرجت إلى المطار، وقلت لأحمد قذاف الدم مرافقي الرسمي في الرحلة هذه آخر مرة أقابل فيها ابن عمك.

كانت البداية مساء الأول من سبتمبر١٩٦٩، كنت أول رجل من العالم الخارجي

قابل القذافي،وبعدها لاقيته عدة مرات في مكتبي بالأهرام، وبعد الخلاف بينه وبين الرئيس السادات فإنني امتنعت عن لقاء القذافي لـ٢٥ سنة كاملة، ثم التقيته بعد ذلك مرة في إحدى زياراته لمصر، وكان لقاؤنا في قصر القبة وكتبت عنه مقالا طويلا في مجلة وجهات نظر، وجرت مياه كثيرة وبدت رياح الثورة تهب على ليبيا.

شرعية القذافي سقطت ولكن صواريخ الأطلنطي لا تبني شرعية جديدة

ويضيف الأستاذ هيكل قائلا: لكن هنا توجد مسألة مهمة جدا.. وهي أن هذا النظام لايزال عنده جيش قادر ويحارب تحت سلطته وقبائل موالية له، وأنا أعتقد أن كل هذا سينتهي بسقوط شرعية نظام القذافي، لكننا بذلك سوف نكون إزاء معضلة خطيرة لأنه بعد سقوط شرعية القذافي فإن صواريخ حلف الأطلنطي لا تبني شرعية جديدة، هناك قوى خارجية تحاول أن تستغل مطلب التغيير وحركته.. وتستعجلها، وهي بذلك تسيء إلى حركة التغيير، الخطأ هنا أننا كجامعة عربية بدلا من مساعدة الشعب الليبي تركنا الأمر لمجلس الأمن الذي قام بتحويل هذه المسئولية لحلف الأطلنطي، والبترول يطل في الأفق باعتباره الجائزة والمطلب، وهذا أساء إلى فكرة الثورة في ليبيا وأدى إلى تدمير البلد وتمزيقه، وهذا شبيه بما فعلناه للأسف في الصومال والعراق والسودان، و أكاد أقول في سوريا ولبنان أيضا.

و لو كان هناك إجماع عربي يقدر الظرف ومخاطره وتم توجيه إنذار للقذافي.. ولو أن الدول العربية قالت إنها ستساعد مطلب التغيير في ليبيا، لكان هذا أفضل كثيرا من هذا الوضع الذي ينذر بتسليم المنطقة من جديد لقوى الاستعمار.

• ما يجري في ليبيا يخص الأمن القومي المصري تحديدا!

■ لكن عربيا تبدو حرية الحركة مقيدة بعض الشيء بالنظر للظروف التي تمر بها دول الجوار لليبيا مثل تونس ومصر والسودان.. خاصة مع التدخل العنيف للجيش الليبي ضد شعبه ؟!

□ أبدا.. فإذا أعلن رؤساء وفود الدول العربية، الذين تقابلوا هنا في الجامعة العربية، نداء لتأييد الشعب الليبي ومساعدته.. ووجهوا إنذارا للقذافي لمدة أسبوع

وإلا فسترسل مساعدات مادية وعسكرية للشعب الليبي وستسمح بالمرور بين الحدود، قل لي ما هو تأثير ذلك على الجيش الليبي ؟! والأهم من ذلك أن هذا موضوع يخص الأمن القومي المصري بالتحديد، انظر إلى الخريطة والتي هي باستمرار بوصلة السياسة.. لقد تركنا المجال لحلف الأطلنطي، وتركنا مدن الساحل الشرقي تتورط معه.. وهناك قبائل أخرى وقفت مع القذافي.. ليبيا ستدخل مرحلة تقسيم، وأنا أرى عناصر كثيرة وغريبة جدا متطوعين أو مرتزقة من دول كثيرة جدا يتدفقون إلى هناك، وأخشى أن تكون أمامنا عناصر تنظيم قاعدة جديد يتشكل في منطقة الجبل الأخضر.. وهي منطقة مقاومة في منتهى الصعوبة في ليبيا، وهي قريبة جدا من الواحات المصرية التي تعتبر مدخلا من جنوب مصر، إذن فما يجري في ليبيا مسألة أمن مصري مباشر، كما أن هناك شيئا أخر يتعلق بالتواصل الإنساني بيننا وبين ليبيا، أقصد قبائل البراعصة وقبائل أولاد على.. كيف يمكن أن نسمح بتقسيم ولائهم؟! ونصفهم عندنا من الفيوم إلى السلوم مواطنين مصريين.

و أعرف أن الجيش المصري حاليا لا يفكر في التقدم للمساعدة في برقة في ظل الظروف الراهنة، وربما لو أننا كنا في ظروف طبيعية لكان ذلك ممكنا.. وبرغم ذلك فقد كانت هناك وسيلة سياسية لمنع تسليم بلد عربي بثرواته غنيمة بهذه الطريقة.

■ بمناسبة كلامنا عن الشأن الليبي.. عندما شاهدت القذافي لأول مرة في بداياته، هل توقعت أن تكون هذه هي نهايته ؟!

□ النوستالجيا nostalgia ـ أي الحنين ـ مأزق إنساني نعيشه جميعا، أقصد هنا الذكريات الطيبة عن شخص ما قابلته في حياتك في وقت معين وكانت لديه براءة ـ من نوعا ما ـ كذلك تظل بمرور السنين موزعا بين الواقع والذكرى، هو سألني مرة لماذا لا تحضر إلى ليبيا؟.. كان قد مرّ وقتها ٢٥ عاما لم أره فيها، وقلت له أنا ممتنع عن زيارة ليبيا حتى احتفظ بالصورة التي رأيته فيها أول مرة، كنت لا أريد مشاهدة الواقع حتى لا أفجع، هناك فارق كبير بين الصورة والواقع.. وهو لم يعد هو، حتى في الشكل.. ليس هو.

■ في كل ما يجري في المنطقة على أي مسافة يقف اللاعب الإيراني ؟

□ منطقة الشرق الأوسط توجد بها٣ دول أساسية، وهذه الدول هي مصر وإيران وتركيا، ولو راجعت التاريخ فستجد أن النفوذ في المنطقة كانت حركته تقوم على الفراعنة في مصر، والأكاسرة في إيران، وأباطرة بيزنطة في آسيا الصغرى (تركيا) الآن، وأنا أعرف تركيا وإيران فقد عملت مراسلا في أسطنبول وطهران في شبابي الباكر، ومن المفارقات أن النظام الملكي المصري السابق أدرك أهمية إيران وسعى لكي يزوج أخت الملك فاروق الأميرة فوزية إلى شاه إيران على غير رغبتها، رغم أنها لم تكن تريد الابتعاد عن مصر، لكن شقيقها رأى بمشورة رجال في نظامه منهم علي ماهر وعبد الرحمن عزام وأحمد حسنين ضرورة إنشاء روابط مع إيران حتى بالمصاهرة، وبعدها يأتي نظام في مصر متخلف من ثورة يوليو ليقول لنا إنه على عداء مع إيران، كنا في وقت من الأوقات معها في خلاف بسبب علاقات الشاه بإسرائيل، وكنت شخصيًا من الذين لعبوا دورا في عودة العلاقات بين مصر وإيران بعد عام١٩٦٧، الغريب إننا كنا في وقت عبد الناصر على عداء مع إيران بسبب علاقتها بإسرائيل، وإذا بالعداء يتحول بعد ذلك بسبب علاقتنا نحن مع إسرائيل، وأنا رأيت كل قادة إيران منذ سنوات طويلة والمؤكد أننا نحن الذين بدأنا بالعداء معهم، وقد قابلت الخوميني بعد الثورة وسألني لماذا أصدر الأزهر فتوى تكفرني؟ هل على أساس الخروج على طاعة ولي الأمر ؟!

وأعتقد أن العلاقات المصرية الإيرانية بالتحديد في حاجة لمناقشة طويلة جدا؛ لأن هذا خلل إستراتيجي في التوازن المطلوب لأي سياسة خارجية مصرية.

ومن الصعب في هذا الزمن أن يقال سُنة وشيعة وندخل المنطقة في صراع إسلامي ـ إسلامي، بديلا عن صراع عربي ـ إسرائيلي، ونقع جميعا في أخطاء عبثية في لحظة خطر داهم يزحف على الجميع.

لولا ثورة يناير
لسقطت القوة الناعمة لمصر سقوطًا كاملا*
مايو ٢٠١١

في الجزء الثالث والأخير من حواره المهم مع «الأهرام» بعد فراق يفتح الأستاذ محمد حسنين هيكل الكثير من ملفات الشأن الداخلي.. فيتكلم عن محاكمات رموز الفساد في النظام السابق، وما جرى للثورة الناعمة المصرية.

وملفات الفساد الثلاثة، ويتطرق لأول مرة لجانب من حياته العائلية، والتي ظل الأستاذ حريصا على أن يضع خطا فاصلا بينها وبين حياته الصحفية لولا بلاغات عما أسموه نجل هيكل..كما يشرح الأستاذ هيكل في حواره رؤيته وتحليله المشهد العام ومبررات آرائه في المرشحين لرئاسة الجمهورية.

■ حول محاكمات رموز النظام السابق.. هل كنت تتوقع أن يكون الفساد بهذا الحجم والعمق والاتساع ؟

□ عندنا في موضوع الفساد٣ قضايا أساسية:

أولا: قضايا الفساد المالي والإداري.

وثانيًا: قضايا الفساد الإستراتيجي والسياسي.

وثالثًا: قضايا الفساد المتعلقة بجرائم إنسانية مثل التعذيب في السجون والقتل.

□ □ □

---

* الأهرام ١٧/ ٥/ ٢٠١١.

وأنا أعتقد أنه لا ينبغي أن تعطل المستقبل لكي تحاسب على ما جرى بالأمس، لابد من عملية فصل، ننشئ بها هيئة قانونية قضائية وسياسية خاصة للتحقيقات في كل ما جرى، لأنه موضوع لابد من استيفائه والوصول فيه لنتيجة حاسمة وقاطعة وعادلة، فترك كل شيء للنيابة العامة ظلم كبير لها، فهي مشغولة بأعباء لديها كثيرة خاصة فيما يتعلق بملف الأمن، فنحن نلقي على النيابة العامة والنائب العام أكثر مما يستطيعون تحمله، ومع الأسف الشديد في المجتمع المصري الشكاوى الكيدية بالآلاف وأنا أسمع عنها الكثير.. وهذا طبيعي في مجتمع مظلوم وكل من فيه مستعد أحيانا للشكوى بداع حقيقي أو بداع نفسي أو بداع متصور، وهذا وقع في بلد آخر، فرنسا بعد ثورتها الكبرى أسست لجنة لـ الأمن الوطني العام، كما أنه من الصعب في بعض القضايا أن تفصلها عن بعضها..

□ □ □

مثلا عندما نتكلم عن الفساد المالي نأخذ ملف الخصخصة كله لأنه في النهاية ملف واحد، وهناك ملف ثان للأراضي وقد حدث فيه ما يشبه النهب، ولابد أن أقول لك بأمانة وأنت تعرف آرائي الاجتماعية، إنني أخاف من وقوع أعباء كبيرة على الاقتصاد بالطريقة التي نتصرف بها في ملف الأراضي بالتحديد، خاصة لو وصل الأمر إلى التحكيم الدولي، فهناك بعض الشركات الدولية مثلا حصلت على مساحات من الأراضي وقامت بإنشاء مشروعات تكلفت المليارات، وهذه الشركات تصرفت في ذلك وفقا لقانون سائد مع شخص مفوض ومسئول، وفق قوانين صدرت عن مجلس شعب دستوري قائم مهما قيل عن شرعيته، تستطيع أن تحاسب هذا الشخص، وتستطيع أن تسائل مجلس الشعب السابق وقياداته،وتستطيع أن تستجوب نظاما كاملا سمح بمثل هذه التجاوزات، لكن عليك ترتيب الأمور على نحو ما حتى تتجنب أي مضاعفات، ولابد أن تأخذ في اعتبارك أن الفساد في مصر كان مقننا، ومعنى الفساد السياسي أن هناك من أستطاع أن يغطي نفسه بنص القانون أو بالتحايل عليه، فقد كانت صياغة بعض القوانين تتم وفقا للمصالح، وفي الحالتين الدولة مسئولة، وأحيانا قد تجد نفسك مضطرا للتعامل بمرونة إزاء خطأ كبير من أجل مصلحة عليا، فنحن بلد لا يستطيع أن يعيش بدون استثمارات خارجية، وهناك وسائل

كثيرة تستطيع أن تضمن حق البلد فيها إزاء تصرفات خاطئة، لكنها تمت وفق قانون، وفي هذه النقطة بالذات أنبهك لخطأ قديم تم ارتكابه، يخص التنازل عن التوكيلات الأجنبية التي كانت بالكامل ملكا للأجانب ثم انتقلت للقطاع العام ثم جرى توزيعها على قطاع خاص مستجد وطارئ، هذا البلد ظل ينهب طوال تاريخه، موجة نهب بعد موجة نهب أخرى، وقد آن الأوان لوقف هذا النزيف.

□ □ □

لدينا مشكلة في معالجة الفساد، ولابد من وسائل جديدة للتعامل معها، أصل المشكلة أن النظام السابق تعامل على أنه باق إلى زمان طويل، لأنه ليست هناك قوى منظمة أو عصرية تتحدى سلطته، وكذلك فإن تصرفاته في معظمها جرت بثقة في النفس، تظن أنها تستطيع أن تفعل أي شيء وكل شيء، وحقيقة أن حكم مبارك لمدة ثلاثين سنة دون تحدٍ له قوة يحسب حسابها، زاد من الشعور بالثقة، وأغرى باستعمال كل الوسائل في خدمة النظام وأشخاصه ورموزه وأنصاره.

لقد استخدم القانون نفسه لتشريع الفساد، واستخدم أجهزة الدولة بما فيها مساحة كبيرة من جهاز الأمن لخدمة أمن النظام، وليس أمن الشعب.

واستخدم أوسع أدوات الإعلام بالتحديد في خدمة عملية التوريث، ومن ذلك طرأت تملك العلاقة التي لم يكن لها لزوم بين ما سمي أمانة السياسات في الحزب وبين الجامعة والإعلام والتليفزيون، وهذه مساحة رمادية.

السياسة باستمرار كانت حاضرة في الجامعة وفي الإعلام، لأن السياسة تحتاج دائما إلى عملية التجدد الفكري والتواصل مع العالم، نحن في زمن سابق في الأهرام بالتحديد أنشأنا مركزا للدراسات السياسية والإستراتيجية، وهذا المركز ضخ كثيرا من الرؤى النافعة للعمل السياسي ذلك الوقت، لكنه في ذلك الوقت لم يكن موصولا بأي تنظيم حزبي، لا بالاتحاد الاشتراكي ولا بغيره، كان يهتم بقضايا السياسة والإستراتيجية في مصر وفي العالم العربي، إلى علاقة العرب بالعالم.

وكان ما يقال وينشر عنه أوسع من مصلحة حزب أو مصلحة جماعة.

كان ذلك المركز يقول وينشر، وكان يدير الحوارات حول الصراعات الوطنية والقومية كلها، ويتيح ما يدور فيها للعلم العام، ليستفيد بها من يستفيد، ويناقشها من يريد أن يناقشها.

من الإنصاف أن ألاحظ أن مركز (الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) لا يزال يواصل دوره بكفاءة، لكننا لا نكون صادقين مع أنفسنا إذا لم نقل إنه كانت هناك جهود حقيقية ومنظمة لاختراقه، نجحت أو فشلت، وإلى أي مدى هذه مسألة تدرس، وهذا نموذج في مراكز أخرى، وفي مواقع أخرى للعلم والتنوير، لكن محاولات الاختراق لم تتوقف، ولسوء الحظ أن عددا من أفضل العناصر التي كان يجب أن تكون احتياطيا لفكر جاد أخذتها محاولات التحيز بعيدا، وأضرت بقيمتها، وإلى العلم والتنوير معا.

• ويضيف الأستاذ هيكل: سوف أحكي لك قصة غريبة ليست سرا، ففي تقييم مهام المجموعة الأوروبية على التأثير في البلاد العربية، حدث أنه جرى توزيع الاختصاصات بين عدد من الدول الأوروبية، فرنسا مثلا أوكلت إليها مهمة النفاذ الثقافي، وهكذا وجدنا أنفسنا في مصر نلتحق بمنظمة الفرانكفون التي تضم الدول الإفريقية التي كانت محتلة لقرنين انتشرت فيها وتجذرت بطبيعة الأحوال لغة فرنسا.

وهنا جرى توظيف اللغة مدخلا ثقافيا إلى نفوذ سياسي، ولكن مصر لم تكن ضمن هذه المجموعة للنفاذ الفرنسي، وفي حين امتنعت الجزائر وسوريا عاندت في الانضمام إلى مجموعة الفرانكوفون مع أنها كانت مستعمرات فرنسية في يوم من الأيام، فإن مصر دخلت لسبب ما!

ألمانيا أوكلت إليها مهمة المساعدة في مجال تطوير النظم القضائية.

بريطانيا أوكلت إليها مهمة المساعدة في تطوير الأداء السياسي، وهذه هي النقطة التي أريد الدخول إليها، حيث إن إنجلترا تكفلت بمساعدة الحزب الوطني في ذلك الوقت، فقد كان الطرف المصري هو المعني بهذا الموضوع.

وحدث عندما لاحت فكرة توريث السلطة أن توافق ذلك مع ظهور توني بلير، وخطر لبعض الناس في مصر أن هناك أوجه شبه مع ظرف مستجد، خطر لهم أن سياسة شباب قادم من المجهول: توني بلير وجورج براون وبيتر مندلسون استطاعت أن تستولي على حزب العمال، ووصلت به إلى أغلبية في مجلس العموم، تحكم، وبرجل مثل توني بلير، وكأنه نزل بالباراشوت، وهو شاب في ذلك الوقت غير معروف، ولكنه نزل بالباراشوت على رئاسة الوزارة، وفجأة اشتد نشاط التعاون الحزبي بين مصر وإنجلترا، وكان النزول بالباراشوت على السلطة هو عامل الإغراء بتجربة حزب العمال في إطار الاهتمام البريطاني بتطوير العمل السياسي في مصر، وبالفعل ذهبت مجموعات من الحزب الوطني إلى لندن، تقابل القيادات الجديدة لحزب العمال، وتتعلم كل ما يمكن أن تتعلمه عن عملية هبوط شاب من المجهول على رئاسة الوزارة، وهي قمة السلطة في بريطانيا.

ولم تكن الوفود التي ذهبت من الحزب الوطني مهتمة لا بالأفكار ولا بالبرامج، وإنما النزول بالباراشوت على السلطة.

وكانت اهتمامات وفود الحزب الوطني على أساليبه الدعائية، وعلى قسم معين بالذات، وهو قسم بعيد عن نشاطه الظاهر، لأنه مهتم بما يسمونه العمليات، مهمته إرباك، خصوم الحزب والإساءة إليهم وشل فاعليتهم، بما في ذلك تسريب إشاعات وروايات تشغلهم على الأقل، وكانت بعض الوسائل جديدة متطورة مع آخر تطورات التكنولوجيا، إلى جانب إطلاق الجمل والشعارات من نشر الإشاعات والروايات، وتسريب بعضها إلى الصحف، وإنشاء وحدة مستجدة للتدخل السريع تتولى إرسال الخطابات إلى الصحف، والتدخل في البرامج الحوارية بالجملة، والدخول على نظم الإنترنت بتوجيه معين، وهو ما يسمى في قاموسهم بـ (موجات مرتدة).

في مرة من المرات ومع أحد زعماء حزب العمال، أبدى الرجل دهشته من أن الحزب الحاكم في مصر، ووفوده تتحرك بنشاط بين القاهرة ولندن، لا تهتم بالأفكار والتنظيمات، ولكن تهتم بقسم العمليات، وعقب ذلك الزعيم العمالي بقوله:

لا يهتمون في مصر إلا بـ (بيتر مندلسون) (مسئول العمليات) وأصحابه وهم دائمو السفر إلى القاهرة.

إن كل ذلك انعطف بالعمل السياسي في مصر إلى منطقة خطيرة، حيث وصلنا إلى أن الحزب الوطني خصص حصة خاصة في مراقبة التليفونات في جهاز أمن الدولة، وصلت سعتها إلى حد طال كل سياسي أو مفكر أو ناشط سياسي، ووضعت جميع التليفونات تحت الرقابة لحساب الحزب الوطني،منفصلة عن أمن الدولة وإن جرت بأدواته، وكذلك فلم يكن مستغربا أن يقول أحد أعضاء الحزب البارزين: إن عندهم ملفات جاهزة لكل من يجرؤ على تحدينا.

وقبل أيام التقيت بمحض مصادفة واحدا من أقطاب النظام السابق، وكان الرجل يبدي دهشته من الانهيار السريع للحزب الوطني، فور أن قامت ثورة يناير، وقال لي وأنا أعرف إلى أي مدى كان نفاذه إلى السلطة:

(إن أحمد عز أنشأ نظاما حديديا للاتصالات بين الحزب، قائم على شبكة إلكترونية للاتصال الحركي بين كل فروعه، وأعرف أن مائتي مليون جنيه دفعها أحمد عز من ماله الخاص، وأنشأ غيره من احتياطات الاتصال للطوارئ، لكنه ذاب في لمحة بعد الثورة)!!

هذا كله وغيره نوع من الإفساد السياسي، لا أدري كيف يمكن أن يحاسب عليه أحد، وهو في النهاية صنع في الحياة السياسية المصرية درجة مزعجة من الخلط والتشويش والفوضى، بما يصعب تحديد آثاره، وهناك أيضا نوع من الفساد السياسي المعنوي وهو أشد خطورة، وكيف نحاسب عن مثل هذا الإفساد للحياة السياسية في مصر.

■ سؤال هذه المرحلة: من يتجاسر الآن على الفعل؟!

□ عملية حصر مصر في قفص حدودها بدأت من أوائل سنة ١٩٧٤ بطلب أمريكي- إسرائيلي..ولكن الأسير استجمع الكامن من قوته وكسر الأبواب.

■ تعليق على حكاية نجل هيكل.. لم أكن أريد الاقتراب منها!

■ وهل كان لذلك الفساد السياسي انعكاساته على الحياة السياسية في مصر نفسها ووصلت بها إلى ما أسميته جفاف نهر السياسة؟

□ الحقيقة أن هذا المستوى من العمل السياسي في البلد دفع الحوار إلى درجة من التسطيح المخيف أكثر ضررا، حتى في المعارضة.وعلى سبيل المثال وعندما طرحت فكرة (أمناء الدولة والدستور) لأول مرة منذ قرابة عامين، فإن كثيرين من الذين ردوا عليّ وقتها، ولا يزالون حتى الآن يلخصون ردهم في أنه (مخالف للدستور)، أن ليس في الدستور شيء من ذلك، وكنت أعطي عذرا لمثل هذا القول فيما مضى، ووقتها كنت أقول «إن بعضنا لا يعرف أن أي مطلب من المطالب يتحقق مرتبطا بدرجة الضغوط الموجهة لتحقيقه وقت وصلت الضغوط فعلا، إلى حد سقط معه ذلك الدستور بثورة٢٥ يناير».

وعندما يردد بعضهم نفس الذرائع الآن، فإنهم طبقا لهذا الدستور، فقد كان يجب القبض على ١٨ مليون مصري نزلوا إلى شوارع مصر يوم ١١ فبراير الماضي تحت شعار أن الشعب يريد إسقاط النظام، إسقاط النظام أيضا مخالفة للدستور، ويستوجب التجريم، فعل الثورة يستوجب مرجعية أخرى عن الدستور، يستوجب تفكيرا جديدا، ينطلق من عناصر الواقع، ويحاول إعادة تشكيلها وتجديدها، بما يلائم أوضاعا مختلفة، إما بتنظيم الأمور فهو هناك خطر وباهظ التكاليف، فلا يستطيع أحد أن يفكر في المستقبل، إلا وحقائق الواقع في تقديره!!

■ محاكمات الفساد السياسي والإستراتيجي، ربما مازالت ملفات مؤجلة لأن الاتهامات فيها تحتاج إلى تحديد.. فما الذي يمكن أن يوجه من اتهامات للنظام التي ستواجه النظام السابق في هذا الملف ؟!

□ على سبيل المثال هناك في الداخل ما يخص المشكلة الطائفية،ومياه النيل، والتلاعب بالدساتير والنصوص، والعدوان على حقوق الإنسان، وهناك ما يخص الشأن الخارجي، مثلا موضوع التنسيق الأمني مع إسرائيل، وأعتقد أننا وصلنا فيه لأكثر مما تتطلبه الأشياء، إلى جانب بعض ما قمنا به في الدول العربية، كل

هذا وغيره ظاهر الآن لا يحتاج تفصيل جديد غير ما سبق أن ذكرته في جزء سابق من هذا الحديث، يحتاج إلى حساب سياسي بشكل مختلف لأنها ليست جرائم جنائية.

■ بصراحة هل صدمت في أشخاص بعينهم كان فسادهم مفاجأة لك ؟

□ لا أظنني فوجئت.. لكني أتحفظ في ذكر أسماء بالتحديد، لقد كنت متابعا مثل غيري.. وأعتـقد أن أي متابعة كانت كفيلة بتحديد أين يوجد الفساد وحجمه، مما كنا نراه، ونصدم منه الآن!

■ مع الحرج من السؤال.. هل شعرت بالقلق عند ذكر اسم أحد أنجالك في بلاغات للنائب العام؟!

□ إنني موافق على طرح هذا السؤال رغم تحرجك في توجيهه مع أني أنا أيضا أتحرج في الإجابة عليه.

إنني ترددت إلى حد العذاب قبل أن أكون مستعدا للكلام فيه، لكني أشعر بالأسف، فربما كانت حكاية نجل هيكل مرجعها قول أو موقف للأب، ووقع بسببه خلاف من أطراف، ثم انسحب تأثير الخلاف على أقرب الناس إليه وذلك يحزنه، وفي نفس الوقت فإن بين هؤلاء الأقرب من يخشى أن يكون أساء لي ببعض ما نشر وذلك يحزنه هو الآخر، ولو أن ما نشر كان صحيحا لكانت تلك هي الإساءة، أما وأنا أعرف الحقيقة فقد رضيت الانتظار حتى لا يظل هناك مجال لالتباس أو ظن، بل وكنت أوثر السكوت، لكن تلك العناوين الصارخة عن نجل هيكل لم تترك لي خيارا غير العذاب بين نقيضين: عذاب الصمت، أو عذاب الكلام!!

وأريد أن أقترب من هذا الموضوع باحترام للقانون، فليس هناك إنسان يملك أن يضع نفسه فوق الحقيقة والقانون والأخلاق أيضا.

□ □ □

ولي ملاحظات لعل صدرك يتسع لها، ولعلك تلفت نظر قارئك مبكرا إلى أنه

يستطيع القفز فوق سطورها، لأنها لسوء الحظ مسألة خاصة أقحمت على أحوال عامة، لم أكن أرغب في الاقتراب منها، لكن العناوين عن نجل هيكل في بعض الصحف ـ على أي حال كان فيما أثير ونشر مسألتان:

- إن هناك مشاركة في الخصخصة من جانب أقرب الناس إليّ.
- وإن هناك علاقات شراكة مع نجل الرئيس السابق.

لا أريد أن أزيد كثيرا في التفاصيل، ولو كان الأمر يتعلق بي شخصيا لكنت آثرت السكوت كما أفعل في العادة، فأنا لا أرد على أحد ليس استكبارا ولكن حرصا على وقت الناس ووقتي أيضا، لكن الأمر هذه المرة يتعلق بآخرين لهم شخصية ولهم عمل مختلف عن شخصية عمل الأب، ولكنهم على عكس الأب فإن مستقبلهم أمامهم وليس وراءهم، فهم في عملهم على علاقة بكثيرين يعملون معهم ويثقون فيهم.

ويضيف الأستاذ هيكل: وعليه فإنني أولا: أقول بلا تلعثم إن أحدا من أسرتي لم يمارس عمليات الخصخصة قطعا ويقينا، وكل من يعرفني يعرف نفوري منها سواء من ناحية المبدأ أو من ناحية الطريقة التي جرت بها، وأنا واحد من الناس الذين كانوا يفضلون أن يبقى القطاع العام في ملكية الشعب، ثم أن يقوم بجانبه قطاع خاص يتصرف بكل حرية وفق القواعد المعروفة والمقررة للرأسمالية على أصولها، بحيث تكون التنمية جديدة وعريضة، وليس مجرد انتقال في الملكية من عام إلى خاص، ثم يجري بالطريقة التي جرى بها نهبها نهبا وليس إضافة.

وأقول لك مباشرة إنني أعلم وبثقة أن أحدا من أبنائي لم يكن لا صديقا ولا شريكا لأحد من أسرة الرئيس السابق مبارك، وحتى لو تصور أحدهم مثل هذه الصداقة أو الشراكة، لصد الطرف الآخر وأعرض،لأن الكل يعرف من موقفي ما هو معروف، مما لا سرّ فيه.

وبرغم ذلك أتساءل، ولنكن أمناء مع النفس: من كان لا يريد ولا يرغب في صداقة أو شراكة مع أبناء الرئيس؟! لقد كان الكل يتسابق، وذبح الكثيرون أنفسهم تحت أقدام

نجل الرئيس والرئيس وقرينته وأقدام كل من ارتبط بهم، لكن مثل ذلك لم يقع من أي واحد من أبنائي، ببساطة لسبب يتعلق بمواقفي وحساسية ما كنت أتحدث فيه دائما، خصوصا قضية التوريث، ولقد آثر أبنائي أن يبتعدوا، وقلت إنهم لو حاولوا الاقتراب لما وصلوا، وهم على أي حال احترموا أنفسهم واحتفظوا بمسافتهم واسعة، وذلك أعرفه بيقين.

وما كنت لأتحدث في هذا الموضوع، لولا أن زج بي وباسمي وبعلاقة الأبوة في بعض هذا الجدل الدائر، وبإذنك أضيف تأكيدا جديدا في عدة مسائل:

•• الأولى: إنه لا أحد على الإطلاق فوق الحقوق، وفوق القانون روحا ونصا ولا أحد يملك حصانة تمنع مساءلته ومحاسبته إذا أخطأ أو تجاوز.

•• والثانية: إ نه بالإضافة إلى ذلك فإن أحدا لا ينبغي أن ينسى طبيعة المرحلة السياسية والتاريخية والإنسانية التي نجتازها، ففي حالة السيولة الجارية في المجتمع الآن فإن التفهم ضروري ومطلوب.

•• والثالثة: فإن حياتنا العامة شهدت كثيرا من ظواهر مراحل من التاريخ، تركت طابعها على التصرفات والمشاعر.

نجل هيكل،الذي تكررت الإشارة إليه: (وهو بالمناسبة عند سن الخمسين، تخرج في هندسة القاهرة في هندسة الإنتاج متفوقًا، وعين معيدًا، ثم مدرسا فيها، ثم سافر في بعثة(عائلية) إلى أمريكا، حيث حصل على الدكتوراه من جامعة ستانفورد(أرقى جامعات أمريكا)، وموضوعها إدارة المشروعات الكبرى، مع العلم بأنه حيث هو يدير أكثر مما يملك، ويدير رءوس أموال عربية وأوروبية، ويابانية، ومصرية، ولهذه المصالح نشاط كبير زراعي وصناعي في قلب إفريقيا من الجزائر إلى أثيوبيا، ومن مصر والسودان شمالا إلى أوغندا وكينيا في الجنوب بجهد وعمل أربعين ألف خبير وموظف وعامل، منتشرين في القارات).

كذلك أفعل شيئا آخر، وهو أن أقدم لـ (الأهرام) كشفا كاملا بكل إسهامات المؤسسات التي يقوم عليها نجل هيكل في العمل العام في مصر، بحكم الالتزام

بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال، وأهم ما فيها كما أحسب صندوق للتعليم العالي، غطى بالكامل نفقات الدراسة والإقامة والحياة في أرقى جامعات العالم لقرابة ستين شابا وشابة مصريين حتى الآن، ما بين هارفارد وكولومبيا، إلى أوكسفورد وكمبريدج، وكان شرط التكفل بكل أعباء دراستهم هو أن يعودوا إلى مصر وأن يعملوا فيها، وكان رئيس أمناء هذا المشروع العلمي منذ إنشائه هو الدكتور نبيل العربي(وزير الخارجية المتميز الآن).

إنني أشعر بالعذاب كما قلت لك وأنا أقول ما قلته، لكن هناك من لم يترك لي الفرصة!

قلت لك ذلك كله، ثم أودع عندك ملفا كاملا بشأنه يحفظ في سجلات الأهرام.

•• وفي النهاية وبطريقة قاطعة في هذا الموضوع، فإن القانون سلطان فوق الجميع، بحق العدل وحق الأخلاق معا.

■ هل ترى أن الصحافة المصرية كانت على مستوى الثورة المصرية؟

□ ربما كان عتابي على الصحافة المصرية وحتى هذه اللحظة أن الإدراك التاريخي لم يصل بعد إلى بعض الصفحات، وإلى بعض الأقمار الصناعية وتردداتها الحاملة للكلمات والمعاني والقيم، وأتمنى أن تنتهي عملية خلط أخشى منها دون تشاؤم، ومناي في هذه اللحظة أن تلتقي كل العناصر المسئولة في الصحافة المصرية والإعلام، وأن تضع ما يمكن أن تسميه مدونة سلوك لقواعد التصرف code of conduct، ترعاه بنفسها، في يوم من الأيام كان لـ (الأهرام) نفسها مدونة سلوك ترسم قواعد للنشر، فليس معقولا بعد أكثر من مائة يوم على الثورة، أن نجد بعض ما نراه على صفحاتها أو على أمواج إذاعاتها المسموعة والمرئية، لم تعد هناك أخبار كثيرة، ولكن هناك فضائح أكثر، ولم تعد هناك حقائق، وإنما قصص لإثارة الرعب، هناك أشياء غير ذلك، وبعض ما نشر يصعب قبوله، فهناك مبالغات لا أظن أنها تليق، بل ولا ينبغي. يقال لنا مثلا وقد قرأتها بنفسي في أوراق مقدمة لجهات رسمية، ومنشورة في الصحف أن حسني مبارك له وديعة في بنك اسمه كاليدونيا تبلغ قيمتها ٨٢٠ مليار دولار، والمليارات ليست لعبة، وليست بهذا الحجم، وإذا تذكرنا

أن أغنى أغنياء العالم، وهما اثنان: جيتس في أمريكا، وكارلوس في البرازيل تبلغ ثروة كل واحد منهما ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار، إذن لعرفنا أن رقم ٨٢٠ مليار يصعب تصديقه، دعني أذكرك أن الدخل القومي المصري كله يبلغ ٢٢٠ مليار دولار في السنة، فهل يعقل أن مبارك حصل على الدخل القومي كله، بكل شيء فيه، لمدة ٤ سنوات، ووضعه كله في وديعة واحدة في بنك واحد؟!! ثم ماذا عن بقية الودائع وبقية الثروات في البنوك وغير البنوك؟!!

حسين سالم مفتاح ثروة مبارك!

لقد كان هناك فساد واستغلال كبير في عهد مبارك، ولكن على كل من يقذف بالأرقام، أن يراجعها أولا بالعقل والمنطق، قبل القياس والحساب!! لابد من تحقيق في كل ما جرى ولابد من مسئولية ومسئولين - لابد من حساب، لكن كل حساب له قواعد!!

وإذا كان هناك من يريد أن يتحدث عن ثروة مبارك في الخارج فأنا لا أقتنع إلا بمعلومات موثقة من مصادر دورية محترمة، وفي الأرقام التي قرأتها بنفسي تقريران:

•• تقرير بمعلومات متوافرة لدى البنك الدولي وهي متوافقة مع تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي تتحدث عن هذه الأموال الموجودة في الخارج وتقدرها فيما بين ٩ إلى ١١ مليار دولار، وهذا في حد ذاته رقم مهول.

ثم وطبقا لتقارير اتحاد البنوك السويسرية والحكومة السويسرية فإن هناك حسابات لـ ٩ أشخاص من عائلة مبارك موجودة في بنوك سويسرا مقدارها ٥١٢ مليون فرنك سويسري، أي ثلاثة أرباع مليار دولار، ولقد تأكد هذا الرقم رسميا تقريبا لأن الوفد السويسري الذي زار مصر أخيرا لإبلاغها حسابات أسرة مبارك في سويسرا أشار إلى ذات الرقم، وأبدى الاستعداد لإعادته إلى الحكومة المصرية فور صدور حكم قضائي مصري..

وبالطبع فإن هذا كله زيادة عما هو موجود في مصر نفسها من أموال أسرة مبارك

وما هو موجود في العالم العربي، وأنا أذكر هذه الأرقام لأنها دقيقة ومسنودة، والحقيقة أن ذلك ضروري لمصداقية ما ينشر في مصر أو ينقل عنها..

إن الحقيقة مزعجة بكل المقاييس والمعايير ولا نحتاج إلى المبالغات، والحقيقة لا تحترم معنى الدقة فقط ولكنها أيضا تحمل احترام النفس والآخرين.

وظني وهذا اجتهاد شخصي أن المفتاح بخزائن هذه الثروة هو سر السيد حسين سالم.

بالإضافة إلى ذلك فهناك تشويش كثير لا يليق التوسع في نشره، وبصراحة فإن هناك شخصيات هزلية تحولت إلى شخصيات عامة لمجرد أنها تجد من يكتب وينشر عن نشاطها، وفي مرحلة سابقة كانت لديّ شكوى من أن بعض النجوم من المسرح والسينما قد أصبحوا قادة وساسة يفتون في كل شيء، من الشرعية والديمقراطية إلى الحرب والسلام، وأن بعض الساسة قد أصبحوا نجوم مسرح وسينما يعرضون أنفسهم صباح مساء على الناس، والآن وفي أحوال تغييرات كبرى، فإن الحابل اختلط بالنابل، واعتقادي وأنا أتحدث كصحفي قديم وسابق أعتزل الكتابة الصحفية من سنين، أن هناك مهمة أولى لدى كل صحفي، وهي استعادة احترام وهيبة المهنة بسرعة، فذلك طريقها إلى أن تكون مقبولة أولا من الرأي العام الذي يملكها فعلا، من حيث هو قارئها الذي يقرر نجاحها أو فشلها، وثانيا أن تكون موثوقة من الشباب الذين صنعوا الثورة، وفاجئوا بها كثيرين ومن بينهم الصحفيون، وأخيرا أن تكون محترمة أمام صناع القرار من كل النواحي والأطراف.

مصر والديمقراطية

■ نعود إلى المشهد العام حيث خرجت من تحت الأرض حركات وقوى سياسية ودينية كان بعضها مكبوتا وبعضها مقهورا وبعضها محظورا.. ما تأثير خروجها المفاجئ على الحالة الديمقراطية في مصر ؟!

□ لابد أن أقول لك إنني قلق جدا، لأن هناك من يعتبر الفترة الانتقالية فترة انتظار

وتأجيل الفعل المؤسسي إلى ما بعد، وهذا هو الخلط في الفهم لأن فترة الانتقال ليست فترة انتظار وتراخ، بل هي لحظة فارقة ومؤسسة ومحددة، صحيح إن هناك مؤتمرات حوار لكن لابد أن يكون ذلك بالتنسيق مع سلطة ثورية قادرة.. أين هي هذه السلطة ؟! وقلقي هذا سببه كما قلت إننا وصلنا إلى نجاح ولكننا لم نصل بعد إلى حالة النصر.

■ لو أننا نختار من عناوين كتبك عنوانا، بماذا تصف الأيام التي تعيشها مصر حاليا، (الغليان أم خريف الغضب أم الانفجار أم مفترق الطرق، أم عام من الأزمات؟!).

□ العنوان الرئيسي لهذه المرحلة قد يكون (من يتجاسر الآن على الفعل ؟) كما سبق وأشرت، هذا هو التحدي لدخول قوى الثورة.. وليس قوى الفوضى.

■ انتقدت بشدة المرشحين.. وقلت عن عمرو موسى والبرادعي ليس لهما تاريخ سياسي وليست لديهما علاقة بمصر لأنهما لم يعيشا فيها باستمرار، لكن الرد الطبيعي على ألسنة ملايين المصريين وما هو البديل ؟.. وما معنى القول: إن مصر سيحكمها رئيس لم يظهر بعد ؟!

□ قل لي: أين ورد ذلك على لساني ؟.. ذلك ورد في عنوان أختير لكلامي خطأ وقد عاتبت عليه، أنا لم أقل إن عمرو موسى والبرادعي لا يفهمان في السياسة، ولا أنه ليست لهما علاقة بمصر، بالعكس فأنا أعرف قيمة ومزايا الرجلين، ما قلته بالتحديد هو: إنه من دلائل الأزمة الموجودة أن المتقدمين للترشيح جاءوا من خارج المجال السياسي الداخلي، وممن قضوا معظم حياتهم بحكم العمل الدبلوماسي بعيدا عن الوطن، أما بخصوص البديل فلابد أن نسأل: ما الذي ينشئ القيادات ؟! هو احتكاك الأفكار والوجود والتنافس على رؤى المستقبل، وهذا يحدث عندما نفهم أن الفترة الانتقالية هي فترة حركة ونشاط سياسي وحوار ووجود لكل القوى، وإيجاد صيغة بين الشباب والجماهير والجيش، لو توافر ذلك ستظهر مائة قيادة..

ألم يظهر رجل مثل حمدين صباحي والمستشار البسطويسي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وغيرهم، لقد ظهروا وسوف يظهر آخرون غيرهم، المهم أن تستمر حركة

التفاعل والحوار في المجتمع، بحيث يظهر بطريقة جدية أي رجل أو امرأة قادر على المسئولية.

فأنت لم تسمع عن البرادعي كرجل مطروح في السياسة إلا قبل نهاية عهد مبارك بسنة واحدة، ما يصنع الرجال هو احتكاكهم بالتاريخ ووجودهم في قلب الفرص والظروف.

■ ولكن هناك آخرين كانوا في قلب الظروف مثل أيمن نور وحمدين صباحي وسامح عاشور وغيرهم ؟!

□ هناك فرق بين أن تنشأ في قلب حزب معين وفي إطار محدد، وبين أن تكون الساحة المحلية والإقليمية والدولية كلها مفتوحة بآفاقها الواسعة.

■ في يناير٢٠٠٦ قبل الثورة بـ٥ سنوات ـ تكلمت عن بهية ومدونتها الشهيرة.. هل تخيلت أن تتحول همسات الشباب في العالم الافتراضي التي كان البعض يظنها كلاما فارغا وتسالي، إلى صراخ وهدير وطوفان عال نجح في تغيير الواقع على الأرض ؟!

□ أرجوك أن ترجع إلى حوار في الجزيرة أجراه معي نجمها اللامع الأستاذ محمد كريشان وأذيع هذا الحوار نهاية العام الماضي، أي قبل أحداث الثورة بشهر واحد، وقلت في نهايته: إن أملي كبير في العشرات من الشباب الظاهرين على الفيس بوك وتويتر والمدونات، وقد كنت أحاول لفت النظر ليس فقط إلى بهية التي مازلت لا أعرف من هي، ولكن إلى عالم جديد افتراضي ولكنه فاعل.

إن بهية تكتب أحسن من أي رئيس تحرير في مصر في ذلك الوقت، كانت ممتازة في تحليلاتها، خاصة بالنسبة لأزمة القضاء وقتها، كان هدفي هو لفت النظر لوجود وسائل كثيرة جدا للتعبير عن الرأي، وبعدها وجدت كثيرين جدا من المدونين اتصلوا بي ليقولوا إنهم بعدما قلت عن بهية دخلوا إلى عالم البلوجرز وأصبح للتدوين شأن آخر، وأنا سعيد بهذا وكنت أراه شكلا من أشكال المستقبل لكنه ـ على فكرة ـ لن يغني عن الجريدة.

■ بالمناسبة.. هل لك حساب خاص على موقع الفيس بوك ؟!

□ لا.. لم أفعل هذا، سابقا عندما كنت أكتب بصراحة كانت تأتيني خطابات كثيرة جدا تحمل ردود أفعال حول مقالاتي وكتبي بما متوسطه٢٥ خطابا يوميا، لكن بعدما بدأت حلقات الجزيرة وصلت نسبة الرسائل التي أتلقاها أسبوعيًّا عقب إذاعة كل حلقة إلى ألوف من الرسائل، لدرجة أنني قمت بتخصيص أحد زملائنا لمتابعة هذا الطوفان، وطلبت أن يتم تلخيص عينة منها تأتيني لقراءتها أسبوعيا، فنحن أمام عالم تطورت وسائله بصورة غير طبيعية.. وهناك فارق بين أن تتابع عمل وتأثير هذه الوسائل وتعجب بها وتطل عليها، وبين أن تستخدمها بنفسك، وحسب وقتي تصعب المتابعة الدقيقة عليّ، وأنا الآن أكتفي باستخدام الأي باد iPad. أنا مازلت أكتب بالقلم والورقة بأعصاب موصولة بين الاثنين..

أحاول في مجال قراءة التاريخ!

■ أي تاريخ يصدق القارئ.. ما يقوله المؤرخون أم الوثائق التي بعضها مشكوك فيه، ومعظمها مخفي؟!

□ أنا من جانبي حاولت تقديم قراءة للتاريخ موثقة بما أعرف أنه صحيح، هناك آخرون تعاملوا مع التاريخ باعتباره دفتر تسجيل أو حكايات مسلية، وأعتقد أننا لم نعرف معنى كتابة التاريخ حقيقة، في يوم من الأيام كانت عندنا مدرسة شفيق غربال وهي مدرسة أكاديمية محترمة لكنها تقريرية، وهناك أيضا مدرسة عبد الرحمن الرافعي وهي مدرسة سياسية محترمة هي الأخرى، لكنها وجهة نظر، ثم ظهرت المدارس الحديثة وأعتقد أنها تشهد محاولات جادة وجديدة لكنها لم تصل بعد إلى هدفها خصوصا عندما وقع توظيف بعض الباحثين سياسيا، كل ما حاولته إعطاء بانوراما تاريخية لمرحلة عشتها بنفسي مدعمة بالوثائق، وربما يقول قائل إن الوثائق لا تقول كل شيء لكنها بالتأكيد لا تقول عكس الحقيقة، وقد اعتمدت على الوثائق وأظنني قدمت منها الكثير، معتمدا على ثقة لدى القارئ والمشاهد بما أقوله طالما أنه معزز بالوثائق وبدون تجاوز.

أقول إن محاولتي كانت في مجال قراءة التاريخ وليس في مجال كتابة التاريخ، لقد حاولت بقدر الإمكان تقديم رواية صادقة وموثقة، وقد أرضاني أن الناس قبلوها وتابعوها، إننا الآن في حاجة لمؤرخ من طراز (إريك هوبزباوم) Eric Hobsbawm والذي أعتبره أفضل مؤرخ عالمي معاصر، وكان إلى جانب اعتماده على الوثائق والتحليل وغيرها، كان يعتمد على إنسانية التاريخ لأنه عندما يكتب التاريخ باعتباره صراع حرب وسلام، فقد ضاعت منه جاذبيته، وللأسف نحن في بعض الأوقات نفهم الجدية ملامح مكفهرة وهذا غير صحيح، هناك دائما منطقة إنسانية ليس فيها إثارة.. لا تريد عمل إثارة، ولكنك كما يقول الكاتب الكولمبي العظيم جارثيا ماركيز: أنت تعيش لتحكي!

■ هل ترى أن الصحف ستدخل مرحلة جديدة مختلفة عما سبق ؟! و كيف توازن الصحف في رأيك بين المسئولية الاجتماعية في هذا الظرف الدقيق الذي تعيشه مصر وبين حق القارئ في المعرفة، خاصة في الأمور الحساسة مثل متابعة بعض أحداث الفتنة الطائفية؟!

□ بعض وسائل الإعلام دخلت بالفعل إلى هذه المرحلة، وللأسف الشديد.. لقد تحول تنظيم الصحافة في مصر خلال السنوات الماضية إلى قوانين تأميم، وأظن أن التنظيم كان شيئا والتأميم كان شيئا آخر، والصحافة المصرية بالتحديد، عليها إلى جانب الضرورات المهنية، مهمة وطنية كبرى، وهي ضرورة ممارسة دورها في استعادة قوة مصر الناعمة، لأن هذه القوة أصابها وهن شديد، ولولا ثورة يناير ٢٠١١ لسقطت هذه القوة سقوطا كاملا، وقد كانت الصحافة والكتابة، وبعدها الإذاعة والتليفزيون دائما أهم الوسائل التي تعكس القوة الناعمة لبلد من البلدان، وكان رفاعة الطهطاوي أول رسول حديث لقوة مصر الناعمة، وبعده تعاقب الرواد من محمد عبده حتى لطفي السيد، وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم، وعلي عبد الرازق، وطه حسين، وأحمد أمين، وأم كلثوم، ومحمد عبد الوهاب، وتوفيق الحكيم، وسلامة موسى، ونجيب محفوظ، إلى أسرة زيدان(أصحاب الهلال)، وأسرة متري (أصحاب دار المعارف)، وأسرة تقلا(أصحاب الأهرام)، وخليل

مطران، وذلك كله هو ما مهد لقيام الجامعة العربية التي بدأها الملك فاروق، ووقع ميثاقها مصطفى النحاس، وحولها جمال عبد الناصر إلى حركة قومية هائلة، كانت من أبرز العلامات في القرن العشرين كله، والحقيقة أن قوة مصر الناعمة كانت شراكة مصرية عربية جامعة، وكانت الصحافة والفنون بالتحديد هي ما جعلها طاقة خلاقة ونافذة.

وأنا أستطيع أن أفهم وأن أحترم نزعة في مصر الآن تريد التركيز على مصر بالدرجة الأولى في هذه اللحظة، وهذا حق، بل إنه عين العقل، لأن القوة الناعمة لأي بلد قاعدة ثابتة ونموذج ملهم، وبعد كل ما جرى فإن قوة مصر ليست فقط في حاجة إلى عملية ترميم، وإنما إلى إعادة بناء، لأنه وبصراحة شديدة، ورجائي ألا يغضب أحد، فإن السياسة المصرية في الداخل والخارج التزمت بنفس التصورات التي أرادها هنري كيسنجر، وكان هدف كيسنجر تعبيرا عن طلب إسرائيلي حصر مصر ودورها بحيث لا يتكرر مرة أخرى ما حدث مما واجهته إسرائيل في الأسبوع الأول من حرب أكتوبر، ولم يكن بين قادة إسرائيل في ذلك الوقت من أواخر سنة٧٣ أوائل٧٤، من لا يقول وبإلحاح وإصرار إن ما حدث في ذلك الأسبوع لا ينبغي أن يحدث مرة ثانية never again، ومنذ ذلك الوقت وحتى ثورة٢٠١١ بدأت عملية حصر مصر في قفص حدودها، ومثل كل أسير في قفص عاشت مصر سنوات من عمرها عصيبة على الأقل، جرى لها فيها ما جرى، خصوصا في السنوات الثلاثين الأخيرة، والآن وبفضل حيوية ظلت كامنة في هذا الشعب، فإن الأسير في القفص، والذي ضاعت حقوقه، وراح بعضه يأكل بعضه، استجمع الكامن من قوته في جيل جديد من شبابه، واستدعى ثورة الملايين، تكسر الأبواب كلها، وتفتح الطرق كلها، وبقي من يتجاسر على الدخول.

وأرى أمامي حالة حيرة شديدة، وحالة فوضى معبأة بالمخاطر، لكني أعرف أن تلك تجربة الثورة في كل عصر ومكان وتصنع مثل هذه الآثار غداة وقوعها، وأتفهم هذه الحيرة وهذه المخاطر إلى درجة الفوضى، لكني داعيا وراجيا أتمنى أن تتم عملية كسر الحصار، وأن يبدأ الخروج إلى الآفاق الواسعة.

٥ وأخيرا هناك خلاصة نهائية لكل ما أقول أو يقول غيري مؤداها أنني لا أملك ولا يملك غيري من جيلي أن يتكلم إلا بما يرى، تاركين الباقي كله لأجيال جديدة هي التي تملك المستقبل وهي التي تصنعه، ومعه ما تراه لأنها سوف تعيش فيه.

وكل ما نستطيع أن نرجوها فيه به.. ادرسوا من فضلكم بدقة أحوال وطنكم، وانظروا حولكم في الإقليم وفي العصر، وتصرفوا وفق ما تختارون.

مبارك والضربة الجوية

كلمة أخرى وأخيرة*

يوليو ٢٠١١

الضربة الجوية جرى استغلالها لتحقيق مأرب سياسي

■ من الضروري لتحرير وتحديد مسار أي بحث، ومناقشة أي قضية أن تتم الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

١ ـ ما بالضبط موضوع القضية التي يجري حولها النقاش والبحث؟!

٢ ـ ما الداعي إلى النقاش والبحث، وما الهدف من الوقوف أمامه والتدقيق في تفاصيله؟!

٣ ـ وأخيرًا.. لماذا إثارته الآن، أو أي توقيت معين بالذات؟!

وأحاول الإجابة عن الأسئلة الثلاثة:

□ فيما يتعلق بالموضوع، المعروف «بضربة الطيران»، أو الضربة الأولى، فإن الإجابة ـ ومن وجهة نظري ـ واضحة، وقد تحدثت فيها من قبل، مؤكدا أهمية التفرقة بين مسألتين:

ـ مسألة الجهد الذي قام به سلاح الطيران عمومًا في معركة أكتوبر.

ـ ثم ـ بالتخصيص ـ مسألة العملية الافتتاحية للحرب، التي أطلق عليها وصف «الضربة الجوية».

ومع أنه يصعب الفصل بين عمليات أي سلاح في مجملها، وعملية محددة

---

* جريدة «التحرير» ١٣/٧/٢٠١١.

بالذات، قام بها هذا السلاح، فإن مسار كل معركة يحمل إشارات تدل على خصوصية تختلف بها عن غيرها.

وعندما يشار مثلًا إلى «العلمين»، و «ستالينجراد»و «لينينجراد»، فإن التسمية لا تكون مقتصرة على موقع جغرافي فقط، وإنما تمتد أيضًا إلى ظروف وطبائع ميَّزت الميادين، وأثَّرت على صورة، ما وقع فيها: فعلًا ولونًا وظلًا، وعليه فإن دراسة كل صورة بمفردها ومنفصلة عن غيرها تكون مفيدة ونافعة!!

وعلى هذا المنهج، فقد كانت حرب أكتوبر مسارًا واحدًا، وفي نفس الوقت، فإن مواقعها جرت صورًا متعددة، «ضربة الطيران» صورة، وبناء الجسور تحت النار صورة، واقتحام خط «بارليف» صورة، ومعارك الدبابات على رمال سيناء صورة، وتتلاحق الصور شريطًا متواصلًا، وكل صورة تحكي مشهدًا.

وفي شريط أكتوبر على تواصله، فمن الثابت أن جميع الأسلحة قامت بدورها المرسوم في إطار الخطط الموضوعة، وأنها أدته بكفاءة وامتياز، وأن سلاح الطيران المصري كان وسط هذه الأسلحة من أول لحظة إلى آخر لحظة.

على أن هذه النظرة لدور السلاح في أكتوبر ـ بما فيه الطيران وعليه قائده اللواء حسني مبارك ـ لا تمنع الوقوف والتدقيق في صورة بالذات على مسار الشريط العام للمعركة، خصوصًا إذا كان في تلك الصورة ما يستدعي اهتمامًا أوسع من مجرد حجمها!!

□ أصل إلى السؤال الثاني، وهو عن الداعي أصلًا لهذا الوقوف والتدقيق في التفاصيل، والرد واضح، ملخصه أن «الضربة الجوية» بالتخصيص، جرى استغلالها وتطويعها لتحقيق مأرب سياسي والتمكين منه وتأكيد استمراره في خدمة عهد، وحكم، ونظام، وأسرة، طالت هيمنتها على الشأن المصري الداخلي والخارجي، واستطالت الهيمنة فأمسكت بالثروة كما شدّدت قبضتها على السلطة، وظلت القبضة حديدية لأكثر من ثلاثين سنة، ثم أعقبتها محاولة لسحب الهيمنة من أب إلى ابن، وكانت الضربة الجوية ماثلة على خلفية الصورة توحي، حتى إذا لم تفصح!!

وربما يتذكر من تهمه الذكرى أن «الضربة الجوية»أعيد تمثيلها ـ بكل فنون المسرحة وأدواتها وأساليبها، وببطولة مبارك نفسه، وذلك عندما تحولت غرفة العمليات في قيادة الطيران ـ بعد أكثر من ثلاثين سنة ـ إلى أستوديو مجهز ببقايا ما كان فيه سابقًا، ثم إنه بدلًا من المحاربين القُدامى الذين كانوا يعملون فيه، دخل خبراء تصوير وإضاءة وتجميل، إلى جانب أطقم من المخرجين والفنيين والمساعدين ـ وكان ذلك في مناسبة ترشح «مبارك» سنة ٢٠٠٥ لمدة رئاسة خامسة، وكان ابنه هو المدير الأول لحملته الانتخابية! ـ في تمهيد واضح لقرار تسليم وتسلم للسلطة يجري التحضير له، وجاءت لحظة الذروة في الحملة بعودة مبارك إلى مركز قيادته القديم، ووضع الخرائط أمامه، والإشارة عليها واضحة إلى أنها «جرانيت ١»، ثم أحد الإعلاميين يسأله خلال حلقتين طويلتين متتاليتين، والحديث عن «الضربة الجوية»، باعتبار «مبارك» صانعها ومالكها، وصاحب الحق الحصري في شرعيتها، يتصرف فيه، كما يرى ويختار!!

وذلك أمر لم يحدث في العالم، أو في التاريخ من قبل، فالتاريخ يعرف رجلًا أقام ملكًا على تأسيس دولة، ورجلًا تولى الرئاسة بقيادة تحرير وطن، لكنه حتى القادة العسكريين الكبار من نجوم الحرب العالمية الثانية مثل الماريشالات «آلان بروك»، و«چوكوف»، و «مونتجمري» وغيرهم، لم يوظِّفوا أدوارهم العسكرية في طلب رئاسة أو إمارة أو مُلك!!

وصحيح أن قائدًا مثل الجنرال «آيزنهاور» تقدم لرئاسة الولايات المتحدة وفاز بها، لكنه خاض الانتخابات بترشيح «الحزب الجمهوري» الذي قدر أن القائد العام للتحالف المشترك بين أمريكا وأوروبا في الحرب ضد «النازية»، هو الرجل المناسب لقيادة نفس التحالف في الحرب الباردة ضد «الشيوعية»، وفي مناخ تحدٍ عقائدي لا يقل خطرًا عن تحدٍ عسكري سبقه، ومع ذلك فإن «أيزنهاور» كان بنفسه الرئيس الأمريكي الذي تقدَّم إلى الكونجرس الأمريكي بذلك التعديل الدستوري الذي يحظر بقاء أي رئيس لأكثر من مدتين رئاسيتين، أي ثماني سنوات!! (ولم يفكر «أيزنهاور» في مدة ثالثة، ولم ترد على تصوراته فكرة توريثها لابنه چيمس!، ولو أنها خطرت بباله حتى في المنام، لتقرر الحجر عليه قبل الظهر!!).

□ بقي التوقيت في إثارة موضوع «الضربة الجوية» هذه اللحظة، وداعيه لا يحتاج إلى شرح طويل، ذلك أنه في أيام ثورة ٢٥ يناير كان الرد على طلبات الثوار الذين نادوا بإسقاط النظام ورحيل رئيسه هو لومهم على نكران الجميل إزاء قائد «الضربة الجوية !!».

ثم تكرر القول من «مبارك» نفسه عندما بدأ في تكليف محامين للدفاع عنه، بعد أن زاد الإلحاح على ضرورة محاكمته، وكان قوله لأحد المحامين الذين أوكلهم في الدفاع عنه ـ وفقا لما نُشر ـ «إنه لا يوكله باعتباره رئيسًا سابقًا للجمهورية، ولكن باعتباره قائدًا للضربة الجوية». وهكذا فلم يكن هناك من أساء استغلال الضربة الجوية لمهاجمة «مبارك»، ولكن «مبارك» وآخرين معه هم الذين أساءوا استغلال «الضربة الجوية» لتأبيد سلطانه ثلاثين سنة، ثم عادوا الآن إلى استعمال نفس الذريعة لطلب: «صك غفران وبراءة»، يعفي من الحساب!!

• هذا كله في شأن تحديد المسار وتحرير الموضوع

□ أصل إلى الموضوع ذاته، وهو موضوع «الضربة الجوية»، وهذه صورة ضمن شريط حرب أكتوبر يتعين فحصها وجلاؤها، من باب الحرص على المستقبل، ومن باب الحرص على التاريخ، وأكاد أقول أيضًا من باب الحرص على المقاتلين الذين تحمَّلوا مسئوليتها في ظروف قد لا يعرفون ملابساتها، ومن الظلم لهم ـ مع المستقبل والتاريخ ـ أن يتحملوا أكثر مما كانوا مسئولين عنه من مهام وواجبات!

١ ـ وفي أي محاولة للشرح والتأصيل في كل صور حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإنه من الضروري استعراض خطة الدفاع الإسرائيلية في سيناء ما بين نهاية معركة ١٩٦٧ إلى بداية معركة ١٩٧٣ ، لأن خطة الهجوم المصرية في تلك المعركة جاءت ردًّا عليها، وتلك طبيعة الأمور.

وكانت الخطة الإسرائيلية تعتمد على عناصر مانعة ورادعة:

ـ حاجز المياه المتمثل في قناة السويس (خط أول).

ـ خزانات سائل «النابالم» الحارق التي تصب في خط الماء بطول القناة، فيتحول بها عند بدء أي هجوم إلى خط نيران سائلة (خط ثان).

ـ خط بارليف ونقاطه الحصينة التي أقيمت على الشاطئ الشرقي للقناة (خط ثالث).

ـ لواء مدرع جاهز للتدخل السريع يتمركز في منطقة «المضايق» وحولها، إلى جانب لواء آخر في الاحتياط قرب خط الحدود وتضاريسه المعروفة (ردع متحرك).

ـ وذلك مع اعتبار اتساع صحراء سيناء ـ قبل المضايق وبعدها ـ ساحة اشتباك ومواجهة لأي هجوم تقوم به القوات المصرية إذا ما تجاسرت واجتازت ما اعتبرته إسرائيل سلسلة من المستحيلات (ردع مفتوح بالجغرافيا)!!

واعتمادا على هذه الموانع والروادع، فإن إسرائيل لم تشأ الاحتفاظ بقوات كبيرة في صحراء سيناء، لأنها ـ لدواع اقتصادية واجتماعية وسياسية ـ فكَّت حالة التعبئة العامة مبكرًا، وركزت اعتمادها على سلاحها الجوي الذي يتدخل بسرعة للسيطرة على أي نفاذ في سيناء، على فرض أن غير المتوقع حدث.ولم تزد إسرائيل على البنى التحتية في سيناء أكثر مما وجدته عند احتلالها، وأهمه مطار «المليز» ومركز الاتصالات في «أم خُشيب»، وقصارى ما أضافته على ما وجدته هو رشق بعض مواقع الصواريخ، على الطريق الساحلي.

وكذلك كان اتساع الصحاري يكفل لإسرائيل ـ من وجهة نظر قيادة الجبهة الجنوبية ـ مهلة كافية للإنذار، وعليه فإن قواها الجوية المخصصة للعمل على الجبهة المصرية بقيت في مطارات «النقب».

كما أن القيادة العامة ـ للجبهة الجنوبية ـ ظلت في مقرها الرسمي في «بير سبع» (وكان الجنرال «شموئيل جونين» موجودًا هناك حين بدأت العمليات العسكرية المصرية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣).

٢ ـ وعلى ذلك، فإن الخطة المصرية ـ وهي تعرف ما يواجهها على الجانب الإسرائيلي ـ تعتمد على مرحلتين متواليتين:

ـ الأولى: مرحلة هجوم واسع يبدأ بإبطال مفعول أنابيب «النابالم» بواسطة

مجموعة من القوات الخاصة، ثم اقتحام خط «بارليف»، والعبور بخمس فرق على مجموعة من الكباري ينشئها سلاح المهندسين، ثم التقدم والانتشار على خط تمركز وحشد بطول الضفة الشرقية للقناة، وفي كل الصور من هذه المرحلة، فإن الأداء يتم في حماية حائط الصواريخ، حتى تكتمل المرحلة الأولى من المعركة.

ـ والمرحلة الثانية: وقد أملتها فلسفة الخطة «جرانيت۱»، كما وضعها الفريق «عبد المنعم رياض»، هي رفع قوة الدفاع بالصواريخ المضادة المتحركة أو المحمولة، والتنسيق بينها وبين حائط الصواريخ، لتكثيف قوة نيران كاسحة تبطل مفعول التفوق الجوي الإسرائيلي (وهي العمود الرئيسي في نظرية الأمن الإسرائيلية)، ثم تأمين وحماية هذا الخط المصري الجديد شرق القناة، وتحويله إلى صخرة صلبة يتحطم عليها أي هجوم إسرائيلي مضاد، بحيث يجري استنزاف قوته على صلابة هذه الصخرة (ومن هنا اسم «جرانيت»)، وكذلك ينفسح المجال لمرحلة أبعد وأعمق تصل إلى احتلال مضايق «متلا» و «الجدي» (وتلك خطة «جرانيت ٢»، وهي لم تُنفذ!).

وقد دخلت على الخطة «جرانيت ١» تعديلات استوجبتها التطورات، ولكن إطارها الرئيسي لم يتغير كثيرًا رغم تعاقب قادة متعددين عليها، من الفريق «محمد فوزي»، إلى الفريق «محمد صادق»، إلى الفريق «أحمد إسماعيل».

وكان هذا الإطار الرئيسي للخطة أمامي، حين كلفني الرئيس «أنور السادات» بكتابة التوجيه الإستراتيجي الصادر منه إلى الفريق «أحمد إسماعيل» بتحديد هدف العمل العسكري طبقا للخطة (جرانيت١) وقد فعلت ذلك بالتشاور المستمر مع القائد العام للقوات، وظل إطار الخطة طوال الوقت، دليلًا ومرشدًا، وتفضل الرئيس «السادات» في اليوم الثالث من المعركة وأهداني «لفافة مخطوطة» عبارة عن جزء من «التوراة» (سفر الخروج) كانت محفوظة للبركات في مقر قيادة خط «بارليف»، وقد أرسلتها قيادة الجيش الثاني «بشارة نصر» إلى الفريق «أحمد إسماعيل»، الذي قدمها للرئيس «السادات»، والذي تفضل بدوره فأهداها لي تقديرًا كريمًا منه، وقد احتفظت بها سنوات، ثم اعتبرت أن مكانها هو المتحف الحربي، وبالفعل أرسلتها مرفقًا بها

خطابًا مكتوبًا، تحمس الأستاذ «إبراهيم نافع» ـ رئيس مجلس إدارة «الأهرام» وقتها ـ لتوصيله مشكورًا، مع لفافة المخطوطة، إلى المشير «محمد حسين طنطاوي» ـ وزير الدفاع ـ الذي أمر بعرضها في المتحف الحربي، وتحتها نص يحكي قصتها. (ولم تتوقف السفارة الإسرائيلية في القاهرة عن السعي لرفعها من هناك، وطلب استعادتها، بإلحاح وغلظة!!).

٣ ـ وعندما بدأت العمليات على الجبهتين المصرية والسورية، فقد تصرفت القوات المسلحة في البلدين يوم ٦ أكتوبر وفق الخطة المشتركة، التي بدأت على الجبهتين بعمليات للطيران، كما كان مُتفقًا عليه، وإن كانت الجبهة المصرية قد انفردت بخروج واسع للطيران، له أسباب أصر عليها الرئيس «السادات».

٤ ـ وكانت دواعي الرئيس «السادات» في الإصرار على «الضربة الجوية» مفهومة ومبررة، وقد شرحت ذلك بكامل تفاصيله، مع التأكيد ـ بالنص على:

ـ كفاءة التخطيط والتنفيذ للضربة الجوية.

ـ كفاءة الدور الذي قامت به كل أسلحة الجيش، بما فيها سلاح الطيران، بقيادة اللواء «حسني مبارك» طوال فترة العمليات.

٥ ـ وبالطبع، فإن التخطيط والتنفيذ، ولأسباب ظاهرة، أهمها مدى وصول الطيران، الذي حدد مجال «الضربة» بمنطقة وسط سيناء، لأن الأهداف المرصودة موجودة فيها، وهي: مطار «المليز»، ومركز اتصالات «أم خُشيب»، إلى جانب مواقع لصواريخ ـ طراز «هوك» على خط مواز تقريبًا للساحل الشمالي ـ والأهم أن دخول الطيران الكثيف إلى سيناء على ارتفاعات منخفضة فوق مواقع الجبهة، وسط انبهار سحري للجنود والضباط المستعدين للعبور، جاء دفعة هائلة لمعنويات الجميع، وكان ذلك هو المطلوب الأول للعملية من وجهة نظر الرئيس «السادات».

٦ ـ ومن الثابت ولسوء الحظ أن موعد نشوب الحرب المقرر وصل إلى إسرائيل، بصرف النظر ـ في هذا السياق ـ عن كيفية وصوله. وكان الرئيس «السادات» قبل نشوب المعارك بشهر ونصف ـ أواخر أغسطس ـ قد اقترح على الرئيس «حافظ

الأسد» أن يخرج الطيران السوري إلى ضربة أولى واسعة على نمط ما تقرر في مصر، وبحجم مائة طائرة، وبحث الرئيس «الأسد» تلك الفكرة جديًّا، ثم عرفت القيادة السورية ـ كما عرفت القيادة المصرية ـ قبل ساعات من بدء العمليات أن سرّها تسرب، لأن الحكومة الأمريكية ـ وكما فعل «كيسنجر» مع وزير خارجية مصر ـ اتصلت عن طريق السفير السوفيتي في دمشق، تنقل تحذيرًا أمريكيًّا عاجلًا، وكان قرار الرئيس «الأسد» إلغاء الضربة واستعمال الطيران في التمهيد والمساندة لاجتياح سريع بالمدرعات على هضبة «الجولان»، لأنهم (القيادة العسكرية السورية) قدروا أن التركيز سوف يكون شديدًا على الجبهة السورية، لقربها من المواقع الحيوية لإسرائيل في «الجليل الشمالي»، وهم يخشون على الطيران إذا خرج كثيفًا ـ وقد تسرَّب النبأ ـ أن تلحق به خسائر، أو تتربص له كمائن تؤثر في قدرته على مساندة هجوم المدرعات والمشاة!

ومن المؤكد بالوثائق ومعظمها الآن أمامي:

(أ) إن السر وصل فعلًا إلى إسرائيل قبل بدء العمليات بليلة كاملة ونصف نهار، وقد وصل إليها صحيحًا، حسب ما كان لحظة الإبلاغ، ذلك أن الجاسوس الذي أبلغ لم يكن يعرف أن موعد بدء الهجوم تغير في آخر لحظة يوم ٢ أكتوبر، في لقاء بين القادة العسكريين المصريين والسوريين ـ في دمشق ـ وحضره الرئيس «الأسد»، وتقدمت به ساعة الصفر من السادسة مساء(كما أبلغ من أبلغ) إلى الساعة الثانية بعد الظهر (كما وقع فعلًا).

(ب) إن رئيسة وزراء إسرائيل «جولدا مائير» على أساس هذا الإنذار المبكر، طلبت تدخل الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون»، مشيرة إلى «مصدر مصري موثوق فيه»، أبلغ مدير الموساد «تسفي زامير» خلال لقاء سري في لندن، عن هجوم عسكري منتظر ضد إسرائيل، وأنه على جبهتين: مصر وسوريا، وأن بدايته عمليات جوية.(وكان إبلاغ سرّ الحرب لإسرائيل موضوعًا ناقشته بصراحة في حوار طويل مع الفريق «أحمد إسماعيل»، نشر على امتداد ثلاث صفحات كاملة في «الأهرام» يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ـ وكان نص سؤالي له تفصيليًّا وطويلًا ـ والنص مرفق).

(جـ) إن وزير الخارجية الأمريكي «هنري كيسنجر» اتصل ـ تليفونيًا ـ في هذا الشأن بوزير الخارجية المصري الدكتور «محمد حسن الزيات»، في الساعة الحادية عشرة مساء الجمعة بتوقيت نيويورك (الفجر بتوقيت القاهرة)، وطلب منه باسم الرئيس «نيكسون» الاتصال فورا بالرئيس «السادات» لإلغاء الهجوم، واتصل «الزيات» بالقاهرة ينقل الرسالة، ثم عاد إلى الاتصال تليفونيًّا وبرقيًّا (وكان الهجوم قد بدأ على الجبهتين المصرية والسورية بتوقيت الثانية بعد الظهر في القاهرة (السابعة صباحا في نيويورك) ينقل طلبًا جديدًا من الرئيس الأمريكي ـ بلسان وزير الخارجية الأمريكية ـ بوقف إطلاق النار فورًا، وعودة القوات المصرية والسورية إلى مواقعها السابقة قبل بدء العمليات، بما يعطيه ـ «هنري كيسنجر» ـ الفرصة لإجراء مفاوضات يتولاها بنفسه لتسوية أزمة الشرق الأوسط كلها!!

٧ ـ وقد بحث مجلس الوزراء الإسرائيلي فجر ٦ أكتوبر إمكانية توجيه ضربة إجهاضية بطاقة الطيران الإسرائيلي إلى الحشد المصري والسوري.

وكان قائد الأركان العامة «دافيد بن أليعازر» متحمسا لهذه الضربة، لكن المجلس الوزاري للأمن رأي أن ذلك يضعف موقف إسرائيل السياسي، والأفضل لها أن تتعاون بالكامل مع الولايات المتحدة (وهي من نفس الرأي).

على أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت إجراءات احتياطية لمواجهة احتمالات الهجوم، ومنها السبق بدعوة الاحتياطي (كما أعلن)، إلى جانب إجراءات أخرى لتقليل الخسائر المحتملة للمبادأة العربية (وهو الأمر الطبيعي).

٨ ـ ولم يكن لأي من ذلك تأثير على تنفيذ الخطة، بما فيها الضربة الجوية المصرية، وبالفعل فقد كان مفعول عبور الطائرات فوق قوات الجبهة، سحريًّا على معنويات القوات، وعلى أي حال فقد وصلت الطائرات المصرية إلى أهدافها المعينة لها، وإن كان من المنطقي ـ في حساب النتائج ـ تقدير الإجراءات الاحتياطية التي أخذتها إسرائيل بعد الإنذار المبكر الذي جاءها في اللحظة قبل الأخيرة!!

وأتمت «الضربة الجوية» مهامها المرسومة سلفًا، ثم عادت تشكيلاتها متفرقة

بعيدًا عن الجبهة، من ممرات فُتحت خصيصًا لها، لأن عمليات القصف المدفعي كانت قد بدأت فعلًا على طول الجبهة تمهد لموجات عبور المشاة الأولى بالقوارب المطاطية، ثم بناء الجسور ـ عشرة جسور وأكثر من خمسين عبّارة، وجنود لم تتسع لهم الجسور والعبّارات ـ فاجتازوا القناة سباحة، بشهادة مذكرات الجنرال «موشي ديان»، وتأكد اقتحام حصون خط «بارليف» وتدميرها واحتلالها قبل أن ينتصف الليل.

٩ ـ ولقد عاد الطيران المصري بعد ذلك، فأسهم إسهامًا كبيرًا في العمليات الجوية فوق خطوط القتال، وفوق الدلتا. وطوال أيام الحرب، فإن السلاح الجوي كان مع القوات البرية، حيث دعت الحاجة إليه، وأدى دوره في الاشتباك والإغارة والتعرض بالمقاتلات طوال المعركة.

١٠ ـ واتساقًا مع ذلك كله وليس تناقضًا معه، فإن حقائق الأمور في ميدان القتال ـ ومراحل تنفيذ الخطة ـ وضعت عبئًا ومسئولية كبرى على الدفاع الجوي، وصواريخه الثابتة والمتحركة، سواء في ذلك حائط الصواريخ الرئيسي نفسه، أو الوحدات المتحركة من «سام ٦»، أو الصواريخ المحمولة المضادة للدبابات (المولوتكا)، والمضادة للطيران المنخفض (الاستريلال)، وقد ذكرت من قبل أن إسرائيل خسرت في أول ٢٤ ساعة من القتال ما يزيد على ٣٥ طائرة حربية، وأكثر من مائة دبابة في اشتباكات الجبهة المصرية وحدها.

ولعدة أيام تالية، فإن المدرعات ومدافعها وصواريخها، ألحقت بإسرائيل خسائر لم تكن في تقديراتها أو في تصوراتها، مما جعل الأسبوع الأول من حرب أكتوبر تجربة وكابوسًا مزعجًا لا تنساه، مهما تباعدت به الأيام!!

١١ ـ ويُلاحظ أن جميع التقارير السرية عن الحرب ـ وكذلك إجماع المعلقين والباحثين والمؤرخين ـ ركزت بالدرجة الأولى على هذه المعارك الكبرى بالصواريخ، وكانت حرب أكتوبر أول تجربة عسكرية واسعة يظهر فيها هذا الاستعمال الكثيف لقوة الصواريخ وانتشارها.

١٢ ـ وكانت هذه المعارك الكبرى هي ما توقف أمامه كل القادة الإسرائيليين

والأمريكان في مذكراتهم، من رئيسة الوزراء «جولدا مائير»، إلى «هنري كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة، الذي أبدى دهشته من فاعلية حائط الصواريخ، ومن عملية بناء الجسور عبر قناة السويس، وأكثر من ذلك عملية اقتحام خط «بارليف» وتدميره في ساعات!! كما أن الجنرال «موشى ديان» ـ وزير الدفاع الإسرائيلي ـ أشار في مذكراته عن الحرب بقوله في أول سطرين: «بدأ القتال على كلتا الجبهتين المصرية والسورية، بقصف مدفعي وجوي لمعسكرات الجيش الإسرائيلي»، وانتقل «ديان» على الفور ليوقف فصولًا مستفيضة أمام عمليات الجسور والعبور وحائط الصواريخ، ومعارك الدبابات، وانتشار الصواريخ الكثيف على طول الخطوط المصرية وحولها.

وفي حين خصصت «جولدا مائير» و «ديان»و «كيسنجر» صفحات طويلة في مذكراتهم للحديث عن حائط الصواريخ، وقوات الدفاع الجوي، ومعارك المدرعات والمقاتلات، فإن أحدًا من الثلاثة لم يُشر إلى موضوع «الضربة الجوية»، كذلك فإن أكبر الدارسين للإستراتيجية الإسرائيلية في تطبيقاتها السياسية والعسكرية، وهو الأستاذ «مايكل بريشر» فعل الشيء نفسه في دراسته الشهيرة لإدارة الأزمات في إسرائيل (فيما يخص معركة أكتوبر ١٩٧٣).

■ وينسى البعض أحيانًا أن الحقائق لها الغلبة على العواطف، خصوصًا في صدد التعرض للصراعات الكبرى.

١ ـ ينسى بعضنا أن الحرب عمل سياسي، يستخدم السلاح بقرار سياسي، لتحقيق هدف سياسي.

٢ ـ وينسى بعضنا أن الأثر النفسي ـ السياسي ـ لاستخدام القوة يوازي الأثر العسكري أحيانًا، وعلى سبيل المثال، فإن القنبلة الذرية الأمريكية الأولى التي ألقيت على «هيروشيما» ودمرتها، كانت هي التي أقنعت اليابان عسكريًّا بأنها خسرت الحرب، وأما القنبلة الثانية التي ألقيت على «نجازاكي»، فقد كان الهدف منها سياسيًّا نفسيًّا، وكذلك مزدوجًا:

● من ناحية: لإقناع اليابانيين بأن القنابل النووية سوف تتلاحق مع أنه لم يكن في الترسانة الأمريكية ـ وقتها ـ غير ثلاث قنابل.

● ومن ناحية أخرى: كنوع من الإنذار المسبق لتحذير السوفييت، حتى يتصرفوا «بعقل» بعد أن تنتهي الحرب، فلا يحاولون السيطرة على أوروبا الغربية، حتى نهر «الراين» على الأقل.

٣ ـ وينسى بعضنا ـ أيضًا ـ أن العامل النفسي على جانبي الخطوط في أي معركة له دور حيوي، لأن استعمال السلاح إرادة قبل أن يكون تصويبًا، والإرادة قوة أعصاب قبل أن تصل قوة النيران (وقد كان العامل النفسي هو أول ما أشار إليه المشير «محمد عبد الغني الجمسي» في مذكراته ـ صفحة ٣٠٤ ـ عندما تناول موضوع الضربة الجوية).

٤ ـ وقد كانت الضربة المصرية الأولى كما شرحها الرئيس «السادات»، وكما سمعتها منه وهو يناقشها مع الفريق «أحمد إسماعيل» ـ حتى قبل أن يتسرب سر الحرب إلى إسرائيل ـ موصولة إلى حد كبير بتأثيرها المعنوي على القوات المنتشرة في الخطوط المصرية، متأهبة للعبور، وكان كلا الرجلين: «السادات» و «أحمد إسماعيل» يعرف أن الأهداف الإسرائيلية في سيناء محددة، لكن الروح المعنوية لها أجنحة محلقة، ولها مع الاعتبارات النفسية نتائج سياسية غير محدودة! (وتوضح التقارير اليومية التي كان يقدمها المكتب العسكري لرئيس الجمهورية يوميا عن سير العمليات، أن التركيز من أول لحظة كان على الجسور والعبور وحائط الصواريخ ومعارك المدرعات).

٥ ـ ومع ذلك، فإن فكرة وخطة وتنفيذ «الضربة الأولى» ـ بصرف النظر عن أي شيء وكل شيء ـ لا يمكن اعتبارها مسئولة عن تسريب سر الهجوم المصري إلى العدو، فتحوط (وهو الأمر الطبيعي الواجب)، ثم إن القوات الجوية نفذت ما كُلفت به عسكريًّا، وجاءت نتائجه النفسية ـ ومن ثم السياسية ـ متجاوزة للتوقعات!

٦ ـ وتلك كلها أمور لا بد أن توضع في نصابها وتقيم تاريخيًّا بحقائقها، ويصبح

ذلك واجبًا إذا ما جرى استغلال أي عملية لصالح رجل، أو نظام، أو أسرة، ثم جرى التهويل فيها ـ مسرحيًّا وسينمائيًّا ـ لطلب (حكم وثروة وإرث!!). وأخطر من ذلك أن يتجاوز أحد بتكرار الإشارة إلى تلك العملية في حيثيات طلب «صك غفران ومرسوم براءة» (كما أسلفت)، إزاء ذنوب كبرى حلت بوطن وشعب وأمة، وتركت وراءها موارد منهوبة، وحقوقًا ضائعة، وسيادة مجروحة، وأرضًا وقع تجريفها بقسوة، طالت ثرواتها الإنسانية والطبيعية، وكله بالإحالة إلى شرعية «الضربة الجوية !!».

هناك نقطة مهمة تتعلق بهؤلاء الرجال الذين تحملوا ونفذوا وخاطروا بحياتهم في صورة «الضربة الجوية». وذلك أن التباين في الصور بين ما يعرفه العالم كله ـ وتقول به وثائقه ـ وما نقوله في مصر ونبالغ فيه، سواء للحصول على شرعية حكم، ونظام، أو لخطف صكوك براءة وغفران لابد أن يتسق مع بعضه على نحو ما. لا يمكن أن نستمر في التعايش مع صور متناقضة لنفس الحدث، صورة نتداولها في الداخل المصري، وصورة معتمدة من العالم ـ شرقه وغربه ـ لأن مثل ذلك تناقض يضر عمليًّا، ويضر سياسيًّا، ويضر معنويًّا، وفي كل الأحوال فإن ما أنجزه السلاح في معركة أكتوبر يكفيه أداؤه للشهادة بكفاءته، ولا يحتاج إلى مبالغات تأخذ من أصحابها أنفسهم، بقدر ما تأخذ من الحقيقة المعتمدة علميًّا وعمليًّا في الدنيا بأسرها، خصوصًا إذا فهمنا واستوعبنا أنه كانت هناك أجهزة دولية (عسكرية ومخابراتية أمريكية ـ بريطانية)، تتابع الجبهة وما يجري عليها: إشارة وحركة وفعلًا وأثار على الهواء مباشرة، وترصده وتسجله فيما يجري!!

وذلك كله الآن في حيز العلم الدولي العام.

ولا ينتقص من قدر أداء الطيران أن أهداف الضربة الأولى كانت مركزة على منطقة وسط سيناء، وليست مسئوليته ـ كما أسلفت ـ أن السرّ وصل إلى العدو.

كما أن الذين قاموا بالمهام العسكرية ليس عليهم حساب أن هناك من وظَّف واستغل، وحكم واستبد، بدعوى شرعية «الضربة الجوية !!».

والحقيقة أن كل الذين حملوا أمانة التخطيط والتنفيذ هم أول من يحق لهم أن

يغضبوا من استغلال جهدهم في غير ما كُلفوا به، وتصدوا له، ونفذوه بأمانة، وضحوا من أجله بشرف (بصرف النظر عن متغيرات الظروف)!

وفي خاتمة المطاف فلعلي واحد من المتعاطفين معهم، بمنطق حكمة مقطرة في بيت شعر ذائع

يقول:

وتؤخذ باسمه الدنيا جميعا   وما من ذاك شيء في يديه!

القسم الثالث

حوار مع الأخبار

مصر أمام لحظة حقيقة*

....

....

إنني سعيد أن تُتاح لنا فرصة حوار مشترك، ولكوني صحفيا قديما فإنه يسعدني كثيرا أن أرى حركة تقدم الأجيال وتواصلها، ثم إنني سعيد أيضا أن ألتقي قارئ «الأخبار» بعد سنوات طويلة من الغيبة، لكي أكون صريحا معك فلابد أن أقول: إن حياتي المهنية في «الأهرام» أخذت الجزء الأكبر من عمري داخل المؤسسات الصحفية، وتلك التجربة فيه مازالت أغنى تجارب حياتي، لكن المفارقة أن التفرغ للعمل الطليق بالمتابعة والكتابة، ونشر الكتب سواء في العالم الخارجي أو في العالم العربي، أو الحديث من على قناة «الجزيرة» وغيرها - كله مع بعضه أخذ أطول مساحة من حياتي المهنية، وكانت ذروتها وخاتمتها، وهذه أهمية هذه المرحلة بالنسبة لي... هل تتصور أن كل عملي كان أقل من نصفه... أي ثلاثين سنة... داخل المؤسسات الصحفية، من «الإچيبشيان جازيت» - إلى «أخبار اليوم» - إلى «الأهرام» حيث قضيت قُرابة ثمانية عشر عاما، وبعد ذلك كان عملي ونشاطي كله من خارج المؤسسات لأكثر من خمسة وثلاثين سنة، ومن هذا المكتب البعيد عن أي مؤسسة.

لقد كنت ذات يوم أحد رؤساء تحرير «الأخبار»، ومديرا لتحرير «أخبار اليوم» في نفس الوقت، وكذلك فإن الحديث معك اليوم يعيد إليَّ ذكريات شبابي الباكر، شباب ما تحت الثلاثين سنة، حين جلست على المقعد الذي تجلس أنت فيه اليوم.

---

* الأخبار فبراير ٢٠١٢.

هذا سبب يسعدني... العودة إلى شبابي الباكر... والعودة إليه معك، أضف إلى ذلك أنني هذه اللحظة بالتحديد أوثر اللجوء إلى انضباط الحرف بالحبر على الورق، وأعرف بالطبع أن التلفزيون هو أداة الإعلام الأوسع وصولا للناس في هذا العصر، لكن المشهد التلفزيوني في هذه اللحظة يبدو لي مزدحما بأكثر من اللازم، صاخبا بأكثر مما هو ضروري، وأنا أرى نجومه وأعجب بالكثيرين منهم، ومعظمهم أصدقاء، وكلهم تفضَّل ودعاني إلى برامجه، لكني حتى هذه اللحظة أجد نفسي مترددا، فلا يكفي أن نرى الصورة على الشاشة، ونشعر بالألفة مع الملامح والأصوات، ولكن المهم أيضا ما وراء الصور والشاشات، وهناك ما يثير لديَّ ترددا قد تكون له دواعيه، وقد يكون محض وهم في هذه الفترة وهي فترة ملتبسة وقلقة، ولذلك خطر لي أن أحتمي بأمان الكلمة المكتوبة المطبوعة بالحبر على الورق كما قلت، لأني لا أستطيع نسيان أن كل قنوات التلفزيون الخاصة في مصر مملوكة لرجال أعمال لهم مصالح بالطبع، وأنا لا أتصور أن أبادر أحدا بشك في نواياه ومقاصده، لكن الوضع يحيرني وأحاول جاهدا أقلمة نفسي معه، ثم إن تلفزيون الدولة تفضَّل ودعاني بكل لسان ـ سواء بلسان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو بلسان وزراء الإعلام المختلفين بعد الثورة، وقد اعتذرت أيضا، على الأقل في هذه اللحظة، وقلت لمن تفضلوا بدعوتي للكلام في تلفزيون الدولة إنني لن أقول غير رأيي، وقد أجد نفسي مختلفا مع أصحاب الدعوة، ولست أريد أن أسبب حرجا لأحد... لا لغيري ولا لنفسي!!

....

....

اعتقادي أن مصر الآن أمام «لحظة حقيقة» تجمعت فيها مشاكل وقضايا وعقد كثيرة داخلية وخارجية، متشابكة مع بعضها، وبعضها سابق وبعضها لاحق وبعضها مستحق، وقد أصبح المتراكم منها كتلة حرجة، وليست لهذه الكتلة الحرجة حلول أو منافذ سهلة أو قريبة المنال أو متهاودة في التكاليف، جزء كبير من المسئولية علينا جميعا، فقد رضينا حين كان ينبغي ألا نرضى، وقبلنا حين لم يمكن يجوز

القبول، وسكتنا حين لم يكن يصح السكوت ـ أنت تشهد أنني لم أسكت، وإنما تكلمت، وفي وقته، لكن ذلك لم يعد مهما الآن ـ ما حدث هو أن خطايا الماضي تراكمت على خطايا الحاضر، قبل «مبارك»، وفي زمن «مبارك» وبعد عام من سقوط «مبارك»، بما يجعل المستقبل محفوفا بالخطر، وكذلك فرضت لحظة الحقيقة نفسها.

....

....

إنني طوال الأسبوع الأخير ـ أسبوع الذكرى الأولى لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ـ وهي حدث عظيم بكل المقاييس ـ كنت أتابع حركة التجمعات في ميادين مصر، وكنت أراقب المسيرات في شوارعها، وأتأمل ملامح الناس في الميادين والشوارع، وكنت طول الوقت أشعر بنوع من الوجع، وأنا أرى التحركات حائرة، والجموع قلقة، والنداءات جريحة وكلها زحام بالأسئلة، ملأى بالأسئلة وليس هناك جواب، ليست هناك فكرة ملهمة، وليست هناك قيادة موثوقة، بل ليس هناك أفق ولا بوصلة، وتلك كلها علامات «لحظة حقيقة».

ولحظات الحقيقة في التاريخ ـ ومع كل أثقالها ـ اختبار لمقدرة الشعوب، إما أن تتخبط فيها بلا إرادة، وإما أن تقف وأن تمسك بأقدارها وتتدارك، ثم تفكر وتتصرف.

الواقع أننا في حاجة إلى وقفة، إلى فهم، إلى تدبر!!

ما نواجهه في لحظة الحقيقة أكبر وأعمق مما يتصور معظمنا من ظاهر التصرفات.

ما يواجهنا الآن أوضاع لا تكفي لحلها انتخابات برلمانية، ولا مجلس أعلى للقوات المسلحة، ولا مليونيات الشباب، ولا دستور جديد أو رئيس يُنتخب رئاسيًّا أو برلمانيًّا، والسبب أن الواقع في الشأن المصري داخليا وخارجيا مزعج، والغاطس من الحقائق أكبر من الظاهر، وذلك في الغالب أهم سبب لما نراه من تخبط، ومن صراع في الظلام بين القوى من أفعال.. متسرعة أو متأخرة أو مرتبكة، دون افتراض سوء النيّة مسبقا!!

ظاهر الصورة يقول إننا في معركة.. كلنا مع بعضنا.

المجلس العسكري ـ كما يختصرون اسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مع أني في الحقيقة لا أحب هذا الاختصار ـ في شبه تصادم مع الشباب.

والأحزاب كلها في معركة علنيّة أو صامتة مع بعضها ـ المدني ضد الديني ـ والديني ضد بعضه ـ والمدني ضد المدني ـ والأحزاب ضد المرشحين النجوم، والمرشحين النجوم كلهم ضد بعضهم.

وأنا أعرف أن الكل حريص على المستقبل، ولكن المشكلة أن المستقبل مرتبط بفهم الحقائق الراهنة، وهذه الحقائق الراهنة لا يقترب منها أحد، مع أنها الأصل والأساس.

الأصل والأساس يمكن تلخيصه في عدة نقط:

ـ نحن بلد ـ شاء أو لم يشأ، أدرك أو لم يدرك ـ رهن جزءًا مهما من إرادته.

ـ وأضاع جزءًا مهمًّا من ثروته.

ـ وبدَّد جزءًا مهمًّا من قوته.

ـ وتهاون في جزءٍ مهمٍّ من قيم الثقافة والعدل ـ وفي حافز العمل العام، وداعيه في أي مجتمع.

ـ واستغنى عن جزءٍ مهمٍّ من هويته وشرعيته في المنطقة التي يعيش فيها.

أتوقع أن البعض سوف يغضب مما أقول، أو يعتب، ولا حيلة لي في ذلك، لأن ذلك هو جوهر الأزمة.

وهذا في الصميم هو ما دعا إلى قيام الثورة.

وقد قامت الثورة فعلا... بداياتها ظهرت من سنوات... بدأت حالة ثورية منذ التسعينيات الماضية، ومرحلة تصاعد ثوري بلغ أقصاه في ٢٥ يناير الماضي، وانفتحت الأبواب لفعل الثورة ذاته، أي للتغيير الشامل والانتقال من أحوال لم يعد ممكنا قبولها، إلى أحوال مرجوة ومطلوبة، لكن عاما بأكمله من يناير ٢٠١١

إلى يناير ٢٠١٢ لم يحقق كثيرا، وكان يمكن أن يتحقق فيه الكثير، وللأمانة فإن هدفا واحدا تحقق بامتياز، وهو أن جماهير الشعب المصري خرجت من عزلتها ومن إحباطها، وأمسكت بيدها مقدراتها، ولم تغادر الساحة بل أصرت على البقاء، وهذا هدف كبير تحقق، حتى وإن كان لم يواصل تقدمه إلى ما بعده حتى الآن ... السبب أننا ندور في حلقة مفرغة... مفرغة من الحقيقة لأننا لا نريد أن نواجهها، ولأن قوى الشعب المصري كله بقيت أو أبقيت بعيدا في تيه الأوهام، والنتيجة أن هذه القوى جميعا تصادمت مع بعضها في الظلام، وهذه هي المشكلة الأولى التي نواجهها هذه اللحظة، صدام في الظلام - احتكاك في الزحام - اختر الوصف الذي ترضاه.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة في احتكاك أو صدام مع شباب الثورة لا مبرر له - وشباب الثورة غير واثق لا في المجلس الأعلى ولا في القوى السياسية، وذلك لا مبرر له - والقوى السياسية لا تعرف مواقع أقدامها، وهذا لا مبرر له - والنجوم الذين يتكلمون في معظمهم يفعلون أحد شيئين: إما كلام في العموميات بعيد عن واقع الحال، وإما عرض أنفسهم على الناس، وكل يزكي نفسه بصورته، وذلك لا يكفي!!

والنتيجة أن الكل في مأزق.

....

....

هذه بالضبط الأوضاع التي أخذت البلد إلى الثورة، وأهداف الثورة لا يصعب إنجازها إلا إذا جرت مواجهة الحقائق أولا.

دعني أذكرك أن أهداف الثورة المصرية هي أهداف كل ثورة في الدنيا، وكل ثورة في مصر: الحرية - العدل - والتقدم، هذه قصة الأمل الإنساني باستمرار، وعلى طول التاريخ سواء بالتطور أو بالثورة، هذه هي «ثلاثية» المطلوب، ثم إن كل عصر من العصور يتحرك بهذه المطالب الثلاثة في ظروف متغيرة وعصور مختلفة،

وهو يكيف فعله بإدارة عناصر هذه الظروف والعصور وفق ما هو متوفر له من فكر وطاقة فعل.

الظروف والعصور تتغير والمطلوب محدد دواما وثابت، ثلاثة مطالب: الحرية والعدل والتقدم.. تذكر أن نفس النموذج تقريبا موجود في الأدب، فكل قصة لها ثلاثة أبطال، رجل وامرأة، وطرف ثالث وأي مؤلف من «سوفوكل» إلى «شكسبير» إلى «نجيب محفوظ» يحرك هؤلاء الأطراف الثلاثة فيما يكتب وفق الظروف والعصور.

وطلب الحرية والعدل والتقدم في مصر، وبعد تصاعد الثورة وبلوغها حد الذروة يوم ٢٥ يناير ـ كان هناك ثلاثة من الأبطال مسئولين عن أهداف الحرية والعدل والتقدم في ظروف عصر مستجد، لكن الكل وطوال سنة كاملة وقع في حيرة لا يعرف كيف يرسم دوره، حتى ليصدق على الجميع تعبير شاعرنا العظيم «أحمد شوقي» في قوله أثناء حوارات مسرحية «مجنون ليلى»: «نحن الثلاثة ارتطمنا بالقدر»، وهذا بالفعل ما حدث، ثلاثة أبطال في يدهم مفاتيح الفكر والفعل ارتطموا بالقدر، وبرغم حسن نواياهم فإنهم جميعا واجهوا مأزق الدوران في الحلقة المفرغة، لأنهم جميعا لم يروا الحقائق الغائبة، أو أنهم رءوها ثم هالهم ما رءوا، فابتعدوا.

....

....

في ثورة ٢٥ يناير ثلاثة أطراف كما اتفقنا:

ـ جموع الشباب الذين صنعوا التفجير الثوري الذي استجاب له الملايين في أرجاء مصر، وليس في ميدان التحرير وحده، تذكر دائما هذه الحقيقة.. الملايين وليس ميدان التحرير وحده ـ من الميدان جاء الإلهام، ومن الملايين جاء الزحف الذي فرض وحسم.

ـ يأتي بعد ذلك دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تسلم سلطة الدولة عهدة مؤقتة وأمانة.

ـ ثم تجيء القوى السياسية كلها جديدها وقديمها، ابتداءً من القوة الزاحفة للإخوان المسلمين إلى أصغر تجمع يساري على الساحة.

الأطراف الثلاثة (الطلائع من الشباب ـ والمجلس الأعلى ـ والأحزاب) وقعوا في مأزق ربما لم يكن من صنع أحد منهم، لأنهم جميعا ارتطموا بالقدر على حد تعبير «أحمد شوقي»، والارتطام بالقدر هنا معناه ليس مجرد أن يواجه أحد الأطراف عقبات لم تكن من صنعه، ولكن أيضا أن يواجه ما لا يقدر على التصرف فيه، ولا يقدر على تجاهله في نفس الوقت.

لكي أشرح قصدي، دعنا نستعرض معا أوضاع كل طرف من الأطراف الثلاثة في ثورة ٢٥ يناير، ولندرس معا كيف ارتطم كل منهم بالقدر.

....

....

القوات المسلحة المصرية كانت أول من ارتطم بالقدر في مصر، وللإنصاف فقد كان ذلك حاصلا منذ البدايات الأولى وحتى من قبل ثورة سنة ١٩٥٢.

لم نستطع في أي وقت وضع القوات المسلحة في مكانها الصحيح من نظام الدولة المصرية الحديثة وفي فعلها.

فكرة الجيش فكرة عميقة في الوجدان المصري، فالجيش يمثل ركنا أساسيا في قيام الدولة المصرية، وفي نظامها وفي حمايتها، لكن الجيش فكرة وتنظيما ظل مستهدفا على الدوام من جانب القوى الخارجية التي لا تريد في مصر دولة حديثة قادرة على حماية نفسها، وأداء دورها في إقليمها، الجيش المصري ربما هو الوحيد في العالم الذي وقع حله ثلاث مرات في أقل من قرن.

جرى حله بعد ضرب تجربة «محمد علي» ـ وجرى حله بعد ضرب الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ ـ وجرى حله (تقريبا) بعد اغتيال سرداره البريطاني السير «لي ستاك» سنة ١٩٢٤، ولم يعد الجيش على استحياء إلا بعد معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان التصور أن يظل جيش احتفالات ومراسم!!

لكن الأمة حرصت في كل الظروف على فكرة الجيش وعلى تجسيدها وتأكيدها، وفي الحقيقة فإن معركة السويس ١٩٥٦ لم تكن مجرد الأمل في بناء السد العالي، وإنما كانت في ذات الوقت تطلعا إلى القوة بكسر احتكار السلاح، وضمن كل مؤسسات الدولة كانت مؤسسة الجيش، هي المؤسسة التي تحققت لها حصانة لم تتوفر لغيرها من المؤسسات.

لكننا ومن قبل الثورة، وفي بلد لم يزل محتلا بالإنجليز، دفعنا الجيش إلى فلسطين دون تحديد للهدف، ودون استعداد يمكنه من تحقيق ما يُطلب منه، والنتيجة سيئة.

بعد الثورة وبعد كسر احتكار السلاح، تعرضت القوات المسلحة سنة ١٩٥٦ لتجربة القتال على جبهتين... على جبهة «سيناء» وعلى جبهة «قناة السويس»، وهي لم تكن استوعبت بعد سلاحها الجديد، لكن الانتصار تحقق بالمقاومة الشعبية إلى جانب القوات، وبالإدارة السياسية المقتدرة في ظرف دولي يسمح بالحركة.

وفي سنة ١٩٦٧ ـ جاء القرار المؤدي إلى الحرب مفاجئا للقوات، ثم وقع الخطأ المروع بسحب جيش بأكمله من سيناء في ليلة واحدة، بينما الظروف مختلفة بقسوة عما كانت عليه سنة ١٩٥٦، والنتيجة مؤلمة.

وفي سنة ١٩٧٣ ـ كانت القوات المسلحة تركيبة مختلفة شعب وجيش، أو جيش وشعب، وتحقق في الأيام العشرة الأولى من الحرب أداء رائع في ميادين القتال، كان يمكن أن تترتب عليه نقلة في الأحوال مدهشة، لكن السياسة اختارت طريقا آخر رأته عين الحكمة في ذلك الوقت، والنتيجة أنه حتى المعركة العسكرية اختلفت نهايتها عما كانت عليه في بدايتها.

تصورنا لخلاص أمريكي هو الخطيئة عينها ـ من يومها وحتى هذه اللحظة.

يكفيك أن تراجع بعض ما جرى في الشهور الأخيرة بعد الثورة، سواء في القاهرة أو في واشنطن:

في القاهرة وبالزيارات المتكررة من مسئولين سياسيين، ومن دبلوماسيين

أمريكيين، ظهرت الولايات المتحدة على الساحة السياسية جهارا نهارا، تتصل بكل الأطراف، وتسعى بينهم، وتراجع تعهداتهم، وتفتش حيث تشاء حتى في المكاتب، وحتى في القلوب!!

وفي «واشنطن» ربط الكونجرس الأمريكي ـ بمقتضى قراره ١٦٠١ لشهر سبتمبر الماضي ـ اعتماده للمساعدات الأمريكية السنوية المقررة لمصر ـ بما يضمن سلطة قادرة على التحكم في التصرفات شديدة الغلظة.

لأول مرة لم يحدد مبلغ المعونة العسكرية بكذا (مليار وثلث تقريبا)، وإنما جرى وضع كلمة غريبة لشرط المنح وهو أولا أن يكون المبلغ المعتمد ليس مبلغ كذا... وإنما بما لا يتجاوز مبلغ كذا (up to)، وهذا معناه التفاوض في كل اعتماد، أي ربط كل تصريح بصرف أي مبلغ من حساب المعونة بشروط، وأصعب من ذلك أن التصريح له مقدمة تسبقه وتقتضي شهادة «حُسن سير وسلوك» من وزارة الخارجية الأمريكية، منها أن الحكومة المصرية ملتزمة بشروط السلام مع إسرائيل، ملتزمة بمكافحة الإرهاب..، ملتزمة بقبول كل خطوة من خُطى السياسة الأمريكية.. إلى آخره.

ومن المفارقات أن كل القوى السياسية التي ظهرت على الساحة دفعت مقدما تأكيدا مسبقا بالتزامها بكل بنود معاهدة السلام وترتيباتها، وبكل ترتيبات الشراكة مع أمريكا، وهي لا تعرف الكثير عنها.

وفي الواقع فإن أحدا لم يكن يطالب هذه القوى بالتسرع إلى نقض شيء، أو سحب التوقيع عن أي اتفاق، لكن هذه القوى السياسية كانت تستطيع أن تعترف بالمواثيق والتعهدات الدولية على وجه العموم، ثم تعطي لنفسها الوقت على مهل لتعرف وتدرس.

أقول ذلك وأعتبر نفسي ضمن الداعين في هذه الظروف إلى تجنب أي تعقيدات، وأي خطوات غير محسوبة والتصرف بروية وصبر.

....

....

كانت تلك أعباء ترتبت على توجهات سياسية سابقة، استحقت الآن ضرائبها:

ـ **الضريبة الأولى**: أن الولايات المتحدة أصبح لها في مصر من النفوذ أكثر مما ينبغي، وأكثر مما هو صحي، وهو لها بحكم اتفاقات مربوطة، وترتيبات على أساسها سار العُرف عليها.

ـ **الضريبة الثانية**: وهي موصولة بسابقتها: أن مصر التزمت بأن حربها في أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب، ومن تداعيات ذلك، أن القوات المسلحة وضعت بين المطرقة والسندان، مطرقة السياسات الطارئة على إستراتيچية الأمن القومي المصري، وسندان الحقائق المستجدة على مسئولية الأمن القومي المصري وضروراته في الإقليم، ذلك أنه بصرف النظر عن الانتماء القومي ـ وهو مسألة حيوية ـ فإن هناك حقيقة جغرافية، وهي أن خط حدود مصر الدولية لا يصلح مرتكزا للدفاع عن مصر، وهذه حقيقة أكدتها عصور التاريخ من «تحتمس» إلى «عبد الناصر»!!

ـ **الضريبة الثالثة**: هي حصر مصر وحصارها فأمامها إما أن تؤدي الدور المطلوب منها أمريكيًّا، وإما أن تتقوقع في هذا المربع المحشور وسط الصحراء في شمال شرق إفريقيا، وتنقلب الدنيا حولها، وهي ساكتة مشغولة بهمومها، تجتر أحلاما قديمة، مغتربة عن حاضر يجري حولها، ولا شأن لها به حتى وإن كان في صميم أمنها من «غزة» إلى «ليبيا»... من «السودان» إلى «سوريا»... من «العراق» إلى «الجزائر»... من الخليج إلى المحيط كما كنا نقول ذات يوم!!

ـ **الضريبة الرابعة**: ذلك أن مصر إلى جانب التزامها بأنها «آخر الحروب»، والضمانات الحقيقية لتحقيق ذلك، التزمت وتعهدت بأن التزاماتها إزاء إسرائيل (والولايات المتحدة) تسبق أي التزامات دولية أخرى وقَّعت عليها من قبل، معنى ذلك أن هذا الالتزام يشمل مسئولية مصر في عالمها العربي، ومحصلته في النهاية أن السياسة المصرية قامت بعزل مصر نفسها عن محيطها وعن أمتها.

وعند التطبيق فإن ذلك تأكد: جرى احتلال نصف «بيروت» و«القاهرة» ساكتة.. وجرى ضرب «غزة» ولم تحرك «القاهرة» ساكنا.. واعتدى الطيران الإسرائيلي على «العراق» وعلى «تونس» وعلى «السودان»، ومصر لا تحتج حتى بكلمة.. وليس

هناك من يطالب بردة فعل متسرعة، ولا بقعقعة في السلاح خطرة، لأني أزعم أن هيبة الدول بالقوة تكفل في حد ذاتها أن يُحسب حسابها، وأن يراعى جوارها، فأسوأ ما يمكن أن تُصاب به دولة هو أن يصبح تصرفها في أي موقف أو أزمة أمرا مفروغا منه ومقدورا عليه.

كل ذلك له تداعياته ومضاعفاته وعواقبه، من الهيئة السياسية إلى الاقتصاد ـ ومن التجارة إلى الثقافة.

ولسنا الآن في معرض الخوض في ذلك كله، فإن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير كان عليها أن تكتشف أن الضرائب المفروضة عليها ثقيلة وغليظة، وأنها في أوضاعها الراهنة ومهما قيل ويُقال ـ قيد على حرية الحركة وعلى إرادة صُنع القرار!!

وظني أنه يكفي في هذه اللحظة أن يتعرف الشعب المصري على واقع الحال، يعرف حقائقه، يستوعبه، يتدبر أمره.

وفي الحقيقة فليس هناك بلد في العالم ولا في التاريخ قال لنفسه وللآخرين إنه خاض «آخر الحروب»، فلم تفعلها «أمريكا» بعد أن انتصرت في الحرب العالمية الثانية بالضربة النووية القاضية في «اليابان».. ولم تفعلها إنجلترا حتى بعد انتهاء الإمبراطورية.. ولم تفعلها «فرنسا» كذلك.. ولم تفعلها «الهند».. ولا «الصين».

بمعنى أن أي دولة من واجبها تجنب الحرب، ولكنها لا توجد دولة لا تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن نفسها، وتوفر لذلك شروطه، بأنها لن تدافع عن نفسها وعن أمنها كما تقدره، وكما تضع نظريتها لأمنها الوطني والقومي!!

....

....

دعنا نترك مصر في حالها لحظة، ونتحدث عن القيادة العسكرية لأي جيش في العالم.

قل لي ما هو وضع أي قيادة عسكرية يُقال لها ويُفرض عليها أنها في لحظة معينة خاضت «آخر الحروب»!!

لاحظ ـ أرجوك ـ عدة اعتبارات شخصية وعامة:

ـ إنني لست داعية حرب، بالعكس فقد خبرت الحروب، ولمست تجربتها كمراسل حرب، ورأيت ميادين القتال من «البلقان» في فلسطين، إلى «كوريا» و«ڤيتنام»!!

ـ ثم إنني لا أتصور ولم يحدث من قبل على طول الحقب والأزمنة، أن بلدا من البلدان اعتمد إستراتيچية تقضي بعدم اللجوء إلى السلاح في نهاية المطاف لصد تهديد أو لتأكيد أمن!!

لاحظ أيضا مسألة ثالثة: وهي أن الذين طالبوا مصر بالتعهد أن أكتوبر «آخر الحروب»، سوف يعملون على ضمان ذلك عمليا على الأرض، وأول الضمانات أن يحددوا قدرة سلاحها، وأن يحددوا إمكانية حركتها بما يرون من الوسائل الضرورية، وهذه نقطة لمسناها فيما تعرضنا له قبل قليل.

بعد ذلك نمضي خطوة ونسأل:

ـ ماذا يحدث إذا قلت لأي قيادة عسكرية إنها لن تحارب بعد الآن؟!!

بالطبيعة.. تتأثر رؤيتها لدورها، لأن مبرر وجودها يصبح موضع تساؤل.

بالطبيعة.. تتأثر ثقافتها المهنية والمؤسسية، لأن أي متابعة لابد أن تتصل بممارسة محددة، حتى لو كانت الممارسة بمجرد الاستعداد والتأهب، مع العلم بأن مجرد الاستعداد والتأهب يفعل فعله دون إطلاق نار، وهذه أقصى درجات القوة.

بالطبيعة.. تتأثر علاقتها بمجتمعها، لأنها إذا لم تكن مكلفة، ولم تكن قادرة على أداء دورها الطبيعي ـ إذن فكيف ترتب علاقاتها مع هذا المجتمع ودورها ومهمتها فيه.

فوق ذلك هناك آثار جانبية:

بالطبيعة أيضا.. سوف تترتب على ذلك مشاكل جانبية، ولكنها شديدة الخطر:

أولا: إن هذه القيادة العسكرية سوف تفقد صلتها بخيرة شبابها، وعلى سبيل المثال فقد كان بين الميزات الكبرى في حرب أكتوبر أن ١٤٧ ألف شاب من شباب

الجامعات والمعاهد العُليا وما يوازيها، كانوا في صفوف القوات المسلحة في معارك تلك الحرب، وذلك التواجد في ميدان القتال خلق لغة وفهما وألفة بين الشباب: الكتائب والفرق والجيوش، وخلق صداقة حميمة، وخلق شراكة وثيقة جرى تعميدها بالنار والدم.

فإذا قيل إن القوات المسلحة لن تخوض حربا بعد سنة ١٩٧٤ ـ إذن فالأولى أن تترك خيرة الشباب لمواقع العمل المدني، فذلك أجدى وأنفع!!

وإذا كانت «آخر الحروب» فعلا، فما الذي يدفع إلى التجنيد الإجباري حتى لغير شباب المؤهلات؟!!

....

....

ثانيًا: هناك قضية أخرى لا تقل أهمية، وتلك أنه عندما تكون حرب بالذات هي «آخر الحروب» في حياة وطن، فإن الروابط تتأثر بين أي مؤسسة جيش وبين جموع شبابها.

أنت وربما غيرك يقول لي: إن «آخر الحروب» تنطبق ـ في الحالة المصرية ـ على إسرائيل فقط، وهنا يثور سؤال.. أي تهديد، هناك حول مصر يمكن أن يدعوها إلى حمل السلاح؟! والجواب أن إسرائيل وحدها مصدر أي تهديد محتمل.

والرد أنه ليس حول مصر تهديد محتمل يقتضي حربا مسلحة غير إسرائيل؛ لأن محيطها من كل النواحي في الشرق والغرب والجنوب ـ محيط عربي، وليس عليه، ويصعب في أي مستقبل أن يكون عليه مصدر لتهديد محتمل، والواقع أن التهديد المحتمل الوحيد إسرائيلي، فإذا كان ذلك محظورا، إذن فنحن أمام وضع شديد الغرابة!!

ويُقال لي مرات: إن العقيدة القتالية المعهود بها إلى القيادة العسكرية المصرية لاتزال تعتبر أن الشرق مصدر التهديد ـ أي إسرائيل.

لكن المشكلة التي تطرأ هنا أن أي معادلة سياسية ليست مجرد مقولة، وإنما كل شرط في السياسة الدولية له ضمانات تؤكد مفعوله؛ بمعنى أن الذين وضعوا هذا الشرط، وفروا له من الضمانات ما يجعله ملزما.

فالسلاح الآن عندنا أمريكي بالدرجة الأولى، وأي سلاح أمريكي في مصر لا يُقدَّم لها إلا وفق قانون أمريكي معروف ومشهور، مؤداه أن إسرائيل يجب أن يكون لها تفوق كامل على كل الجيوش العربية مجتمعة، وهذا يقتضي ألا يجيء إلى مصر مسمار واحد أمريكي لا توافق عليه إسرائيل، وهو خلل في الموازين يصعب القبول بأحكامه، لأن ذلك هو الختم النهائي الذي تتحقق إسرائيل به من أن حريتها في العمل مكفولة، وذلك ما يسمونه في واشنطن إستراتيجية التفوق النوعي لإسرائيل (qualitative advantage)، وبمقتضاه فإن إسرائيل لابد أن تتأكد على أن ما لديها يجعلها أقوى من محيطها كله مجتمعا!!

ويُقال لنا أحيانا: إن تحت التصرف سلاح غير أمريكي، وهذا ليس دقيقا، إلا أن التسليح الحديث نظم رئيسية، وليس مجرد إضافات هامشية على تلك النظم.

إلى جانب ذلك فهناك من سنة ١٩٧٤ ترتيبات على الأرض في «سيناء» تجعلها معرضة للانكشاف، خصوصا وأن التواجد العسكري فيها محدود، والحركة نحوها مقيدة.

من المفارقات أن «آخر الحروب» ينطبق على مصر، وليس على إسرائيل، فمنذ حكاية «آخر الحروب» شنت إسرائيل حروبا على «لبنان»، وعلى «غزة»، وهي تجهز نفسها الآن لحرب مع «إيران» بدأت مقدماتها إلكترونيا باغتيال علماء المشروع النووي الإيراني، وبما يجري الآن في الإقليم على طرق الاقتراب من «إيران»!! ـ لأن إسرائيل يجب أن تحتفظ وحدها بالسلاح النهائي تحتكره في الإقليم وحدها!!

وأما بالنسبة لمصر فإنها لم تحارب، ففي أثناء اعتماد هذه السياسة عمليات عسكرية ضمن حرب الصحراء مع غزو «العراق» بعد احتلال «الكويت»، وشاركت في الحرب حتى بعد خروج العراق من «الكويت»، ثم أُسندت إليها عمليات حفظ سلام

في بلدان مثل «البوسنة»، وبعض البلاد الإفريقية.. ومادمنا نتكلم بصراحة فإن هناك بلدانا متخصصة في تقديم قوات لحفظ السلام تحت علم الأمم المتحدة في بعض مناطق الأزمات، ولكن ذلك مخصص لدول صغيرة مثل «تاهيتي» أو «هندوراس» أو «نيبال»، وهي تحترف تقريبا هذا النوع من المهام، أما القوات المسلحة المصرية فلديها مهام من نوع مختلف.

بلد مثل «سويسرا» يستطيع أن يقول إنه منصرف عن الحروب، لأنه بلد محايد، لكننا ننسى أن مصر ليست كذلك، ثم إن الحياد السويسري كان مطلب كل جيران سويسرا لتكون منها أرضا مفتوحة بين المتحاربين في أوروبا وغيرها إذا احتاجوا(!) ـ إلى لقاء أو اتصال تحت مظلة الصليب الأحمر مثلا.. مع ملاحظة أن الجيش السويسري من أقوى جيوش أوروبا، لأن الدولة السويسرية والشعب السويسري يعرفون بجلاء لا يقبل العتمة أنه ما لم تصدر الأمم للدفاع عن نفسها بشراسة، فإن حرمتها مستباحة!!

ومصر قضية مختلفة ـ ومختلفة جدا.

أمريكا نفسها وهي الترسانة النووية العظمى في العالم، لم تقل إن انتصارها المدوي في الحرب العالمية الثانية هي «آخر الحروب»، حاربت بعد ذلك كثيرا، ربما زادتها في ممارسة الحرب من كوريا إلى «ڤيتنام» إلى «العراق» إلى «أفغانستان»!!

على أي حال هنا بالضبط حدث ذلك الارتطام بالقدر، ونشأ سوء الفهم بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين شباب الثورة، وعدد من القوى السياسية في الوطن.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة حين تسلم المسئولية دُعي إلى مسئولية غريبة عنه، وإلى ميدان لم يكن مهيأ له، وإلى التعامل مع أطراف تباعدت صلته بهم، صحيح أن المجلس الأعلى جاء حاميا ودخل حاميا وأدى دوره حاميا، لكن العقدة أن دور الحامي ليس هو بالضبط دور الشريك المسئول بالتضامن مع غيره من الشركاء!!

وبدأت من أول لحظة أسباب الخلاف!!

وفي كل الأحوال فهو خلاف لابد من حله، وحله بتصميم ووضوح، وبجسارة في النوايا وفي التصرفات.

....

....

يوم ٢٥ يناير كان الكل متفقا على مطلب واحد من مطالب الثورة، وهو مطلب منع التوريث وانتقال السلطة من أب لابنه في مناخ مكفهر وعاصف.

لكن الطرق راحت تتباعد بعدها مباشرة.

والغريب أن الحوار الذي دار بين الطرفين جاء حوار طرفين لا يفهم كلاهما الآخر، لا يستوعب مقاصده، لأنه لا يفهم لغته.

فهدف الثورة لم يكن فقط منع التوريث، لكن المجلس الأعلى كان يتحرك في هذه الحدود.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة تصرف في حدود الاستجابة لما قدر ورأى، وتصور بالفعل أنه فعل ما يستطيع، وهذا صحيح وهو موضع تقدير.

فهو ـ وفي حدود ما تصور ـ أسقط بالاستفتاء ستة مواد من الدستور القديم كانت تمهِّد للتوريث، وكان الشعب ـ وفي طليعته الشباب ـ يقاومها بكل جهده وطاقته، وكانت تلك في تقدير المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجابة، لكنها كانت في تقدير الشباب ـ خطوة أولى، خصوصا وأن الدستور القديم.. دستور ١٩٧٠ جرى إسقاطه في اليوم الثاني بإعلان دستوري مؤقت، وبدأ الكلام عن دستور جديد لابد من كتابته!!

ثم إن هذا الاستفتاء ربط مسار ما بعد الثورة في حبل غليظ يجر إلى طريق شبه مغلق!!

وافترقت الطرق، وراحت تتباعد كل يوم.

من ناحية المجلس الأعلى، كان تساؤله ماذا يريدون، لقد حمينا خروجهم، ثم إننا منعنا التوريث.

ومن ناحية الشباب، فإن ٢٥ يناير لم يكن فقط لمنع التوريث، وإنما كان طلب ثورة كاملة لمطلب الحرية والعدل والتقدم، أي مطلب تغيير شامل لأوضاع قائمة رغم سقوط التوريث، وسقوط رأس النظام ذاته.

وكان الشباب في نظر المجلس الأعلى متزيدا في طلباته.

وكان المجلس الأعلى في نظر الشباب غير قادر على المهمة، وبذلك فإنه يتحول إلى عقبة!!

وفي الواقع فإن الحوار المطمئن بين الطرفين تعقد وتعثر.

ولم يكن الحوار بين الطرفين مجرد وقوع في سوء فهم، وإنما كان وقوعًا فيما هو أخطر، وكانت الحقائق الغاطسة في الحالة المصرية موجودة حتى وإن لم تكن هذه الحقائق ظاهرة أمام الطرفين، فإن مفعول هذه الحقائق كان محسوسا في الوعي العام دون تعبير واضح عنه.

وحدث أن كل طرف لم يحسن تقدير موقف الطرف الآخر.

في خيال الشباب أنه حتى ولو لم يستطع المجلس أن يساعد على التغيير، فإنه لا يصح له اعتراض طريقه، وفي حالة أي خلاف فإن استفحاله دعوة إلى التجاوز، خصوصا وأنه بمنطق الشباب، فإنه إذا لم تكن هناك حرب أو احتمال حرب أو مواجهة تهديد - إذن فمن أين العصمة؟!! وعلى نحو ما فإن هذا التجاوز زاد أحيانا عن حده في شعارات وحتى أناشيد متحدثة عن «حكم العسكر» وعن «الخروج الآمن للعسكر»، وبعض ذلك شرد عن القصد وابتعد عن العدل!!

ومن جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة فإن الحقائق تحكم - وهو يشعر بقيودها على حركته، وحتى إذا كان يتفهم، وحتى إذا كان يريد أن يتجاوب، فإن هناك محاذير، وهناك مخاطر!!

وكذلك ـ وفي ظروف معقدة ـ أصبح التفاهم بين الطرفين صعبا، ولم يكن يحله غير حوار صادق وعميق بين شركاء في المقصد وفي المصير.

ودواعي الخلاف ظهرت مبكرا جدا، وعلى سبيل المثال فإنني أظن أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يكن يفكر في تقديم «مبارك» للمحاكمة، بل حدث عندما قمت بلفت النظر مرة إلى ما يجري في موقع «شرم الشيخ»، عندما كان «مبارك» يعيش فيها، وقد أقام فيها شهورا كما لو أن شيئا لم يحدث في مصر ـ جرى أن أحد أعضاء المجلس العسكري غضب علنا مما قلت، وحجته «أن الرئيس «مبارك» رجل عظَّمنا له (أدينا له التحية العسكرية) ثلاثين سنة»، ومثل هذه الحجة في حد ذاتها نسيان لحقيقة أن الشعب المصري ثار على هذا الرجل الذي عظموا له ثلاثين سنة، وأن هذا الشعب أسقط ذلك الرجل، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تسلم مسئوليته، لأن جماهير الشعب المصري بعد تجربة ثلاثة عقود ثارت على «مبارك» وأسقطت حكمه.

ثم إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدا وكأنه لا يستجيب إلا تحت الضغط إلى درجة قبول الابتزاز، ثم تكون الاستجابة في بعض الأحيان نوعا من العلاقات العامة فيه مرات من «الأبوية» أكثر ما فيه الثقة بين شركاء، وأعترف أنني شخصيًّا لم أفهم الإصرار على أن الاستجابة للمطالب لا تبدأ إلا في مناسبات معينة، وتحسبا لمواقف بالذات يُراد تجاوزها، ولم أفهم سياسة تأجيل قضايا مُلحة مرة «لأنهم لا يريدون مشاكل»، ومرة أخرى بذريعة أن «هذه موضوعات تُترك للأوضاع الدائمة بعد المرحلة الانتقالية!!

تفاقمت الأمور عندما استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب محاكمة «مبارك»، لكن المحاكمة جرت بعيدا عن السياسة تماما، أو بعيدا عن التاريخ، كأننا أمام قضية اختلاس أو فشل، أو سرقة أسلاك كهرباء!!

وما يهمني في هذا الموضوع بالدرجة الأولى في هذه الظروف المتأزمة التي نواجهها:

ـ أن الحوادث باعدت ما بين الشباب وبين القيادة العسكرية، فالشباب مطالب

بالحرية، والقيادة مقيدة بالحقائق وأحيانا بالأوهام، من نوع أن هناك من أدى له التحية ثلاثين سنة، وفي ظروف ثورة مثل ٢٥ يناير!!

ـ ثم إن تدافع الحوادث وتراكم سوء الفهم أحدث توترات في العلاقة بين الطرفين الأكبر في شراكة الثورة، والمشكلة أن هذا التوتر كارثي!!

فنحن أمام خلاف لا يصح لأحد أن ينتصر فيه، ولا لطرف أن ينكسر ـ إذا انكسر المجلس الأعلى فهذه كارثة سياسة، وإذا انكسر الشباب فهذه كارثة تاريخية ـ فكلاهما غير مسموح به، خصوصا في هذه الظروف!!

والمجلس الأعلى للقوات المسلحة مثقل، فالقيود كلها عليه، والمحاذير كلها أمامه، وللأمانة فإن هذا المجلس العسكري وجد نفسه في موقف لم يكن من صنع أعضائه، ولا تم بحضورهم ورضاهم، وإنما هم وجدوه أمامهم أو وجدوا أنفسهم أمامه، ولعلهم أحسوا أنهم من ضحاياه، وليسوا شركاء فيه، فقد جرى ترتيبه مبكرا، وكان «مبارك» شريكا فيه، ثم جاءت رئاسته ثلاثين سنة تكريسا له، وهذا هو نفسه.. أكيدا ومؤكدا هو الارتطام بالقدر!!

أما الشباب فهو مظلوم، فالثورة في طلب (الحرية والعدل والتقدم) مطلبه، وللشباب عنفوانه، لكنه وجد نفسه يصطدم بغيبة الحقائق.

وكذلك فإن كلا الطرفين ارتطم بالقدر!!

لماذا وقع الصدام بين الشباب والمجلس العسكري؟*

■ وصلنا إلى الطرف الثاني من أطراف مأساة الارتطام بالقدر ـ وهو طرف «الشباب».

نحن هنا في حاجة إلى توصيف عادل لأحوال الشباب المصري في هذه اللحظة، ذلك أن أي ثورة من أجل الحرية والعدل والتقدم لها حالة أولى طبيعية، بمعنى أن طلب الحرية وهو أول المطالب يأخذ الحرية بطبائع الأمور إلى مداها، حتى بالتجاوز في حدودها، وهذا حال عرفته كل الشعوب التي دفعها تطورها التاريخي إلى الثورة، لأن أول خطوة في الثورة بالطبع هي كسر القيود، والقيود على المجتمعات ليست سلاسل تنكسر فيها حلقة، فتصبح السلسلة كلها عديمة الفائدة.

القيود في المجتمعات أكثر من سلاسل، وحالة «الأسير» تختلف عن حالة «الثائر»، فالأسير يكسر السلسلة ويجري، لكنه في حالة الثورة فإن الثائر يكسر السلسلة ويبقى لكي يصنع عالما جديدا يتصوره ويجاهد لتحقيقه، معنى ذلك أن عملية تحرره أي ممارسة حريته تأخذه بعيدا إلى أوضاع اجتماعية قائمة، وإلى سلطات حاكمة، وإلى ترسانات قوانين تسري عليه، ولكنها على غير ما يتمنى ويطلب.

وعلى السطح فإن هذه الحالة من طلب الحرية وممارستها تبدو أمام كل السلطات المسئولة عن «النظام» ـ عملية ممارسة للفوضى وليست للحرية، ويبدو مطلب الحرية وممارسته متجاوزا للمألوف الذي جرى العُرف عليه.

---

* الأخبار فبراير ٢٠١٢.

وهذه أحوال عرفتها ثورات أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، عرفت كلها أن حالة الثورة الأولى هي حالة ما يسمونه في العلوم السياسية «أناركي» Anarchy، وهي كلمة شاع استعمالها أخيرا دون تحديد وتدقيق في معناها ودلالتها، وترجمتها الدقيقة هي «الحركة دون قيادة»، وهذا ما جرى في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كما جرى في ثورات من قبل عاشتها شعوب أخرى في العالم كله.

وهنا يلزمنا أن نتنبه إلى معنى «أناركي»، فالكلمة لا تعني «الفوضى» Chaos، ولا تعني «العدمية» nihilism، وإنما تعني «الحركة دون قيادة»، أي ممارسة الحرية دون مرجعية معترف لها بمشروعية التوجيه.

....

....

عندما يتحدث بعض المتحدثين عن تفرق قوى الشباب ويعدون بالأرقام أن التنظيمات الشبابية التي انبثقت عن ميدان التحرير زادت على ٢٤٠ جماعة، فإنهم ينسون طبيعة المرحلة.

ويمكن أن يُقال إن بعض التنظيم كان لازما بسبب الظروف الخاصة لمصر، لكن أحدا لا يجوز له أن ينسى أن قوانين الثورة وطبائع الثورات لا تستثني مصر، وإنما هي ظاهرة إنسانية وتاريخية وعالمية.

الثورة في أول خطوة منها تكسر القيود، وفي لحظة كسرها للقيود فإن إحساسها الطبيعي أن كل شيء ممكن، والغريب أن شعار حالة «الأناركي»... حالة السيولة الثورية في ثورات أوروبا سنة ١٨٤٨ ... كان يقول «كن عمليا واطلب المستحيل»!!

ولو أن أحدا توقف أمام فوران الميدان، واهتم بأكثر بحالة الفوران العام في البلد ـ لأدرك على الفور أنها لحظة كسر القيد.. لحظة الحرية.. لحظة رفض أي ملاحظة أو نصيحة، والاستمرار في الممارسة حتى وإن جاءت الملاحظة والنصيحة من جيل الآباء.

قد تُدهش إذا قلت لك إنني شخصيا لم أذهب إلى الميدان ولا مرة، لا دخلت إليه، ولا خرجت منه، فقد كان إحساسي من أول لحظة أنها ثورة جيل آخر، وعصر آخر، وشباب آخر، ولابد أن يأخذ حقه كاملا في تصرفه!!

ومع أني دُعيت مرات عديدة من بعض جماعات الميدان إلى زيارته، فقد اعتذرت، ملتزما بحدود وجدتها لائقة، بل أكثر من ذلك فقد نصحت كثيرين من جيلي والأجيال القريبة منه بأن يتركوا الميدان لأصحابه، حتى لا يشوش عليهم أحد، لكي تكون الفرصة مفتوحة لفكرهم وزمانهم، فإذا أراد أصحاب الميدان أن يسألوا حين يشاءون فيما يشاءون، فليساعدوا الشباب بآرائهم بمقدار ما يقبلونه. وقد حدث بالفعل أنني استقبلت عشرات الوفود من شباب الميدان، جاءوا وسألوا، أو جاءوا وناقشوا، أو جاءوا واختلفوا.

وكان ظني ولايزال أن زوار الميدان من غير أهله أرهقوا أصحابه، وأضافوا إلى حيرتهم أكثر مما ساعدهم بنصائح لا يسمعها أحد.. ببساطة لأنها قادمة من بعيد بالزمن ـ من بعيد بالتجربة ـ ومن بعيد حتى بطبيعة لحظة الثورة.

....

....

لحظة الثورة لحظة نشوة تغري بكسر القيود والبقاء لصنع عالم جديد... لأن شباب الثورة يتصور أن في وسعه تغيير العالم بأسره... وفي العادة وفي السوابق التاريخية أنه لا يتحقق مطلب «الهدوء» إلا بعد أن تنتهي حالة النشوة بالحرية وحالة اليقين منها، وبعد ذلك وليس قبله يجيء «الهدوء»، ويحل دور السؤال عن الطريق إلى تحقيق بقية المطالب الثورية بعد الحرية: مطلب العدل، ومطلب التقدم.

أي أن الحرية لابد أن تكون واثقة من نفسها، مطمئنة إلى جوارها، حتى تصل إلى السؤال عن كيفية تحقيق بقية المطالب، وهنا يعود النظام.

بمعنى أن النظام أو التنظيم يلحق بالحرية ولا يسبقها، ويبقى بالثقة في وجودها، والتحقق من ضمانها، وهذا يقتضي أكثر من وعد وأكثر من تعهد يتقدم به أي طرف مهما كان.

ومن واقع سوء الفهم بين الأطراف أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة طلب النظام غداة سقوط التوريث، وسقوط رأس النظام القديم، وكان ذلك من شبه المستحيلات، كما أن التصدي لفرض النظام بقوة أي سلطة كان أيضا من شبه المستحيلات.

لاحظ بعد ذلك عاملا يستحق الاهتمام وهو عنصر «التراكم» ـ فالقهر طال زمانه، والكذب طالت حباله، والوعود تكررت، والعهود فاضت، ولم يحدث شيء، وكذلك فإن «القضية» التي نراها ليست نبت ظروفها وساعتها، ولكنها طبقات فوق طبقات من الأمل وخيبة الأمل، من الرجاء واليأس.

وإذا بدا أن الشباب ومعه جماهير الناس لا يصدقون، فالمشكلة أبعد من مجرد شك، لأن جذورا كثيرة ضربت وغاصت في التربة، واقتلاع الجذور عملية شاقة تقتضي صبرا واعيا، وأبسط الوعي أن لا يتسرع أحد من اللحظة الأولى إلى الحزم، ثم يحزم ويتراجع، ثم يلتف ويتجدد الخطر!!

....

....

من المفارقات أن المجلس الأعلى كان نظريًّا واعيًا لخطر الصدام، وقد سمعت ممن أتيح لي أن ألقاهم بنفسي ـ عدد محدود من أعضائه ـ أنهم يتحاشون بكل وسيلة حدوث صدام، وقولهم: إن سلاح الجيش ليس سلاح أمن، ولكنه سلاح قتال، وإذا جرى استعماله فهي الكارثة بعينها، والمحظور الذي يجب توقيه، لكن المشاكل في ظروف الثورة تنشأ بسوء الفهم، وغياب الحوار الحقيقي وليس الحوار الأبوي أو السلطوي بين الأطراف، وكذلك وقع بعض ما كان يجب ألا يقع بين المجلس العسكري وبين الشباب، وهذا مأزق لابد من معالجة آثاره، بصرف النظر عما انتهت إليه نتائج الانتخابات النيابية.

....

....

الحقيقة أن سوء الفهم الذي وقع ترك جراحا لابد من علاجها، وعلى النقيض فقد جرى توسيع الجِراح بتوزيع اتهامات بغير سند، وبالطبع فإن أحدا لم يتصور أن حالة ثورية كتلك الحالة التي وقعت في مصر يمكن أن تجيء بكل عوارضها وظروفها دون أن تحاول بعض القوى من قريب أو من بعيد أن تتداخل فيها وأن تحاول توجيهها، فمثل ذلك جرى وهو طبيعي؛ بمعنى أنه مما يجوز حدوثه، لكن إدارة بلد في حالة ثورية تقتضي روية أكثر في توصيف الأعراض وفي علاجها، وفي فهم الأوضاع، وتدقيق الوقائع.

والحقيقة أنني أعرف مباشرة مشاعر جماعات من الشباب جاءوا إلى مكتبي وحكوا أمامي عن أسباب ضيقهم إلى حد المرارة مما واجهوا، لكنهم برغم ذلك كانوا على استعداد للفهم.

قالوا لي.. (من جماعة ٦ أبريل مثلا) أنهم لا يتصورون نسيان حق الشهداء.

وقلت.. إن هذا مشروع، وهو واجب، وهو حق مقدس، وهو ليس قضية تعويضات مالية فحسب، وإنما أكثر بكثير، مع الحذر من أن يتحول الحق المقدس إلى ثارات قبائل عقيمة تطلب الثأر، وتقتص للدم بالدم.

وطال الحوار وشعُرت أنهم تفهَّموا.

ما أريد قوله هو أن حالة الارتطام بالقدر لا يمكن الاستسلام لها في العلاقة بين المجلس الأعلى وبين جماعات الشباب، ولا حتى بعد الموعد المقرر لتسليم المجلس الأعلى سلطته إلى المدنيين، ذلك أنه قبل تسليم السلطة وبعدها سوف تظل في هذا البلد قوات مسلحة، وشباب يريد أن يطمئن إلى الحرية حتى يستطيع أن يثق أنها تأكدت، ويخطو إلى مطلب العدل ومطلب التقدم!!

....

....

■ نجيء إلى الطرف الثالث ـ القوى السياسية والأحزاب القديمة والجديدة.

والأحزاب القديمة كانت قبل ثورة ٢٥ يناير ثلاثة أنواع.

ـ أحزاب من بقايا أزمنة سبقت، وأهداف اختفت دواعيها، وأساليب تغيرت!!

ـ وأحزاب جديدة هي في الواقع مشروعات تحت الإنشاء، وبعضها لعب أدوارا تستحق الاحترام... قبل ثورة ٢٥ يناير، كانت «جماعات من أجل التغيير» وجماعة «كفاية»، وغيرها...، وكان معظم هذه المجموعات يستند إلى قيادة عدد من الرجال المستقلين، ومجموعات من الناشطين السياسيين، ومجموعات الشباب المتحمسين، لكن هؤلاء جميعا بقوا مشروعات تنتظر اختبار المستقبل، وقد كان لهؤلاء جميعا ولغيرهم ـ مناصرون في الإعلام الخاص... وهذا الإعلام الخاص تطوَّر في السنوات الأخيرة، وعلا صوته، ولمعت أسماء نجومه نساءً ورجالا، وشدوا اهتمام جماهير واسعة، لكن ذلك ظل في مجال الإعلام يؤثر سياسيا بالطبع، لكنه ليس طرفا في التنظيم السياسي.

ثم ظهر في الشهور الأخيرة قبل الثورة عدد من النجوم يحملون أسماءً معروفة ومشهورة، ولم يتحمل أحد من هؤلاء النجوم بمسئولية قيادة ثورة، ولكنهم خصوصا رجال مثل «محمد البرادعي» و«عمرو موسى» و«عبد المنعم أبو الفتوح» و«حمدين صباحي» و«البسطويسي» ـ أدوا خدمة كبرى من حيث أثبتوا أن هناك بدائل كثيرة محترمة وصالحة للرئاسة، فقد كان القول أيام صعود مشروع التوريث: إن الابن يستحق أن يخلف أباه لسبب أساسي هو أنه ليس على الساحة رجل يصلح الآن أو يقدر، وعليه فلماذا نحرمه من حقه كمواطن مؤهل، يعرف كل شيء لأنه يمارس سلطة الرئاسة فعلا ـ وهل يُعقَل أن يُحرَم من الحق لمجرد أنه ابن الرئيس، وأليس ذلك إنكارا لحقه كمواطن؟!!

دخول هؤلاء النجوم أثبت أن مقولة اللابديل غير صحيحة، وأن الأمة لا تحتاج إلى توريث، ثم اختلفت الصورة بعد ثورة ٢٥ يناير، لأن الساحة تغيرت بالكامل، ولم يعد مجال البحث عن البدائل محصورا، بل أصبح ممكنا أن تجيء البدائل من داخل العمل السياسي وحيويته الظاهرة سابقة ولاحقة. المهم أن الباب انفتح على مصراعيه، وسقط الحصار الذي كان مفروضا على الساحة السياسية.

....

....

والطرف الثالث هو الإخوان المسلمين، وكان ذلك هو التيار الذي ظهر قويا على الساحة بعد ثورة ٢٥ يناير، خصوصا عندما انفتح المجال أمامه واسعا بسوء الفهم الذي وقع بين الشباب، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ الخلاف بين الطرفين عطّل كلاهما، وفتح فجوة أوسع تدفق منها التيار الإسلامي.

وكان الإخوان قبل ثورة ٢٥ يناير في حالة كمون وفي حالة حشد، بمنطق الحذر في «المنشط والمكره» كما يقولون، لكن الظروف ساعدتهم ـ وذلك حقهم لا يصح لأحد أن يحاسبهم عليه، خصوصا بالنظر إلى عدة عوامل:

ـ **الأول**: إن «الوعد الإخواني» كان بالفعل معبرا عن فكرة تحوم حول آفاق المنطقة، تبحث عن منفذ لها وموقع.. تذكر أنت أن مطلع مبادئ المانيفستو الشيوعي الذي كتبه «ماركس وإنجلز» في خضم ثورات أوروبا سنة ١٨٤٨ عبارة مشهورة تقول «هناك شبح يحوم حول آفاق أوروبا، هو شبح الشيوعية»، كان ذلك صحيحا في وقته حتى جاءت الشيوعية إلى روسيا فعلا بقيادة «لينين»، ذلك تقريبا أقرب مثال تاريخي لوضع التيار الإسلامي بالنسبة لعالمه.

ـ **الثاني**: إن التيار الإسلامي تفوّق على غيره من الأطراف في معركة الاقتراب من الجماهير، وأظن ـ مثلا ـ أن دور عناصره في ظروف ذلك الزلزال الذي ضرب مصر سنة ١٩٩٢ كان نموذجا معبرا، بينما كانت الحكومة القائمة في ذلك الوقت وهي وزارة «عاطف صدقي» مأخوذة بالزلزال وتبعاته، تحرك الإخوان المسلمين في مصر بحيوية وقوة ونزلوا إلى الناس ومعهم، وقاموا بدور يستحق الإعجاب، فقدموا أنفسهم للناس ليس كدعاة بالمواعظ، ولكن كنشطاء بخطورة الفعل وكفاءته.

ـ **الثالث**: وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجدت في الساحة المصرية بشدة، وبين ما فعلته أنها رفعت حظرا سياسيا كانت تفرضه على الإخوان في سنوات المعركة ضد الإرهاب الإسلامي كما أسموه، من الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩، وحتى سقوط برجي التجارة في نيويورك سنة ٢٠٠١.

....

....

درس أفغانستان كان موحيا، فقد جرى تعاون بين الولايات المتحدة وبين التيار الإسلامي بجبهته العريضة، كل منهما لأسبابه في الجهاد ضد الإلحاد الشيوعي في أفغانستان، وخلق التعاون العملي نوعا من معاودة التفكير السياسي، ومع اتجاه الولايات المتحدة إلى إغراق المنطقة في بحر من الخلافات المذهبية إسلامية/ إسلامية، أي بين السنة والشيعة، فإن الولايات المتحدة كانت في حاجة إلى سند سني، وتلك مهمة عُهد بها في البداية إلى حلف مصري سعودي يشارك معها باسم السنة في التصدي لإيران الشيعية، لكن الحلف المصري/ السعودي ـ السني ـ لم يستطع أن يمضي في المعركة بنجاح، وكذلك جرى البحث عن شريك آخر أكثر فاعلية، وكذلك أكثر مصداقية.

وأظن أن التحدي الحقيقي أمام الإخوان بعد نجاحهم في السنوات الأخيرة سوف يواجه نقطته الحاسمة، وهي ماذا كان الإخوان المسلمون بعد السلطة على استعداد للمُضي والتصعيد في فتنة الخلافات المذهبية في دار الإسلام، بينما الولايات المتحدة الأمريكية تشجع وتدفع، وإسرائيل تنتظر وترجو؟!!

أريد أن أقول بوضوح إنني لست أحد المتحمسين لزحف التيار الإسلامي على السلطة وسيطرته عليها، وإن كنت باستمرار أحد المطالبين بحق هذا التيار في التعبير عن نفسه بالسياسة عن طريق المبادئ السامية في الإسلام، ثم دخول السباق الانتخابي في ظرف يعطي الفرصة للجميع، خصوصا إذا كان بين هؤلاء الجميع طلائع من قاموا بالثورة، أو على الأقل فتحوا الطرق أمامها.

ومع ذلك فهناك حقائق لا يصح لأحد أن يتجاهلها:

ـ **أولا**: إن المجلس العسكري خلط بين رؤيته وبين رؤية الثورة، فهو لم يكن يريد التوريث، لكنه لم يستطع أن يتصور أكثر من ذلك، في حين أن الشباب والشعب كله كانوا في حالة ثورة، حتى وإن كانوا لم يحددوا بدقة مطالبها، فقد كانوا في حاجة إلى وقت، والنتيجة أن المجلس العسكري ركز على تعديلات دستورية جرى تصنيعها لصالح التوريث، ورسم للمستقبل مسارا في هذا النفق الضيق!!

ـ ثانيًا: إن الارتباك ساد مرحلة التفكير والتخطيط والعمل للمرحلة الانتقالية، فقد بدأت هذه بالانتخابات، وأظن أنه كان علينا أن نبدأ بالدستور.

ولأن وضع الدستور كان يستغرق وقتا، لأن الدساتير ليست كتابة نصوص أو نقل مواد بأكملها من دساتير سبقت، وخوفا من أن تطول المرحلة الانتقالية، مع انفراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسلطة العُليا فيها ـ فإن الخُطى بدت متسرعة، ومتعثرة في نفس الوقت.

وبدا القرار السياسي المصري وكأنه قطار يسير على قضبان، ولا يملك أن يخرج عنها، لا يراجع خطأ ولا يصحح مسارا، وحتى إذا أدرك في لحظة من اللحظات أنه يسير على غير طريق السلامة، فإن عجلات القطار تجري تسابق الزمن رغم معرفة كل ركاب القطار بمن فيهم سائقوه أنهم ليسوا على الطريق المطلوب أو المنشود!!

ـ ثالثًا: إن الظروف التي سبقت المعركة الانتخابية الأخيرة أعطت للتيار الإسلامي فرصة تزيد عن حجمه، لكن ما هو أهم أن النتائج جاءت لصالحه، وهذه هي الحقيقة الأكبر التي تشهد له و تزكيه، بصرف النظر عن رأيي أو رأي غيري.

ـ رابعًا: إن هذا الشبح الهائم حول العالم الإسلامي له الحق ـ مادام ذلك اختيار الجماهير الأوسع ـ أن يتقدم، وأن يحكم، وربما أن ذلك أفضل على المدى البعيد، لأن مواجهة لحظة قلق وتوجس من مجيء التيار الإسلامي إلى السلطة ساعة، أسلم من الحياة في خوف منها طول العمر، وإذن فالأفضل أن يجيء هذا التيار، وأن يأخذ فرصته بعدلٍ وأمانة.

ـ خامسًا: وهو سبب نفسي هو أن نظام «مبارك» حاول استعمال التيار الإسلامي شبحا يهدد به معارضيه، إما أن يقبلوا بحكمه وبتوريث ابنه، وإما فإن عليهم أن يستعدوا للتيار الإسلامي.

ويقينا فإن «مبارك» حين روَّج للتيار الإسلامي كنقيض، فإنه رجَّحه كبديل، خصوصا وأن بقية القوى السياسية في مصر غيره لم تكن قادرة أو جاهزة، وأظن أن هذه نقطة مهمة تفسر قبولا نفسيا للإخوان، يُضاف إلى استعدادهم وحشدهم!!

ـ هناك سبب إضافي يمكن عده سادسًا: وهو أن تيار الإسلام السياسي بالضرورة لابد أنه سرى عليه ما سرى على كل القوى الحية في أي مجتمع، فليس من الإنصاف افتراض أن الدنيا كلها تغيرت، ولكن الإخوان المسلمين وغيرهم ظلوا على الحال الذي كانوا عليه في كل عقود القرن الماضي من عشرينيات ذلك القرن وحتى نهايته وبداية قرن غيره، فهم لابد بالتأكيد تغيروا، ولابد أن أفكار العصر وصلت إليهم، مع العلم بأنهم باليقين لحقوا بأدوات العصر واستعملوها، بل ظني أنهم أتقنوا استعمالها أكثر من غيرهم، لأنهم كانوا في حاجة إليها ـ ولو بدواعي الأمن ـ أكفأ من الآخرين، ومن الصعب تصور أن الإخوان مثلا دخلوا عالم الفضاء الإلكتروني بأدوات صماء تؤدي ولا تؤثر، وتقوم بدور الوصل وتحجب دور المعرفة.

والاختبار الذي ينتظرهم هو إلى أي مدى سوف يكون فهم العصر مواكبا لكفاءة استخدام وسائله!!

هذه كلها اعتبارات جديرة بأن تُراعى، وواجب الجميع يحتم عليهم أن يقبلوا برضى طوعي حقيقي، دون مناورة، ودون عراقيل، ودون تحين الفرص للذرائع، لأن التيار الإسلامي له حق الفرصة كاملا غير مشوب بشائبة، بحيث يمكن تقييم أدائه تقييما عادلا ونزيها.

وإذا نجح فإن نجاحه إضافة، وإذا لم ينجح فإن فشله راحة، حيث إنه يستبعد احتمالا معلقا بظنون مسبقة لم تتعرض لاختبار التجربة

....

....

في بعض اللحظات شعرت بالقلق عندما سمعت من يقول لي: لا أظنهم يقبلون، والقائل يقصد المجلس العسكري... أن يدخلوا التاريخ، باعتبارهم الناس الذين سلَّموا البلد إلى الإخوان المسلمين، وكان ردي: أنني سمعت نفس الجملة تقريبا بلسان الجنرال «الشاذلي بن جديد» في الجزائر، وبسببها دخل ذلك البلد في حرب أهلية طاحنة، دامت سنوات طويلة.

ومن حسن الحظ أن ذلك لم يتكرر في مصر، فلم يقبل الناس بإعطاء الفرصة للإخوان المسلمين فقط، وإنما رضى المجلس العسكري أيضا!!

أكثر من ذلك فإنه لابد من اعتبار حق الإخوان في الصواب والخطأ، فهؤلاء ناس لم يمارسوا السلطة من قبل، وبعض أجهزة الحكم في السابق كان مبرر وجودها في حد ذاته هو الحرب عليهم، ومن الحق أن يوضع ذلك في الحساب، وإلا فهو التربص، وتمني الفشل، وذلك ضار بالوطن قبل ضرره بالإخوان، هذا مع العلم أن المشاكل ثقيلة، والمواريث مزعجة!!

....

....

هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهي أن العملية الانتخابية ومجيء مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا وشرعيا إلى الساحة، سواء بأغلبية للتيار الإسلامي أو لغيره - أضافت في حد ذاتها وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر - عنصر تأمين وتماسك للبلد، من حيث إنها ملأت فجوة في الشرعية تسند الساحة السياسية كلها، فقبل انتخابات مجلس الشعب كانت هناك فجوة مؤسسية لا مبرر لها، وعندما امتلأت هذه الفجوة بمجلس نيابي مُنتخب فإن طبوغرافيا هذه الساحة السياسية بانت لها تضاريس تستند على أرضية صلبة، وهذا مكسب كبير.

....

....

كان بودي أن أضيف تصورا عن دور السلفيين وأحزابهم في البرلمان الجديد، لكني أرد نفسي لأني لا أعرف ما يكفيني للحديث عنهم، أعرف شيئا عن السلفية، وأعرف شيئا عن السلفيين، وأرى أحيانا مظاهر نشاطهم في مصر، لكني على استعداد للاعتراف أن حجم نجاحهم جاء مفاجئا لي، ولابد أن وراء هذا النجاح عناصر وعوامل لم أرها، وأظن أن كثيرين غيري لم يروها.

ولست من أنصار التسرع برأي في شأنهم، فقد سمعنا بعض التصريحات،

وقرأنا بعض الأقوال، لكن الحركات السياسية لا تُقاس بفرقعات فردية، فكل حركة سياسية في العالم لها فولكلورها السياسي، ورؤية حركات هذا الفولكلور أو سماع صخبه، لا يؤهل للحكم عليه، وفي حالة الظهور المفاجئ للقوى السياسية فإن الانتظار بعض الوقت أنفع، حتى يبدأ الخطاب المعتمد، أو تظهر الحركة المقصودة!!

....

....

أمامنا ثلاث قضايا لا تحتمل الانتظار، وكلها مسائل بقاء أو انحلال، صحة أو مرض عضال:

ـ **الأولى**: هي قضية الوحدة الوطنية لشعب فيه المسلمون وفيه المسيحيون، والمشكلة الطائفية واضحة لا تحتاج مني إلى شرح أو تفصيل، وكان المعتمد البريطاني الأشهر اللورد «كرومر» على حق حينما قال في كتابه (مصر الحديثة) ـ مستخلصا تجربته الطويلة في مصر: إنه رأى في مصر مصريين بعضهم يصلي في مسجد، وبعضهم يصلي في كنيسة، ولا فارق بين الاثنين غير ذلك.

وبصراحة فليس يجدي أن يحاول بعض الناس تقليل عدد المصريين المسيحيين في نسبة السكان، وفي مقابل ذلك يتزيد في نسبة نصيبهم في ملكية الثروة.

ثم يترتب على ذلك أن ما يضيع منهم بالسياسة يجري تعويضه بالاقتصاد.

بمعنى أن المواطنة مواطنة، ليس فيها أغلبية وليس فيها أقلية، وإنما فيها حقوق متساوية لكل مواطن.

وليس طبيعيا في ظل دولة المواطنة ألا يكون هناك محافظ مسيحي إلا على سبيل الاستثناء ـ أو مدير جامعة ـ أو سفير من الدرجة الأولى ـ أو وزير واحد أو اثنان يتكرر اسمه أو اسماهما، لأن هناك خانة لابد من سدها.

وأظن أن الصديق الدكتور «بطرس غالي» كان معبرا بدقة عن هذا الوضع، وهو لا يقصد حين قال لي ذات مرة:

«لم تكن أي أخبار عن تعديل وزاري وشيك تقلقني عندما كنت في الوزارة، كنت واثقا تماما أنني ضمن الباقين في الوزارة بعد التعديل، ليس لأنهم يعرفون أن لي مزايا يقدرونها، ولكن لأنهم في حاجة لوزير قبطي يعرفونه!!».

والقول صادق، وهو ساخر في نفس الوقت، وهو كذلك محزن في المحصلة الأخيرة!!

سوف أتجاسر وأسأل سؤالا صريحا ومباشرا:

أليس لافتا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس فيه ـ كما يبدو لي، وأرجو أن يصححني أحد إذا كان هناك من لا أعرفه ـ مواطن قبطي واحد من أكثر من عشرين قائدا؟!!

في مجلس ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن هناك مواطن قبطي في المجلس، لأن ذلك المجلس بدأ جمعية للعمل السري تحت الأرض، ومخالفا للنظام، وهذا عادة نوع من النشاط يفضل المواطنون الأقباط تجنبه، لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مشكَّل على أساس الوظيفة ـ على أساس القيادات التي وصلت إلى أعلى الرتب في أسلحتها، وذلك وضع يختلف.

في تنظيم سري مثل مجلس قيادة الثورة في ٢٣ يوليو، كانت المشكلة مفهومة، وأما بين أكثر من عشرين قائدا وصلوا إلى أعلى الرتب، فكيف يمكن لأحد أن يفهم إلا أن هناك خطأ ما بمنطق الأمور؟!

في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان اللواء «عزيز غالي» قائدا لجيش بأكمله، وبعد أربعين سنة لا يُعقل ألا يكون هناك مواطن قبطي ضمن عشرين قيادة عُليا!!

كذلك لا يجوز أن تكون بناء الكنيسة في حاجة إلى إجراء خاص يختلف عن الإجراء الخاص ببناء مسجد، ولا أريد أن أستفيض في الشرح أكثر، وإنما يكفي التذكير بأن حق المواطنة هو حق المواطنة، والاختيار بين المواطنين يكون على أساس الكفاءة في الأداء، والصلاحية للمسئولية، وليس هناك أساس غير ذلك ولا يصح أن يكون، مع ملاحظة أن الأربعين سنة الأخيرة تركت ـ بالتمييز بين

المواطنين ـ عوالق شك واضطراب في العلاقة لابد من إزاحتها، ومن المفارقات أن توضع مسئولية علاج هذه العوالق على التيار الإسلامي، ومع ذلك فظني أنه أقدر من غيره على العلاج، لأنه بما يمكن أن يقوم به ـ إذا قام به ـ يكون أكثر مصداقية من غيره.

....

....

ـ الثانية: وهي موازية بالضبط لقضية الوحدة الوطنية، وهي قضية نهر النيل ومياهه، وهذه قضية تعرضت لإهمال جسيم، رغم أنها مسألة حياة أو موت، فقد كانت مصر في يوم من الأيام في قلب إفريقيا، ومن حول منابع النيل، وكانت قادرة. والحقيقة أن قضية مياه النيل لا تحتمل التهاون، فنحن نعيش على مصدر واحد للمياه، ومنابعه خارج هذا الوطن المصري، وهي أيضا خارج السيطرة حتى إذا توافرت إمكانياتها، لأن القدرة عليها لا تتعلق بالقوة العسكرية، فهذا النوع من القوة في هذه الحالة مستحيل، وإذن فلابد من قدرة للتواجد الضروري بوسائل السياسة وفيها الاقتصاد والثقافة، لكن السياسة مورست بالإهمال الجسيم في الأربعين سنة الأخيرة، سياسة ذلك العصر انبهرت بأوروبا وأمريكا، وأدارت ظهرها لإفريقيا بينما حياتها هناك!!

ثم إن شطارة السياسة مارست دورها خلال هذه الأربعين سنة بمزيج من السطحية أو الاستعلاء، باعتماد منطق أن زيارة رسمية بين وقت وآخر، ووفد يروح ويجيء سنة بعد سنة، وتصريحات مطمئنة من هنا وهناك، ثم يتصور بعضهم أن تلك كفالة تكفي لضمان المصالح، هو نوع من العبث.

لأن ضمان المصالح تربطه سياسة مستمرة ـ وشراكة متصلة ـ وتعاون لا يكل ولا يمل، ولا يمكن أن يكون رحلة، أو مأدبة، أو تبادل أوسمة تتحول إلى صور على الصحف وعلى الشاشات، ثم ينتهي الموضوع لنصل إلى ما وصلنا إليه فعلا.

وهنا أريد أن أقول: إن مشكلة المياه بدأت فعلا، وإذا كان هناك من يريد دليلا

فليتفضل، ويقيس منسوب المياه الحالي في خزان «السد العالي» في بحيرة ناصر، وسوف يكتشف أنه منذ أربع سنوات وحتى الآن، أن مصر تسحب من هذه البحيرة بعض مخزونها لتعويض النقص فيما يصل إليها من مياه النيل، وأجدني على استعداد لأن أجازف وأقول: إنه في ظرف أربع سنوات أخرى سوف تواجه مصر أزمة مياه، ليس فقط أن الماء المتدفق سوف يقل، بل أيضا أن خزانات المياه الجوفية التي زاد الاعتماد عليها في السنوات الأخيرة تنضب.

ونحن الآن نستهلك من المياه ما مقداره ٦٥ مليار متر مكعب قابلة للزيادة، خصوصا مع الأمل في عودة نشيطة لعمليات استصلاح أراضٍ جديدة.

وعليه فهي قضية لا تحتمل الانتظار، ولا تقبل التأجيل، كما أن الارتجال ليس بين الحلول المطروحة.

....

....

ـ **الثالثة**: نجيء إلى المشكلة الاقتصادية، وهذه هي المشكلة التي تلقي بظلالها على الوضع الآن كله، وأظن أن تصويرها الصحيح يكفي فيه بعض الأرقام، توضح حجم النهب وحجم القصور التي نزلت على الاقتصاد المصري:

لعلي أزعم أنني لكي أتقصى، قابلت وناقشت كل رجل له صلة بالملف الاقتصادي سواء كان في مصر أو خارجها ـ قابلت في مصر وناقشت أعدادا من رؤساء الوزارة، ومسئولين من البنك المركزي، ووزراء للمالية والاقتصاد، وأستطيع أن أقول والمسئولية عليَّ وحدي: إن الصورة بالأرقام مثيرة للانزعاج:

ـ حجم الأموال التي خرجت من مصر لدواعٍ غير مشروعة، قانونية في الإجراءات فقط، وإن تكن غير شرعية في الجوهر، وفي عهد تحول إلى دولة فساد وليس فقط فساد دولة، لأن التصرفات فيه جرت بقانون يطوع للمصالح الحاكمة أن تفعل ما تريد، محمية بنص مكتوب، فحجم الأموال التي خرجت من مصر في تلك الظروف وصل إلى ما بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار.

ـ حجم الدين العام الداخلي وصل إلى ٢٠٠ مليار دولار (أي ما يزيد على تريليون جنيه مصري).

بينما حجم الدين الخارجي في حدود ٣٦ مليار دولار (أي ٣٠٠ مليار جنيه).

ـ حجم العجز في الموازنة هذه السنة المالية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ مليار دولار، أي ما بين ١٦٠ إلى ١٧٠ مليار جنيه، أي أن العجز يصل إلى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي.

معنى ذلك أن حجم العجز اليومي ـ لاحظ أنني أقول اليومي ـ ٥٠٠ مليون جنيه.

ـ حجم الاحتياطي لدى البنك المركزي كان ٣٦ مليار دولار في بداية عام ٢٠١١، ونزل إلى ١٨ مليار (مع العلم أن ثلاثة مليارات منه سبائك ذهب لا يمكن التصرف فيها).

ـ حجم البطالة وصل إلى ما بين ١٧ ـ إلى ٢٠ مليون عاطل.

ـ حجم الضائع من التدفقات نتيجة قصور السياحة، وعزوف الاستثمارات عما كان متوقعا هذا العام يصل تقديره إلى ما بين ٢٠ ـ ٢٥ مليار دولار (١٢٠ مليار جنيه).

وإذن فالأزمة طاحنة، والجاهزون للمساعدة حتى هذه اللحظة في حالة غياب، كل منهم لأسبابه وهي:

ـ الولايات المتحدة الأمريكية لا تساعد لأنها في صدد أن تضغط لمزيد من التطويع.

ـ والقادرون على المساعدة في العالم العربي مترددون، ولكل منهم أسبابه، لكن أخلصهم نية يقول وقد سمعتها بنفسي:

«نحن نريد أن نساعد الشعب المصري، ولكن لا نريد أن نسد العجز في ميزانية جارية، وإنما نريد أن نساعد أوضاعا دائمة، ولا نساعد أوضاعا مؤقتة، وإلا فمعنى ذلك أننا سوف نطالب بالمساعدة مرتين، مرة لوضع مؤقت، ومرة ثانية لوضع دائم يجيء ويطالب من جديد!!».

هذه هي الحقائق بالأرقام، فماذا نرى؟!!

....

....

لك الحق في هذا السؤال: بالفعل كيف أمكن مداراة هذه الأوضاع كلها، فلم تظهر درجة ترديها إلا بعد الثورة في يناير ٢٠١١، وبعدها فقط انكشف الغطاء، مع أن هذه العملية شابتها أغراض حاولت ومازالت تحاول التمويه والتضليل.

إذا أردت تصويرا حقيقيا لما جرى، فأرجو أن لا تندهش إذا طلبت إليك أن تتذكر تجربة بيوت توظيف الأموال، سواء هنا في مصر أو خارجها، أننا شاهدنا وتابعنا تلاعبهم وعبثهم بمدخرات الناس وبأموالهم في مصر ـ وشاهدنا وتابعنا ما جرى خارج مصر كما عرفنا من قصة شهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وهي قصة «برنارد مادوف».

أصحاب بيوت توظيف الأموال في مصر وأنت تعرف أسماءهم، وتذكر وقائع قضاياهم، كانوا يتلاعبون في الملايين من الجنيهات، وأما رجل مثل «برنارد مادوف» فقد تلاعب في عشرات البلايين من الدولارات.

سياسة بيوت توظيف الأموال دائما تمر بمراحل:

ـ حملة إعلانية واسعة تعطي صورا مغرية ومثيرة لشهية من يطلب استثمار مدخراته، أو زيادة ثروته، والحملة تعطيه أحلاما وردية تصل إلى حد الخيال أحيانا.

ـ أجواء تخلق نوعا من الثقة العمياء عن طريق تقديم فوائد ومزايا يشيع خبرها بين الناس إلى درجة الأساطير، وتصل إلى حد إخراج الحذر من مكمنه كما يقولون!!

ـ ثم تتسع العمليات وتتوسع على أساس أن يأخذ القائمون عليها ما يشاءون، ويمنحوا أنفسهم كما يريدون، ويمارسوا حياتهم كما يشتهون، ويحتفظوا لأنفسهم ولأهلهم بما يرون أنه يؤمِّنهم طول الحياة.

ـ وعندما تقع الخسارة في بعض العمليات، أو حين تقصر الموارد على تدوير السداد، فهم يأخذون من هنا للتستُّر على هناك، ومن هناك على هنا، وسداد المطلوب ممكن طول الوقت طالما ظل تدفق الودائع طول الوقت.

ـ وسوف تظل الساقية تدور.. ترفع وتصب.. وتجري مياهها وتواصل جريانها طالما استطاع الثور الدوار حول الساقية معصوب العينين لا يرى، ولا يريد أن يرى.

ـ فإذا واجه أزمة، فالبنوك جاهزة لإقراضه، وسمعته وثقة الناس فيه هي الضمان.

ـ فإذا جاء طارئ غير محسوب، وتوقف التدفق وجف المجرى، انكشف القاع وحجارته!!

هذا ما كان يفعله «مادوف» حتى جاء وقت وصلت فيه الودائع عنده إلى خمسين مليار دولار حسب الوثائق التي قُدِّمَت للمحكمة.

كان عمله ناجحا والثقة فيه كاملة، والودائع تتدفق عليه وهو يكاد يصد تدفقها صدا، فالرجل ساحر يحول التراب إلى ذهب، والرجل فاعل خير، وهو يريد الغِنى لكل الناس، وقد تفانى وأدخل معه ابنيه شريكين له، لكنه لا يستطيع أن يفعل أكثر، لأنه لا يقدر على ائتمان إنسان غير نفسه وبالكثير غير ابنيه وزوجته.

ولم يخطر ببال أحد من مودعيه أن يشك فيه، حتى رجل مثل «هنري كيسنجر» كان يأتمنه على خمسة ملايين من الدولارات سقط في الفخ، وبالنسبة لأي مستثمر في أمريكا فإنه إذا كان هناك رجل واعٍ وحريص مثل «كيسنجر» يستثمر عند «مادوف» فمن إذن له الحق أن يشك أو حتى يسأل؟!!

فجأة وقعت أزمة البنوك الأمريكية، وتوقفت البنوك عن تقديم القروض، وظهرت الفجوة واسعة، وعند الفحص تبين أن الفجوة ابتلعت كل الثروة، وحدث أن «مادوف» كان بنفسه هو من أبلغ النيابة عن إفلاس مؤسسته.

كذلك جرى في مصر تقريبا، نفس تجربة بيوت توظيف الأموال، ثروة وطن تحت التصرف، وأجواء موحية بالاطمئنان إلى الاستقرار، والساقية تدور، والمياه تتدفق،

والتسرب في فيضها لا يتوقف، سواء إلى «مادوف» المصري، أو أسرته، أو أعوانه المقربين، وظلت الساقية تدور في عمليات نهب تغطيها مساعدات خارجية تجيء ويجري إنفاقها، وعمليات تبديد تغطيها تدفقات مالية، وفوائض كبيرة خصوصا بعد حروب الخليج .. وكله يتحول إلى تدفقات وديون تسددها تدفقات وديون.

لك أن تتخيل حركة التدفقات المالية التي جاءت لـ «مادوف» المصري، وجرى تبديدها واحدة بعد الأخرى، وتسديد خسائر سابقة بلاحقة لها.

- عندما جاء «مبارك» كان هناك من أقلقهم ما يمكن أن يجري في مصر بعد اغتيال الرئيس «السادات»، وانسالت المساعدات.

- عندما تسرب ما جاء بعد اغتيال الرئيس «السادات» لحقه ما جاء بعد حرب «العراق» على «إيران».

- عندما جرى توزيع هذا الذي تدفَّق من حرب «العراق» و«إيران» - جاء ما تدفَّق بعد حرب تحرير «الكويت».

بعد ذلك نشطت عمليات «الخصخصة» في مصر، نهبا صريحا.

وعندما تنبَّه الناس إلى «الخصخصة» وما جرى فيها، كانت عمليات النهب قد وصلت إلى أراضي الدولة!!

عملية تبديد للموارد - عملية بيع للأوهام - عملية نهب منظم لابد أن ينكشف مهما طال المدى.

وفجأة ظهرت فجوة غير متوقعة، وهي ارتفاع أسعار البترول أوائل هذا القرن الحادي والعشرين، فقد قفزت أسعار البترول مع سنة ٢٠٠٢، وزادت عن مائة دولار للبرميل، وأصبح أمام صانع القرار في مصر إشكال كبير.. فجوة تظهر وتتسع.

فالغاز المصري مثلا يجري تصديره بأقل من سعره لإسرائيل ولغير إسرائيل، واستهلاك كل مواد الطاقة في مصر يزيد، وإذن فهي مضطرة لكي تحافظ على عقودها بالتصدير أن تستورد من مواد الطاقة ما تحتاج إليه، وتصدره إلى غيرها.

وكان هناك خياران:

ـ رفع أسعار الطاقة بما يوازي سعرها في الخارج، وتكلفة استيرادها من الخارج.

ـ أو دعم الطاقة محليا بما هو ضروري للحفاظ على أسعارها بالنسبة للمستهلك، ووصل الأمر إلى حد أن وزير البترول ـ أي وزير بترول ـ أصبح يطلب من السلطة ما يُقارب تسعين مليون دولار كل شهر لدعم الطاقة، وذلك عبء لا يُحتمل.

وعندما أبدى أحد المسئولين خشيته من عواقب هذه العملية، كان رد وزير البترول «وماذا نفعل؟! ـ هل نقول للناس إننا نصدر الغاز لإسرائيل بأسعار منخفضة، ونستورد مواد طاقة تعوض السوق المحلية بسعر مرتفع؟!» ـ وكان الرد عليه «أبدا لأن تلك فضيحة سياسية».

والغريب أن المستفيد الأكبر من دعم الطاقة كانوا من الأغنياء، أما عامة الناس فقد كان دعمهم في احتياج كل يوم.

ولذلك ارتفع حجم الديون في السنوات العشر الأولى من هذا القرن، إلى حدود تريليون جنيه، والفوائد على الاقتراض عالية، والعالم العربي لا يقدم مساعدات لأسباب، والعالم الخارجي متوقف عن المساعدة لأسباب غيرها.

ثم وقعت أزمة أسواق المال العالمية، واستحكمت الأزمة.

ولم يعد «مادوف» في مصر قادرا على الاستمرار، وحاول الأقربون إليه أن يتقدموا لكي تظل الساقية تدور، وكذلك حاول بعض موظفين، لكن الأسباب تراكمت على الأسباب، حتى بدأت متاريس الساقية تتكسر، وحتى بدأت عجلتها تتعثر.

وأصبح الإفلاس محققا، وتخلى «مادوف» عن الإدارة وسط ثورة من الذين استيقظوا ذات يوم، فإذا مدخرات عمرهم في مهب الريح، وثروات وطنهم لم يبق منها شيء، ووقعت الواقعة.

ذلك تقريبا تصوير قريب الشبه مما جرى في مصر.

وأتذكر آخر لقاء لي مع الدكتور «محمود فوزي»، وهو الرجل الحكيم الذي أدار

سياسة مصر الخارجية، وأصبح في وقت من الأوقات رئيسا للوزراء، كان الرجل على فراش مرضه الأخير، وقُرب نهاية حياته، وذهبت أزوره وكان بين ما سمعت منه يومها قوله:

«مصر تعيش في بالونة منفوخة وملونة، وويل لنا يوم تجيئها شكة دبوس، وتفرغ ما فيها من الهواء، وتتقلص البالونة وتنكمش.

وذلك تقريبا ما جرى!!

....

....

والمشكلة أن أحدا بما فيهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ لم يتوقف بعد الثورة مباشرة ليقدم للأمة كشف حساب يوضح فيه الصورة الحقيقية لتصرفات العهد الذي سبق، وما هو حاصل لمصر بعد سنوات طويلة من السياسة العبثية التي اعتمدت ثلاثين سنة.

وأتذكر في أعقاب سقوط «مبارك»، أنني اقترحت ـ وحتى على بعض من لقيت من مسئولي وساسة تلك الفترة – تقديم تقرير إلى الأمة عن حالتها كما تركها العهد السابق.

أتذكر أيضا أنني قلت: «إنني لا أريد أن أسجل على النظام الذي سقط شيئا يدينه، لكنه حق الأمة أن تعرف الحقيقة، وقلت أيضا: «إن هذا الحق في الحقيقة ضروري حتى لسلطة ما بعد الثورة، وإلا فإن السكوت على أحوال معينة سوف يجعل السلطة الجديدة جزءًا من الأزمة وليس جزءًا من الحل»!!

ومن سوء الحظ أن أحدا لم يسمع، بل ولم يناقش، ووقع المحظور، وتحملت عملية تسيير الدولة في العهد الجديد أثقالا لم تكن هي المسئولة عنها، لكنها بأحكام السياسة أصبحت كذلك، فهي لسبب ما لم تعالج الأمور بالصراحة اللازمة، ثم وجدت نفسها ـ تريد أو لا تريد ـ مضطرة للتغطية على الحقيقة، وبتكاليف عالية.

وعندما ظهر العجز المالي فإن القوات المسلحة قدمت من اعتماداتها مليار دولار مرة ـ ثم مرة أخرى. بل وحدث أخيرا في صدد أزمة البوتاجاز والبنزين أن الناقلات الحاملة لإمداد سريع مطلوب من هذه المواد وصلت إلى الموانئ المصرية، وكان الدفع الفوري ضروريا لكي ترضى الناقلات بتفريغ حمولاتها في الموانئ، وتنفض الأزمة، ولم تكن هناك وسيلة للسداد غير الدفع من اعتمادات القوات المسلحة.

وهذه هي الصورة الداعية لأشد القلق.

وهو وضع وقع فيه ظلم بيِّن على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكن أحدا لسوء الحظ لا يستطيع إعفاءه من المسئولية، فلسبب ما تردد، ولسبب ما اعتمد سياسة «أنهم لا يريدون مشاكل»، أو أنهم يفضلون أن تجيء الحلول من السلطة الدائمة، وليس من السلطة المؤقتة، وذلك في أبسط الأحوال نسيان لقوانين الحركة: تستطيع أن تتجنب التصدي للمشاكل، ولكن مرور الوقت سوف يرفع التكاليف اللازمة، وتستطيع أن تؤجل، ولكن التأجيل سوف يرفع الضرائب المستحقة، والأوان له توقيت، وحين تجيء الحلول بعد أوانها تكون في معظم الأحيان قد فقدت صلاحيتها أو جزءًا مهما منها!!

....

....

دعني أقل لك إن الصورة قائمة، ولكنها ليست ملتبسة، فهناك غيرنا في العالم واجه مثيلا لها، وهنا فإن التاريخ.. قراءة التاريخ تعلمنا درسا للمستقبل.

بلد كبير مثل فرنسا واجه موقفا مشابها، أو موقفا مشابها في أعقاب تحرير فرنسا من احتلال النازي سنة ١٩٤٥.

بلد ممزق بقسوة، وأزماته مستعصية بشراسة، وأحواله تكاد تقف على حافة الحرب الأهلية.

نصف فرنسا كان تحت حكم «هتلر» مباشرة، ونصفها الآخر تحت حكم

الماريشال «بيتان»، ورئيس وزرائه «لاڤال»، ألعوبة في يد قوة الاحتلال النازي، والشعب الفرنسي في الداخل الفرنسي منقسم على نفسه، نصفه يتهم نصفه بالتعاون مع النازي، والشعب الفرنسي في الخارج مبعثر في مستعمرات فرنسا الإفريقية، ومن تحت الأرض تظهر قوى تقول إنها هي المقاومة الحقيقية المسلحة ضد النازي، والرأسمالية الفرنسية متهمة بالتواطؤ وجمع الأموال من السوق السوداء، واستغلال عناء الناس تحت جنح ظلام الحرب، وهناك من يقول إن المقاومة السرية كانت في الواقع عصابات قطاع طرق، وأما الطبقة العاملة الفرنسية فقد كانت في الواقع تعمل لصالح المجهود الحربي للنازي الألماني، ومؤسسات الدولة كلها من البوليس إلى القضاء إلى الإعلام كانت مليئة بالعملاء، والكل يحاول توجيه التهم إلى الكل، لدرجة أن آلافا من نساء باريس كن حليقات الرأس بعد إشاعات ـ أو وقائع عن علاقات لهن مع الضباط الألمان، والوقوع في غرامهم.

وفي وسط هذا اليأس كله، كان هناك رجل واحد يبشر بالأمل، وهو الچنرال «ديجول» الذي لم يكن يملك في ذلك الوقت إلا الصيت الرمزي لحركة فرنسا الحرة، ولم تكن قدرته ولا سلطته تزيد على التصرفات الرمزية من نوع الإصرار على ألا يرتفع فوق قوس النصر في باريس إلا علم فرنسا، وقد طلب أن تدخل قوات فرنسا الحرة إلى باريس قبل كل قوات الحلفاء، ولم يكن تحت تصرفه في البداية إلا لواء مدرع واحد يقوده الچنرال الفرنسي «لوكليرك»، وقد أصرَّ «ديجول» على دخوله إلى «باريس» قبل غيره، لمجرد إحياء معنى أن فرنسا موجودة، وأنها في صفوف المنتصرين، وفي الحقيقة فإنه بمجرد الرموز استطاعت فرنسا أن تعبر المحنة نحو درجة من التوازن، تستطيع معها أن تتصرف، وأن تتمكن من استعادة حقها في مصيرها.

وإذن فإن التاريخ وهو المعلم الأول للسياسة يقول لنا الآن إن الأمل حليف الأمم بقوة التاريخ، والأمم قادرة باستمرار على المستقبل عندما ترى نفسها فيه!!

كيف نسلم السلطة؟*

إذا أردنا أن نتكلم عن المستقبل، وما العمل للخروج مما نحن فيه، والوصول إلى ما نرجوه ـ فإني أستأذنك أن تسامحني مرتين:

المرة الأولى: إذا بدا ما أقول مرهقا لصبرك.

والمرة الثانية: إذا بدا ما أقوله متجاوزا من صحفي ليس له أن يُثقِل على الناس بما هو مزعج لهم!!

....

....

سوف أبدأ بطرح مجموعة أمور نتفق عليها ونمشي على أساسها إلى أي موضوع تريد الوقوف أمامه.

١ ـ نحن بلد في أزمة خطيرة تهدد وجود الدولة فيه، وذلك تحدٍ لم يواجهه هذا البلد على طول ما واجه في تاريخه الحديث من تجارب... جرَّب الثورة... وجرَّب الحرب... وجرَّب الغزو، ولكنه لم يواجه في ذلك التاريخ الحديث تجربة خطر تهديد الدولة!!

٢ ـ إن الشعب المصري بحسه التاريخي ثار على الأوضاع التي أوصلته إلى الأزمة، وكانت ثورته بطلائع شبابه وكتل جماهيره، وفي حماية جيشه، وتجلت إرادته في مطلبين: مواجهة التدهور في أحواله، والانتقال منها إلى أحوال مختلفة يتوقف معها التدهور، وتنفتح أبواب الأمل.

---

* الأخبار فبراير ٢٠١٢.

٣ ـ وكانت هذه المهمة ثنائية صعبة تكاد تكون مستعصية، وكان الانتقال يحتاج إلى فترة.. إلى فترة انتقال تنزاح فيها أحوال قديمة رفضها الناس، وتهيئة الأسباب لأحوال جديدة يطلبونها، وهذه خطورة فترة الانتقال كما أسميناها، وكما أسماها مَنْ قبلنا كل شعب واجه أزمة بهذا الحجم، وتحرك فيها بالثورة، وأمسك بيده زمام مقاديره، وتحمَّل مسئولية مستقبله بشجاعة وتفاؤل، لكن الحقائق واجهته بما لم يتصوره!!

....

....

وإذا اتفقنا على هذه الأمور الثلاثة: الأزمة ـ والثورة ـ ومرحلة الانتقال، وخطوْنا بعد ذلك خطوة، فسوف نكتشف أننا ساعتها وقعنا في الخطأ الأول والأكبر الذي وصل بنا إلى طريق مغلق بشدة... بكتل خرسانية لا نعرف كيف نزيحها.

والسبب الأساسي أننا لم نفهم فكرة المرحلة الانتقالية ـ قصرنا فهمنا لها على أنها انتقال من سلطة إلى سلطة، وليس من حال إلى حال!!

بمعنى أن معظم الأطراف الذين شاركوا في فعل الثورة أخطئوا في تقدير حسابات المرحلة الانتقالية، فلم يقدِّروا أن الانتقال المطلوب يجب أن يكون في الحقائق، وليس في المواقع، أي أن الدولة وبنيانها ومؤسساتها ـ هي ما يجب أن يتغير، وليس مجرد إعادة توزيع السلطة فيها.

الدولة هي قضية التغيير الكبرى، وليس مواقع السلطة وأشخاص الحكام!!

لكن معظم الأطراف تصرفوا بمقدار ما فهموا!! ـ فقد ركزوا جميعا على السلطة، في حين أن الدولة نفسها كان يجب أن تكون موضع التركيز.

لم نقدِّر أن مرحلة الانتقال هي في صميمها مرحلة تأسيس ... محاولة اختيار أفق للمستقبل ... رسم خريطة طريق (مع نفوري من التعبير من كثرة ما ساء استعماله).

وأكيدا فإنه ليس في اختصاص مرحلة الانتقال أن تقيم البناء، ولكن أن تضع الأساس، لأن الأساس يحتاج إلى رؤية يتوافق عليها الجميع، وأما مرحلة البناء

فيمكن لأي فصيل أو جماعة سياسية أن تقوم بمهامها، إذا كانت حائزة لثقة مُلَّاك البناء.

صحيح أنه ليس في اختصاص مرحلة الانتقال أن تحقق غايات المستقبل، ولكن في اختصاصها رسم خريطة الطريق إليه، ثم تترك لقوافل السياسة مهمة الأسفار عليه إلى المقاصد.

هذه خطورة مرحلة الانتقال، لكن فرصة الفهم الدقيق لها أفلتت منّا، لأن بريق سلطة الدولة، والسباق نحوها ـ ألهانا وشدنا إلى غير الهدف السليم، ومثل هذا حدث من قبل في التاريخ!!

هناك مثال شهير في الزمن القريب لهذا النوع من الاندفاع إلى الوهج، ونسيان الحقائق، ثم تذكرها بعد فوات الأوان!!

وأعرف مقدما أنه مثال غير ملائم من ناحية اللياقة السياسية، وإن كنت أراه قادرا على تصوير الواقع أكثر من غيره.

في شهر يونية سنة ١٩٤٠ كان «هتلر» يستطيع أن ينتصر في الحرب العالمية الثانية، بعد أن نفذت جيوشه إلى قلب فرنسا، وعزلت بقايا الجيش الفرنسي عن الجيش الذي أرسلته بريطانيا لخوض الحرب معها على أرضها، ولكن الجيش الفرنسي راح يتفكك ويتبعثر في عمق فرنسا، والجيش البريطاني يحاول التراجع متماسكا إلى موانئ الشمال «دنكرك» وغيرها، يقصد عبور بحر المانش إلى وطنه في بريطانيا.

وكان على «هتلر» أن يختار ويقرر.

أفضل ماريشالاته ـ وبينهم «جودريان» و«فون بوك» ـ ينصحونه بإعطاء الأولوية لمواصلة الهجوم في الشمال، ومطاردة الجيش البريطاني قبل أن يخرج من فرنسا، قبل أن يكمل الانسحاب إلى ميناء «دنكرك»، ويهرب منها سليما إلى إنجلترا، حتى يستعيد قدرته على القتال، وفي المقابل فإن «هتلر» نفسه بخيلائه وأوهامه كان مشدودا إلى الجنوب، مأخوذا بأحلام احتلال باريس، والدخول إلى مدينة النور،

والمشي تحت «قوس النصر»، متجاوزا بذلك طموحات مثَلَه الأعلى «فردريك الأكبر»!!

كان الأولى بـ «هتلر» أن يسمع صوت ماريشالاته ويزحف شمالا، ويدمر الجيش البريطاني كله وهو ينسحب، ثم لا تقوم لبريطانيا بعدها قائمة، ولا يعود أمامها غير أن تستسلم، وتنتهي الحرب.

لكن أضواء باريس، وغواية باريس، وشهوة باريس، وأحلام «فردريك الأكبر» غلبت عليه، فحوَّل اتجاهه إلى الجنوب.

ونجا الجيش البريطاني من مصير محتوم، واستطاعت بريطانيا أن تنتظر حتى جاءت الولايات المتحدة لنصرتها، وخسر « هتلر» قصده وحربه وحياته!!

نوع من ذلك إلى حد ما حدث في مصر بعد الاختراق العظيم لثورة يناير، وبدء مرحلة الانتقال، فقد انخطف الجميع إلى بريق سلطة الدولة، وأيهم يسبق غيره ويحصل عليه، ولم يقدِّر الجميع أن المهمة هي إعادة بناء الدولة، وكيف يمكن الانتقال بها من حال إلى حال!!

باختصار، كانت الغلطة الكبرى أن الجميع تصوروا مرحلة الانتقال وكأنها من سلطة إلى سلطة، وليس من دولة إلى دولة، وترتبت على ذلك غلطة ثانية، مؤداها أن مرحلة الانتقال لم تعد مهمة واجبة على من يقدر، وإنما أصبحت فرصة متاحة لمن يسبق!!

وهذه بالضبط هي النقطة التي يجب أن نتوقف عندها:

سوء فهم طبيعة مرحلة الانتقال ـ سوء فهم مطلبها ـ سوء فهم إدارتها ـ ثم سوء تصرف الأطراف فيها.

....

....

وبأمانة فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان أول الأطراف الذين فاتهم فهم طبيعة وحقيقة مهام مرحلة الانتقال.

فات المجلس أن ما جرى ثورة حقيقية، تطلب تغييرا حقيقيا، أي تطلب عقدا اجتماعيا وسياسيا جديدا، أي دولة جديدة.

واقتصر الفهم على أن الثورة كان سببها رفض التوريث، وبما أن المجلس استجاب له، وحمى حق الجماهير والشباب في منعه ـ إذن فقد انحلت العقدة، وبما أن المجلس أصبح السلطة الجديدة بعد سقوط سلطة «مبارك» وحلم توريث ابنه ـ فقد كان له أن يتصرف: يدير وربما يحكم!!

وبواقع الأمور فإن تصرف المجلس جاء من داخل الصندوق كما يقولون، أي بمنطق سلطة جديدة تدخل إلى موقع سلطة سابقة، ثم حدث أن بقايا السلطة السابقة كانت هي بنفسها، بعينها، بفكرها، هي التي راحت تتولى إرشاد وتوجيه السلطة الجديدة في عملية إعادة توزيع المهام والاختصاصات!!

وفيما هو ظاهر أمامي، وبصرف النظر عن التفاصيل، فإن مطلب التقنين للأوضاع الطارئة بعد ٢٥ يناير أوكل إلى أحد دارسي القانون في المجلس العسكري، وأن الرجل في إطار معارفه وصلاته استعان بخبراء من وزراء عدل، وموظفين سابقين، والنتيجة تصورات ونصائح تحصر التغيير في قضية التوريث، وتحصر ما بعده في قضية إعادة توزيع السلطة، وليس إعادة بناء الدولة، وفي حدود هذا التكليف المحدد فإن لجنة قانونية اجتهدت قدر ما استطاعت، وأخرجت فكرة التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.

وجرى التصويت عليها في أجواء الحماسة الأولى لحلم الانتقال والتغيير، دون أن يسأل أحد نفسه بما فيه الكفاية عن الانتقال، ومن ماذا إلى ماذا؟ ولا من أجل ماذا إلى غيره، وما هو «غيره» هذا بالضبط؟!!

ولم تمض غير أسابيع حتى بدأت الشكوك وزادت، فقد اكتشف الناس أن ما جرى هو مجرد إعادة توزيع للسلطة، شاعرين أن شيئا ما ليس على ما يرام، وأن ما استفتوا عليه لا يتناسب ـ في أعماق مشاعرهم وضمائرهم ـ مع ما تصوروا أنهم ثاروا من أجله، فلم تكن تلك بالضبط حدود القصد فيما يطلبه الناس ـ وثارت الشكوك بأن الاستفتاء لم يحقق مطلبه، فقد اقتصر على السلطة في النهاية، ولم يصل إلى بنيان

الدولة، ثم إن هدفه ـ حتى إذا لم يكن ذلك واضحا ـ هو نقلها إلى وصاية ـ إذا لم يكن إلى حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة!!

وتصاعدت حملة الشك والتشكيك.

....

....

وتدخَّل بعضهم يطرحون ما أسموه بالنموذج التركي الذي وضعه «كمال أتاتورك» في دستور سنة ١٩٢٣، والذي يعطي القوات المسلحة دورا في المراجعة السياسية التي تضمن سلامة الدولة العلمانية في تركيا، والمشكلة أن هؤلاء لم يدرسوا النموذج التركي بعمق، وإنما توصلوا مما فهموا إلى أن الدستور التركي يعطي الجيش التركي دور حماية الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك فهما يحتاج إلى تدقيق أكثر، فالدستور التركي يعطي الجيش التركي تمثيلا معتبرا في مجلس الأمن القومي التركي ـ مع القضاء ومع الجامعات ـ وهذا المجلس مختص بمراجعة القرار السياسي، وضمان أنه لا يخالف الأسس العلمانية للدولة التركية الجديدة.

ولكن المسألة طُرحت في مصر بطريقة تستدعي التهم، وأول التهم ظهور ما سُمي بالمبادئ فوق الدستورية، أي وجود مرجعية مبدئية لا تكون سلطتها موضع اجتهاد، ولا يصح المساس بها، ولا حتى بتعديل مواد في الدستور.

والفكرة فيها شيء من أصل مفهوم في إعادة بناء الدولة التركية على نموذج جديد، لكن هذا الأصل جرى اختصاره، ثم جرى توظيفه بمفهوم أن المطلوب هو إعادة توزيع سلطة الدولة، وليس إعادة بنائها.

....

....

في الواقع أن الدستور الأمريكي وهو أهم دستور في الزمان الحديث ـ تنبه إلى مشكلة المراجعة السياسية، وكان «چيفرسون» أول من اجتهد في التعرُّض لهذه الضرورة، حين أطلق مقولته الشهيرة والصحيحة أيضا:

«إن الدساتير تصوغها أفضل العقول، ولكن تنفذها أسوأ الغرائز».

ومقصد «چيفرسون» أن الدساتير في العادة يضعها قادة وساسة وقانونيون مشهود لهم بامتياز، لكنه حين يتم التطبيق الدستوري، ويصل الأمر في النهاية إلى الناخبين في الدوائر والمدن والقرى، وفي الشوارع والمراكز والصناديق ـ فإن أصوات الناخبين تصبح مكشوفة لمؤثرات النفوذ العائلي، والعصبيات، والمال يشتري الأصوات، وسماسرة الانتخابات، وسماسرة التخويف والدعاية والغوغائية وغيرها، وكان «چيفرسون» يرى أنه لابد للممارسة الديمقراطية من ضمانات، وقد حاول وغيره من آباء الدستور مواجهة المشكلة، وتوصلوا إلى تحصين البناء الدستوري الأمريكي بما يلزمه مما أسموه بالضوابط والتوازنات (checks & balances)، وبمقتضى ذلك فقد اتخذت ضمانات منها أن مجلس الشيوخ أصبح مكونا من عضوين عن كل ولاية بالتساوي بين ولايات الاتحاد، بينما أصبح مجلس النواب دوائر يحددها عدد السكان في الولايات المتحدة على اتساعها، ثم كان إنشاء المحكمة العُليا وتوزيع السلطة بين الإدارة وعلى رأسها البيت الأبيض وبين الكونجرس ممثلا في مجلسيه، وبين المحكمة العُليا ـ وتصور آباء الدستور الأمريكي أن ذلك ضمان يكفل توزيع ومراجعة ممارسة صنع السياسات والقوانين.

وفي إنجلترا جرى شيء من هذا النوع بتوزيع للسلطة بين مجلس العموم ومنه وزارة الأغلبية ـ وبين مجلس اللوردات وهو مشورة الخبرة ـ وبين العرش ودوره محصور في أن «يشير أو يوافق» advise & consent ـ ثم قضاء نموذجي في استقلاله وصحافة كانت ذات يوم أقوى صحافة في العالم!!

ثم حاولت دول كثيرة أن تستوحي مطلب الضوابط والتوازنات في القرار السياسي لا تشطح به أغلبية، ولا تسيء إليه ديكتاتورية تستند على ذرائع أمر واقع، وفي هذا المجال اختلفت الاجتهادات، والقصد واحد!!

في التجربة التركية: اختار «أتاتورك» مجلس أمن قوميا فيه القوات المسلحة، صحيح، ولكن فيه قوى أخرى قادرة ونافذة.

وفي التجربة الثورية الإيرانية: اختار «آية الله الخميني» فكرة ولاية الفقيه لمراجعة سلامة التصرفات والقوانين.

وقد سمعت بنفسي من «آية الله الخميني» شرحه لفكرته، وكنا في بيته في «قم»، والغريب أنه كان قريبا من محتوى ما قاله «چيفرسون»، وإن لم يكن «آية الله» متابعا لمأثورات أبو الدستور الأمريكي، أو عارفا بها!!

كنت قد سألت «آية الله الخميني» عن موضوع «ولاية الفقيه»، وكان رده:

«لقد قام الشعب الإيراني بثورة قبل ذلك سنة ١٩٠٦، وانحصرت سلطة «الشاه» لتحل محلها سلطة البرلمان، لكن الانتخابات على الأساليب المعهودة جاءت ببرلمان تلاعبت به المصالح المالية والقبلية إلى جانب القوى الأجنبية، ثم وصل الحال بهذا المجلس النيابي إلى مبايعة الكولونيل «رضا خان» إمبراطورا على إيران، ليؤسس أسرة «بهلوي» التي تحكَّمت في رقاب الشعب الإيراني، حتى أطاحت الثورة الإسلامية بوريث «رضا خان» وهو ابنه «محمد رضا بهلوي»».

كان في هواجس «الخميني» نفس ما ساور «چيفرسون» و«أتاتورك» وهما يفكران في الضوابط والتوازنات الضرورية لصيانة الممارسة الديمقراطية. وقد حاول كل رجل من الثلاثة حل المشكلة، واختلفت الأساليب: واحد واجهها بسلطات قادرة على موازنة بعضها، وثانٍ واجهها بمجلس أمن قومي، وثالث واجهها بولاية الفقيه مع مجلس خبراء لتشخيص مصلحة النظام!!

....

....

اسمح لي أن أقول لك: إن هذا هو نفس الهاجس الذي دفع «جمال عبد الناصر» إلى التفكير في تخصيص ٥٠٪ للعمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة، كان رأيه وقد سمعته عدة مرات، منها مرة كان يشرحه دونا عن كل الناس للملك «فيصل» ملك السعودية، أثناء قمة الإسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤. كان الملك قد سأل «جمال عبد الناصر» أثناء حوار بينهما ـ في حالة صفاء ـ عن حكاية العمال

والفلاحين، وكانت خشية الملك أن تكون تلك «تأثيرات شيوعيين»، وكان رد «عبد الناصر»: «إنه يرجو الملك أن يقدر تركيب مصر الاجتماعي... أغلبية الناس في مصر على الأقل الآن ـ عمال وفلاحين، وهؤلاء لا يملكون وسائل تمكّنهم من دخول مجالس التشريع، وإذا لم يضمن لهم على الأقل حقا في الاعتراض على ما لا يلائم مصالحهم، فسوف تختل موازين العدل في البلد». أضاف «جمال عبد الناصر»: «إنه يعرف أن العمال والفلاحين قد لا يكونون... أو كثيرين بينهم ـ على درجة العلم والكفاءة اللازمة للتشريع، لكنه يريد أن يحفظ لهم على الأقل حق الاعتراض (استعمل «جمال عبد الناصر» كلمة «ڤيتو»)، لرد ما قد يتناقض مع مصالحهم، خصوصا وأن اليمين السياسي قوي بالتقاليد ومتمرس في المحافظة على المصالح القائمة».

ولم أشعر وكنت أتابع حوار الرجلين أن الملك «فيصل» مقتنع، ولكن «جمال عبد الناصر كان مقتنعا في ظروف تحولات اجتماعية كبرى في مصر وقتها، بأن من لا صوت لهم في القرار يستحقون حقا مكفولا على الأقل بالاعتراض عليه، خصوصا إذا كانوا أغلبية صحيحة بين السكان، وبصرف النظر عن الاتفاق مع ذلك الاجتهاد أو الخلاف، فقد كانت تلك هي الفكرة فيه، فكرة الضوابط والتوازنات.

....

....

بمعنى أن مطلب الضوابط والتوازنات هو الذي أثار موضوع دور الجيش في مستقبل الحياة السياسية المصرية، وبمنطق إعادة توزيع السلطة، مع تزيُّد أن يكون التعبير عن هذا الدور بمواد فوق دستورية، تضع كما يتصورون نوعا من الضوابط والتوازنات.

كان الطرح ناقصا وكان قاصرا، وجاءت ردة الفعل إزاءه حادة وعنيفة، تستبد بها الشكوك والريب.

لا الذين عرضوا... درسوا موضوعهم بما فيه الكفاية، ولا هم صارحوا الناس بدواعيه الأصلية كي تجري مناقشتها... عقلا ومنطقا!!

وبذلك اختلطت الفكرة والقصد مع المناورة والمراوغة!!

ثم كان أن جرى في مصر حوار عصبي وعبثي في نفس الوقت، تجلى في عملية شد وجذب، وعناد وتراجع يصعب قبوله في لحظات المصير والخطر!!

المظاهرات ـ تطالب بتسليم السلطة للمدنيين، والمجلس الأعلى يرد بأنه سوف يسلم في الموعد المقرر.

والشباب ـ يصر على تسليم السلطة فورا وحتى في الميدان، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يزداد شعوره بالحرج.

وترتفع الأصوات تنادي بسقوط حكم العسكر.

ويشعر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالضيق من الشباب.

وتتراكم الشكوك على الشكوك، وتتصادم المشاعر الغاضبة بالمشاعر الجريحة.

وفي مناخ استحكمت فيه العقد، وقع الارتجال في إدارة المرحلة الانتقالية، وكان التصادم في ظاهره صراعا بين شباب «متمرد»، وقيادة «مجروحة» دون سياسة تدخل بين الطرفين لكي ترد الأمور إلى أصلها، وتفك العقد، بحيث تبين خطوطها الأصلية، وكذلك استحكم سوء الفهم يهدد البلد كله بكارثة.

الشباب يعلو هتافه بضرورة خروج العسكر، وبسقوط حكمهم.

والمجلس العسكري يرد: نحن خارجون في الموعد.

ويصرخ الشباب: بأن الخروج يجب أن يكون فوريًّا.

ويرد المجلس العسكري: بأنه سوف يطلب اختصار مرحلة الانتقال، والتسريع في خطاها واختصارها شهرين أو شهرا.

كأن الفترة الانتقالية إجازة يمكن بالضرورات قطعها، وليست مهاما يتعين بالضرورات إنجازها.

....

....

دعني أكون واضحا معك، الشباب أخطأ حتى وإن قلنا إن الشباب معذور في آرائه، لأن الصور اختلطت، والحقائق غابت، وهنا عذره.

المسألة ليست سقوط حكم العسكر، فلا أحد يجادل أن الجيش ليس في تكليفه أن يحكم، لكن صياغة الشعار على هذا النحو إيحاء متجاوز في استعمال الألفاظ، وأيضا في المعاني.

وقد يكون مفيدا هنا أن نذكِّر أنفسنا ببعض البدهيات الأساسية في أي فكر سياسي:

نذكِّر أنفسنا أولا بأن فكرة الدولة في أساسها وقيامها هي: شعب على أرض، وهو وبإرادته الحرة وبالرِضا الطوعي لكل قواه وعناصره ـ يصوغ لنفسه ميثاقا للعيش المشترك، متمثلا في دستور مرفوع فوق كل الرءوس، وفي لحظة وضع الدستور وقبلها فإن أي شعب ينشئ لنفسه قوات مسلحة تدافع عن أرضه، وتحمي ميثاقه الدستوري، بمعنى أن القوات المسلحة تحمي قيام الوطن كما تحمي تَراضي قواه داخل كيانه، ولكنها لا تحكَمه، وإنما يحكمه الشعب الذي وضع دولته على الخريطة، وكتب دستورها، وأنشأ جيشها، ووظَّفه بحراسة قيام الدولة، واحتفظ به إلى النهاية حاميا ومدافعا عن موقعها وعن كيانها.

أي أن القوات المسلحة في أي بلد هي الأكثر قُربا من الدستور، وتلك وظيفة وتكليف، إلى جانب الكيان الوطني، وليست حلولا في هذا الكيان ولا وصاية عليه!!

في كل مدارس الفكر السياسي تبقى القوات المسلحة حامي الدولة وكيانها، وذلك هو الوضع في كل الدول كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية «تاهيتي»!!

في كل الدنيا القوات المسلحة في خدمة وجود الدولة ـ وفي حماية شرعية وفاقها الوطني.

الدولة وليس الحكم، لأن الحكم أي ممارسة السلطة بالقانون هو تنظيم لحياة كل يوم، ويقوم البوليس بحراسته وحمايته.

وهنا الفارق بين الجيش والبوليس، الجيش للدستور، والبوليس للقانون!!

....

....

هناك ملاحظة تستحق بعض الالتفات، وهي أن دور القوات المسلحة يزيد عادة في دول الجنوب، حيث لم تتأصل ولم تترسخ بعد فكرة الدولة، وذلك ملحوظ حتى في بلدان تتقدم بسرعة مثل الصين والهند وإندونيسيا.

بل ونفس الشيء موجود في البلدان المتقدمة وإن داخل إطار... أي أن دور القوات المسلحة واقع في صميم الأمن القومي لأي بلد.

وقد نتذكر أنه حين أطلق الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» صيحته الشهيرة محذرا من سيطرة مجمع صناعي عسكري على القرار في أمريكا، فإنه كان متخوفا من غواية صناعة السلاح لدى أصحاب المال، يتفاعل مع جنون تطوير وتكديس السلاح لدى العسكريين، وخوف الرئيس الچنرال «أيزنهاور» أن يؤدي ذلك بالتصاعد إلى صدام نووي بين الاتحاد السوڤيتي وبين أمريكا - بين الرأسمالية والشيوعية... ولو بغير قصد، لأن ذلك يمكن أن يهيئ لأجواء ديكتاتورية هستيرية تحكم أمريكا بالخوف والتخويف وسيناريوهات الرعب.

لم يكن يحذر من دور العسكر لأنه هو نفسه كان عسكريا، استدعاه الشعب الأمريكي إلى الرئاسة لدور مقصود، هو أن يقود الحرب الباردة كما فعل في الحرب الساخنة، حين كان قائدا عاما لقوات الحلفاء!!

■ في «فرنسا» مثلا استدعى الشعب عسكريا آخر وهو الچنرال «شارل ديجول»، وتولى الرجل مسئولية قيادة فرنسا الحرة، وهو ما جعله هو نفسه القائد السياسي لعملية نقل فرنسا من فوضى ما بعد التحرير إلى مرحلة تثبيت الدولة الفرنسية واستعادة رواسيها، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فإن «ديجول» لم يكتف بدوره في المرحلة الأولى بعد التحرير سنة ١٩٤٥، وإنما عاد إلى السلطة حتى بشبه انقلاب عسكري سنة ١٩٥٨ أسقط به الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة ١٩٥٨، وأقام الجمهورية الخامسة.

أي أنه صاحب دور، ودور مشهور!!

■ بل إنه في بلد ديمقراطي عريق مثل «إنجلترا»، حدث سنة ١٩٧٥ أن فقدت المؤسسة العسكرية والأمنية ثقتها في رئيس الوزراء المنتخب «هارولد ويلسون»، بل وشكَّت في أنه شيوعي مدسوس على حزب العمال البريطاني، وبصرف النظر عن أي اعتبارات فإن عناصر من القوات المسلحة، ومعها عناصر من المخابرات العسكرية، وصلت إلى رئيس هيئة أركان الحرب الإمبراطورية وقتها اللورد «لويس مونتباتن»، وأبلغته برأيها في سياسات رئيس الوزراء، راجية إشعار الملكة «إليزابيث»، وكان «مونتباتن» هو ابن عم الأمير «فيليب» زوج الملكة «إليزابيث»، ونحن لا نعرف كل التفاصيل، ولا نعرف كيف تصرفت ملكة بريطانيا وهي لا تملك دستوريا غير حق «النصيحة أو القبول» لرئيس وزرائها، ولكننا نعرف أنه في ظرف شهور كان «هارولد ويلسون» قد استقال من منصبه لصالح نائبه «چيمس كالاهان»، وكانت مسببات استقالة «ويلسون» هي تقدُّم سنه ـ فقد قارب الستين، والمفارقة أن نائبه الذي خلفه «كالاهان» كان أكبر منه بسنتين!!

أي أن «العسكر» لهم دور مؤسسات وفُرادى، ولكن هذا الدور يظهر في بداية تأسيس الدولة، ويبقى في الظل أو يبرز عند تعرضها للتهديد، سواء كان الخطر سلاح غزو من خارج الحدود أو مخافة انهيار من داخلها!!

وإذن صحيح أن «العسكر لا يحكمون»، فليس ذلك دورهم.

ولكن الصحيح أيضا أن «العسكر» لا يخرجون من صورة العمل الوطني، والمدهش أن الشعب المصري بحسه التاريخي أدرك دائما هذه الحقيقة.

....

....

دعني أنتقل إلى دور العسكر في مصر بملاحظة جانبية.

فهناك من يتصورون أن دخول العسكر ساحة السياسة المصرية لم يقع إلا بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وذلك يحتاج إلى مراجعة.

قبل سنة ١٩٥٢ كان للعسكر دور، ومن سوء الحظ أنهم كانوا عسكر بريطانيا، ننسى أنه في العلاقات السياسية مع بريطانيا، حتى بعد ذلك النوع من الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، فإن العسكر البريطانيين كان لهم دور إلى جانب القرار السياسي البريطاني.

وقع إشكال مع حكومة «سعد زغلول» فتحركت الكتائب، واقتربت القطع البحرية من الإسكندرية، واستقال «سعد زغلول».

مع كل تعثر للمفاوضات كان المفاوض الإنجليزي يستدعي بارجة إلى الإسكندرية، تعطي الإشارة، وتحدث الاستجابة!!

سنة ١٩٤٢ طلب السفير البريطاني تعيين «النحاس» (باشا) رئيسا للوزراء، وعندما تأخَّر الملك، حوصر قصر عابدين بالدبابات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وجاء «النحاس» (باشا) رئيسا للوزراء!!

سنة ١٩٥٢ ـ قبل الثورة أي في يناير من تلك السنة، وعندما ظهر تعاون القوات المصرية مع المقاومة الشعبية في منطقة قناة السويس، وفشلت كل المفاوضات في الوصول إلى حل، لجأت السياسة البريطانية إلى السلاح، وأخرجت كل القوى النظامية المصرية من منطقة قناة السويس، وقطعت الطريق ما بين قلب الوطن في الدلتا وصعيد مصر، وبين قوات الجيش المصري على حدود فلسطين في قطاع غزة!!

ويمكن الرد على ذلك بأن تلك تصرفات دولة احتلال، والرد صحيح، ولكن الدواعي جاءت بالعسكر حين دُعي «العسكر» في يناير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة الشهير إلى النزول للشارع، ووقف لهب الحريق ولهب الغضب ـ ثم كان أن دُعي «العسكر» وحتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لأن الرئيس «السادات» استدعى الجيش ملاذا نهائيا لإنقاذ الأمن بعد مظاهرات الطعام، واستدعاه الرئيس «مبارك» لمهمة من نفس النوع في أزمة تمرد قوات الأمن المركزي.

....

....

وعندما جاءت ثورة ٢٥ يناير، فقد اتخذ الجيش قرارا بعدم التدخل ضد الثورة، عصيانا لأوامر السلطة الرسمية، لأنه أدرك أن موضع الشرعية انتقل من مكان إلى مكان، أي من داخل «القصر» إلى ساحة «الميدان»!!

والغريب أن الشعب المصري بحسه التاريخي راهن على الجيش منذ اللحظة الأولى عندما اندلعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

كان الشعب كله ـ وفيه الشباب ـ ينظر بأمل إلى قواته المسلحة، وينتظر موقفها في خيار صعب يواجهها.

لو استجابت القوات لأوامر السلطة، فسوف تضرب الميدان.

ولو استجابت لدعوى الشرعية، فقد كان عليها أن تحمي الميدان.

أي أن الجيش ببساطة كان لحظتها ميزان السلامة الوطنية، وكان موجودا في صميم السياسة الوطنية، وكان الشعب يريد وجوده، وكان يطلب انحيازه إليه، باعتباره ـ الشعب ـ مصدر الشرعية، والتفرقة بين التواجد في سلطة الدولة، وبين شرعية نظام حاكم في الدولة تقدير سياسي، وهذا يعني بحقائق الأمور أن الجيش موجود بدور قريب من الدستور، يحمي شرعيته، بتقديره السياسي لموضع الشرعية، ثم يقرر أنه مع الشارع الذي يناديه، وليس مع القصر الذي يأمره بمقتضى تمركز السلطة الرسمية فيه.

....

....

لكن الخطأ بعد ذلك أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقع في خلط بين شرعية الثورة، وحق السلطة، وربما أن تجربة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أغرت بهذا الخلط، رغم فارق كبير بين الحالتين في ١٩٥٢ عنها في ٢٠١١.

ففي حالة ١٩٥٢ كانت البؤرة الثورية التي تحركت ـ ولأسباب تاريخية طويلة ليس هذا مجالها ـ من داخل القوات المسلحة، وكذلك دخلت قوة الثورة إلى سلطة

الدولة، وعليه فإن التناقض لم يكن حادا، وأما في حالة سنة ٢٠١١ فإن الجماهير هي التي قامت بالثورة، وأدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة دوره في حماية الشرعية، وكان لابد لقوى الثورة نفسها أن تتولى السلطة، لكن ذلك استحال لأن قوى الثورة لم تكن مستعدة ولا مهيأة، وكان ذلك ما اقتضى مرحلة انتقالية، خصوصا وقد تبدى أن الدولة ذاتها في أزمة.

وكان الواجب أن يواصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهمته في حراسة الشرعية وتأمينها، بأن يبقى قريبا، ولكن دون حلول وبغير وصاية، بمعنى أنه كان عليه دعوة قوى الشعب إلى تحديد مهام المرحلة، ورسم صورتها، ووضع خريطة طريق لإعادة بنائها، وأما غير ذلك فخارج اختصاصه.

وربما أنه من هذه الضرورة العملية فإن كثيرين حاولوا المشاركة في التفكير العام، وتقدَّموا باقتراحات رءوها صوابا، ومثلا فقد تقدَّمْت ـ من جانبي ـ مثلا بفكرة «مجلس أمناء للدولة والدستور» جسرا على المرحلة الانتقالية، وكنت قد طرحتها أولا قبل سقوط «مبارك» بأكثر من عام ـ ومثلا تقدَّم رجل مثل الدكتور «البرادعي» بفكرة مجلس رئاسي مؤقت، وتقدَّم غيرنا بأفكار كثيرة، لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تصرَّف، معتبرا أنه المُكَلَّف بالمسئولية، وليس صاحب دور محدد فيها.

وكان مسلسل الأخطاء مستمرا ـ ابتداءً من الاستفتاء على ست مواد من الدستور القديم، الذي أسقط غداة الاستفتاء، ليحل محله إعلان دستوري مرتبك ومتناقض ـ ثم انتخابات بغير أن يسبقها دستور ـ والآن إلى رئيس بغير دستور، وإلى دستور يُكتب على عجل، وكأنه مقال في جريدة، لأن الكل يحاول تفادي الاحتقان بالهرب إلى الأمام!! وبحرق المراحل وليس إنضاجها، بما فيها مرحلة الانتقال عن فهم خاطئ لطبيعتها، وتصور أنها لحظة تسليم وتسلُّم، وليست لحظة تأسيس وترتيب للمستقبل!!

وفي الحقيقة فإن كل سيناريوهات الهرب إلى الأمام كارثية!! ـ تفاقم الأزمة، ولا تعالجها.

والحال أن مصر في هذه اللحظة تعيش حالة استعصاء متوتر بين القوى.

فليست هناك قوة واحدة تقدر منفردة على تحقيق تصورها للمستقبل، والدولة مكشوفة، والمتسابقون غير مستعدين للمراجعة، لأن كل طرف منهم يتصور أن اللحظة فرصته للسلطة.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مُحبَط، لكنه يتصور ـ والشباب غاضب ولكنه يتصور ـ والقوى السياسية وأولها الإخوان المسلمين حائرة، لكنها مع ذلك تتصور!!

والكل فيما أظن ـ ولست أعرف لماذا ـ يستدعون إلى ذاكرتي بيت شعر لـ «إيليا أبو ماضي» يقول فيه:

إنـي أراك كـفـارس تحت الغبار لا يستطيع الانتصار ولا يطيق الانكسار

وخشيتي إذا استمرت الأمور على هذا النحو من الهرب إلى الأمام، أنه لن يكون من بين الأطراف على الساحة طرف قادر على الانتصار، وأن الدولة المصرية ذاتها سوف تكون هي المعرضة للانكسار!!

....

....

مشكلة المشاكل وهذا ما لا نراه أحيانا بوضوح ـ حتى وإن كان همه ثقيلا ـ أن الحياة السياسية المصرية كلها وبأكملها محصورة أو مُحاصَرة داخل مربع حديدي، كأنه طوق محيط بها، وهو من صنعها، من قبولها، وسكوتها طويلا بالصبر على الوهم.

خذ من فضلك ورقة بيضاء وارسم مربعا من أربعة أضلاع، ولا تنس لحظة أننا نحن من رسمنا هذه الأضلاع طوال ثلاثين سنة وأكثر!!

١ ـ ارسم خطا في أعلى المربع ـ أنه كان برضانا أن الولايات المتحدة وحدها

هي من يستطيع مساعدتنا ـ ومعنى ذلك أنه «الكونجرس» بالمعونة، و«البنتاجون» الأمريكي بالسلاح، والتعاون مع السياسة الأمريكية في المنطقة ظاهرة وخفية، وذلك كله يجعل الآخرين قادرين على تطويعنا، أو على الأقل محاولة التطويع ـ أي أننا وضعنا سقفا على حريتنا ـ وهذا هو الخط الأول في المربع، وهو مزعج!!

٢ ـ وارسم على الخط الأسفل من المربع ـ موافقتنا على أنها «آخر الحروب» ـ ومعنى ذلك قبولنا بنزع سلاحنا، أو على الأقل تحديده في إطار ما يمكن أن تقدمه أو تحجبه الولايات المتحدة الأمريكية ـ وبِعِلم وموافقة إسرائيل، وهذا هو الخط الثاني، وهو لا يقل إزعاجا!!

٣ ـ وارسم على اليمين خطا ضع عليه ما تصورناه عن سياسة مصر أولا ـ ومعناها مصر وحدها في عُزلة عن شعوب أمتها العربية، حتى مع وجود صلات بينها وبين بعض الملوك والشيوخ، وسماسرة مجمع البترول، وتجارة السلاح، ونشاط المخابرات، وذلك خطر.

٤ ـ وأخيرا ضع على الخط الأيسر من أضلاع المربع خرافة إمكانية ظهور رأسماليين بدون أصول حقيقية، حتى إذا كانت الأصول فكرة جديدة أو اختراعا جديدا على طريقة «بيل جيتس»، وفي عصر تضافرت فيه مشاكل التنمية الحقيقية ـ مع قصور اقتصاد السوق ـ مع نظام مالي عالمي مفتوح ـ فقد استفحل وهم الرأسمالية دون تراكم رأسمالي، وفي الواقع فإن ذلك أصبح معناه التصرف في الموجود في البلد فعلا سواء بالخصخصة العشوائية، وبتوزيع الأراضي بالكيلومترات، واستباحة المعونات وغيرها، وكله بسطوة السلطة أيضا!!

وهذه رأسمالية في عمومها لا تخاطر ولا تضيف، ولكن تستولي وتتقاسم!!

....

....

قُلْ لي كيف تخرج من هذا المربع الحديدي ـ وإلى أين تذهب؟!!

وماذا يجديك أن تهرب إلى الأمام، أو تشرد على هذه الناحية أو تلك؟!!

ويهتف بعضنا بأنه «يسقط يسقط حكم العسكر» ـ ولا أحد يريد أو يطلب أن يحكم العسكر... ولكن خروجهم شيء آخر... وإذا خرجوا، فمن يقوم بالدور المطلوب في حماية الدولة... حماية وجودها وكيانها.

وتتوتر الأعصاب، وتنفتح الثغرات، وتنفذ الأهواء، ثم تتسبب مباراة كرة قدم في مذابح تبدأ بين أنصار ناديين، ثم تنتهي بحِصار وزارة الداخلية ومحاولة اقتحامها، وهو عدوان خطير على أمنها الوطني، ثم يُقال أن الحل هو انتخاب الرئيس قبل الدستور ـ كما قلنا سابقا بالانتخابات النيابية قبل الدستور!! هو إذا استمرار لمنهج الهرب إلى الأمام.

كل هذا وهناك موعد مقرر للاصطدام مع الحقيقة الاقتصادية في البلد!!

كنّا من الناحية الاقتصادية سائرين من قبل ثورة يناير إلى طريق اقتصادي مسدود، لأن الاقتصاد على طريقة بيوت توظيف الأموال وصل إلى نهايته.

لكن الطريق المسدود أضيفت إليه ـ بالتخبط في إدارة مرحلة الانتقال ـ ألغام متفجرة حول الطريق المسدود، فقد زادت حِدة الأزمة لأسباب عديدة تعرضنا لها من قبل، وأهمها باختصار تباطؤ السياحة، وتعثر الاستثمار، وهروب الأموال، والابتزاز عن طريق المعونات والمساعدات.

قضبان حديد مستجدة تعزز قضبانا سبقتها وتصنع قفصا من حديد، وكلنا داخله، والكل لا يعرف أنه مُحاصَر من الخارج، متزاحم في الداخل يتعثر ويتصادم ويتزاحم ويلف حول نفسه، كأنه «الرقص على البارود» على حد تعبير كاتب فرنسي شهير هو «أندريه مورؤا» ـ في وصف أحوال فرنسا أمام عاصفة الحرب العالمية الثانية!!

نحن أيضا هذه اللحظة وفي وسط قفص حديدي نرقص على البارود، وربما لأننا لسنا خبراء في الرقص مثل الفرنسيين، فقد أقمنا «حفلات زار»، وفي هذه الحفلات وسط النار، فإن الكل يصرخ، والكل يدور في مكانه، والكل يدق على الدفوف، والكل يترنح.. ولكن على البارود!!

مجلس عسكري يرتجل ـ وأحزاب سياسية قديمة وجديدة تتصادم وتقع على الأرض ـ وشباب غاضب لا يعرف أين يذهب، لكنه يصيح وينادي في البرية (كما يقولون) ـ وجماعات ساخطة لا تعرف ماذا تريد، وأبسط تعبير عن السخط قذف حجر، أو إشعال عود ثقاب، ثم تندلع النار في الميادين والشوارع، ويشتد لهيبها طول الليل على شاشات الفضائيات وحتى الفجر!!

لا أعرف الكثير عن «حفلات الزار»، ولكني أظنهم فيها يستخرجون العفاريت لكي يصرفوها بعد ذلك، والعفاريت كثيرة في ظروفنا، فهناك عفاريت أمريكية، وعفاريت إسرائيلية، فليس من الطبيعي ولا من المعقول أن يحدث في مصر ما يحدث فيها الآن، ثم نتصور أن مصر مُحَصَّنة ضد الطامعين والمتربصين من الجن والإنس، مع ملاحظة أن العفاريت حاضرة بشدة في الأساطير العربية!!

ومن السهل أن تستخرج وتستحضر العفاريت، ولكن كيف السبيل إلى صرفها؟!!

....

....

دعني أولا أقول لك رأيي فيما لا يصلح هذه اللحظة ولا ينفع.

أولا: لا يصح ولا ينفع أن تقول لي شيئا عن شرعية مقبولة بلا منازعة لأحد في معادلة السياسة المصرية هذه اللحظة، هناك للأطراف جميعا بقايا شرعية أو مقدمات لم تتأكد بعد أهليتها، وذلك ما نستطيع أن نعثر عليه.

ثانيا: لا تقل لي شرعية المجلس العسكري، فهذه الشرعية من الأصل دور محدد ليس له من الأساس حق حكم ولا حق وصاية، وإنما له دور... له ضرورات هذا الدور، وعليه واجبه.

ومن سوء الحظ أن المجلس العسكري أضاع من أرصدته ما لم تكن هناك ضرورة لضياعه، ولكنها الطريقة التي أديرت بها المرحلة الانتقالية.

ومع ذلك فهناك بالتأكيد بقايا شرعية، ومن الضروري المحافظة على ما تبقى منها، لأن ذلك لازم للدور المرجو والمطلوب للأمن والحماية.

ثالثا: لا يصح ولا ينفع أن تحدثني عن شرعية الميدان، لأن شرعية الميدان تحتاج إلى فهم أعمق، لأن الميدان مكان، والمكان لا يكون مصدرا للشرعية، لسبب أساسي وهو أن الميدان حضور متغير بطبيعة المكان في حد ذاتها ـ ولم يقل أحد مثلا أن سجن «الباستيل» كان مصدرا للشرعية، فقد سقط وكان سقوطه إيذانا بنجاح الثورة الفرنسية، لكن ذلك لا يجعل قلعته مصدرا للشرعية ـ ولم يقل أحد أن ميدان الثورة الذي نُصبت فيه المقاصل، والذي أصبح فيما بعد ميدان الوفاق «الكونكورد» في باريس مصدرا للشرعية، المكان يصلح أن يكون رمزا، ولكنه لا يصلح أن يكون مصدرا!!

والقادرون من الحضور في المكان وفي زمنه يستطيعون التحوُّل إلى قوى سياسية فاعلة ومؤثرة، لكن تنظيماتهم حتى في حالة قوتها تنتمي إلى عالم السياسة، ولا تتحول إلى مصدر شرعية!!

من كان له شرعية في ميدان التحرير هو الجماهير في قلبه أيام الثورة، ومع انطلاق شرارة الثورة من الميدان وانتشارها في كل أرجاء مصر، فإن الميدان تحوَّل إلى مكان له قيمة رمزية بدأت منه الثورة، واتسعت، وانتشرت... ثورة شعب، وهنا فإن المعنى الرمزي لا يضيع، وقيمته تظل محفوظة.

وعندما يزدحم الميدان كما نرى الآن في الأيام العادية بعربات اليد، وبالحصير على الأرض، وبالخيام الملونة، وبالباعة الجائلين، فتلك كلها مشاهد سوق، ولكنها ليست مواقع شرعية.

والسوق في ميدان رمزي قد يتحول بعض الأيام إلى كرنڤال، وهذا مُعتاد.

والكرنڤالات تحدث في ساحات الڤاتيكان في روما، وأمام كنيسة القَديس «سان ستيفان» في ڤيينا، وحول ميدان «الطرف الأغر»، تحت النصب المرتفع شاهقا نحو السماء لـ«نلسون» قاهر «نابليون» في البحر... كل تلك الساحات رموز تاريخية تعني الكثير لأهلها، لكنها ليست مصدرا لأي شرعية سياسية.

رابعا: لا يصح ولا ينفع أن تسير الأمور كما تسير الآن، وتقول لي إننا بدأنا على طريق لابد لنا أن نجري عليه إلى النهاية، ولا سبيل إلى مراجعة.

ذلك لا يصح لا في أحوال الأفراد، ومن باب أولى لا يصح في مصائر شعوب، خصوصا في لحظات تقرير المصير عند مرحلة تصور وحساب الأساس، وتصميم وتقدير مواد وتكاليف البناء.

بمعنى أن كل طرف في مثل هذه المرحلة مُطالب بمراجعة خُطاه في أي لحظة، شرط أن يكون صادقا وواضحا مع نفسه ومع الآخرين، وشرط ألا يكون هدفه ذاتيا، وشرط أن يكون قادرا على البرهان الحقيقي، فلا أحد يقول لي إننا نستطيع مثلا أن نمشي على قضبان سكة حديد لم تكتمل، لم تصل إلى غايتها، ثم يُقال إننا لا نستطيع الوقوف، ولا نستطيع التراجع، وإنما علينا الحركة وفق ما كان مقدرا من أول خطوة وإلى النهاية، أي أن القطار يجب أن يواصل سيره، حتى وإن لم تكن هناك قضبان، ثم إنه ليس مهما ما يجري بعد ذلك، المهم ألا نتوقف، وهذا منطق غريب!!

خامسا: لا ينفع ولا يصح أن يتواصل الهرب إلى الأمام، بمعنى أن تشتد الضغوط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويكون الشعار بضرورة خروج العسكر من الساحة، وتسليم السلطة فورا، وإنما علينا أن نحدد ونفرز ونتفق على أن لدينا «لا» واضحة وقاطعة على قيام «العسكر» بالحكم، لكن هذه الـ «لا» المانعة لحكم «العسكر» لا تستوجب خروج «العسكر» من ساحة العمل الوطني.

إنك تفضلت وأبلغتني على التليفون ما علمنا به مؤكدا بعد ذلك عن توصية من المجلس الاستشاري بتحديد مواعيد محددة للانتخابات الرئاسية، موعد لفتح باب الترشيح، وموعد بدء الحملات الانتخابية، وموعد لإجراء الانتخابات إلى آخره.. ومع احترامي لكل التوصيات، وآمالي بأن تنجح، فإن خشيتي من الارتجال بالتسرع في الإجراءات، قد تكون وراءها هموم ثقيلة.

لا تنتهي مراحل الانتقال بالارتجال.

ولا تتقرر المصائر تحت الضغوط.

ولا يتحقق التقدم بالهرب إلى أمام.

ولا تنفتح الطرق إلى المستقبل بالشكوك والرّيب، ومع أني أتمنى أن ينجح هذا الذي أعلنه المجلس الاستشاري واعتمده المجلس العسكري، لكني لا أظنه عين الصواب، ولا عين الحكمة، وإنما هو اندفاعة أخرى بالهرب إلى المجهول!!

صميم المشكلة أن هناك أزمة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك ما يدفعنا إلى تسريع الإجراءات.

وأزمة الثقة مع المجلس العسكري موجودة، ولكن سؤالي هو إذا ما كان الهرب إلى الأمام هو الحل!!

فعلناها من قبل بانتخابات نيابية قبل الدستور، ثم أدركنا الخطأ ومشينا!!

ويتكرر الخطأ الآن برئيس جديد، قبل دستور محترم، ثم نمشي!!

شعوري أن مثل ذلك لا يصح ولا ينفع، لكن دعائي إلى الله أن تقع المعجزة، وأن يصح وينفع!!

كل ذلك لأن العسكر يجب أن يخرجوا اليوم وليس غدًا!!

أريد أن أقول لك بصراحة قد تضايق بعض الناس: إن شعار عودة الجيش إلى ثكناته مقولة تنتمي إلى القرن التاسع عشر، يوم كان القيصر النمساوي أو القيصر الروسي مثلا يستدعي الحاميات العسكرية للمدن الغاضبة مثل «ڤيينا» أو «براغ» أو مثل «موسكو» و«كييف»، ويأمرها بالسيطرة على المظاهرات، ويكون مطلب الناس لكي يطمئنوا أن تعود حاميات الجيش إلى ثكناتها أولا.

ونسمع الآن كما نسمع مطالبات بأن يعود الجيش إلى مهامه على الحدود ولا يسأل أحد: أي حدود بالضبط؟! ـ لا ندرك أن الحدود لم تعد تلك الخطوط القديمة المرسومة على الخرائط.

أخطر من ذلك فإننا لا نسأل أنفسنا بالضبط عن حدودنا السياسية ـ وما هو مجال تواجدنا عمليا عندها؟!!

كذلك ننسى مرات أن الأمن الوطني في المفهوم الحديث للأمن الوطني لم يعد مجرد معسكرات تتحشد فيها الجيوش داخل نقط حصينة من الأسمنت على مواقع نائية.

فالاقتصاد الآن، ومعه التوازن الاجتماعي، ومعه التعليم، ومعه الصحة، ومعه المعرفة، ومعه الإنتاج في كل مجال، ومعه الثقافة، ومعه السلاح ـ جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي.

ننسى ـ حتى في الشكل العملي للأشياء ـ أن الوسيلة الأخطر للاتصال في العالم الآن وهي الإنترنت نشأت في أحضان الجيش الأمريكي، ولاتزال حاسباتها الإلكترونية الكبرى قريبة من إشراف «البنتاجون» وركيزتها عشرة مواقع هائلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكلها غير بعيدة عن «البنتاجون»!!

وأن نقول لا يحكم العسكر!! ـ فالإجابة نعم، فهذا ليس اختصاصهم في منظومة الأمن القومي، لكن خروجهم إلى بعيد عن العمل الوطني السياسي في مجمله ـ نوع من الاستهتار!!

سادسا: لا ينفع ولا يصح أن يقول لي أحد إن الدستور جاهز، وإن المطلوب مجرد تعديل في بعض فصول دستور سنة ١٩٧١ ما يلي الفصل الخامس، لأن ما قبله مُتَّفق عليه، أو لأنه استعارة من دساتير أخرى موجودة في العالم.

نتصور أن الدساتير نصوص محفورة على الحجر، تصون الحقوق المعروفة والمتفق عليها، وننسى أن العالم الحديث أتى إلينا بمستجدات لم تكن في ظنوننا، لأن الدساتير ليست مجرد صياغات، وإنما تعبير عن حقائق موجودة أو مطلوبة مُتفق عليها، أو وهو الأهم حقائق مستجدة كان بعضها مما استوجبته الثورة.

إنني قرأت أخيرا ـ مرة ثالثة أو رابعة ـ محاضر لجنة إقرار المبادئ الدستورية التي وضعت دستور سنة ١٩٢٣، وهو دستور شهير في حياتنا.

لقد استمرت مناقشات الاتفاق على مبادئ الدستور شهورا، وفتحت مجالات واسعة، وأثارت مناقشات في قضايا حيوية متصلة بزمانها وعصرها، ولم تكتف بمجرد الاستشهاد بفلاسفة الدساتير من «مونتسكيو» إلى «هوبز»، وحتى إلى «عبد العزيز فهمي» (باشا) و«حسين رشدي» (باشا) وهو رئيس لجنة وضع مبادئ دستور ١٩٢٣.

هل يمكن أن تتصور مثلا أن لجنة وضع مبادئ دستور سنة ١٩٢٣ ملأت صفحات بعد صفحات في مناقشة نصوص تكفل ألا يتسرب إلى مجلس النواب الجديد أي من العمال والفلاحين، لأنه لا مصلحة لهم في الوطن، لأن مصلحة الوطن في عُهدة الأغنياء والمُلَّاك وبعيدا عن مسئولية الفقراء والعمال، ولاحظ بعد ذلك أن دستورا آخر جاء فيما بعد، وأقر أن لهم ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب باعتبارهم الأغلبية الطبيعية بين المواطنين، الأزمنة تتغير وكذلك مجموعات القيم، ومعها لابد أن تتوافق رؤى العقد الاجتماعي.

ونحن الآن في صدد مراجعة ذلك وغيره، ولابد من قواعد تتسق.

■ خذ مثلا قضية الهوية ـ وأسأل هل مازلنا جزءًا من الأمة العربية، وهل هي الجغرافيا والطبيعة والتاريخ كما أرى ويرى غيري، أو أنها الهيروغليفية وكتاب الموتى كما يرى آخرون؟!!

إنني واحد من المبهورين بالهيروغليفية، وبكتاب الموتى، لكن الماضي قضية، والتاريخ قضية أخرى ـ الماضي معالم وآثار نقف أمامها باحترام، والتاريخ حياة متدفقة نعيشها ولانزال!!

■ ثم إننا نادينا بأنها مصر أولا وأخيرا، وقد مارسنا هذه السياسة بالفعل حتى جرى رهن الأمن القومي بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل ـ إذن فكيف نكتب النصوص؟! ـ كيف نكتب نص الهوية والانتماء؟!!

■ خد مثلا قضية المرأة، وتساءل معي كيف حدث بعد الثورة، وفي أول مجلس منتخب أن مجلس الشعب لم تدخله المرأة إلا بعدد أصابع اليد الواحدة، ثم إننا أضفنا

بالتعيين اثنتين أو ثلاثة، ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، ولا يستقيم مع هذا الحال حق، ولا يتسق دستور!!

■ خذ قضية أخرى، فقد أعطينا للمصريين في الخارج حق الانتخاب، وهذا سليم، ولكن المشكلة: ماذا عن أبنائهم وعن أحفادهم، مع ملاحظة أن شرط الجنسية هو أب وأم مصريان، والمصريون في الخارج الآن ثمانية ملايين، وبعد سنوات سوف يصلون إلى أكثر من ضعف هذا العدد، فكيف تتحدد مشاركتهم إذا لم يتعرض لذلك دستور جديد؟! وهذه قضية لم يلتفت إليها دستور من قبل، لأنها قضية مستجدة!!

■ خذ قضية حقوق الأقباط وتذكَّر أنه في دستور سنة ١٩٢٣ رفض الجميع حفظ حقوق تمثيلهم في المجلس بحصة مقررة بنص ـ وقد أسموها في مناقشات لجنة المبادئ الرئيسية بوصف «كوتة»، ثقة من الكل في الوعي العام بحقوق وواجبات المواطنة، ونحن نعرف ما حدث، ولازلت أرى بصواب عدم النص على «نسبة» أو «كوتة»، لكن هناك بالفعل مشكلة تمثيل لابد لها من حل في دستور جديد.

■ خذ نظام رئاسة الدولة، وهل هو برلماني أو رئاسي أو مزيج من الاثنين؟! وخذ وخذ و...

■ قضايا كثيرة لم تكن موجودة، وقضايا كثيرة اكتشفت بالتجربة، وأصبح من الضروري وضع حدود لها، وتعريف بمجالاتها.

حقوق الإنسان... مؤسسات المجتمع المدني... علاقات الخارج بالداخل... عشرات المسائل المستجدة على الفكر السياسي في العالم، وكلها لابد من تعرض لها، وإشارة إليها في دستور جديد.

والدساتير لكي تُحترَم لابد أن تعبر عن حقائق واقع ومستقبل، ثم تجيء الصياغة بواسطة خبراء في الصياغة، لكن خبراء الصياغة لا يضعون الحقائق، وإنما يكتبون النصوص المعبرة عنها!!

....

....

ما العمل؟!!

كنت أتمنى أن لا تسألني هذا السؤال: سؤال ما العمل؟!!

على أني لا أجد حرجا في الرد عليه بأن أقول لك: لا أعرف بالتحديد!!

أستطيع أن أبدي رأيا، وأن أحلل موقفا، وأن أشارك في حوار قد يصل أو لا يصل إلى شيء، ولكني لا أستطيع أن أفتي وأتقدم بحلول!! ـ من يستطيع طرح الحلول هو من يعرف الحقائق كلها، ومن يقدر على التصور، ومن يملك المستقبل!!، ولو قلت غير ذلك ما احترمت نفسي، ولا مجلسي أمامك، وعلى أي حال فمن قبلنا جميعا أطلق ذلك الفقيه الأعظم «أبو حنيفة» مأثورته الشهيرة: «من قال لا أدري فقد أفتى» ـ بالفعل لا أعرف، وليس في ذلك ما ألوم نفسي عليه لأسباب كثيرة، منها أن أصحاب العصر ومن يعرفون حقائقه هم الأولى بالفتوى فيه قبل غيرهم، ثم إن أصحاب المستقبل ومن يملكون الجسارة عليه أولى وأولى، وأظنك تشهد أنني قلت وكررت أنني أنتمي إلى عصر سبق، ثم إنني قلت وكررت أن مستقبلي ورائي، يعنيني أمر وطني ومستقبله، لكن قُصارى ما أستطيع هو أن أشارك في حوار، وبرأي أبديه، وفيه من محاذير الشيوخ أكثر مما فيه من جسارة الشباب وهم أكثر اتصالا بالمستجدات في الأفكار والوسائل، والحقيقة أننا قبل ثورة ٢٠١١ كنا نواجه أزمة عويصة، ثم إننا وبسبب سوء الإدارة والبُعد عن العصر، وجدنا الأزمة تتحول إلى نصف كارثة ونصف فضيحة!!

ومع الأسف فإنني ربما بحكم السن وبحكم مسافات العصر، أرى من المحاذير أكثر مما أرى من الفرص، لكن غيري بالتأكيد أجرأ وأقدر، مع العلم أن محاذيري سياسية مؤقتة، مع بقاء تفاؤلي التاريخي ثابت ومتين.

....

....

دعني أعرض أمامك بصراحة بعض هذه المحاذير، فقد يكون من أحدها ومضة ربما تكشف لغيري موضع فرصة تستحق الاهتمام، أو مكمن خطر يستحسن توقيه:

١ ـ إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كما هو الآن ـ لسبب بدهي وهو أن ذلك ليس اختصاصه ـ لا يستطيع أن يقود البلد إلى المستقبل.

٢ ـ إن انتخابات الرئاسة القادمة، والتي يُفتح باب الترشيح فيها بعد أسبوعين أو ثلاثة من الآن، لا تقدر بل ولن تؤثر، لأن المناخ العام المحيط بالانتخابات الرئاسية أصيب بحالة من «التلبك»، وفي هذا المناخ العام قد انسحب مرشحون منهم الدكتور «البرادعي»، والمستشار «البسطويسي»، ثم بقي جمع: فيهم من لا يستطيع بوسائله ـ وفيهم من لا تقبله القوى المؤثرة، سواء لماضيه أو لحاضره ـ وفيهم من يُقال إنه توافقي، والتوافق المسبق في حالة انتخابات مفتوحة «تواطؤ» بمقدار ما هو «توافق» ـ ثم إن فيهم من يُقال إن قوى من الخارج تسنده ـ ولو قلنا إننا سوف نجري الانتخابات لمجلس لرئاسة الدولة ـ أو لمجلس رئاسي لها، فإننا قد نتوصل إلى خمسة أو سبعة من الشخصيات يكمل بعضهم بعضا إلى حين وضع دستور دائم، تجري على أساسه انتخابات رئاسية لرجل تتوافق مواصفاته مع ما تقرره من نصوص.

أما القفز بهذه الطريقة من رجل إلى رجل، وفي غيبة توافق على نصوص، فإنه مرة أخرى استمرار بمنطق نقل السلطة وليس نقل الدولة، وأكاد دون مبالغة أن أتصور بعد شهور قليلة أن الميادين سوف تزدحم بنداء أن الشعب يريد إسقاط الرئيس الجديد ـ وليس القديم فقط!!

وحتى إذا لم يكن السبب هو «تلبك» الساحة الانتخابية، فإن الحقيقة الأكبر أن الرواية السياسية المصرية لم تتغير، ولم يتغير الديكور، ولم يتغير المسرح، ولم يتغير الموضوع ولا النص، وفي معظم الأحيان ولا الممثلون!!

٣ ـ هناك مواقيت على الطريق خلال شهر أو شهرين، فهناك موعد مع حقائق الأزمة الاقتصادية، فقد وصلت إلى الحافة، رغم مرونة في المقاومة أدهشت كثيرين

من المراقبين، فقد كانوا يتوقعون لحظة الانفجار الكبير أمس ولم يحدث، وتوقعوه اليوم، ثم بدا أنه مؤجل، وسمعت بنفسي من أكبر الخبراء أن مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على المقاومة مدهشة، لكن للحقائق أحكامها، وقد تحدثنا فيما سبق عن الحقائق الاقتصادية، وإذا كان الانهيار لم يحدث حتى الآن، وهذه معجزة، إلا أن المعجزات ظواهر استثنائية، إلهية أو رسولية، وزمن المعجزات تدخُّل من خارج التاريخ يصعب الحساب عليه والتخطيط في انتظاره!!

وأتعهد أمامك منذ الآن أنني سوف أكون أسعد الناس لو أن أحدا من مرشحي الرئاسة في الانتخابات القادمة أظهر خلال معركة الانتخابات إشارة أو دليلا يبشر بمعجزة، لكنني بأمانة لا أظن!!

٤ ـ هناك محاولات نراها أمامنا لسرقة الثورة العربية التي تطوَّع بعضهم وأسماها «الربيع العربي»، وهي تسمية لا أجد عندي حماسة لها، بل لعلي لا أنكر أنني أستريب في تعبير الربيع مقرونا بالثورة العربية، فالثورات ليست فصولا تتكرر كل موسم، والربيع في هذه المنطقة ـ في الطبيعة على الأقل ـ فصل قصير العمر، محصور بين الشتاء والصيف!!

ومسميات «الربيع» كلها فاشلة، من «ربيع أوروبا» سنة ١٨٤٨ ـ إلى «ربيع براج» سنة ١٩٦٨ ـ كلها خيبات أمل!!

أضف إلى ذلك شيئا وهو أن هناك قوى تحاول الاستيلاء على «الربيع العربي»... كما يسمونه... وتحاول استغلال موسمه، وتحاول تزويقه بزهور وورود صناعية، تروج لها وكأنها زهور الطبيعة تفتحت وحان قطافها!!

■ خذ ما تفعله أو تقوله السياسة الأمريكية هذه اللحظة في كل مكان في المنطقة... لا أحد في مقدوره أن يقنعني أن البستاني الموهوب في فردوس «الربيع العربي» هو الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، أو وزيرة خارجيته الطموحة «هيلاري كلينتون»، أو الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي»، أو رئيس وزراء بريطانيا «داڤيد كاميرون»!!

■ وخذ أيضا مواقف «مجلس التعاون الخليجي»، ومع احترامي لكثيرين فيه، فهو لا يستطيع أن يقدم نفسه راعيا لربيع الحرية!!

لا «البنتاجون» بستاني «الربيع العربي»

ولا «مجلس التعاون الخليجي» هو مجلس قيادة ثورة الديمقراطية في العالم العربي.

٥ ـ تأمل بدقة ما يجري مثلا في سوريا، في هذا البلد نظام سيئ، وهناك قوى كثيرة في سوريا بالفعل ترفضه، وفي كل الأحوال فقد طال حكمه بأكثر مما هو صحي، وأكثر مما هو أخلاقي، لأن طول البقاء في السلطة إلى درجة توريثها بإصرار، يفاقم سلبيات السلطة، ويستنزف أداءها، بمعنى أن في سوريا بالفعل حالة ثورية، لكن هناك من يستغل هذه الحالة، ويوظِّف «الربيع العربي» لصالحه، ولك أن تقرأ كامل التقرير الذي قدَّمه رئيس مراقبي الجامعة وهو الفريق «الدابي» ففي هذا التقرير يتحدث الرجل صراحة عن أخطاء للنظام جسيمة، وعن خطايا رصدها فريقه، لكنه يتحدث أيضا عن ضحايا لم يقعوا، وعن مشاهد لم تحدث، وعن صور وأصوات يجري تصنيعها بالتدليس والتزييف، وكثير منه في معامل باريس ولندن، لكن هذا التقرير تم إجهاضه منذ اللحظة الأولى من قبل أن يخط مقدمه حرفا واحدا في نصه، على أنه تقرير كاشف، ثم إن الظروف التي أحاطت به ملتوية القصد، وفي الواقع فإن هناك حالة ثورة في سوريا، لكن هناك من يحاول الاستيلاء من الخارج على الثورة وعلى سوريا!!

دعني أذكرك أن ذروة المعركة على روح الثورة السورية وعلى سوريا نفسها سوف تبلغ ذروتها خلال أسابيع، ومصر مشغولة مستغرقة في مطاردة نيران متفرقة، لا تعالج صميم مشاكلها، ولا تفتح طريقا لحلها، وأسوأ من ذلك فلا يبدو لي أننا في مصر واعون بما يجري، ولا مهتمون به، رغم أنه إذا نجح في مقصوده، واستولى على الثورة في سوريا، فقد استولى على سوريا ذاتها.

....

....

دعني أستطرد من هنا إلى ملاحظة جانبية لكنها بالنسبة لي مهمة، لأنها تتصل بعدد من المفكرين والمثقفين في مصر، بينهم أصدقاء أعزاء أكن لهم إعجابا غير محدود، فقد قرأت ما يفيد أن بعضهم وقَّع على بيان يطالب بمقاطعة بضائع روسيا والصين، بسبب استخدام الدولتين لحق الڤيتو ضد مشروع يتعلق بسوريا عُرض على مجلس الأمن.

أذكِّر هؤلاء الأصدقاء، وأنا أفهم انحيازهم للحرية وحقوق الإنسان، وأشاركهم هذا الانحياز ـ أننا جميعا مطالبون بشيء من التدقيق لا يسمح بتناقض لا ضرورة له بين قيمة الحرية وبين حركة التاريخ، لأن الاثنين قيمة الحرية وحركة التاريخ في اتجاه واحد.

في يوم من الأيام قبل قرابة تسعين سنة كانت في «الشام» ثورة حقيقية، أطلقوا عليها وصف الثورة العربية الكبرى، وكان ثوار الشام على حق، لكنهم وقعوا في فخ الاستعانة بالشريف «حسين» وأبنائه قائدا لها، واعتمد الشريف «حسين» بدوره على الكولونيل «لورانس» الذي ادعى لنفسه دور قيادة الثورة العربية، وانتهى بالطبع وبالوظيفة إلى تسليمها بالكامل لمطامع بريطانية، ووضعها تحت سلطة الماريشال «اللنبي» (القائد العام للقوات البريطانية).

الثورة العربية الكبرى كانت ثورة حقيقية، لكن الشريف «حسين» وأولاده، والكولونيل «لورانس» وقائده «اللنبي» دفعوا مسار ثورة «الشام» إلى سيطرة فرنسا وإنجلترا، وفي أسر اتفاقية «سايكس بيكو» القديمة.

وما أريد قوله هو: نعم نحن مع الشعب السوري في ثورته، لكنها لابد أن تظل ثورته لا يأخذها غيره.

وفي الواقع وعلى الأرجح فإن كلا من روسيا والصين باستعمال «الڤيتو» لم يكونوا في معارضة الثورة في سوريا، ولكنهم فيما أتابع وأفهم يعارضون تفويضها إلى غير السوريين ـ إلى الشريف «حسين» ـ وإلى «لورانس» ـ وإلى «اللنبي»!!

وهذا موقف يمكن شكرهم عليه، حتى إذا كانوا يتخذونه لصالح مطالبهم

الإستراتيجية، فذلك ما يفعله أي طرف قوي، لكنهم خُدِعوا مرة قبل ذلك في ليبيا، فقد أجازوا في مجلس الأمن قرارا أخذوا الوعود والعهود بأنه سوف يظل في حدوده، وأهمها أن القوة العسكرية الأوروبية الأمريكية لن تُستَعمل في ليبيا، وجرى تقديم الوعد والعهد بالتحديد إلى «ميدفيديف» رئيس روسيا، و«چينتاو» رئيس الصين، وقُدِّم إلى الرئيسين مختوما بتعهُّد من قادة الغرب مباشرة، لكن هؤلاء راوغوا وتدخلوا بقواتهم الجوية، وبضربات الصواريخ الموجَّهة، وبقوات خاصة نزلت على الأرض، وكانت هي التي فتحت طريق «طرابلس»، وليس لنا أن نلومهم إذا رفضوا أن يُلدَغوا من نفس الجُحر مرتين!!

ومُناي على أصدقاء أحبهم وأعترف بدورهم ـ أن يقرءوا كتابا عن الثورة الليبية نشره في باريس أخيرا «برنارد هنري ليڤي»، وهو الصديق وثيق الصلة بالرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي»، وهو المتعاطف أكيدا مع إسرائيل، ليس لأنه يهودي، ولكن لأنه عاشق للدولة الصهيونية حسب قوله هو ـ وكتاب «ليڤي» الجديد عنوانه «الحرب بدون أن نحبها» La Guerre sans l'aimer، «يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي»، وقد شرح فيه «برنارد ليڤي» دوره العملي فيما جرى في ليبيا، وهو بالضبط كتاب «أعمدة الحكمة السبعة» لـ «لورانس»، مع اختلافات واسعة في الجنسيات وفي الكفاءات، وبعض ما يرويه «ليڤي» في كتابه «مرعب»، فهو يقول بصراحة إنه صانع ما جرى في ليبيا ومدبره، وإنه هو الذي كتب بيانات المجلس الانتقالي في ليبيا، وإنه هو الذي حرَّك دفعات المال وشحنات السلاح من كل مكان إلى ليبيا، وهو الذي دعا إلى حشد القوات، ولقد بلغت صراحته حدا غير معقول عندما وجَّه اللوم إلى رئيس الوزراء البريطاني «داڤيد كاميرون» لأنه لم يقبل بالمشاركة في العمليات إلا بعد أن أخذت الشركات البريطانية نصيبا من بترول ليبيا مقدما!!

أردت هذه ملاحظة على الهامش، واستطرادا خارج السياق، لأن القضية تختص برجال ونساء أقدرهم وأحترم فكرهم وعطاءهم.

والخلاصة أن هناك حالة ثورة في سوريا، لكن ما حولها مثير للقلق، معبأ بالمخاطر، مزعج إلى أبعد حد، وعلى الأقل فإن «لورانس» أعطى نفسه وصف صديق العرب

ونصيرهم، ثم إنه كان يمثل الإمبراطورية البريطانية في ذروة قوتها، ثم إنه كان مسئولا أمام «تشرشل»، ثم إن النص الأدبي الذي كتبه «لورانس» في «أعمدة الحكمة السبعة» كان أرقى وأعمق بكثير من نص «الفودفيل» الذي كتبه «ليڤي». وعلى أي حال فهو فارق زمن وزمن، وإمبراطورية وإمبراطورية، وموهبة وموهبة، لأنه حتى في «الشر» هناك درجات، وهناك مستويات!!

....

....

وأعترف أنني أستطيع أن أفهم موقف حلف الأطلنطي، وأستطيع أن أفهم موقف أعضاء مجلس الأمن، ومن وافقوا على القرار المقدم له، ومن اعترضوا عليه، لكني لا أستطيع فهم موقف «مجلس التعاون الخليجي» مثلا، ولا بعض المجالس العربية غيره!!

....

....

والحقيقة أنه يجب أن نضع «الڤيتو» الروسي، و«الڤيتو» الصيني في إطاره ومعناه، وإذا فعلنا فإن علينا جميعا أن نراجع تقرير الرئيس «أوباما» عن إستراتيچية أمريكا الجديدة في هذا القرن، وسوف نجد أن هذه الإستراتيچية تتجه إلى الشرق، أي إلى المحيط الهادي قُرب الصين مع احتواء روسيا، ولكي يتحقق ذلك بأمان فإن منطقة الشرق الأوسط التي كانت منطقة صراع الحرب الباردة لابد أن تتم تصفية بقايا مشاكلها بسرعة، لأنها على خلفية المسرح الآسيوي الجديد، ومخاطره الطالعة خصوصا من الصين.

وكذلك فإن الهدف المباشر المقصود في المنطقة الآن هو «إيران»ـ ضرب «إيران»، وإخلاء الفضاء السياسي والإستراتيچي في المنطقة لسيطرة القوة الإسرائيلية دون منازع، إلى جانب تصفية ما تبقى من القضية الفلسطينية تصفية كاملة ونهائية، وعند إجراء أي حساب حقيقي، فقد أقول:

إن هذا الـ «ڤيتو» ليس من أجلنا، ولكنه أيضا ليس ضدنا.

بل إنه ليس ضد الثورة في سوريا إذا كانت الثورة في سوريا قادرة مستغنية بقوى شعبها، لا تكرر مشاهد التاريخ، ولا تحتاج إلى الشريف «حسين الهاشمي»، والكولونيل «لورانس»، والماريشال «اللنبي»، ولا تنتظر لتقرأ «أعمدة الحكمة السبعة» مرة أخرى، أو أن تطالع طبعة أخرى من كتاب «الحرب دون أن نحبها» ـ بقلم «ليڤي» آخر ـ لم نعرف بعد من هو!!

٦ ـ وفي وسط هذه الأحوال كلها، وكلها واصلة إلى الذروة خلال أسابيع أو بضع شهور، فإن مصر تبدو غارقة وغائبة في عالم آخر.

مجلس عسكري لا يحق له ولا يستطيع أن يقود، وجماهير غاضبة، وشباب حائر بطبائع الثورة ذاتها، وهتاف بسقوط حكم العسكر، ووزارات مُحاصَرة، وانتخابات مجلس شعب فاتت على أي حال، وقد جاءت بنوع من السند المؤسسي لأحوال مضطربة ومرتبكة، مع أن ضعف الإقبال في المراحل الأخيرة من تلك الانتخابات، وأيضا ضعف الإقبال على انتخابات مجلس الشورى ـ أظهر على نحو ما أن هناك عدم ارتياح عام لما أسفرت عنه نتائج الانتخابات، إلا أننا لم نختبر بعد مدى صلاحية هذا المجلس على الإسهام في صنع مستقبل، ومع ذلك كله وإضافة عليه يكون أمامنا وبدون دستور أن ننتخب رئيسا جديدا لمجرد سد فجوة فراغ في السلطة، والسلطة ليست هي المشكلة، وإنما المشكلة هي الدولة، والدولة مكشوفة ومعرضة!!

وأرجوك ألا تسألني ما العمل؟!!

العمل عند أولئك الذين يملكون المستقبل ويقاتلون من أجله، جيلنا لا يعرف، وهو كما قلت يستطيع أن يحاور، ويستطيع أن يحذر، لكن خريطة الطريق عند غيره، لأن طبوغرافيا الطريق إلى المستقبل في حوزته.

وأعرف أن المهمة شاقة، وهي أشبه بالوصف الذي قاله شاعر في وصف حاله حين قال:

إنَّ حَالي كَزُجاج فَـوْقَ شَـوْكٍ نَثَروه ثُمَّ قالوا لِحُفاةٍ يَـوْم رِيح اجْمَعوه

هو فعلا زجاج تكسرت شظاياه فوق حقل من الشوك، وعلى الحفاة أن يتقدموا لجمعه في يوم رياح خماسينية، حتى يفتحوا طريقا آمنا إلى مستقبل مأمول!!

سابعا: هناك قضية أخرى وهي أن المشاعر حساسة مؤثرة بعد تجربة «الانتخابات النيابية» - فهناك من فاجأتهم النتائج ـ وهناك من لم يتأقلموا بعد عليها حتى من بين الفائزين بها، وتكفي ساعة أو نصف ساعة في مشاهدة وقائع الجلسات، ثم إن هناك حالة وجع عام في البلد يزيد من حدته أن هناك من يتصورونها فرصة للانقضاض، أو الانفلات إلى الأهواء، ويفاقم من هذا الوجع أن المرجعيات التقليدية كلها لم تتغير، بل إنها جميعا مسرفة في الكلام، لا تعرف أن «كثرة الكلام تسيء للمقام»، وإذا أضيف ذلك إلى عشرات الصحف الجديدة والفضائيات الملونة، بما فيه أن هناك كل ليلة أكثر من خمسين برنامجا حواريا ـ فإن الصخب شديد، والمناقشة الجادة في الدستور أو غيره تكاد تكون استحالة عملية ونفسية وفكرية، ولا يمكن لبلد أن يكتب ميثاق حياته، ويرسم خريطة طريقه في مثل هذا المناخ!!

وكثيرا ما يخطر ببالي في هذه الأحوال ما نقل عن الجنرال «آموس يادلين» (مدير الموساد السابق) في آخر تقرير قدَّمه للجنة الأمن والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، عندما أشار إلى «أنهم فعلوا في مصر ما لو أراد المصريون إصلاحه لعجزوا»، وفي الحقيقة فإننا نحن الذين فعلنا بأنفسنا ـ أكثر مما فعلوا بنا، وأليس غريبا أن النظام العربي المتمثل في الجامعة العربية قام على ثلاث دول رئيسية: «العراق» و«مصر» و«سوريا»، ولقد جرى تدمير «العراق»، و«سوريا» في مستنقع دم، ولم يبق إلا «مصر» في هذه الأحوال التي نراها، وإذا استطاعت، فهناك الأمل!!

وقد حاولت معك أن أشارك في بناء خريطة مجسدة ومجسمة للمشهد كما هو وبتضاريسه كما تبدَّت أمامي، وأما اختيار الطرق على هذه التضاريس فهو مرهون بأجيالكم، أنتم الأقدر على خياراتكم، وأنتم أصحاب المستقبل، ولو أن الشباب سأل أحدا من أجيالنا نفس السؤال: ما العمل قبل ٢٥ يناير ٢٠١١؟، لكانت إجابة أي

واحد منا هي تصور حل تقليدي، والدليل أننا فوجئنا بالحدث العبقري الذي وقع في ذلك اليوم.

لم نكن نحن ـ مهما ادعى أحدنا لنفسه ـ مَنْ طرح السؤال، أو قام بالرد عليه.

الشباب وكتل الجماهير هم الذين سألوا وأجابوا وفعلوا ما لم يفكر فيه غيرهم، ولم يجب عنه سواهم.

والآن دعني أسألك من جانبي.. قل لي أنت ما العمل؟!!